

مكتبة
مكتبة 862
سياسة الإذلال
مجالات القوة والعجز
أوتا فريفرت
ترجمة: د.هبة شريف

سياسة الإذلال



سياسة الإذلال - مجالات القوة والعجز

Politik der Demütegung - Schauplätze von Macht und Ohnmacht

تأليف: أوتا فريفرت Ute Frevert

ترجمته عن الألمانية: د.هبة شريف



تصميم الغلاف: فادي العساف

ISBN: 978 - 9933 - 641 - 06 - 1

الطبعة الأولى: 2021

دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع

سوريا - دمشق - ص ب: / 9838/

هاتف-فاكس: / 6133856/ 11 00963

جوال: 00971557195187

البريد الإلكتروني: addar@mamdouhadwan.net

الموقع الإلكتروني: addar.mamdouhadwan.net

twitter.com /AdwanPH fb.com /Adwan.Publishing.House

أوتا فريفرت

مكتبة | 862
سُر مَن قرأ

سياسة الإذلال

مجالات القوة والعجز

ترجمته عن الألمانية:

د.هبة شريف



Litrix.de
GERMAN LITERATURE ONLINE

The translation of this work was supported by Goethe-Institute, which is funded by the German Ministry of Foreign Affairs, within its program Litrix.de.

فهرس المحتويات

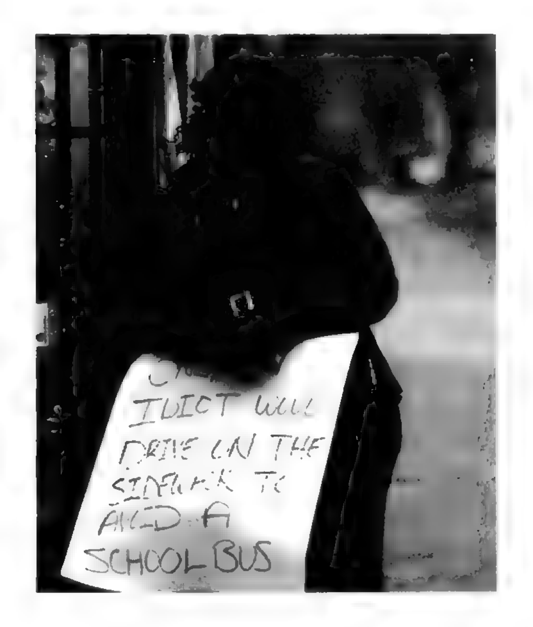



امسح الكود .. انضم إلى مكتبة

ما هو الموضوع

سيدي بوزيد، كانون الأول/ ديسمبر 2010. في هذه البلدة التّونسيّة، وأمام بيت المحافظ، قام البوعزيزي بائعُ الخُضار التّونسيّ ذو السّتّة والعشرين عاماً بسكْب البنزين على نفسه، ثمّ أشعل النّار. قبْل ذلك بقليلٍ كانت إحدى الشّرطيّات قد صادرت بضاعته مرّةً أُخرى، ولمْ تكتفِ بذلك، بلْ صفعته على وجهه أيضاً. قيل فيما بعد: إنّ البوعزيزي عندما أحرق نفسه على الملأ، فإنّه قد أعلن بذلك عن أنّه «لمْ يعُد يقبل إهانة الكرامة والإذلال بعد ذلك». ما لم يكن يعرفه ساعتها أنّ احتجاجه اليائس قد تسبّب في إشْعال النّار على امتداد مساحاتٍ واسعةٍ، لقد تسبّب في «انتفاضة الكرامة»، التي سوف يكتب عنها التّاريخ، ويصفها بالثّورات العربيّة، أو الرّبيع العربي[1]. بدأ حراك المتظاهرين ضدَّ النُّظُم المستبدّة في أماكنَ كثيرةٍ من شمال أفريقيا والشّرق الأوسط، واحتلّوا الأماكن المحوريّة، وتحدّوا حشود الشّرطة، ودائماً كانت كلمة «الكرامة» تظهر على اللّافتات والجرافيتي وفي منشورات فيسبوك، وعندما سُئِل بعض الرّجال والنّساء عن دوافعهم وأهدافهم في هذا الحراك، قالوا: إنّهم يشعرون بأنّ حكوماتهم تذلّهم، ما جعل الصّحفيّ توماس فريدمان يَخْلص إلى نتيجة أنّ الإذلال يُعدُّ قوّةً سياسيّةً مهمّةً، ولكنْ يُستخفُّ بها في كثيرٍ من الأحيان[2].

أمّا في كليفلاند في أوهايو، وفي عام 2012، فلمْ يكن الأمر يدور حول الإذلال بقدْر ما كان يدور حول الخِزْي، فهناك وقفت شينا هاردن عند أحد التّقاطعات الحيويّة في المدينة، وهي تحمل لافتةً كُتب فوقها: «وحْدها المرأة الحمقاء هي من تصْعد بسيّارتها فوق الرّصيف لتسابق حافلةً مدرسيّةً»، وهذا هو تحديداً ما فعلته هاردن أكثر من مرّة، ما دفع بالقاضية التي تنظر في قضيّتها إلى الحُكم عليها بغرامةٍ ماليّةٍ، وسحْب رُخْصة قيادتها لمدّةٍ من الوقت، إلا أنّ هذا لم يكن كافياً، فقد فرضت القاضية أيضاً ما يُطلق عليه الأمريكان عقوبة العار (Sanction of shame): وهي عقوبة إذلالٍ علنيٍّ وُصِمت بها هاردن علانيةً بالحماقة. المفترض أنّ الغرض من مثل هذه العقوبات هو العقاب والتّأديب، إضافةً إلى التّربية والإصلاح، ولكنْ هل فهمت هاردن هذه الرّسالة فعلاً؟ أوضَحت هاردن في اليوم الأوّل أنّها لا تأبه لهذا كلّه.



صورة 1
شينا هاردن
كليفلاند/اوهايو. 2012

كان من الواضح أنّ اهتمام وسائل الإعلام بها يُثير أعصابها، ولكنْ في اليوم التّالي، وبعد أنْ أنذرتها القاضية، أجْبرت نفسها بعد جهْدٍ كبيرٍ على قول إنّها قد تعلّمت الدّرس، ولكنّها لم «تُكْسَر»[3].

هذا هو الفرق بين هاردن ذات الثّانية والثّلاثين عاماً وبين إيزابيل لاكسامانا ذات الثّلاثة عشر عاماً، ففي أيار/ مايو 2015 قامت الفتاة بالقفز من فوق جسرٍ في ولاية واشنطن الأمريكيّة؛ لأنّها لمْ تستطع تحمُّل الخِزْي العلنيّ الذي ألْحقه بها والدها، فقد غضب الأب؛ لأنّها صوّرت نفسها صورة سيلفي تداولها زملاؤها في المدرسة. تظهر ابنته في هذه الصّورة، وهي ترتدي حمّالة صدرٍ رياضيّةً، وبنطالاً ضيّقاً. عاقب الأب ابنته بقصّ شعرها، وصوّر نفسه في أثناء قيامه بذلك، وانتشر الفيلم، وأصبح مِحْور حديث المدرسة، هنا أنْهت إيزابيل حياتها.

قالت الصّحفيّة التي نشرت الخبر عن الحادث: إنّ ما جرى يذكّرها بالعصور الوسطى المُظلمة، وتستخلص الصّحفيّة من هذا أنّ طقوس الخِزْي لا توجد في النّظام القانونيّ فقط، ولكنّها موجودةٌ أيضاً على جدول العائلات اليوميّ، فقد أصبحت العائلات تستعين بالتّقنيّات الجديدة ووسائل التّواصل الاجتماعيّ لممارسة هذه الطّقوس، ويُعَدُّ فيسبوك ويوتيوب وسائلَ مناسبةً تماماً من أجل استعراض سوء التّصرّفات الفرديّة، وشجْبها علانيةً، ولكنْ كثيراً ما يؤدّي هذا الأمر إلى نتائج مأسويّة لمن يُوبَّخ علناً، فالمراهقون الذين يفتقرون إلى الثّقة بالنّفس، يشعرون في أحيانٍ كثيرةٍ بالعجز أمام مثل هذا الإذلال، ولا يستطيعون مقاومته: إنّهم «يُكسَرون» وينكسرون تحت ثقل المشاهدة العلنيّة والتّعليقات[4].

من أين يأتي هذا الاحتياج عند بعض النّاس إلى استعراض أخطاء الآخرين وفضحهم علانيةً، ولو كان الآخرون أبناءهم؟ ما الهدف من هذا

الخِزْي، وما هي الآثار التي تنتج عنه؟ لماذا ينتشر الخِزْي في مجتمعاتٍ تدّعي الاهتمام بالكرامة والاحترام؟ هل ما زالت «العصور الوسطى المظلمة» قائمةً فعلاً أم إنّ الحداثة «السّاطعة»، المنيرة، والمتنوّرة قد جلبت معها أساليبَ جديدةً للخِزْي خاصّةً بها، واخترعت ممارساتٍ جديدةً للإذلال؟



سُلْطة الخِزْي

تُسْتعرَض القوّة دائماً في أثناء تنفيذ الخِزْي العلنيّ، فعندما يُجبر بعضُ الفاعلين في المجتمع أشخاصاً آخرين على التّصرُّف بمذلّةٍ أمام عددٍ من الشّهود، فإنّهم يؤكّدون بذلك على موقعهم المتميّز والمسيطر في هذا المجتمع. تعني القوّة عند ماكس فيبر «انتهاز كلّ فرصةٍ لفرْض الإرادة الشّخصيّة داخل العلاقات الاجتماعيّة، ولو قاوم الآخرون ذلك، ولا يهمُّ هنا ما الذي تعتمد عليه هذه الفرصة»[5]. في هذا الإطار مارس والد إيزابيل لاكسامانا السُّلطة على ابنته؛ فقد منعها بحزمٍ من نشْر صور السّيلفي على شبكة الإنترنت، ولكنْ عندما خالفت أمْره، عاقبها بطريقةٍ مُهينةٍ، ووثّق طريقة العقاب، وعرضها على الملأ. بهذا أكّد الأب على سُلطته، وأثبت في الوقت نفسه عجْز إيزابيل عن مواجهة هذه السُّلطة. جلب عليها هذا الموقف المُخزي شعوراً بالعار، وأجبرها على أنْ تخفض عينيها، وتنكّس رأسها خجلاً، وتمنّت لو كانت غير مرئيّةٍ، ورأت أنّه لا سبيل إلى ذلك إلّا بأن تمحي نفسها تماماً من الوجود.

كان فلاسفة العصور القديمة يعرفون أنّ العار شعورٌ ذو وطأةٍ كبيرةٍ، وفعاليةٍ قويّةٍ[6]، فالعار يمكن أنْ يدفع النّاس إلى الانتحار، ومَن لمْ ينتحرْ يظلّ واقعاً تحت تأثيره بكلّ تأكيد، فمن شعر يوماً بالعار «بهذا الشّكل

المدمِّر»، لا يتمكّن أبداً من نسيان هذه التّجربة إلّا في حالاتٍ نادرةٍ، وهناك أهمية كبرى لوجود طرفٍ ثالثٍ يشْهد موقفَ الخِزْي. صحيحٌ أنّ الإنسان يمكن أنْ يشعر بالعار من نفسه؛ لأنّه قام بفعل شيءٍ، أو فكّر في شيءٍ يناقض الصّورة المثاليّة التي رسمها عن نفسه، أو يناقض التّصوّرات الأخلاقيّة الشّائعة، فيمكن مثلاً: أنْ أشعر بالعار لأنّني أحقد على زميلي؛ بسبب التّرقية التي نالها، والتي يستحقّها بالفعل. الشّعور نفسه يمكن أنْ ينتابني، وأنا أراقب باستمتاعٍ المديرة وهي تهين إحدى الزّميلات علانيةً، فلمْ يعُدْ مثل هذا التّسامح العلنيّ مقبولاً، بلْ ويُعدّ إهانةً للكرامة الإنسانيّة، فإذا كنت أستمتع بمشاهدة موقف الخِزْي العلنيّ، فيجب أنْ أخجل من نفسي.

لكنْ ما الذي يجعل الخِزْي شيئاً بغيضاً إلى هذه الدّرجة؟ إنّه الإدراك المؤلم لسُلطة وقوّة الفضْح العلنيّ، وهو موقفٌ لا يمكن التّخلُّص من آثاره، فهو يدخل تحت الجِلْد، ويظلّ هناك داخل جسد من تعرّض للخِزْي، وإذا حدث وكان هناك آخرون شهودٌ على ما حدث من تصرّفاتٍ خاطئةٍ، أو خرْق المعايير السّائدة، فإنّ هذا يزيد من الشّعور بالعار، وكلّما أعطينا أهمّيّةً أكبر إلى احترام الآخرين لنا ازداد شعورنا بالعار، فالطّفل الذي يأخذ علكةً من أحد المحالّ بدون أنْ يدفع ثمنها، يعرف أنّه من الخطأ أن يفعل ذلك، ويمكن أنْ يشعر بينه وبين نفسه بالعار ممّا قام به، ولكنْ إذا ضُبط وهو يأخذ العلكة، وعلم الأهل بذلك، فإنّه لنْ يحتاج إلى أن يسمع مقولة أبويه: «عارٌ عليك!» حتّى يشعر فوراً بالعار، فافتضاحه أمام أعين الجميع سيجعل وجهه يحمرّ، ولنْ يتمنّى في هذه اللّحظة سوى شيءٍ واحدٍ: أنْ يهرب من الأنظار كلّها التي تُشعره بالخِزْي.

ولهذا السّبب يقول علماء النّفس: إنّ الإحساس بالعار هو إحساسٌ

اجتماعيٌّ، أو إحساسٌ يشترك فيه أكثر من فردٍ، فالشّعور بالعار يظهر في معظم الأحوال في حضور طرفٍ ثالث. عندما أُجْري استطلاعٌ عن الشّعور بالعار، قال السُّدس فقط ممّن شملهم الاستطلاع: إنّ تجربة الشّعور بالعار كانت بالنّسبة إليهم تجربةً ذاتيّةً مقتصرةً عليهم[7]. يصبح الشّعور بالعار شديداً وخطيراً إذا حدث الخِزْي وسط سياقٍ اجتماعيٍّ، فالنّاس تخاطر بكلّ شيءٍ من أجل تجنُّب المواقف المُخْزية. كتب إريش كستنر قصّةً للأطفال بعنوان: «الصف الطّائر»، وهي قصّةٌ أصبحت فيما بعد من الكلاسيكيّات الأدبيّة، في هذه القصّة يقوم أولي الصّغير بالقفز من فوق سُلَّمٍ مرتفعٍ ليثبت أنّه ليس جباناً، فكثيراً ما كان زملاؤه في المدرسة يسخرون منه؛ بسبب افتقاره إلى الشّجاعة، فكان يهرب من أمامهم بوجهٍ «أحمر مثل حبّة الطّماطم». تسبّبت قفزته في إصابته بإصاباتٍ بالغةٍ نُقل على إثْرها إلى المستشفى، ولكنْ أخْرست تلك القفزة ألْسنة كلّ من تسبّب في إحراجه والسُّخرية منه[8].

نشر كتاب كستنر لأوّل مرّةٍ في عام 1933. في هذه القصّة يشبُّ أولي وسْط عالمٍ من الصِّبْية كان فيه الجُبن عيْباً أخلاقيّا بشعاً. كان على الصِّبْية أنْ يتحلّوا دائماً بالشّجاعة، وأنْ يُبرهنوا على أنّهم يملكونها، وإذا لمْ يقوموا بهذا، كان عليهم تحمُّل التّعرُّض للاحتقار والتّقليل من شأنهم، بلْ تحمُّل الإقصاء من المجموعة أيضاً.

تقبّل أولي هذا، واحتفظ به في نفسه، فلمْ يكن يستطيع مواجهة السُّخرية إلّا بالقيام بفعلٍ متهوّر. لمْ يكن هذا ما حدث مع إيزابيل لاكسمانا، فغالباً لمْ تشعر إيزابيل بالعار لأنّها تجاهلت أوامر الأب، ونشرت صورتها على الإنترنت، وهي متخفّفة من الملابس، فتصوّرات الأب عن الأخلاق والاحتشام لمْ تكن بالضّرورة هي تصوّراتها نفسها، ولكنّ شعورها بالخِزْي كان بسبب فعل الأب العقابيّ، وانتشاره علناً. لو كان قصّ شعرها

حدث خلْف الأبواب المغلقة (وظلّ خلْف الأبواب المغلقة)، ربّما كانت إيزابيل قد استطاعت الادّعاء بثقةٍ أنّ الرّأس الحليق هو قرارها ورغبتها في تأسيس موضةٍ جديدةٍ، إلّا أنّ الفيديو كشف عجْزها وإذلالها على الملأ.

يتّضح من خلال هذه الأمثلة، وأمثلةٍ أُخرى كثيرةٍ الآثار التي يخلّفها الإذلال العلنيّ، فهذه الأمثلة لا تصوّر فقط سُلطة من يقوم بإذلال الآخرين، وتوضّح قدرته على توبيخهم، وعقاب أيّ خروجٍ عن المعايير السّائدة، أو خروجٍ عن التّوقّعات، فهذه الأمثلة تبرز -إضافةً إلى ذلك- سُلطة من يشاهدون هذا الإذلال، سواء كانوا حقيقيّين أم افتراضيّين؛ فالمشاهد التي تصوّر السُّلطة والعجْز، أو الشّعور بالعار والفضيحة، أو الفاعل والضّحيّة تُعرض دائماً في فضاءاتٍ عامّةٍ، ويستطيع الجمهور أنْ يوافق على خِزْي المعاقَب، أو المغالاة في خِزْيه، وإنْ كان في وسعه أنْ يمتنع عن ذلك أيضاً، فعلاقات القوّة يمكن أنْ تصبح معكوسةً، وقد يتمكّن الضّحيّة من وضْع الجاني في موقفٍ مُخزٍ أيضاً، وهنا يمدُّنا التّاريخ الحديث بالكثير من الأمثلة، فقد يتحفّظ النّاس أحياناً على الخِزْي العلنيّ، أو يمارسون النّقد الواسع تُجاهه، وقد يعترضون عليه فرديّاً، أو يتمرّدون ضدّه جماعيّاً.



التّاريخ وتأويلاته

من الواضح أنّ الذّاكرة الجمعيّة تحتفظ بمعرفةٍ محدّدةٍ بشكلٍ أو بآخر عن ممارسات الخِزْي السّابقة، فقد استدعت حالة فضْح إيزابيل ظروف العصور الوسطى لدى الصّحفيّين، واستدعت مخيّلتهم غالباً صوراً محتملةً عن أعمدة الفضْح والتّشهير، وربّما كانوا يعرفون أيضاً أنّ قصّ الشَّعر، خاصّةً عند السّيّدات، كان في التّوراة رمزاً للإذلال الاجتماعيّ، والحطِّ من الشّأن.

يدور هذا الكتاب حول هذه الرّموز والممارسات، فهو يتتبّع تطوّرها من القرن الثّامن عشر حتّى اليوم، مع التّركيز على أوروبّا، ويلقي نظرةً عامّةً على مناطق أُخرى من العالم. يطرح الكتاب سؤالاً عن استمراريّة هذه العلامات والرّموز، ويحلّل ازدهارها اللّافت، وتطوّرها، والجَدل السّاخن حولها. إنّ تراث الخِزْي تراثٌ معروفٌ، تناقَله النّاس هنا وهناك منذ زمنٍ بعيدٍ، ولكنّ هذا لا يعني أنّ الخِزْي يظهر دائماً بالشّكل نفسه، وفي سياقاتٍ مشابهةٍ، فالسّؤال عمّن يمارس الخِزْي، ومتى يمارسه، ويمارسه ضدّ من، وبأيّ هدفٍ، هو سؤالٌ مرتبطٌ بالمصالح السّياسيّة، والظّروف الاجتماعيّة، ومرتبطٌ -أيضاً- بالاقتصاد الأخلاقيّ، فقصُّ شعور النّساء لا يحدث في كلّ زمانٍ ومكانٍ، ولا تقوم الحكومات في كلّ مكانٍ وزمانٍ بإهانة كرامة المواطنين، ولا يُفضح المجرمون ويوصمون بالعار في كلّ زمانٍ ومكان.

كيف تتشكّل المجتمعات التي تقبل مثل تلك الممارسات، أو حتّى تطالب بها؟ ما هي الأنظمة السّياسيّة التي تسمح بالإذلال، وما هي الأنظمة التي تحاول منع ممارسات الإذلال؟ هل يمكن أنْ نقول: إنّ تاريخ الإذلال هو قصّة تطوّرٍ غربيةٌ ينتمي أبطالها وبطلاتها إلى البورجوازيّة اللّيبراليّة، وكان هدفهم الأسمى هو حماية الكرامة الإنسانيّة؟ أم إنّ الحداثة قد خلقت فضاءاتٍ، ودوافعَ، وظروفاً، ومعانٍ جديدة؟.

كثيراً ما نسمع أنّ تجربة الحرب العالميّة الثّانية قد دفعت العالم إلى التّقدُّم إلى الأمام على نحوٍ قطعيّ، وألْهمت البشريّة أن تتّخذ مسار الاحترام والتّقدير، وبالفعل، فقد احتوت ديباجة وثيقة الأمم المتّحدة في عام 1945 على ضرورة «الإيمان بكرامة وقيمة الشّخصيّة الإنسانيّة»، وفي عام 1948 حدّد الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان في الفقرة الأولى ما يلي: «يولد النّاس جميعهم أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق[9]»، وفي عام

1949 عَدَّ دستور جمهوريّة ألمانيا الاتحاديّة الكرامة الإنسانيّة أوّل حقٍّ من الحقوق الأساسيّة التي لا يجوز المساس بها، وألزم الدّولة «باحترامها وحمايتها»[10]، إلّا أنّ الكرامة الإنسانيّة، وحقوق الأفراد المستندة إليها، كانت موضوعاً مطروحاً للنّقاش قبل ذلك بكثير، ففي القرن الثّامن عشر ظهرت الكرامة الإنسانيّة كحُجّةٍ تفيد عند انتقاد أشكال العقوبات غير الضّروريّة، والمطالبة بإلغائها من النّظام القانونيّ[11].

سَخِر ميشيل فوكو من هذه الحُجّة في دراسته المشهورة عن ميلاد السُّجون، ووصفها بأنّها «خطابٌ موجّهٌ للقلوب»، فهذا الحديث كلّه، الدّائر عن «الإنسانيّة» وتنفيذ العقوبة، هو في النّهاية مجرّد آليّاتٍ غرضها «تجميل شكل الأجهزة»، وهي آليّاتٌ ابتكرتها ونفّذتها الدّولة بغرض الرّقابة المُحكمة الشّاملة والمتزايدة باستمرارٍ على «جسد المجتمع»، فلماذا يختار أولئك الدّاعون إلى الرّقابة القُصْوى لغة القلب والإحساس للتّرويج لهذه الرّقابة؟ لماذا أعلن بعض القُضاة فجأةً عن نفورهم الأخلاقيّ من العقوبات العنيفة، أو أعلنوا عن تعاطفهم مع المجرمين الذين حكموا عليهم بهذه العقوبات؟ ما الذي حدث في قلوبهم حتّى يفتحوها لاستقبال خطابٍ إنسانيٍّ جديد؟ كيف تحوّلت الكرامة الإنسانيّة في نهاية القرن الثّامن عشر، وبداية القرن التّاسع عشر، إلى قضيّةٍ مؤثّرةٍ وجدانيّاً، وظلّت كذلك حتّى اليوم؟ إلّا أنّه على عكس ما يفترضه فوكو فإنّ استدعاء المشاعر لا يحدث بسبب «مبادئ الحسابات»، ولكنّه يحدث وفقاً لمنطقٍ ذاتيٍّ تاريخيّ. إنّ الحُكم على استدعاء المشاعر بأنّه تفكيرٌ نفعيٌّ يقضي على فرصة وجود المشاعر في الهندسة الثّقافيّة والاجتماعيّة الحديثة[12].

يعترف الفيلسوف الإسرائيلي أفيشاي مارجاليت، بأهمّيّة التّهذيب، والكرامة، والشّرف في نسْج نظام التّصوّرات، وذلك بالاختلاف مع أهمّ

المفكّرين الفرنسيّين، ففي رأيه، فإنّ سِمة المجتمع المهذّب أنّ مؤسّساته لا تقوم بإذلال النّاس، ولكنّها تحترم كرامتهم[13]. يتشابه هذا الرّأي كثيراً مع الأفكار التي تبنّاها بعض من عاصَر نهاية القرن الثّامن عشر، فقد اهتمّ رجال القانون في عصر التّنوير بمفاهيم الشّرف والكرامة عندما قرّروا مواجهة النّظام التّقليديّ، وما يشتمل عليه من عقوبات الفضْح العلنيّة المذلّة، وقدّموا مفاهيمَ جديدةً عن احترام الإنسان للذّات وللغَير. يبدو العالم الحديث من هذا المنظور عالماً يواجه القوّة التّدميريّة للإذلال على المستوى الاجتماعيّ والسّياسيّ، ويقوم بحماية الكرامة والشّرف بوسائل قويّة.

الإذلال كسياسة

في الوقت نفسه تستغلّ المجتمعات المعاصرة الخِزْي والإذلال كتقنيّاتٍ اجتماعيّةٍ وسياسيّةٍ؛ لممارسة السُّلطة، ولا نعني هنا الممارسات الصّغيرة، واليوميّة، والخاصّة كلّها، التي تنتقص من شأن الآخر، والتي تدور بين اثنين من النّاس، ولا تظهر، أو يُسلّط عليها الضّوء إلّا فيما ندر، فإذا تشاجر أحد الجيران مع جاره بسبب ارتفاع سياج النّباتات، وعامله بلا احترامٍ، وشتمه، ووصفه بالأحمق، فهذه إهانةٌ على كلّ حال، ويحقّ للجار مُقاضاة الآخر، لكنْ حتّى يصبح الإذلال، أو الخِزْي متحقّقاً فعلاً، فلا بدّ من أنْ يتمّ في مكانٍ عام، وبحضور جمهورٍ له دورٌ أساسيٌّ وفعّالٌ، إضافةً إلى ذلك، فإنّ الإذلال العلنيّ لا يحدث بسبب اختلافٍ في الآراء حول أشياءَ تافهةٍ لا تخصّ إلّا الشّخصَيْن المنخرطَيْن في الشِّجار، فلا بدّ من أنْ تكون المسألة أكبر من ذلك: مثل أن يحدث خرْقٌ للمعايير السّائدة التي يُعدُّ الحفاظ عليها حمايةً لمصالح مجموعةٍ أكبر. يُعدُّ البقاء داخل الجماعة

ذا أهمّيّةٍ حاسمةٍ لمعظم النّاس، فإذا قام أحدٌ بخرْق هذه المعايير علانيةً تقوم الجماعة باستبعاد هذا الشّخص رمزيّاً ومعاقبته، وفي حال قَبول هذا الشّخص مرّةً أُخرى داخل الجماعة، يتحقّق ما يطلق عليه علماء الاجتماع «الخِزْي مع إعادة الإدماج[14]».

أمّا الإذلال الذي يَصِمُ المعاقبين بالعار، فهو يستهدف -على العكس من ذلك- إقصاءهم عن الجماعة تماماً، فحلاقة ذقون اليهود في بولندا المحتلّة على يَد جنود الجيش الألمانيّ، أو اغتصاب النّساء المسلمات على نحوٍ مُمنهجٍ ومتعمَّدٍ بوساطة الجنود الصِّرْب في عام 1990 لمْ يكن عقاباً، ولا إدماجاً، فالهدف كان إثبات سُلطة الجنود الذّاتيّة، والتّحقير من شأن المنتمين إلى مجموعةٍ أُخرى من الشّعب بطريقةٍ تؤثّر سلباً على احترامهم لذواتهم على المدى البعيد، أو تؤدّي إلى تدمير هذا الاحترام تماماً.



صورة 2

عقاب إحدى المتعاونات مع الأعداء، مرسيليا 1944.

ما حدث في الحالتين كان مُخطّطاً له، ومُنسّقاً، وعلنيّاً. ما حدث لمْ يكن تصرُّفاً تلقائيّاً، أو اعتباطيّاً، كردِّ فعلٍ على موقفٍ ما، إنّما كان تصرُّفاً مستنداً إلى نصٍّ مدروسٍ بدقّةٍ، وهو تصرُّفٌ له بنْية الفعل الطّقسيّ، فمثل هذا التّصرُّف يتكوّن من عناصر تتكرّر دائماً؛ ولهذا يسهل إعادة التّعرُّف إليها بسرعة، كما يمكن تعديل هذه العناصر لتناسب الوظيفة المطلوبة. هدف هذه العناصر كلّها هو ترسيخ علاقات القوّة، أو تثبيتها عن طريق فضْح الخصْم علناً، وتصويره بصورة العاجز، بهذا المعنى يمكننا أن نتحدّث عن الإذلال بوصفه سياسةً، أو بوصفه آليّةً تخدم فرْض السُّلْطة، ويشارك في تنفيذ هذه الآليّة عددٌ من الفاعلين، وتُنفَّذ في أماكنَ عامّة.

تحدث هذه الآليّات والممارسات في كلّ مكان، وهذا دليلٌ على جاذبيّتها المستمرّة لأيّ صاحب سُلْطة، ولكلّ من يطمح إلى السُّلْطة، ولكلّ من يصارع من أجل السُّلْطة، ومن ناحيةٍ أُخرى، يجعلنا وجودها المستمرّ نخمّن مدى حجْم المقاومة التي واجهها المجتمع «المهذّب» الذي لا يسمح بالإذلال، وما زال يواجهها حتّى الآن، فأشكال التّشهير والوصْم بالعار مستمرّةٌ وباقيةٌ حتّى في النُّظُم اللّيبراليّة، وإنْ اتّخذت أشكالاً جديدة. انتشر مفهوم التّشهير في الجرائد منذ نهاية القرن التّاسع عشر، وهناك العديد من الأمثلة التي تشهد على استمرار هذا المفهوم حتّى اليوم؛ ففي تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2015 نشرت مجلّة «بيلد» على صفحتين أسماء وصور حسابات التّواصل الاجتماعيّ الخاصّة بأشخاصٍ عبّروا في منشوراتهم عن عنصريّتهم وكراهيتهم للأجانب، هنا رفعت إحدى المتضرّرات من نشْر الأسماء دعوى قضائيّةً بسبب «التّشهير والفضْح» الذي نال من صورتها، ما أدّى إلى تضرُّرها شخصيّاً، وأصدرت محكمة الاستئناف حُكماً لصالحها[15]. لعقوبات الفضْح التي ذكرناها

من قبْل شعبيّةٌ كبيرةٌ لدى القضاة الأمريكيّين، على الرّغم من الأصوات المؤثّرة الموجودة في المجتمع التي تعارض تلك العقوبات. في عام 2008 عرضت قناة الـ(بي بي سي) فيلماً وثائقيّاً عن ممارسات الخِزْي العلنيّ في بعض المدارس الصّينيّة، انقسم ردُّ فعل المشاهدين على هذا الفيلم: فقسمٌ منهم شعروا بأنّهم قد عادوا مرّةً أُخرى إلى العصور الوسطى «المظلمة» في أوروبا، وتمنّوا أن يمتدّ نور عصر التّنوير ليشمل الصّين أيضاً، لكنّ قسماً آخر استطاع أنْ يرى بعض الإيجابيّات في هذا الطّقس الذي انتهى بإعادة إدماج الطّفل المعاقَب بالخِزْي مرّةً أُخرى في جماعة الصف[16].

الإذلال في السّياسة

تعمل هذه الطّقوس مثلها مثل طقوس التّكفير في الكنيسة على فضْح المخطئ وإقصائه، لتقوم بعد ذلك بإعادة إدماجه مرّةً أُخرى بعد أن يتطهّر، ففي الحالة المثاليّة، فإنّ النّدم يأتي بعد الشّعور بالعار، وهو شَرطٌ للمغفرة والتّصالح. لا يختلف الإذلال في السّياسة عن ذلك كثيراً، إلّا أنّ منطق السُّلطة والشّرف يبرز في السّياسة على نحوٍ أكثر وضوحاً عنه في العلاقات الاجتماعيّة، فإذا انتهكت دولةٌ ما كرامة دولةٍ أُخرى بدون أنْ تقدّم ردَّ اعتبارٍ مناسبٍ، أو بدون اعتذارٍ، فيمكن لهذا الأمر أن يفجّر حرْباً، وهذا ما حدث بين بروسيا وفرنسا في عام 1870، وإذا انتهت الحرب بإبرام معاهدة سلامٍ فيها إذلالٌ للمهزوم، كما حدث في عام 1919 مع ألمانيا، والنّمسا، والمَجَر، فمن المتوقّع أنْ تبدأ المذابح من جديد. من الضّروريّ في هذه الحالة تقديم النُّصح اللّازم للسّياسيّين والدّبلوماسيّين حتّى يتعاملوا بحذرٍ شديدٍ، ويتجنّبوا ممارسات الإذلال، لكنْ يحدث أحياناً أنْ يقرّر بعض

الدّبلوماسيّين والسّياسيّين الّلعب بالنّار، فيلجؤون إلى بعض ممارسات الإذلال المحدودة من أجل تحقيق بعض المكاسب في الصّراع الدّوليّ، أو القومي.

حدثت في عام 2010 واقعةٌ يمكن أنْ توضّح هذا: فقد بثّ التلفاز التّركيّ سلسلةً من البرامج التي وصَم فيها الجنود الإسرائيليّين بأنّهم قَتَلةٌ للأطفال، اسْتدعى ممثّل وزير الخارجيّة الإسرائيليّ، داني أيالون، سفير تركيا في إسرائيل، وحضر فريقٌ للبثّ التلفازيّ بعد أنْ سُرِّبت إليه معلومةٌ تفيد أنّ الّلقاء سيشهد إذلالاً رمزيّاً للسّفير التّركي، فقد أُجلس السّفير على مقعدٍ أكثر انخفاضاً عن المقعد الذي يجلس عليه ممثّل الخارجيّة الإسرائيليّ، ولمْ يكن العَلَم التّركيّ مرفوعاً، ولمْ يبتسم الإسرائيليّون، ولا مرّة في وجْه الدّبلوماسيّ التّركيّ، وكان هذا التّصرُّف ملائماً لسياسة اليمين المحافظ في البلاد التي أرادت إبراز القوّة والتّعالي عوضاً عن تبادل لفتات الودّ والُّلطف. لمْ يخفَ على الحكومة التّركيّة ترتيب الّلقاء بهذا الشّكل المتعمَّد، فكان ردُّ فعلها احتجاجاً ساخطاً أسْهم في إشْعال نارٍ أكبر، فقد أعلنت الحكومة التّركيّة أنّ ما حدث هو تحقيرٌ من شأن الشّعب التّركيّ بأكمله. طالب الرّئيس التّركيّ عبد الله غُل أيالون بالاعتذار علناً، وهو ما رفضه أيالون. خشي الرّئيس الإسرائيليّ آنذاك شيمون بيريز من أن تتغيّر العلاقات الجيّدة مع تركيا، أهمّ شريكٍ عسكريٍّ لإسرائيل في المنطقة آنذاك؛ ولهذا فقد تدخّل، وأقنع أيالون بأن يقدّم تفسيراً، فصرَّح أيالون بأنّه ليس من طبْعه إهانة السُّفراء الأجانب، لكنْ لمْ يكن هذا التّصريح كافياً بالنّسبة إلى الحكومة التّركيّة، وبعد يومٍ حافلٍ بالمراسلات الدّبلوماسيّة المحمومة، تسلّم سفير أنقرة أخيراً رسالةً مضمونها الآتي: «لمْ يكن في نيّتي قطّ إهانتكم شخصيّاً، وأعتذر من الطّريقة التي استُقبل بها اعتراضنا

الدّبلوماسيّ، وفُسِّر على أساسها، وتفضّلوا بإبلاغ هذه الرّسالة إلى الشّعب التّركيّ الذي نكنُّ له عظيم الاحترام»[17].

كانت الجُمل التي استعملها أيالون رسميّةً، وتستند إلى المُعجم الدّبلوماسيّ الذي بدأ يتطوّر منذ بداية العصر الحديث. ما جدّ على المخزون الّلغويّ هنا هي الإشارة إلى الشّعب الذي كان الاعتذار إليه اعترافاً به، وتعبيراً عن احترامه. أصبحت الدّولة منذ الثّورة الفرنسيّة موضوعاً يخصّ الأمّة بأكملها، وأعلنت الأمّة أنّها صاحبة الحقّ والسّيادة في إصدار القوانين، وانتقلت كرامة الدّولة التي كانت في السّابق مستندةً إلى كرامة الأمراء إلى الأمّة، هكذا أصبحت مثل هذه الإهانات تمسّ مجموع مواطني الدّولة كلّهم، لهذا استطاعت الحكومة التّركيّة إعلان أنّ إهانة ممثّلها كانت بمنزلة إهانةٍ للشّعب كلّه، ولهذا السّبب أيضاً قدّم الوزير الإسرائيليّ اعتذاره إلى السّفير التّركيّ، والشّعب التّركيّ أيضاً. توضّح هذه الواقعة ووقائع أُخرى أنّ العلاقات الدّوليّة في العصر الحديث تدور في الأغلب أمام جمهورٍ كبيرٍ ومهتمٍّ للغاية بما يجري على ساحة العلاقات الدّوليّة، الأمر الذي يُسْهم في تضخيم الأحداث، فعندما تدور الدّبلوماسيّة أمام الكاميرات المفتوحة، تصبح للّفتات، والحركات، والكلمات الدّالّة على الإهانة قوّة ضاربة كبيرة لمْ يكن من الممكن تصوّرها في الأوقات التي كانت فيها سياسات الحكومة تناقَش في المجالس المغلقة والسّرّيّة.

أصبح التّوجُّه نحو الوطنيّة، والتّحوّل إلى الدّيمقراطيّة من المحفّزات المهمّة لسياسة الإذلال على السّاحة الدّوليّة، تماماً مثل وسائل الإعلام التي تعمل على نشر هذه السّياسة، وتعلّق عليها، وتطوّرت وسائل الإعلام أكثر وأكثر، وأصبحت من الفاعلين في المجتمع الذين يمتلكون بعض

الحقوق الإضافية، فيمكن لها كشْف الحالات التي تُختَرَق فيها المعايير السّائدة، ويمكن لها التّحقّق من ممارسات الإذلال المفترضة، والتّضخيم منها، والمطالبة بعقوباتٍ مناسبة، كما يمكن لها أنْ تمارس الإذلال بنفسها عندما تسْخر من السّياسيّين المحلّيّين والأجانب، وتصوّرهم كاريكاتوريّاً، وتحطّ من شأنهم. في عام 2016 تعرّض المُحاوِر التلفازيّ الألمانيّ يان بومرمان لانتقادٍ شديدٍ بسبب تشهيره بالرّئيس التّركيّ رجب طيّب أردوغان، ووصف نائب الرّئيس أردوغان هذا التّشهير بأنّه إهانةٌ للرّئيس ولثمانيةٍ وسبعين مليون تركيٍّ، على إثْر ذلك بذل أردوغان جهده كلّه ليرفع دعوى تشهير ضدّ من سَخر منه، بلْ أراد أيضاً محاكمته وفقاً للمادة 103 من القانون الجنائيّ (إهانة أفراد وممثّلي الدّول الأجنبيّة)[18].

اختلافات دلاليّة

هناك شرحٌ للمفاهيم لا بدّ منه في هذا الموضع، ولا يمكن أنْ نؤخّره أكثر من ذلك، فالفقرة 185من قانون العقوبات الألمانيّ التي استند إليها أردوغان في الدّعوى الشّخصيّة التي رفعها، تذكر في واقع الأمر الإهانة، ولكنّها لا تشرحها على نحوٍ وافٍ. أضافت المحكمة الاتّحاديّة العليا في عام 1989 تفسيراً لمفهوم الإهانة جاء فيه: «لا بدّ من أنْ تضمن قوانين العقوبات حماية الكرامة من الاعتداء (...). تُمتهن الكرامة عندما يذكر الجاني نواقص شخصٍ آخر بدون وجْه حقّ، التي يمكن أنْ يؤدّي عرْضها بهذا الشّكل إلى الحطّ من القيمة الاعتباريّة للمتضرّر. إنّ ترديد النّواقص وحْده (الذي يمكن أن يكون إطلاق حُكمٍ يحطّ من شأن الآخر، أو الادّعاء عليه كذباً بشيءٍ يخلّ بالشّرف) ينتهك حقّ الآخر في الاحترام المستحقّ والمترتّب على الكرامة. إنّ ترديد هذه النّواقص يُعدّ بمنزلة إعلانٍ عن

الاحتقار والاستخفاف، أو عدم الاحترام، وتتأكّد هذه التّهمة بعد حُكم القضاء»[19].

ما هو الشّيء الذي يميّز الإهانة عن الخِزْي، أو الإذلال إذن؟ يعبّر الخِزْي عن الاحتقار والاسْتخفاف، ويدلّ الإذلال بشكلٍ قاطعٍ على الاحتقار. يتعرّض من تُنتهك كرامته، أو من يتعرّض للخِزْي دائماً إلى انتهاك شرفه، بلْ أكثر من ذلك؛ فالهدف هو تدمير الإحساس بالشّرف والكرامة، الذي يؤدّي في النّهاية إلى احتقار الذّات. من يتعرّض للإذلال، أو الخِزْي علناً أمام جمهورٍ من النّاس، يجد صعوبةً في إعادة بناء «قيمته الاعتباريّة» مرّةً أُخرى، كما لنْ يكون سهلاً عليه أن يطالب مرّةً أُخرى «بحقّه في الاحترام»؛ أمّا الإهانات، فإنّها في المقابل أقلّ وطأةً؛ لأنّها تتبع منطق التّحدّي الذي يمكن الرّدّ عليه. الرّدّ على الإهانة هو الذي يمنحها أهمّيّةً وثقلاً، ويختلف الشّخص المُهان عن الشّخص الذي تعرّض للخِزْي والإذلال؛ لأنّ الشّخص المُهان ليس عاجزاً عن الفعل، كما أنّه لا يعاني، فعليه فقط أنْ يقرّر إذا كان يقبل التّحدّي، أو يتجاهله. يمكن له أنْ يردّ على التّحدّي بأنْ يحاسب ويُسائل الشّخص الذي قام بإهانته، ويمكن على ذلك أنْ يردّ له الإهانة، أو أنْ يقاضيه أمام القضاء، ويمكنه أيضاً أنْ يضحك ويهزّ كتفيه استهزاءً بالإهانة[20] التي لحقته، وله أنْ يقرّر -أيضاً- الدّخول في مسابقةٍ يفوز فيها كما في رواية إيريش ماريا ريمارك «الرّفاق الثّلاثة». لا تعتمد الإهانة في النّهاية على «نواقص»، أو «عيوب» حقيقيّة، ولا تمثّل خَرْقاً للمعايير السّائدة، فهي مجرّد ترديدٍ لكلامٍ غير حقيقيٍّ وفقاً لحُكم المحكمة الاتّحاديّة العُليا؛ أمّا إذا استندت الإهانة إلى حقائق، لا تصبح في هذه الحالة إهانة.

ما ينقص الإهانة إذن هو عنصر السُّلْطة (والعجْز)، هذا من ناحية،

كما ينقصها من ناحيةٍ أُخرى سِمة العقاب، والاثنان: (السُّلْطة والعقاب) خصائص موجودة في الخِزْي. من يقوم بخزي شخصٍ آخر، يفعل ذلك كردّ فعلٍ على خرْق معيارٍ مهمٍّ بالنّسبة إلى الجماعة؛ أمّا الإهانات، فهي تحدث بدون أن يكون لها سياق معياري، وبدون أن يكون لها أساس اجتماعيّ؛ لهذا فاذا حدث ورُفعت دعوى قضائيّة ضدّ الإهانات، تنظر الدّعوى بوصفها دعوى شخصيّة، وفي أغلب الأحوال بوصفها دعوى مدنيّة، ولا يهتمّ الرّأي العام بالملاحقة القضائيّة هنا إلّا في حالاتٍ استثنائيّةٍ، كأنْ تدور القضيّة حول قذْفٍ به ملامح من العنصريّة[21].

العنصريّة هنا هي مثالٌ يوضّح الفرق بين الخِزْي والإذلال، فالمصطلحان يُستعملان في العادة كمترادفاتٍ لبعضهما، إلّا أنّه من النّاحية التّاريخيّة والتّحليليّة فكلُّ مفهومٍ يعني شيئاً مختلفاً، فمرجعيّة الخزْي المباشرة هي المعيار السّلوكيّ الملزِم لجماعةٍ ما، أو لمؤسّسةٍ ما، وعادةً ما يتمّ داخل هذه الجماعة، أو المؤسّسة؛ أمّا الإذلال، فإنّه يتحرّك من الدّاخل إلى الخارج: نحن نظلّ نحن، لكنّك أنت مختلفٌ عنّا، وأقلّ منّا قيمةً. من يقلّل من شأن إنسانٍ آخر على أساس انتمائه العِرقيّ، أو يسْخر منه، أو يعامله باحتقارٍ، فهو يقصد عزْله وإقصاءه، وكلّما هوى الشّخص المتعرّض للإذلال ارتفع مستوى الإحساس بالسُّلْطة لدى من أذلّوه، كما حدث مع «مجموعات مسْح الأرصفة في فيينّا» في عام 1938، عندما أُجبر المواطنون اليهود على الرّكوع أرضاً، ومسْح الأرصفة.

يعكس الخِزْي بطبيعة الحال اختلافات على مستوى السُّلطة، فالشّخص المعرّض للخِزْي غير قادرٍ تقريباً على مقاومة الخِزْي، والدّفاع عن نفسه، ويظلّ يعاني من فقدان الشّرف والاحترام، حتّى بعدما يعاد قبوله داخل الجماعة، ومع ذلك فالعلاقة بين الشّخص الذي تعرّض للخِزْي

وبين من عرّضه لهذا الموقف ليست علاقةً هرميّةً فعلاً؛ لأنّ الضّحيّة استحقّت أن تصبح مختلفةً عن الآخرين، فقد قامت بتصرُّفٍ جعلها تخرج نفسها بنفسها من الجماعة، أو المجتمع؛ أمّا اليهود في فيينّا، فقد قيل لهم بكلّ بساطةٍ إنّهم لمْ يعودوا جزءاً من جموع الشّعب الألمانيّ النّمساويّ، وعندما تحوّل اليهود إلى منبوذين، وهامشيّين، ومرفوضين لمْ يكن ذلك بسبب فعلٍ قاموا به، إنّما بسبب ما كانوا عليه، وأبرز إذلالهم العلنيّ هذا بوضوح.

على الرّغم من هذه الاختلافات فإنّ لغتنا اليوميّة لا تفرّق بوضوحٍ بين الخِزْي والإذلال[22]، يعود هذا من ناحيةٍ إلى الحدود السّائلة بينهما، وازدياد اختلاط أشكالهما في العصر الحديث، فعندما تضعف العلاقات الاجتماعيّة داخل الجماعة، ويصبح بمقدور البشر اختيار الانتماء المناسب لهم، تفقد عمليّات الخِزْي الكلاسيكيّة الفضاء المتوارث الذي تدور فيه، وتنشأ في الوقت نفسه هيئاتٌ وروابط تخترع لنفسها ممارساتٍ خاصّةً بها في الفضْح والاهانة. لا يمكن دائماً معرفة إذا كان الأمر يدور حول عقوباتٍ معياريّةٍ بهدف إعادة الإدماج أم يدور حول الإقصاء الفئويّ، فطريقة التّعامل مع المثليّين يمكن أن تعرّضهم للخِزْي، ولكنْ هذا فقط في حالة إذا نظرنا إلى المثليّة الجنسيّة كمرضٍ يمكن الشّفاء منه، وكان هذا الاعتقاد سائداً بالفعل من قبْل، وما زال منتشراً في بلادٍ كثيرةٍ، ولكنْ يمكن أن تؤدّي طريقة التّعامل مع المثليّين إلى إذلالهم وإقصائهم، كما يمكن أنْ تؤدّي إلى وصْمهم بالعار بتطرُّفٍ، ولا يهمّ هنا إذا كان المثليّون يشعرون بهذا الفرق في طريقة المعاملة أم لا[23].

من ناحيةٍ أُخرى فقد تغيّر الاستعمال اللّغويّ على مدار القرن التّاسع عشر والقرن العشرين إلى حدٍّ كبيرٍ، فتقدّم مفهوم الكرامة ليصبح في

الصَّدارة، بينما فقد مفهوم الشّرف جاذبيّته، وسقط من مجال التّواصل الاجتماعيّ بعد أنْ كان مفهوماً أساسيّاً في السّابق، وعلى ذلك فقد كثر الحديث في الرأي العام عن الإذلال، بينما تراجع مفهوم الخِزْي إلى الخلفيّة[24]، ومع ذلك فإنّه يصعب في كثيرٍ من الأحيان التّفرقة بين مفاهيم الشّرف والكرامة على المستوى الدّلالي، فعندما أرْجعت المحكمة الاتّحاديّة العُليا في عام 1957 الشّرف والمعاملة بشرفٍ إلى «كرامة الإنسان الشّخصيّة التي لا يجوز أن يفقدها أبداً؛ لأنّها مكفولةٌ له منذ الولادة» كان هذا الحُكم يعكس رأياً سائداً بين النّاس (وليس بين القانونيّين وحدهم)، وينطوي على عدم وضوحٍ في المفاهيم، ما جعل التّفرقة بين الخِزْي والإذلال -بوضوحٍ، وعلى نحوٍ قطعيٍّ- غير ممكنة[25].

أشخاص، أماكن، أزمنة

يدور هذا الكتاب حول شكليْن من أشكال ممارسة السُّلْطة اجتماعيّاً، كما يدور حول تجربة الشّعور بالعجْز. يركّز الكتاب اهتمامه على أشخاصٍ، وجماعاتٍ، وأماكنَ، ومؤسّساتٍ مختلفةٍ عبّرت عن آرائها بخصوص إيجابيّات وسلبيّات عقوبات الضّرب، والتّشهير، والفضْح. يدور الكتاب حول المُدرّسين وإدارات المدارس الذين يختلفون فيما بينهم أكان من الأفضل أنْ نضرب الطّفل أم نجبره على ارتداء قناع الحمار؛ حول الجنود، ونوّاب البرلمان، واحتداد النّقاش بينهم حول سوء المعاملة في الجيش؛ حول الآباء والأمّهات الذين يمعنون في التّفكير فيما إذا كان من الأفضل خزي الطّفل الذي خرق القواعد أم لا؛ حول مؤلّفي كتب أطفالٍ، وكتب إرشادات التّربية الذين يناقشون هذا الأمر؛ حول مجموعات الشّباب واتّحادات الطلّاب، حول المبتدئين والأعضاء الجُدد في الرّوابط

والجماعات الذين يتعرّضون لاختبارات قبولٍ مهينة؛ حول المواطنين والمواطنات العاديّين جدّاً الذين يقومون بحلْق شعور النّساء علانيةً إذا تصرّفوا تصرُّفاً ضدّ الشّرف النّسائيّ، أو الشّرف الوطنيّ المتعارف عليه؛ حول الأمّ التي تعدُّ المسابقات الرّياضيّة المدرسيّة مجالاً محتملاً لإذلال أطفالها؛ حول الدّبلوماسيّين والسّياسيّين الذين يذلّون أنفسهم، أو يدّعون أنّهم قد تعرّضوا للإذلال من أجل تحقيق مصالح معيّنة، و إضفاء الشّرعيّة على هذه المصالح.

معظم الفاعلين والوقائع المذكورة هنا جُمعت من أوروبّا التي تمتلك تراثاً طويلاً من ممارسات الخزْي العلنيّ، كما تمتلك أيضاً تاريخاً ليس طويلاً من النّقد لهذه الممارسات، لكنّنا نجد الخزْي والإذلال في مناطق أُخرى أيضاً: نجدهما في أثناء الثّورة الثّقافيّة الصّينيّة، عندما كان التّلاميذ والطّلبة يسخرون علانيةً من مدرّسيهم وأساتذتهم، ويسيئون معاملتهم، وفي المكسيك في عام 2016 عندما تعرّض ستّةٌ من التّربويّين لحلْق شعورهم، وأُجبِروا على السّير حفاةً في الشّوارع، وهُم يعلّقون لافتةً حول رقابهم كُتب عليها «خَوَنة الوطن»، ذلك كلّه لأنّهم رفضوا مساندة إضرابٍ قام به المعلّمون[26]، وفي السَّنة نفسها اختطف نشطاء متطرّفون في شمال الهند شابّاً مسيحيّاً ادّعوا أنّه كان يطالب الهندوس بالتّحوُّل عن دينهم: حلق المتطرّفون شَعره، وأركبوه فوق حمارٍ، وطافوا به الأنحاء في موكبٍ استمرّ لمدّة أربع ساعات[27]، في هذه البلاد كلّها هناك تراثٌ خاصٌّ بهم عن الخزْي، ولديهم ثقافةٌ أصليّةٌ تخصُّ الإذلال، ومع ذلك ، فالكلّ ينهل من مخزونٍ عالميٍّ من الممارسات والرّموز القويّة التي يتشابه بضعها مع بعضٍ بدرجةٍ تثير الدّهشة.

ومع ذلك فلا يمكن عَدّ الخِزْي ثوابت أنثروبولوجيّة تمتدّ عبْر مُجمَل التّاريخ البشريّ، وتطرأ عليها تنويعاتٌ بسيطةٌ، كما أنّ مشاعر العار والإذلال المرتبطة بهما ليست عالميّةً أيضاً، ولا محدودةً على نحوٍ واحدٍ، ولا يمكن استدعاؤها في أيّ وقت.

اختبر النّاسُ تجربة الذُّلّ، ووصفوها، وقيّموها على نحوٍ مختلفٍ عبْر التّاريخ. أعطى العهد القديم والعهد الجديد لتجربة المذلّة قيمةً كبيرةً؛ فيجب أن يشعر النّاس في مواجهة الرّبِّ بالذُّلّ والخضوع حتّى يحصلوا على مباركته. «إذا وُضِعوا تقول: رفْعٌ، ويُخلِّصُ المنْخفضَ العَيْنَيْن» (سِفر أيّوب، 22)، وفي الوقت نفسه فإنّ الرّبّ الغاضب يذلّ البشر وفقاً لإرادته، حتّى يكسر الزّهْو والخيلاء في نفوسهم، وفي ممارسات الإيمان المسيحيّة نجد تقديراً عالياً للذُّلّ والخضوع، ولمْ يرَ القساوسة، ولا النّاس أيّة مشكلةٍ في الخضوع أمام الهيكل، سواء بالحركات أم بالكلام؛ أمّا مجتمعات الإغريق والرّومان القديمة فقد ربطت بين الذُّلّ وبين خضوع العبيد والأسْرى. هذا ما شجّع فريدريش نيتشه في الثّمانينيّات من القرن التّاسع عشر على أنْ يساوي بين الذُّلّ والجُبْن في المنزلة نفسها، ويساوي بين الضّعف والاستسلام، ويعدّ هذه الصّفات جزءاً من «أخلاق العبيد». أصْدر الأوروبّيّون أحكاماً مشابهةً منذ نهاية القرن الثّامن عشر على ما لَحظوه في «بلاد الشّرق»: فهناك يسود وفقاً لوجهة نظرهم «إذلالٌ» و«تحقيرٌ» للشّعب في مواجهة الحاكم الذي يعدّونه في منزلة الإله، وفي مواجهة كلّ شخصٍ أعلى مقاماً[28]. عندما سادت مقاييس ومعايير مثاليّة في المجتمعات البرجوازيّة الواثقة بنفسها، لمْ يعد «إظهار التّبجيل» المبالغ فيه أمراً مقبولاً

لدى الجميع، فقد أدّت هذه المعايير إلى أنْ يشعر الأوروبّيّون بتفوّقهم تُجاه البلاد والثّقافات الأُخرى كلّها.

يُعدُّ الشّعور بالعار مثله مثل الإذلال عُرْفاً مُتَّفقاً عليه على المستوى الاجتماعيّ الثّقافيّ، ويظهر هذا الشّعور بعد الوصول إلى سنٍّ معيّنةٍ؛ فالأطفال يتعلّمون الشّعور بالعار من خلال ملاحظتهم للكبار الذين يوجّهونهم ويصحّحون من سلوكهم. هناك بعض المجتمعات التي تستعمل الشّعور بالعار والخِزْي وسائلَ للضّبط التّربويّ والاجتماعيّ أكثر من غيرها، في حين أنّ هناك مجتمعات أُخرى تستعملها على نحوٍ أقلّ، أو لا تستعملها أبداً، يعود هذا أساساً إلى درجة التّباين الاجتماعيّ، وإلى درجة التّقدير الذي توليه هذه المجتمعات لقِيَم الفرديّة، والحُرّيّة، والاستقلاليّة، ففي النُّظُم الاجتماعيّة القائمة على الطّبقيّة تكون علاقات الانتماء واضحةً، ونجد في هذه النُّظُم عادةً العديد من ممارسات الخِزْي المختلفة، التي تسبّب بدورها شعوراً عالياً بالعار، لكنْ حتّى النّاس الذين يشبّون في مجتمعاتٍ تسود فيها قِيَم الفرديّة يعتمدون أيضاً على الاحترام والتّقدير الذي يظهره لهم الآخر؛ لأنّهم كائناتٌ اجتماعيّةٌ في الأساس، ولذلك فهُم معرّضون أيضاً إلى أنْ تنتابهم مشاعر العار والخِزْي.

بمقدورنا -وفقاً لآراء نوربرت الياس- أنْ نفترض أنّ التّعرُّض لهذه المشاعر في العصر الحديث آخذةٌ في الازدياد، وليس العكس، فالشّعور بالعار هو ردُّ فعل الإنسان في حالة العجْز عندما يخاف من «انحدار منزلته الاجتماعيّة»، أو يخشى أنْ «يتعالى عليه الآخرون»، وتحرّكت حدود الشّعور «بالعار والإحراج» في أثناء مرحلة التّمدُّن ليُصبح في الصَّدارة، بهذا المعنى، فلا بدّ من أنّ الأوروبّيّين في القرن التّاسع عشر، أو القرن العشرين قد تعرّضوا للشّعور بالعار مِراراً، وعلى نحوٍ أكثر كثافةً من أولئك

الذين كانوا يعيشون في القرن السّادس عشر، أو القرن السّابع عشر[29]. كان لعالِم الاجتماع جورج زيمل آراء مشابهة فسَّر بها «الوعي بالأنا» الذي بدأ التّأكيد عليه، والإعلاء من شأنه في العصر الحديث منذ 1900 بوصْفه «محطّةً أساسيّةً» في تطوّر الشّعور بالعار، فكما مهّد الوعي بالأنا الطّريق للبشر حتّى يتمتّعوا باستقلاليّةٍ، وبقُدرةٍ على تحديد المصير، فإنّه قد استدعى -أيضاً، وتحت ظروفٍ معيّنةٍ- اهتمامَ النّاس بصورتهم المنعكسة في عيون الآخرين، ودفعهم إلى البحث الدّقيق والمتخوّف عن أيّة علاماتٍ تشير إلى عدم الاحترام، أو التّقليل من الشّأن، فالنّرجسيّة، والشّعور بالعار، أو الشّعور بالخِزْي كلّها مشاعر قريبٌ بعضها إلى بعض، وقد استفاض علماء النّفس والمعالجون النّفسيّون في الحديث عنها[30].

بقَدْر ما كانت ملحوظات عِلم النّفس والاجتماع عن العار والخِزْي كاشفةً ومهمّةً لتحليل وانتقاد العصور المختلفة، إلّا أنّها لمْ تخبرنا الكثير عن الأحداث التّاريخيّة، والتّطوّرات التي أدّت إلى تخلّي المجتمعات عن العديد من الممارسات التي دفعت النّاس إلى الشّعور بالعار، كما لمْ نفهم أيضاً الأسباب والظّروف التي تؤدّي إلى إعادة التّمسُّك بالأشكال التّقليديّة لهذه الممارسات، واللّجوء إليها حتّى وقتنا الحاليّ؛ لهذا فإنّ محور هذا الكتاب لا يدور حول الحالة النّفسيّة للأفراد، ولا حول الصّدمات التي تعرّضوا لها، كما لا يدور أيضاً حول مراحل التّحوّل المجرّدة، ولا حول البنية الكلّيّة للمجتمعات، لكنْ يركّز هذا الكتاب على الفاعلين المحدّدين والموجودين في الواقع، وعلاقتهم ببعضهم في الأماكن المختلفة التي يحدث فيها الخِزْي العلنيّ. يدور الكتاب حول الجُناة، والضّحايا، والمتفرّجين، وحول المطالبة بالسُّلطة ومقاومتها، وحول الاسْتحسان والانتقاد.

إنّ استعراض سياسات الإذلال الحديثة يسترشد بقاعدة كارل ماركس

الشّهيرة: «البشر هُم من يصنعون التّاريخ (...)، ولكنّهم لا يصنعونه من أجزاء يختارونها بحُرّيّة، إنّما تحت ظروفٍ مفروضةٍ ومتوارثة»[31]، وفي أثناء ذلك يكدح النّاس ويتصارعون، ويبحثون عن بدائل. تلعب التّصوّرات عن الشّرف والكرامة دوراً حاسماً، ولكنْ تُجوهِلَ هذا الدّور، أو قُلِّلَ من أهمّيّته مِراراً. يتغيّر فهْم النّاس للكرامة والشّرف مع تغيُّر الوقت و«الظّروف». إنّ الدّلالات المتعدّدة لمفهوم الكرامة، إضافةً إلى فكرة المساواة التي استندت إليها المجتمعات الغربيّة؛ أعطت التّصوُّر عن الكرامة الإنسانيّة دفعةً إلى الأمام، وأسْهمت في انتشاره بسهولة، فبدأت ممارسات الخِزْي العلنيّ، وآليّات الإذلال المتعمَّدة تفقد رصيدها على نحوٍ متزايد.

كانت البداية في المؤسّسات الحكوميّة، وخاصّةً في مجال تنفيذ العقوبات القانونيّة (I)، ثمّ بدأ التّخلّي عن ممارسات الخِزْي والإذلال يزداد في المدارس والعائلات، وإنْ كان على استحياءٍ شديدٍ، فقد ارتفع في هذه المؤسّسات الوعي بانتهاك الكرامة الإنسانيّة في العقود الأخيرة بوضوحٍ، ولكنْ في الوقت نفسه أصبحت وسائل الإعلام، خاصّةً الإنترنت، فاعلةً في هذا المجال، وأتاحت منتديات لممارسة الإذلال العلنيّ، كما بدأت مجموعات الأقران تلعب دوراً فعّالاً وغير شريفٍ (II)، وأثبتت سياسة الإذلال أنّها ما زالت ساريةً في مجال العلاقات الدّوليّة (III)، وحينما يعود مفهوم الكرامة الوطنيّة إلى الحياة فجأةً، وعلى نحوٍ غير متوقّعٍ، تظهر الحساسيّات والافتراضات بالتّعرُّض للإذلال أيضاً، وكلّما كان الرأي العام مهتمّاً كانت الأسلحة أكثر قوّةً، ولمْ يعُد أحدٌ متأكّداً إذا كان الاعتذار العلنيّ الذي أصبح ظاهرة منذ عام 1990 يمكن أن يغيّر من الأمر شيئاً، فالاتّجاهات المضادّة شديدة الكثافة، بلْ تزداد في أوقات الشّعبويّة السّياسيّة، ولا تنقص.

الفصل الأول

عمود التّشهير، والضّرب، والعلانية
منطق عقوبات الدّولة ونقدها

في عامي 1791/ 1792 كان ملك بروسيا فريدريش فيلهلم الثّالث ما زال وليّاً للعهد، وفي الوقت الذي كان كارل جوتليب سفارس يعطيه محاضرات في القانون وعلومه، كانت أعمدة التّشهير والعار منتشرةً في كلّ مكانٍ، وفي كلّ سوقٍ، وكلّ ساحة كنيسةٍ. كانت تلك الأعمدة مصنوعةً من الخشب، أو من الحجر، وكثيراً ما كان يُثبّت فوقها طوقٌ حديديٌّ. أحياناً كان هذا الطّوق الحديديّ يُربط أيضاً بسلسلةٍ إلى مبنى مجلس المدينة، أو إلى الكنيسة. كان الشّكل الأكثر انتشاراً لعَمود التّشهير هو شكل الكتلة، أو العصا؛ فكان العَمود يتكوّن من لوحين متوازيين مربوطين ببعضهما بمفصلة، وفي اللّوحين فتحات لتخرج منها الرّقبة واليدان، إضافةً إلى ذلك كانت هناك أشكالٌ أُخرى، مثل: مقاعد التّشهير، ومقاعد العار[32]. في لندن كان التّشهير يحدث في السّوق الرّئيس كورنهيلل، وكان له شكلان: عصا ستوكس للرّجال، والمقعد الدوار للنّساء[33].

لمْ يتحدّث سفارس في محاضراته لولي العهد عن هذا كلّه، لكنّه قدّم لتلميذه الملكيّ شروحاً تفصيليّة عن مبادئ تشريعات العقوبات الجنائيّة، وأوضح له الفروق بين أشكال العقوبات المختلفة المعروفة والمعتادة في بروسيا في ذلك الوقت، فتحدّث عن الفرق بين عقوبة السّجن وبين عقوبة السّجن المشدّد، كما تحدث عن مميزّات وعيوب الغرامات الماليّة، وعن شرعيّة عقوبة الإعدام، ومع ذلك فلم يذكر كلمةً واحدةً عن التّشهير.

قد يفاجئنا هذا للوهلة الأولى، فقد كان سفارس رجُل قانونٍ متفتّحاً،

وشارك في وضع القانون العام للولايات البروسيّة، وكان يرى أنّ التّشهير أمرٌ عفا عليه الزّمن، ولو كان ما زال يُمارَس في كلّ مكان. دخل القانون العام للولايات البروسيّة في حيّز التّنفيذ عام 1794، وفسّر القانون عقوبة التّشهير الإضافيّة على نحوٍ مجرّدٍ، وقَصَرها على بعض جرائم الجُنح؛ أمّا القواعد المفصّلة تفصيلاً دقيقاً، والخاصّة بطريقة تجهيز «مكان التّشهير»، فنجدها في قانون العقوبات التّوسكاني الذي صدر في نوفمبر 1786. وبعد ذلك بأسابيع قليلة أعلن جوزيف الثّاني عن إضافة بعض القواعد الخاصّة بالولايات التي توارث فيها أمراء عائلة هابسبورج الحُكم. بموجب هذه القواعد كان «التّشهير العلنيّ» يتم لمدّة ثلاثة أيّامٍ متتاليةٍ في «مكانٍ رحْبٍ يتجمّع فيه الشّعب»، كلّ يومٍ لمدّة ساعةٍ واحدةٍ، وفي هذا المكان يقف المحكوم عليه «تحت الحراسة بعد أن يوضع حول عنقه طوقُ حديد»، إضافةً إلى ذلك كانت «تُعلّق على صدره لافتةٌ» يُكتب فوقها «بخطّ يَده» الجريمة التي ارتكبها[34].

عقوبات الفضْح والتّشهير في بداية العصر الحديث

كان هذا مناسباً للممارسات المعتادة لعقوبات الشّرف والفضْح المتوارثة من الماضي، فقد ذكرت مصادر الأحكام القضائيّة الأوروبّيّة عقوبة التّشهير منذ عام 1200 تقريباً، وكان يحكم بها في المقام الأوّل على المذنبين في جرائم السّرقة، أو الجُنح التي تخصّ الممارسات الجنسية. صدر في عام 1600 حُكمٌ على أحد المذنبين في مدينة ميونيخ ألْزمه بارتداء طوق التّشهير لمدّة ثلاثة أيّام أحادٍ متتاليةٍ، أو ثلاثة أيّامٍ متتاليةٍ من أيّام العطلات[35]. كان هذا يعني أنْ ينكشف أمام الملأ مباشرةً. في الواقع لمْ يكن الحضور، أو المارّة يبخلون على المُشهّر به بعباراتٍ، وحركاتٍ، وإيماءاتٍ

تدلّ على الاحتقار والاستنكار. كانت ردود الأفعال تختلف وفقاً للمخالفة التي قام بها الجاني، فكانوا يهينونه، أو يبصقون عليه، أو يقذفونه بالبراز، والأغذية المتعفّنة[36]. في عام 1780 رُبط رجلان إلى عَمود التّشهير بسبب «ممارسات اللّواط»، وهي صياغةٌ أُخرى للمثليّة الجنسيّة. أخذ الجمهور يقذفهما بالأحجار، وأصابهما إصاباتٍ بالغةً، ويُقال: إنّ عدد الحضور الذي شهد موقف الخِزْي العلني (Public shame) كان يبلغ عشرين ألف شخصٍ، وأطلق هؤلاء العنان لمشاعر الاستياء من الجريمة «المنفّرة» التي «يعجزون عن وصفها»، حتّى إنّ النّائب البرلمانيّ المحافظ ادموند بوركه الذي كان مسانداً للأحكام الأخلاقيّة، وجد الاستياء الجمْعيّ وما أدّى إليه مبالغاً فيه، وعبّر في مجلس العموم عن رفْضه للتّشويه الذي أصاب عقوبة التّشهير ليصبح «آلةً للموت والقتل» بعد أن كان «وسيلةً للّوم والخِزْي»[37].

كان تنفيذ العقوبات أمام جمهورٍ كبيرٍ في ذلك الوقت شيئاً عاديّاً، وظلّت عقوبات الإعدام تُنفّذ علناً، حتّى العقود المتأخّرة من القرن التّاسع عشر، ولمْ يُقرّ قانون العقوبات في بروسيا نقْل تنفيذ الإعدام إلى ما وراء أسوار السّجن إلّا في عام 1851. تبعت بريطانيا بروسيا في عام 1868 في هذا الإجراء، وتبعتهما هولندا في عام 1870، وفي فرنسا كانت آخر مرّة يُقطع فيها رأس أحدهم علناً في عام 1939. يرى التّصوّر التّقليدي أنّ المجرمين قد خالفوا النّظام الاجتماعيّ والسّلام العام، ولذلك فإنّه يصحّ ويحقّ أن يُعاقبوا علانيةً، والجمهور كان في أثناء تنفيذ العقاب متفرّجاً ومشاركاً في تنفيذ العقوبة، فوجود الجمهور بالفعل، ومساهمته الشّعوريّة-الأخلاقيّة يؤكّد على حُكم القاضي ويُسوّغه، إضافةً إلى ذلك كان المرجوّ من وجود الجمهور هو الرّدْع، فقد كان يُقال: إنّ الخوف من عقوبة الخِزْي يمكن أن يمنع النّاس من أن تأتي هي أيضاً مثلَ هذه الأفعال[38].

يهدف الاستعراض العلنيّ إلى الخِزْي، وكان الاستعراض في حدٍّ ذاته يؤكّد هذا الخِزْي. لمْ يكن بوركه وحْده من تحدّث عن عَمود التّشهير بوصفه «عقوبةً للخِزْي»، فقد فرضت المحاكم الابتدائيّة والعُليا ما يُطلق عليه عقوبات الشّرف والفضْح التي تجلب على المحكوم عليهم «عاراً كبيراً ومهانة»، كان هذا ما كتبه مؤرّخ مدينة أوجسبورج في عام 1462[39]. كان من الشّائع حتّى بداية العصر الحديث أنْ ينفّذ الجلّاد عقوبة الرّبط إلى عمود التّشهير في المحكوم عليه، ومع ذلك فقد كان مجرّد لمْس الجمهور للمحكوم عليه كافياً لإهانته، ولكنْ حتّى عقوبات الفضْح والتّشهير الأخفّ وطأةً، التي ينفّذها محضر المحكمة كانت هي أيضاً ذات تأثير مُخْزٍ ومُهينٍ للكرامة[40].

تتشابه هذه العقوبات هنا مع طقوس التّكفير داخل الكنيسة التي كانت تمارس في إطار المراسم الدّينيّة الخاصّة بـ«خميس الأسرار». أصبحت هذه الطّقوس فيما بعد تمارس أيضاً في أيّام الآحاد العاديّة، وأيّام العطلات، وحتّى القرن السّادس عشر كان المذنبون، رجالاً ونساءً؛ يركعون أمام الهيكل، وهُم حُفاةٌ، ويرتدون ملابس من قماشٍ خشنٍ، وذلك من أجل أنْ ينالوا مغفرة الرّبّ. أصبحت هذه الممارسات المهينة للذّات فيما بعد أكثر ندرةً، ولكنْ اختُرعت في المقابل استعراضاتٌ علنيّةٌ للتّكفير عن ذنوب القتْل، والرِّبا، والتّجديف، وإثارة الحرائق، والخيانة الزّوجيّة، وممارسة الفحشاء، وجرائم أُخرى، فكان يُفرض على من قام بهذه الجرائم ارتداء ملابس التّائبين، ويقف أمام الكنيسة في أوقاتٍ تجمع النّاس للقدّاس، أو كان عليه أنْ يمشي في أثناء موكب يوم الأحد في المقدّمة ممسكاً بشمعةٍ، وكان التّائب، أو التّائبة، يجلسان في الكنيسة في مكانٍ محدّدٍ للتّائبين، وبعد انتهاء هذه المراسم يرجع التّائبون «أنقياء» مرّةً أُخرى، فيتحرّرون

من ذنوبهم، ويصبحون أكثر صلاحاً، ويندمجون مرّةً أُخرى في جماعة المؤمنين[41].

تبنّى القضاء المدنيّ الذي نشأ مع الدّولة الحديثة الوليدة بعض العقوبات التّكفيريّة الكنسيّة، فحتّى هذا القضاء المدنيّ كان يهتمّ بمحاسبة المجرمين الذين خرقوا المعايير السّائدة بطريقةٍ تؤكّد على أهمّيّة هذه المعايير علانيةً، وساد في العديد من مناطق أوروبّا الشّكل المتوارث نفسه لتقاليد اللّوم والتّوبيخ، فكانت هذه التّقاليد تعرّض للخِزْي أولئك الذين قاموا بخرْق القواعد والأعْراف الاجتماعيّة، وتسمح بالسُّخرية منهم.



صورة 3

التّجريس (طباعة، ويليام هوجارث، حوالي 1726)

وفي إنجلترا كان يُفرض على النّساء اللّاتي يضْربن أزواجهنّ أنْ يخضَعْن لما كان يُطلق عليه التّجريس (skimmington ride): فكانت النّساء المذنبات يُجبرْن على امتطاء حمارٍ في وضعٍ معكوسٍ؛ ليدور بهنّ في الأنحاء جميعها، ليسخر منهنّ النّاس، وكان النّاس يصاحبون «الزّفّة» بالضرب على الأواني، والموسيقا النّشاز، وفي عام 1604 تعرّضت امرأةٌ

للتّجريس بهذه الطّريقة في سافولك في شرق إنجلترا، وقال المشاركون في هذا التّجريس: إنّ الغرض من التّنكيل ليس الخِزْي العلنيّ للمرأة التي أخطأت في حقّ زوجها، ولكنّه تحذيرٌ للنّساء كلّهنّ حتّى لا يخرقْن النّظام الاجتماعيّ بالشّكل نفسه[42].

كان لممارسات الخِزْي العلنيّ بطريقة التّجريس والموسيقا النّشاز أنصارٌ متحمّسون حتّى في فرنسا. كان الشّباب بوجهٍ خاصٍّ يشعرون بأنّ لهم الحقّ في الانتقام ممّن خرق القواعد الاجتماعيّة المتعارف عليها بواسطة التّوبيخ والزّجر العلنيّ، في المدن كانت الزّوجات المتسلّطات، والأزواج الخانعون، مثارَ انتقاد النّاس، وفي القرى كان الأرامل من الرّجال والنّساء الذين يتزوّجون مرّةً أُخرى يتعرّضون للتّجريس[43]، وكانت النّساء اللّاتي لا يتزوّجْنَ مرّةً أُخرى بعد موت أزواجهنّ، ويُعرف أنّهنّ يُقِمْن علاقاتٍ جنسيّةً مع بعض الرّجال، يقعْن فريسةً للتّوبيخ العلنيّ أيضاً. في عام 1721 أمر القائمون على إدارة الكنيسة في مدينة دامفريشاير الاسكتلنديّة بمعاقبة الأرمل الشّابّة جيني فورسيث بربْطها بطوقٍ حديديٍّ؛ لأنّ اختلاطها برجُلٍ آخر قد جلب العار على عائلتها، وعلى جيرانها. تجمّع العديد من نساء الأبرشيّة أمام منزل جيني، وبدأْن بالصّياح، وإصدار الأصوات المزعجة، وأخذْن يخبطْن الأواني والمقاي بعضها ببعض، ثمّ أخرجْنَ الأرملَ الشّابّة التي كانت تقاوم بشِدّة، ووضعْن الطّوق الحديديّ حولها، وطُفْن بها في أكثر الشّوارع ازدحاماً، ولمْ تتوقّف النّساء عن ذلك إلّا بعد أنْ أقسمت الضّحيّة أن تخشى الله في المستقبل، وتسلك السّلوك القويم[44].

على الرّغم من أنّ الأمر بخِزْي جيني قد صدر «من أعلى»؛ أي: إنّها كانت عقوبةً مساويةً للعقوبة التي تحكم بها السُّلطات، إلّا أنّ تنفيذ العقوبة يذكّرنا بطُرق التّوبيخ التّقليديّة التي تبدأ «من أسفل»، حتّى في

الحالات التي يُصدر فيها القضاء العاديّ الحُكم بالعقوبة، وينفّذها محضر المحكمة، أو أحد حُرّاس المدينة، فإنّ الجمهور يشارك بفاعليّةٍ ونشاطٍ في تنفيذ العقوبة، فلا يمكن تخيُّل تنفيذ عقوبات الفضْح والشّرف العلنيّة، بدون اشتراك الرأي العام، فالخِزْي لا يتحقّق إلّا في حضور طرفٍ ثالثٍ، «فالمحكوم عليه يرزح تحت ثقل السُّخرية والعقوبة العلنيّة، وهذا أمرٌ أكثر من مؤلم»[45]، كما عبّر عن ذلك أحد المحكوم عليهم بهذه العقوبة في عام 1782، فهذه العقوبة تنال من شرف واحترام الشّخص المفضوح، وتجعله يختبر بنفسه احتقار المجتمع المحيط له.

لهذا الاحتقار أهمّيّةٌ أكبر في المجتمعات التي تعدّ أعضاءها في المقام الأوّل أعضاءً في مجموعاتٍ اجتماعيّةٍ، أو روابط، أو تقسيماتٍ طبقيّةٍ، ويُعاملون على هذا الأساس؛ من يخْرق أعراف هذه الجماعات التي ينتمي إليها يخضع لسُلْطة العقوبة الجماعيّة، ولا يمكن لأعضاء هذه الجماعات، أو التّقسيمات أن تقاوم هذه السُّلْطة، أو أنْ تختار الانتماء إلى مجموعةٍ أُخرى إلّا نادراً، هكذا لا يبقى أمام الأشخاص الذين يتعرّضون لعقوبة الفضْح العلنيّ أيّ اختيارٍ إلّا مغادرة المكان، وهو ما تفرضه بعض العقوبات بالفعل؛ أمّا إذا كانوا قد تعرّضوا للرّبط إلى عَمود التّشهير، فيُحكم عليهم في أحيانٍ كثيرةٍ بالطّرد من المدينة، أو من البلد بأكملها أيضاً، ويطاردهم النّاس بضربات العِصيّ، إلّا أنّ الأخبار عن الكرامة المهدورة للضّحية تسافر بالسُّرعة نفسها التي تسافر بها الضّحيّة. في آخر القرن الثّامن عشر قدّمت بائعة فاكهةٍ باريسيّة بلاغاً إلى الشّرطة ضدّ بائعةٍ منافسةٍ لها؛ لإشاعتها أنّها قد تعرّضت لعقوبة الجَلْد والوصْم بالعار في مسْقط رأسها، فالوصْم بالعار يظلّ عالقاً بالمرء ولو غادر مكان الفضيحة[46].

الوصْم بالعار والتّشهير له نتائج ملموسة يشعر بها النّاس. لمْ يحدث

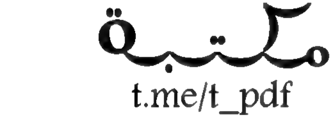
هذا فقط مع بائعة الفاكهة التي تعرّضت للخديعة، فانصرف المشترون عنها، فالفتيات اللّاتي يَلِدْن أطفالاً غير شرعيّين، ويُعاقبْنَ لهذا السّبب بالرّبط إلى عَمود التّشهير، يفقدْن وظائفهنّ، ليس فقط بسبب أنّهن أصبحنَ أمّهات، ولكنْ لأنّهن تعرّضن لعقوبة التّشهير، و «وُصمْن علانيةً» بالعار[47].

كانت نقابات وتجمعات العمّال، والحرفيّين، والتّجّار تحرص على قبول الأعضاء المشهود لهم بالشّرف والاستقامة فقط، ولمْ يكن التّعرُّض للفضْح والتّشهير العلنيّ متناسباً مع مفهومهم عن الشّرف؛ لهذا حَرصَ القُضاة في مقرِّ رئيس الأساقفة في سالزبورج في القرن الثّامن عشر على ألّا يحكموا على الحرفيّين بعقوبة «عَمود التّشهير»؛ لأنّ كلّ من يُعاقَب بالتّشهير يُطرَد من تجمعات الحرفيّين»[48].

كان القضاء يتعامل مع القضايا المُخلّة بالشّرف بتحفُّظٍ أيضاً؛ ففي القرن السّادس عشر لم تشهد مدينة كولونيا عقوبة عَمود التّشهير إلّا مرّةً واحدةً كلّ خمس سنوات في المتوسّط، وفي مدينة نوروويتش البريطانيّة، تقريباً لمْ يُعاقَب أحدٌ بهذه العقوبة بعد عام 1660، وفي القرن الثّامن عشر لم تشهد لندن معاقبة أكثر من عشرة أشخاصٍ بالرّبط إلى عَمود التّشهير، حتّى المحاكم الابتدائيّة في مقاطعة ليبه في ألمانيا لمْ تفرض عقوبة عَمود التّشهير إلّا في 2% فقط من إجماليّ الجرائم المرتكَبة[49].

أمّا من تعرّض لهذه العقوبة، فكانوا يعانون من آثارها؛ ففي عام 1773 الْتمس المواطن هالبماير برونّنج من مدينة ليبه إعفاءه وأباه من تنفيذ عقوبة التّشهير، فقد حُكم عليهما بتقييدهما إلى عَمود التّشهير؛ لأنّهما أساءا معاملة أحد رُعاة الغنم، إلّا أنّ برونّنج رأى أنّ تعليق أبيه على العَمود غير مناسب، «فلا يصحّ تعريضه للفضْح كلّ يوم أحدٍ لمدّة ثلاث ساعاتٍ يعاني فيها الكرْب الشّديد بعد أن عاش خمسةً وسبعين عاماً بشرفٍ بين النّاس»، كما تذمّرت السّيدة فوستنبيكر التي حُكم عليها بتقييدها إلى عَمود التّشهير؛

لأنّها اغتابت أحد كبار الموظّفين المتوفّين، فقالت: «إنّه لأمرٌ جارحٌ جدّاً أن أتعرّض لهذه العقوبة المشينة، وأنا في سنّ السّتّين، هذا شيءٌ يمكن أن يجلب المرض لأفراد عائلتي»، وأكّد زوجها على كلامها قائلاً: «إنّ الرّبط إلى عَمود التّشهير «عقوبةٌ جسديّةٌ إجراميّةٌ تشين المعاقبين بها علانيةً، ويعاني منها أفراد العائلة جميعهم»[50]. كان النّاس يحاولون التّهرُّب من هذه العقوبة قدْر المستطاع، وكان بعضهم يفضّل دفْع غرامةٍ ماليّةٍ عوضاً عنها، هذا ما قاله فلّاحٌ من مقاطعة شلزفيج هولشتاين يُدعى جوشه عام 1793، فقد أعلن أنّه «يفضّل الاستغناء عن بقرته على أن يتعرّض للرّبط إلى عَمود التّشهير»[51].



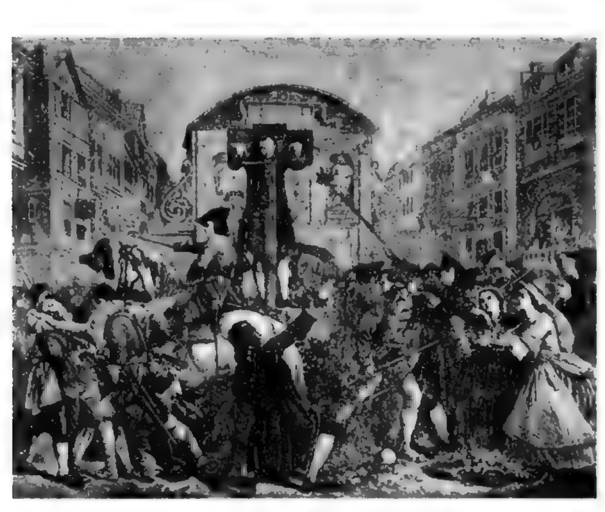
نهاية عَمود التّشهير

لمْ يكن عَمود التّشهير مكروهاً فقط بين أولئك الذين تعرّضوا للفضْح، حتّى بعض المعاصرين من الطّبقة البرجوازيّة الذين لمْ يختبروه، وسمعوا عنه فقط، كانوا متحفّظين تُجاهه على المستوى السّياسيّ، فقد أعلن يوهان آدم برج عن رفضه بحسْمٍ للعقوبات «التي تدمّر احترام الإنسان أمام الآخرين». مَن «يحرم أيّ شخصيّةٍ معنويّةٍ من كرامتها، ويمنع عنها احترامها» فهو لا يخرق «القوانين والأعراف فقط، ولكنّه يناقض -أيضاً- الغرض من هذه العقوبة؛ لأنّ هذه العقوبة لا تُصلح من شأن الإنسان»، كما كان اعتراضه على هذه العقوبات المفرطة في قسوتها، والمهدرة لشرف الإنسان؛ بسبب أنّها تثير في الأغلب مشاعر التّعاطف مع المُعَاقب، وتقوّض بذلك «سُلطة القانون»[52]. كان برج كاتباً ليبرالياً ومناصراً لأفكار إيمانويل كانت، وقام بترجمة مقالة سيزار بشارياس عن «الجريمة والعقوبة» (Del delitti e delle pene) إلى الألمانيّة في عام 1798.

بدأ نفور الرّأي العام من ممارسات هذه العقوبة يظهر على نحوٍ متكرّرٍ في أثناء القرن الثّامن عشر. كانت إحدى أشهر الحالات التي ظهر فيها هذا النّفور قد وقعت في لندن، وهي حالة دانيل ديفو، الكاتب وصاحب مصنع الطّوب؛ ففي عام 1702 قام ديفو بنشر كُتيّبٍ هجائيٍّ بدون كتابة اسمه عليه، هاجم ديفو في هذا المقال باباوات الكنيسة الإنجليكيّة ومجلس العموم، أُحْرق الكُتيّب علانيةً، ثمّ حُكم على المؤلّف، الذي عُرف اسمه في هذه الأثناء، بغرامةٍ ماليّةٍ، وبالسّجن، إضافةً إلى ذلك حُكم عليه بالرّبط إلى عَمود التّشهير لمدّة ثلاثة أيّامٍ، كان ذلك في تموز/ يوليو 1703، إلّا أنّ الخِزْي العلنيّ المتعمَّد تحوّل بفضل أصدقاء الكاتب ومُعجبيه إلى نصرٍ شخصيٍّ؛ فقد اشترى الأصدقاء والمعجبون نُسخاً من الكُتيّب المُجرّم، ووزّعوها على الجمهور المتجمّع، كما وزّعوا على الجمهور أيضاً قصيدةً ساخرةً بعنوان «نشيد عَمود التّشهير» (Hymn to the Pillory)، ونجحوا في قلْب مزاج الجمهور الحاضر، فقام الجمهور بتناول الشّراب في نخب، وفي صحّة ديفو، وقذفوا عَمود التّشهير بالورود عوضاً عن قذْفه بالبراز والبيض الفاسد[53].

في عام 1727 خشيت حكومة ولاية ساكسونيا من أنْ يحدث تمرُّدٌ مشابهٌ عندما قامت بمحاكمة آنا صوفيا ميتفوخ. كانت آنا صوفيا قد سرقت ساعةً ومشغولاتٍ فضّيّةً من بيت أحد المواطنين الكاثوليك في مدينة دريزدن، في أثناء فترة الاضطّرابات الطّائفيّة بين الكاثوليك وبين البروتستانت. أوْصت المحكمة بعدم تنفيذ عقوبة عَمود التّشهير، وعوقبت آنا صوفيا ميتفوخ عوضاً عن ذلك بالسّجن المشدّد مع «الأشغال الشّاقّة»، وفُرض عليها تنفيذ العقوبة في مؤسّسةٍ إصلاحيّةٍ، وملجأٍ للفقراء شُيّد حديثاً، على الرّغم من أنّها قامت بإعادة المسروقات. كان ربْطها إلى عَمود

التّشهير سيجعل «عدداً كبيراً من السُّكّان، ومن الشّعب العاديّ شهوداً على واقعة التّشهير»، الأمر الذي كان يمكن أنْ يؤدّي إلى اندلاع أعمال عُنفٍ طائفيٍّ جديدةٍ، خاصّةً إذا قام الجمهور بالتّعبير عن استيائه من طريقة العقاب القاسية والمُخزية في المكان نفسه الذي تُنفّذ فيه العقوبة، وهكذا، وتحت تلك الظّروف، صدرت التّوصية بتحويل العقوبة العلنيّة إلى عقوبةٍ غير مرئيّة[54].



صورة 4
دانيل ديفو معلّقاً على عَمود التّشهير

تؤكّد هذه الحادثة نظريّة فوكو الذي كشف عن تقنيّاتٍ جديدةٍ في السُّلطة والضّبط ظهرت مع نشأة السُّجون في القرن الثّامن عشر. منعت هذه المؤسّسة العقابيّة المغلقة مُرتكبي الجرائم من التّعرُّض للعقاب العلنيّ، ولكنّها أخضعتهم في المقابل لرقابةٍ وتفتيشٍ أكثر حِدّة، كما منعت هذه المؤسّسة الشّعب من الاشتراك في تنفيذ العدالة، والانخراط في هذه الممارسة وجدانيّاً وأخلاقيّاً[55]. لمْ يكن خافياً على السُّلطة أنّ الانخراط

الوجدانيّ للشّعب يمكن أن يكون ضدّ مصالحها؛ فالجمهور كان بمقدوره أن يُفشل الهدف من الخِزْي العلنيّ إذا تعاطف مع الشّخص المُعرَّض لعقوبة الخِزْي، أو إذا تضامن معه صراحةً كما حدث مع دانيل. كان إيتون قد نشر الجزء الثّالث من كتاب توماس باينس «عصرالعقل» (*Age of Reason*) في عام 1812، واتُّهِم إثْر ذلك بإهانة الذّات الإلهيّة والتّجديف، وحُكم عليه بالسّجن عدّة أشهر، وبالرّبط إلى عَمود التّشهير، إلّا أنّ الجمهور الحاضر الذي كان يُقدَّر عدده بين اثني عشر ألف وعشرين ألف شخص، استقبله بالتّصفيق، وقدّم إليه المرطّبات، وبعد عامين من ذلك التّاريخ، حدثت واقعةٌ أُخرى، فقد حُكم على البحّار والبطل الشّهير اللّورد توماس كوشرين بالرّبط لمدّة ساعةٍ إلى عَمود التّشهير؛ بسبب تجاوزاتٍ قام بها في البورصة، إلّا أنّ الحكومة البريطانيّة تدخّلت، كما تدخّلت من قبْل حكومة زاكسن في عام 1727، وألْغت التّشهير به خوفاً من تعاطف النّاس معه، الذي قد يتطوّر إلى احتجاجات[56].

في عام 1815 قدّم النّائب مايكل تايلور مشروع قانونٍ لمجلس العموم البريطانيّ ينصُّ على إلغاء عقوبة عَمود التّشهير. وافق مجلس العموم على مشروع القانون، بينما انقسمت آراء أعضاء مجلس اللّوردات، وعلى الرّغم من النّقد الشّديد الذي وُجِّه إلى هذه العقوبة؛ لأنّ آثارها مرتبطةٌ بمزاج «الغوغاء»، إلّا أنّ الأغلبيّة انضمّت بعد ذلك إلى رأي مجلس اللّوردات الذي أوصى بالإبقاء على عقوبة التّشهير على الأقلّ في حالات الخيانة وشهادة الزّور، ولكنْ لمْ يحدث في الواقع أن نُفِّذت هذه العقوبة بعد ذلك، إلّا أنّ عقوبة عَمود التّشهير لم تُلغَ إلّا في عام 1837[57].

كان بنجامين راش طبيباً ومُصلحاً اجتماعيّاً لا يكلّ، ولا يتعب، وكان من بين الذين حمل إعلان الاستقلال الأمريكيّ توقيعهم في عام

1776. كان راش ينتقد بحِدّةٍ «بربريّة» عقوبات عَمود التّشهير، والرّبط إلى كتلة الخشب، و«الجَلْد العلنيّ»، ولكنّه لمْ يشهد -مع الأسف- إنهاء عقوبة التّشهير، فقد توفّي في عام 1813. ألقى راش في عام 1787 عدّة محاضراتٍ في فيلادلفيا عن الأضرار الخطيرة للعقوبات العلنيّة، وشهدت محاضراته إقبالاً واهتماماً كبيراً. كان يرى أنّ العقوبات التي تُنفَّذ علانية (coram publico) «تجعل الأشرار أكثر شرّاً»، و«تنشر الجريمة على نطاقٍ أوسع»، فالعقوبات العلنيّة تخلّف «ندوباً» من شأنها «تشويه مُجْمل الشّخصيّة» لدى المُعاقب، ولدى الجمهور على حدٍّ سواء؛ لهذا فلا بدّ من صياغة العقوبات بالشّكل الذي يجعل «تأثيرها أكبر في إصلاح المجرمين، وجلْب الخير على المجتمع»[58].

كان راش يستند في مقالاته التي تُرجمت إلى الألمانيّة سريعاً، إلى آراء المحامي شارل دوفريش دو فالازيه. كان هذا الأخير قد قدّم مُذكّرةً للملك الفرنسيّ في عام 1784 طالب فيها بتخفيف العقوبات، وانتقد بوجهٍ خاصٍّ هذا التّشويه المخجل للإنسان (mutilations honteuses)، فهذه العقوبة تظلّ بارزةً في حياة من تعرّض لها، وتهدر كرامته[59]. قبْل هذا بعامٍ واحدٍ كتب الحقوقيّان الألمانيّان من مدينة دريزدن هانس: آرنست فون جلوبيج، ويوهان جورج هوستر «مقالةً عن قوانين العقوبات» في عام 1782 حَصَلا منها على الجائزة الأولى المقدّمة من جمعية برن الاقتصاديّة. اعترضا في هذه المقالة على «علامات الحرْق؛ لأنّها تجلب العار على المُعاقَب بوحشيّةٍ»[60]، وفي عام 1791 ألغى قانون العقوبات الفرنسيّ أخيراً عقوبة الوصْم بالنّار تأثُّراً بالاقتراحات التي قدّمها «بشرياس»، كما قلّ عدد العقوبات العلنيّة، مثل: عَمود التّشهير، وارتداء طوق الحديد (*carcan*)، لاعتبارات تخصّ استعداد المُجرم الشّخصيّ

للإصلاح من نفسه، والاهتمام بأنْ يصبح الجمهور متحضّراً، ومع ذلك، حتّى الثّوريّون لمْ يكونوا على استعدادٍ للتخلّي التّامّ عن الفضْح، والخِزْي، والازدراء العلنيّ كوسيلةٍ عقابيّة[61].

في الوقت نفسه كان هناك آخرون أقلّ ثوريّة، ولكنّهم قدّموا أسباباً مقنعةً في انتقادهم للعقوبات المهدِرة للشّرف؛ ففي عام 1756 وجّه الملك فريدريش الثّاني إنذاراً للقضاء البروسيّ بعدم إضافة عقوباتٍ أُخرى مُهدِرةٍ للشّرف إلى عقوبة الاعتقال، أو الحبْس، أو الخدمة في بيوت الفقراء. استند الملك فريدريش هنا إلى طريقة التّفكير البرجماتيّة (*Ratione status politici*)، وقال: إنّه «لأمرٌ شديدُ الضّرر» إذا وصَمْنا الجاني بالعار والفضيحة، فهكذا سوف ندفعه إلى «أنْ يصبح عضواً غير نافعٍ في المجتمع، وسوف «يمنعه وضْعه المُشين من تكسُّب المال بشرفٍ بعد استعادة حُرّيّته»[62]، وكان هذا رأي أناسٍ آخرين أيضاً، ولكنّهم عبّروا عن رأيهم بلُطفٍ، وأقرب لذوق العصر، فكتب مستشار الحكومة النّمساويّ جوزيف فون زونينفلز في عام 1777 «إنّ إهدار الشّرف نتيجةً لعقوبات التّشويه، والوصْم بالنّار، والفضْح أمام الملأ يتناقض مع الغرض النّهائيّ من العقوبة، وهو إصلاح المُعَاقب»[63].

لمْ يتّخذ القانون العام البروسيّ من هذا الإنذار موقفاً واضحاً، فقد كان القانون عامّةً يرى في هذه العقوبات ردْعاً أكثر منها إصلاحاً، ولهذا كان أعضاء عصابات اللّصوص يُحرمون إلى الأبد من الاندماج مرّةً أُخرى في المجتمع البرجوازيّ بعد وصْمهم بالنّار بعلامةٍ ناريّةٍ على شكل حرف S بين كتفيهم (أوّل حرف من كلمة مُجرم Schelm). كان عَمود التّشهير عقوبةً مُصاحبةً لعقوبة السُّخرة مدى الحياة في القلاع الحربيّة، وهي عقوبةٌ كانت تُفرض على المحتالين العاجزين عن دفْع ديونهم، إلّا أنّه

حتّى عقوبات السّجن الأقصر مدّةً، التي كانت تُفرض على جرائم شهادة الزّور، أو التّزوير، كان لا بدّ من أن يصاحبها شكلٌ من أشكال الفضْح العلنيّ[64].

على الرّغم من ذلك، فقد انتهجت السّياسة البروسيّة في تعاملها مع عقوبات الفضْح والتّشهير طريقاً غير مفهومٍ على نحوٍ غريب؛ فقد أوضح كبير المستشارين يوهان هاينريش فون كارمر أنّ القانون العام في بروسيا قد ذكر هذه العقوبة في أكثر من جزءٍ «كمصطلحٍ عامٍّ فقط»، والغرض من ذلك هو «التّخلّي تدريجيّاً عن تنفيذ هذه الأشكال من العقوبات قدْر الإمكان»، فهذه العقوبات «تخنق وتقتل في نفوس الطّبقات الشّعبيّة الأدنى شعورهم -الضّعيف في كلّ الأحوال- بالشّرف، والكرامة، واحترام الذّات، في حين أنّ هذا الشّعور أقوى في نفوس النّاس الأكثر تحضُّراً، ويمنعهم من القيام بجرائم عديدةٍ، ولهذا تُعدّ هذه العقوبات عائقاً رئيساً أمام الارتقاء بأخلاق الطّبقات الأدنى من الشّعب، «وعلى الرّغم من ذلك، فقد سمح كارمر -بناءً على طلبٍ من مجلس النّوّاب في مقاطعة كورمان- بأنْ تستمرّ محاكم الأقاليم في العمل بعقوبات التّشهير، مثل: ارتداء معطف العار(*)، أو الكمان المعلّق على الرّقبة(**)، إلّا أنّه أوصى بتنفيذ هذه العقوبة «بحرصٍ شديدٍ، وفي أضيق الحدود، وفقط في الأماكن التي لا توجد بها سجونٌ مناسبة»[65].

كانت هناك فجوةٌ كبيرةٌ تفصل بين مقاصد قانون العقوبات وبين تطبيقه في المحاكم المحلّيّة، فكثيراً ما كان الموظّفون في المناطق

(*) معطف من الخشب والصفيح يرتديه المعاقبون بسبب جرائم تمس الشرف. (المترجمة).

(**) عقوبة للنساء غير المخلصات يتم فيها ربط أيديهن خلف أعناقهن بواسطة آلة من الخشب والسيور الحديد. (م).

الرّيفيّة يرفضون الامتثال للأحكام والآراء الواردة إليهم من العواصم، وضَعَ قانون بروسيا العام العراقيلَ أمام تنفيذ عقوبات التّشهير والخِزْي، إلّا أنّه لمْ يستطع إلغاءها تماماً على الرّغم من ذلك[66]، ولكنْ لمْ تعُد هذه العقوبات تُنفَّذ مع الوقت، وتحقّق بذلك مراد كارمر. من الواضح أنّ النّاس قد بدأت تقتنع أكثر بالاعتراضات على تنفيذ عقوبات الفضْح، فقد كانت تلك الاعتراضات «عديدة»، و«تستحقّ أن يضعها النّاس في الاعتبار» كما قال كبير المستشارين، ولخّص فريدريش بنيامين هاينريش بوده مستشار المحكمة العليا اللّيبراليّ رأيه في هذه العقوبات في عام 1827، وقال: إنّها تمنع «إصلاح المعاقبين بها، وتحرمهم من قَبولهم مرّةً أُخرى بين «المواطنين وأعضاء طبقتهم الاجتماعيّة»[67].

على الرّغم من ذلك، فقد استغرق الأمر وقتاً طويلاً حتّى ألغت الدّول الأوروبّيّة مبدأ عقوبات الفضْح والتّشهير، فعلى سبيل المثال: أعاد قانون العقوبات الذي أصْدره نابليون (Code Pénale) هذه العقوبات، وشدّد عليها، مُشيراً إلى تأثيرها الرّادع، وكان كلّ من يُحكم عليه بأعمال السُّخرة، سواء مدى الحياة أم لمدّةٍ مؤقّتة، أو من كان يُحكم عليه بالسّجن؛ يتعرّض قبْل تنفيذ هذه العقوبة للفضْح العلنيّ. (exposé aux regard du peuple sur la place publique)[68]، ثمّ أُلغي الفضْح العلنيّ منذ عام 1832 في حالة الحُكم بالسّجن لمدّةٍ قصيرةٍ؛ لتسهيل إعادة إدماج المحكوم عليه في المجتمع[69]، ولكنْ كان العالم يحتاج إلى ثورةٍ أُخرى حتّى تختفي عقوبة الفضْح تماماً من قانون العقوبات الفرنسيّ، فصدر في 12 نيسان/ أبريل من عام 1848 مرسومٌ يمنع عقوبات الفضْح، وسُوّغ هذا المنْع بأنّ «الكرامة الإنسانيّة تُدهَس بالأقدام أمام عَمود التّشهير»[70].

ذريعة الكرامة الإنسانيّة

لمْ يكن اتّخاذ الكرامة الإنسانيّة ذريعةً شيئاً غير مألوفٍ آنذاك، ففي عام 1818 طالب أعضاء اللّجنة القضائيّة في راينلاند في ألمانيا باحترام «كرامة المذنبين والمجرمين الإنسانيّة أيضاً»، وعلى ذلك، فإنّ كلّ عقوبةٍ «تمحو الشّعور بالكرامة والشّرف، وتنحدر بالإنسان إلى مستوى الحيوان هي عقوبةٌ مرفوضةٌ»[71]. استعان أعضاء اللّجنة هنا بطريقة التّفكير التي كانت موجودةً في تعليقات برج على كتاب بشارياس في عام 1798، ولكنْ لمْ يكن لها تأثير ملحوظ على النّقاش العام الدّائر آنذاك. انتقد معاصرون آخرون هذه العقوبات المهينة، والمذلّة، والمخزية التي «تخنق أيّ حافزٍ للشّعور بالكرامة والشّرف»، وعَدّوها ضارّةً «بالدّوافع الرّئيسة لانتهاج السّلوك القويم في الدّولة»[72]، إلّا أنّ الشّرف كان هنا قاصراً على الموظّفين في الدّولة، وطبقة المجتمع البرجوازيّ، بينما كان برج واللّجنة القضائيّة في راينلاند أوّل من ربط بين الشّعور بالشّرف وبين الكرامة الإنسانيّة عامّةً. هكذا ظهر خطابٌ جديدٌ حديثٌ ظلّ مؤثّراً في النّقاش الدّائر حول حماية الشّرف، والعقوبات المهدرة للشّرف حتّى اليوم.

عندما قدّمت اللّجنة القضائيّة تقريرها لوزارة العدل البروسيّة في عام 1818 كان هدفها أنْ تمنع تطبيق القانون البروسيّ في مقاطعات الراينلاند، فهذه المقاطعات كانت تطبّق القانون الفرنسيّ منذ الحروب التي اندلعت بعد الثّورة في نهاية القرن الثّامن عشر، وفي عام 1815 أُعيد إدماج هذه المقاطعات مرّةً أُخرى في الدّولة البروسيّة، إلّا أنّ هذا لمْ يغيّر شيئاً في القوانين السّارية هناك. كان القانون الفرنسيّ متسامحاً على نحوٍ كبيرٍ مع مصالح الطّبقة البرجوازيّة، ولهذا لمْ يكن من الوارد التّنازل عنه بسهولة، ولكنّ عقوبات الشّرف والفضْح كانت شيئاً آخر. كان الجنود الفرنسيّون قد

أزالوا معالم عقوبة التّشهير كلّها في المناطق التي احتلّوها بوصفها رمزاً من رموز النّظام البائد (Ancien Régime)، ولكنْ سرعان ما أعادت السُّلطات العمل بهذه العقوبة مرّةً أُخرى، وبعد هزيمة نابليون في عام 1813 سارع حُكّام الولايات البروسيّة بإلغاء «العقوبات الدّنيئة المهدرة للشّرف» في قانون العقوبات الفرنسيّ، وفرْض عقوباتٍ «تحترم الإنسان وكرامته، وتناسب الفِكْر الألمانيّ الرّحيم»، وأكّد الحُكّام على القُضاة أنّه «ليس من الضّروري تنفيذ عقوبة عَمود التّشهير كعقوبةٍ جنائيّةٍ»، والأفضل أنْ يُترك الأمر لتقدير القُضاة؛ ليحدّدوا «الحالات التي تُنفّذ فيها هذه العقوبة»، وفي عام 1815 أكّد رئيس الحكومة في كوبلنتس على نوّاب العموم في المحاكم عدم تنفيذ عقوبات عَمود التّشهير المعلّق تنفيذها أصلاً، وطالبهم بإرسال «الحُكْم ومستنداته إليه»[73].

تعود هذه التّوصيّة إلى مرسوم أرسلته وزارة العدل يهدف إلى تقليص تنفيذ هذه العقوبات إلى أقصى حدٍّ ممكن. كان تنفيذ هذه العقوبات مناسباً فقط في حالة كانت هذه العقوبة «وسيلة ردْعٍ» بالفعل، كما حدث مثلاً: في حالة اثنين من الخيّاطين في اربفيلد اللّذَيْن قاما بنشل قبّعةٍ من الفَرْو من على رأس أحد صبّاغي الأقمشة علانيةً في الشّارع، فحُكم عليهما في عام 1837 بالرّبط إلى عَمود التّشهير، وبأعمال السُّخرة لمدّة خمس سنوات؛ أمّا إذا كان الأمر يتعلّق بجرائم «ضدّ الطّبيعة»، و«بشعة»، مثل: اغتصاب الأخوات، فقد قدّم الوزير توصيةً إلى الملك يُشير عليه ألّا تُنفّذ عقوبة عَمود التّشهير في هذه الحالات «حتى تُنسى هذه الجرائم، وذلك لمصلحة الجمهور، ومن أجل الحفاظ على أخلاقه الخيّرة» حاولت الدّولة هنا حماية أخلاق المواطنين بتقليص «علانية» عقوبات الفضْح[74]، ولكنْ يبدو أنّ عقوبة عَمود التّشهير أكثر رحمةً بالإنسان مقارنةً بالعقوبات المنصوص

عليها في القانون الفرنسيّ عن الجرائم نفسها، فقد أمَر الملك فريدريش فيلهلم الثّالث في عام 1835 أنْ تُعاقَب الجرائم الخاصّة بالعملات النّقديّة بالرّبط إلى عَمود التّشهير عوضاً عن الجَلْد العلنيّ»[75]، فالجَلْد العلنيّ لمْ يعُد يناسب الفكْر الألماني، بينما كان ما زال هناك اقتناعٌ بتأثير الرّدْع في عقوبة الرّبط إلى عَمود التّشهير في ظروفٍ معيّنة»[76].

كانت عقوبة عَمود التّشهير موضوعاً للنّقاش في الجدال القضائيّ والسّياسيّ بوصفها عقوبة ردْع، وقد أدّى هذا الجدال منذ عشرينيّات القرن التّاسع عشر إلى مراجعة القوانين في بروسيا. بدأ العمل بقانون بروسيا العام في عام 1794، واتّضح سريعاً أنّه في حاجةٍ إلى المراجعة، كما اتّضح أيضاً أنّه لمْ يعُد يتناسب مع ظروف العصر التي تغيّرت جذريّاً بعد الأحداث التي جَرت في فرنسا، والإصلاحات التي تبعت ذلك في بروسيا. شكّل الملك لجنةً، وكلّفها بمراجعة القوانين، وقدّمت هذه اللّجنة النّسخة الأولى لقانون العقوبات الجديد في عام 1827، في هذه النّسخة كانت هناك فقرة تُماثل قانون العقوبات الفرنسيّ لعام 1810 (Code Pénale) وتنصّ على إضافة عقوبة الفضْح العلنيّ في حالة الحُكم بالسُّخرة مدى الحياة. تمسّكت مشروعات القوانين التي قُدّمت فيما بعد بهذه العقوبة، إلّا أنّها نصّت على عدم تطبيق عقوبة الفضْح العلنيّ إلّا على الرجال ولمدة نصف ساعة فقط، وذلك «لتجنُّب أيّ أعمال عنفٍ قد تنتج عنها»[77]، ولمْ يأتِ ذِكْر هذا الشّكل من العقوبة مرّةً أُخرى منذ عام 1830، ولمْ تُذكر حتّى في قانون العقوبات الجديد لعام 1851. اختفى مبدأ الرّدع من القانون نهائيّاً، وحلَّ محلّه مبدأ الإصلاح والتّصالح «مع جماعات المواطنين» بتعبير كبير المستشارين بوده، كما كثُر الحديث أيضاً عن الكرامة الإنسانيّة، وهو ما كان يعني في عام 1813 «احترام قيمة الإنسان»[78].

العقاب البدني وشخصيّة الأمّة

ظلّت مفاهيم النّاس عن الكرامة، والاحترام، وقيمة الإنسان، على الرّغم من ذلك محلّ خِلاف، وكان ما يزيد النّار اشتعالاً هو العقاب البدنيّ، فالنّقاش الذي دار حول العقاب البدنيّ في أثناء سنوات العمل الطّويلة على مراجعة القانون البروسيّ كان أكثر تفصيلاً، وإثارةً للجَدل، من النّقاش الذي دار حول عقوبة عَمود التّشهير، كما لمْ تُناقَش عقوبة الوصْم بعلامات النّار بالتّفصيل نفسه. كان الخلاف في الرأي قد بدأ بالفعل في أثناء الأعمال التّحضيريّة لصياغة القانون العام. انتقد سفاريس في محاضراته عن مبادئ عِلم القانون وسياساته التي أعطاها لوليّ العهد البروسي في عامي 1791/ 1792 عقوبة الضّرب بشِدّة، وكان يرى أنّ هذه العقوبة قد تكون معتادةً في الجيش، إلّا أنّها مضرّةٌ بصفةٍ عامّةٍ في حالة تنفيذها على «المجرمين من المدنيّين» بسبب التّعسُّف الشّديد في طبيعتها من ناحية، ومن ناحيةٍ أُخرى لأنّ هذه العقوبة تحطّ من شخصيّة الأمّة على نحوٍ كبير»، وهو ما يمكن ملاحظته عند الصّينيّين والرّوس[79].

ومع ذلك فلمْ يتمكّن رجُل القانون الشّهير كارمر من فرض آرائه اعتماداً على هذا الموقف اللّيبراليّ، فأحد زملاء سفاريس، وهو آرنست فرديناند كلاين الذي كان مسؤولاً عن التّصديق على قانون العقوبات العام في بروسيا، لمْ يكن يعارض العقاب البدنيّ بأيّ حالٍ من الأحوال، فالقانون الذي كان يتحفّظ على عقوبات الفضْح والتّشهير، كان ينصّ على عقوبة الضّرب في حالات الجرائم كلّها، أو تجاوز القانون: في حالة السّرقة وإثارة الشّغب، وفي حالة إتلاف التّماثيل والنُّصب التّذكاريّة العامّة، وفي حالة التّعميد المزدوج، وفي حالة «الصِّبْية المتمرّدين إذا سبّبوا إزعاجاً، أو

قاموا علانيةً بتصرّفاتٍ لا أخلاقيّة»، كما تُطبّق عقوبة الضّرب أيضاً في حالة «إخفاء الحمْل، والولادة السّرّيّة»[80].

كان لآراء كلاين تأثيرها على الفرمان الملكيّ الصّادر في عام 1799؛ فقد اتّخذ هذا الفرمان تنامي جرائم السّرقة سبباً للتّأكيد على ضرورة أنْ تصبح «عقوبة اللّصوصيّة والسّرقة أمثلةً رادعةً، وفي الوقت نفسه هادفة إلى إصلاح المجرمين إذا أمْكَن، وإذا لمْ تتمكّن هذه العقوبات من الإصلاح، فيكفي ألّا يمتدّ ضَرر المجرمين إلى باقي المواطنين». كانت العقوبة لأوّل «سرقةٍ دنيئةٍ» هي الضّرب، ولكنْ على عكس قانون بروسيا العام، فقد طالب الملك فريدريش فيلهلم الثّالث عند تنفيذ العقوبة بمراعاة «جنْس وعُمْر المُجرم، وبنيته الجسمانيّة، إذا كانت صحيحةً أم مريضةً، ومراعاة أيّة ظروفٍ خاصّةٍ بالمُجرم غير ذلك»، ويترك للقاضي تقدير عدد مرّات الجَلْد بالسّوط، أو بالعصا، والسّرعة التي يتمّ بها الضّرب[81]. كان العقاب البدنيّ يتمّ في الأحوال كلّها داخل السّجون «بوساطة اثنين من حُرّاس السّجن، يحلّ أحدهما محلّ الآخر، ولا تُنفّذ العقوبة في حضور النّاس، بلْ في حضور رجال العدالة فقط». إذن: لمْ تكن عقوبة الضّرب تُنفّذ علانيةً على عكس عقوبات الفضْح والتّشهير، وفي رأي كلاين، فإنّ عدم تنفيذ العقوبة على الملأ كان «مفيداً للغاية»؛ لأنّ «الضّرب العلنيّ يعني في الوقت نفسه إذلالاً علنيّاً، وهذا من شأنه أن يمنع المُعَاقب من المُضيّ قُدُماً في حياته في المستقبل، كما أنّ عقوبة الضّرب تعاقب الجمهور المشاهد في كثيرٍ من الأحيان، فأيّة أُمّةٍ متحضّرةٍ تبغض مثل هذه المشاهد»[82].

هنا يتقاطع موقف كلاين مع موقف سفاريس، ولو كان تقاطعاً سطحيّاً، فالواقع أنّ كلّاً منهما يتحدّث عن أشياء مختلفة؛ فكان كلاين يُعيد ذِكْر الحُجج التي نوقِشت في الجَدَل حول عقوبات عَمود التّشهير، وطوق

الحديد، والكمان المعلّق في الرّقبة، والمعطف الإسبانيّ، وكان يشير إلى أنّ عرْض مشاهد الرُّعب هذه أمام النّاس لا يناسب إلّا جمهوراً ذا ثقافةٍ بدائيّةٍ، وأخلاقٍ غير ناضجةٍ؛ أمّا سفاريس، فكان لا يهتمّ بالمشاهدين قدْر اهتمامه بالشّخص المُتعرّض لعقوبة الضّرب، فكان يرى في شخص المعاقَب جزءاً من الأمّة التي تتعرّض كلّها بهذا الشّكل للتّحقير والإذلال.

هكذا كان سفاريس يقف في الجانب نفسه مع أولئك الذين يرون في الكرامة الإنسانيّة قيمةً عاليةً، ويريدون الارتفاع بها لتصبح معياراً للتّشريع القانونيّ في الدّولة، ومع ذلك فلمْ يكن يستعمل مصطلحاتهم نفسها، ولكنْ من الواضح أنّ الوقت لمْ يكن قد حان بعْدُ من أجل أن يتحقّق تحوُّلٌ جذريٌّ مثل هذا. كان تلاميذ إيمانويل كانت يدركون معنى مفهوم الكرامة الإنسانيّة، فقد شرحه إيمانويل كانت بالفعل في عام 1785 كالتّالي: «الإنسانيّة نفسها كرامة، فالإنسان لا يوظّفه إنسانٌ آخَر (...) بوصفه وسيلةً، أو أداةً فقط، فالإنسان -دائماً- غايةٌ في حدِّ ذاته، وهنا تكمن كرامته (شخصيّته)، التي يرتفع بوساطتها فوق كائنات العالم الأُخرى غير البشرية كلّها، وفوق الأشياء كلّها في العالم». يجب احترام هذه الكرامة الإنسانيّة، والاعتراف بها كقيمةٍ «لا تُقدَّر بثمنٍ، ولا مثيل لها»، وعلى ذلك، فكلّ إنسان لديه «الحقّ المكفول في أن يحترمه الآخرون، وعليه أن يبادلهم هو أيضاً الاحترام نفسه»[83]، ولكنْ لمْ يكن من البدهيّ آنذاك أنْ تلتزم الدّولة باحترام الكرامة الإنسانيّة.

وعلى الرّغم من ذلك، فقد مثّل الفرمان الملكيّ الصّادر عام 1799 علامةً فارقةً؛ لأنّه أكّد على ضرورة مراعاة الحالة الفرديّة للشّخص المُعاقَب بعقوبةٍ بدنيّةٍ، كما نصّ على عدم تنفيذ العقوبة علانيةً، ومع قصْر تنفيذ عقوبة الضّرب على السّجون، ومنع تنفيذها في الشّارع، انتهى تقليدٌ

قديمٌ، وتراثٌ طويلٌ من الجَلْد العلنيّ. لمْ يختلف وضْع النّساء هنا عن الرّجال، فقد سجّل عُمْدة مدينة ديل الإنجليزيّة الصّغيرة في عام 1703 في مذكّراته: «أمْسكتُ بإحدى العاهرات التي كان سلوكها مَثار استهجانٍ كبيرٍ، وأتيت بها إلى مكان تنفيذ عقوبة الجَلْد. كان هذا هو موعد السّوق، وقد تجمّع بِضْعُ مئاتٍ من النّاس بالفعل في المكان. أمرتُ بضربها اثنتي عشرة ضربةً، وبعد كلّ ثلاث ضربات كنت أتحدّث إليها، وأطلب إليها أن تقول للنّساء اللّاتي يمتهنّ مهنتها نفسها: إنّ عُمدة ديل سوف يعاملهنّ بالطّريقة نفسها (...) إذا تجرّأنَ وأتين إلى هنا، وقُمْن بالأفعال الفاحشة والوضيعة نفسها مثلها»[84].

كانت طريقة «المعاملة» تلك مهينةً إلى أقصى درجة؛ لهذا، فعندما صدر في لندن الحُكم على اليانور ستيد في عام 1760 بالضّرب العلنيّ لاتّهامها بالسّرقة، طالب ابنها جورج، الذي يعمل في مجال البناء، بالرّحمة لها وله: «إنّ تنفيذ عقوبة الجَلْد على أمّي علانيةً يُعَدّ فضيحةً لي ولعملي، وسوف يدمّرني». من الواضح أنّ الحِرَفيّ لمْ يكن مهتمّاً بكرامة وشرف أمّه بقدْر ما كان مهتمّاً بسمعته، وبنتائج الضّرب العلنيّ اقتصاديّاً عليه، وفي عام 1838 اتّخذ الوزير البروسي الذّريعة نفسها عندما اعترض على تنفيذ عقوبة الضّرب العلنيّ على النّساء: «يؤدّي الضّرب العلنيّ للنّساء المتزوّجات في النّهاية إلى خللٍ دائمٍ في الحياة الزّوجيّة؛ لأنّ الزّوج سوف يرى أنّ عائلته قد تعرّضت أيضاً للإذلال بسبب العقاب البدنيّ الذي وقع على زوجِه». من الواضح أنّ هذا التّسويغ لمْ يكن ينطبق على الرّجال المتزوّجين، فعلى أيّة حالٍ لمْ يكن هذا سبباً لإلغاء العقاب البدنيّ بالنّسبة إليهم[85].

في ذلك الوقت لمْ يكن الضّرب العلنيّ محلّ نقاشٍ في إنجلترا بعد، فقد أُلغيت في إنجلترا في عام 1820 عقوبة الضّرب للنّساء عامّةً، وفي كلّ

مكانٍ، حتّى في المؤسّسات المغلقة، وذلك بعد أن لوحِظ أنّها لمْ تعُد تُنفَّذ بالفعل؛ أمّا الرّجال، فعلى العكس من ذلك، كانوا يخضعون لعقوبة الضّرب التي كانت تُنفّذ عليهم بقسوةٍ سواء بالعصا أم بالسّوط، إلّا أنّ التّوجُّه لإبقاء تنفيذ العقوبة خلف أسوار السّجون والمؤسّسات العقابيّة كان آخذاً في الازدياد، فقد خضع مئةٌ واثنان وعشرون رجلاً فقط (ولا أية امرأة)، لعقوبة الضّرب العلنيّ في العقْد الأوّل من القرن التّاسع عشر؛ وفي المقابل نُفّذت عقوبة الضّرب داخل السّجن في أربعمئةٍ وواحدٍ وسبعين رجُلاً، وخمسٍ وثمانين امرأة[86].

كانت سُمعة عقوبة الضّرب العلنيّ سيّئةً في القارّة كلّها، وبدأ النّاس يعترضون على مشهد الضّرب العلنيّ، كما اعترضوا من قبْل على عقوبات الفضْح والتّشهير أمام جمهورٍ كبير، حتّى أولئك الذين كانوا ما زالوا متمسّكين بعقوبة الضّرب كانوا منزعجين من تنفيذها «علانيةً»، فالضّرب العلنيّ لا يمكن أن يكون له إلّا تأثير «مُفسد» كما قال رئيس محكمة الاستئناف في مدينة جيسن، البروفسور كارل جرولمان في عام 1805، وكان رأيه أنّ تأثير الضّرب العلنيّ ضارٌّ بالطرفين: المُعَاقب بالضّرب، والمشاهدين؛ ولهذا كان المرسوم الذي صدر في بروسيا في عام 1799، والذي حظر تنفيذ العقوبات علانيةً متماشياً مع روح العصر[87].

وسرعان ما صُوِّبت سِهام النّقد نحو هذا المرسوم؛ لأنّه سمح، على الرّغم من ذلك؛ باستمرار تنفيذ عقوبة الضّرب، ولو كانت خلف الأبواب المغلقة، وهذا يتناقض مع مبادئ العقوبات التي تحترم كرامة الإنسان وشرفه، كما يُطالب بها رجال القانون اللّيبراليّون[88]. كانت هذه المبادئ قد ترسّخت في فرنسا أيضاً بعد الثّورة، فلمْ يعُد قانون العقوبات (*Code Penale*) الذي صدر في عام 1791 يعدُّ الضّرب عقوبةً لتنفيذ العدالة، ولمْ

يغيّر نابليون من هذا، واعتاد النّاس في منطقة الراينلاند -التي ظلّت حتّى عام 1813 تحت الحُكم الفرنسيّ- هذه التّشريعات الرّحيمة، حتّى إنّهم قاوموا بحسْمٍ المحاولات البروسيّة كلّها لإعادة العمل بعقوبة الضّرب. في عام 1843 أصدر الموظّفون المتخصّصون بمراجعة قانون العقوبات في برلين توصيةً حاولت موازنة الأمور، وجاء فيها إنّه «على الرّغم من الاحتفاظ بهذا الشّكل من أشكال العقوبات، إلّا أنّ تنفيذها في مقاطعة الراينلاند غير ممكنٍ لأسبابٍ أخلاقيّةٍ (...)، فالنّفور من هذا الشّكل من العقوبات منتشرٌ بقوّةٍ بين النّاس كلّهم، حتّى بين أفضلهم وأكثرهم هدوءً، وحتّى بين أولئك الذين لا يفكّرون في أيّ اعتراضٍ مُنظّمٍ على الدّولة، ولا يوافقون عليه، ولهذا فإنّ التّفكير في إجبار مقاطعة الراينلاند على تنفيذ هذه العقوبة غير ممكنٍ أبداً»[89].

لمْ يكن اللّيبراليّون المتشبّثون برأيهم وحْدهم من اعترض على هذه العقوبة، فقد انتقدها أيضاً المحافظون الموالون للملك؛ لأنّها تمثّل في نظرهم تراجعاً حضاريّاً. في عام 1818 طالبت اللّجنة القضائيّة المباشرة في مقاطعة الراينلاند بعدم تنفيذ الأمر الملكيّ لعام 1799 في المقاطعة[90]، ومع ذلك فقد أوصَتْ محكمة الاستئناف العُليا في مدينة كولونيا في عام 1827 «بأنّ العقاب البدنيّ أفضل من عقوبة السّجن، أو الغرامات الماليّة في حالة كَوْن المُجرم من أسافل النّاس، ومن الطّبقات الدُّنيا»، إلّا أنّ برلمان الولاية في مقاطعة الراينلاند صوّت ضدّ هذه التّوصية في عام 1843، واعترض النُّوّاب البرجوازيّون، وممثّلو النّبلاء، والفلّاحون على العقاب البدنيّ، سواء كانت عقوبةً جنائيّةً أم عقوبةً تأديبيّةً، أو عقوبةً ينفّذها رجال الشّرطة، وقالوا: إنّ إعادة العمل بهذه العقوبة «سوف يجعل النّاس يشعرون بالإذلال والتّحقير مرّةً أُخرى»، كما ستؤدّي «إلى قمْع الإحساس باحترام الكرامة

الإنسانيّة بقسوةٍ لدى الشّعب»، وانضمّ حاكم الولاية إدوارد فون شابر إلى المعترضين من الطّبقات كلّها على هذه العقوبة[91].

هكذا ظهرت في عام 1843 فكرة الكرامة الإنسانيّة في المفاوضات وقرارات نُوّاب الشّعب التي تنظّم شؤون النّاس. بعد أنْ أصدر برلمان الولاية قراراته، عكفَ رجال القانون في برلين على دراسة مشروع قانونٍ جديدٍ للعقوبات مرّةً أُخرى، وضمّوا أسباب رفض العقوبة البدنيّة إلى مشروع القانون الصّادر في عام 1845، وقالوا: إنّ العقوبة البدنيّة «لها آثارٌ مذلّةٌ بالفعل، وإنّ كراهيتها المنتشرة تعود إلى المعاملة المهينة للكرامة الإنسانيّة التي تشبه معاملة الحيوان»، وإذا صمّمت الدّولة على الإبقاء عليها، فعليها أن تتوقّع ألّا «يحترم النّاس عدالة الدّولة»، وأن يتراجع «الشّعور بالكرامة الإنسانيّة»[92]، ولهذا فلا يجب أن يسمح أيّ قانونٍ حديثٍ بالعقاب البدنيّ.

اتّخذ العديد من الباحثين في عِلم القانون، والعديد من مُنفّذي العقوبات آنذاك مفهوم الكرامة الإنسانيّة –وبعضهم تحدّث أيضاً عن الشّرف– ذريعةً يُسوّغون بها رفضهم للعقوبة البدنيّة. أظْهر الكثير منهم عندئذٍ فهْمهم لفلسفة إيمانويل كانت، واستعملوا تفسيراته نفسها[93]، واستعان بعضهم بتفسيراتٍ دينيّةٍ وعلمانيّةٍ في الوقت ذاته، ليعبّروا عن عدم رضاهم عن العقوبة البدنيّة، فقيل مثلاً: «إنّه لا يمكن أن يعامل الكائن الذي يقول عن نفسه إنّ الله قد خلقه على صورته، مثلي أنا، ومثل آخرين غيري، هكذا كجسدٍ بلا عقلٍ، هذا يعني إهانة الأمّة كلّها، بلْ البشريّة كلّها، والانتقاص منها»[94].

ولكنْ كانت هناك أيضاً مواقف تختلف عمّا سَبق، ولمْ تكن قليلةً بأيّ حالٍ من الأحوال، ففي عام 1812 أعْرب أستاذ القانون في مدينة هايدلبرج،

كارل ميترماير عن أسَفه؛ لأنّ النّقد الموجّه للعقاب البدنيّ «لمْ يلاقِ انتشاراً بين الأدباء الجُدد»[95]. تغيّر موقف الأدباء في العقد التّالي، كما لَحظ كبير المفتّشين في هايدلبرج في عام 1841 مسروراً، ومع ذلك فقد ظلّ الرّأي العام منقسماً، فقد كان من رأي السّناتور مارتين هيرونيموس هودفالكر من هامبورج، المعروف بمناصرته للجمهوريّة، أنّ إلغاء عقوبة الضّرب تماماً هو أمرٌ هدّامٌ، فإذا حدث وحلّت عقوبة السّجن لمدّةٍ طويلةٍ، أو قصيرةٍ محلّ عقوبة الضّرب، فسوف يفقد الكثير من البحّارة، والخَدَم، والمساعدين المتورّطين في التّجاوزات القانونيّة أعمالهم[96]. جاء من بروسيا رأيٌ مشابهٌ أيضاً، فبصرف النّظر عن الواقع، حيث لا توجد سجون في البلاد عامّةً، إلّا أنّ عقوبة السّجن ليست في مصلحة «طبقات الشّعب الدُّنيا»؛ لأنّها تمنعهم من كسْب العيش، وتترك عائلاتٍ بأكملها تعاني من الجوع؛ أمّا عقوبة الضّرب، فهي في المقابل أكثر عمليّة، وأفضل من النّاحية الاقتصاديّة؛ لأنّها لا تقطع مسار العمل إلّا لمدّةٍ وجيزة[97].

ومع ذلك فقد كان عدد أنصار العقاب البدنيّ يقلّ مع الوقت، ففي عام 1845 صوّت وزراء اللّجنة الحكوميّة ضدّ عقوبة الضّرب بواقع سبعة أصواتٍ مقابل صوتين لصالح عقوبة الضّرب؛ وبعد ثلاث سنوات؛ أيْ في عام 1847، كلّف البرلمان البروسي الموحّد الأوّل لجنةً استشاريّةً بمراجعة قانون العقوبات، وكانت نتيجة عمل اللّجنة مشابهة: صوّت أربعة أعضاءٍ لصالح عقوبة الضّرب، بينما صوّت سبعة ضدّها، وبعد وقتٍ قليلٍ اندلعت في فرنسا ثورةٌ جديدةٌ، ووصلت هذه الثّورة في مارس 1848 إلى برلين. سارع الملك فريدريش فيلهلم الرّابع بدعوة البرلمان الموحّد للانعقاد فوراً، ولمْ يناقش هذا البرلمان تقرير اللّجنة الاستشاريّة؛ لأنّه كان مهتمّاً وقتها بمناقشة أمورٍ أكثر أهمّيّةً. دعا البرلمان لانعقاد الجمعيّة

الوطنيّة لصياغة الدّستور، وأصْدر قانون الانتخاب. سمح هذا القانون، ولأوّل مرّةٍ، للرّجال كلّهم فوق سنّ الأربعة والعشرين بالإدلاء بأصواتهم في صناديق الاقتراع بشرط إثبات بقائهم في محلّ إقامتهم لأكثر من ستّة شهورٍ، وبشرط ألّا يكونوا من المتلقّين لإعانات الفقراء.

بهذا تغيّر المنطق السّياسيّ، واختلفت علاقات القوّة جذريّاً، «فالقضيّة المثيرة التي كانت تشغل الحزب وقتها»، والتي كانت محلّ خلافٍ كبيرٍ آنذاك، قدّم لها الملك الحلّ بأمرٍ ملكيٍّ، فقد أعلن الملك فريدريش فيلهلم الرّابع في 6 أيار/ مايو 1848 إلغاء العقاب البدنيّ كعقوبةٍ جنائيّةٍ مراعاةً «للحقوق السّياسيّة التي حصل عليها رعايا المملكة كلّهم في القوانين الجديدة[98]. كان الأمر الملكيّ هنا قد جاء ردّاً على طلبٍ من وزارة الدّولة الذي كان رأي اللّيبراليّين من مقاطعة راينلاند هو السّائد، فقد عدّوا، مثلهم مثل ميترماير، أنّ العقاب البدنيّ لا يهين «الكرامة الإنسانيّة» وحسْب، ولكنّه يهين الأمّة كلّها، خاصّةً إذا كانت العقوبة تُنفّذ بدون «تمييزٍ بين الطّبقات»[99].

الهرم الاجتماعي

الفضيحة لمن يستحقّها

كان النّاس كلّهم في ذلك الوقت يعلمون جيّداً أنّ التّمييز بين الطّبقات يلعب دوراً كبيراً في تنفيذ العقوبات. كتب أستاذ القانون الشّاب، تيودور مومزن في عام 1849 يقول: «إنّكم تعلمون جيّداً أنّه حتّى الآن من يستطيع دفْع غرامةٍ يدفع، ومن لا يستطيع، يُعاقَب بالضّرب»، وبالفعل فإذا حدث وحُكِم على أحد النّبلاء، أو على شخصٍ من الطّبقة البرجوازيّة بعقوبة الضّرب كان يفعل كلّ ما في وسعه لتحويل العقاب البدنيّ إلى غرامةٍ

ماليّةٍ. لمْ يكن هذا منصوصاً عليه في القانون، ولكنّ «الجميع كان يعلم هذا، وكان واضحاً وضوح الشّمس»[100].

حتّى عام 1848 كان القانون نفسه ينصّ على التّفرقة بين الطّبقات إذا كان الأمر متعلّقاً بالشّرف، ففي الموادّ الخاصّة بجرائم الإهانة، والسّبّ، والقذْف، أبقى قانون بروسيا العام على التّفرقة بين طبقات الهرم الاجتماعيّ بكلّ دِقّةٍ، واتّبع وأكّد على ما كان يُشاع آنذاك عن اختلاف الشّعور بالشّرف والكرامة، ومعناهما وفقاً للطّبقة الاجتماعيّة، فالشّرف الأعظم، والإحساس القويّ به، كان من نصيب النّبلاء، الذين وصفهم مُعجم تسيدلر لعام 1732 بأنّهم «الطّبقة الشّريفة» التي لا نظير لها[101]؛ أمّا البورجوازيّون والفلّاحون، فنصيبهم من الشّرف كان أقلّ، ولهذا كانت تُفرض عقوباتٌ أقلّ على من أهانهم بالمقارنة بالعقوبة التي تُفرض على من أهان أحد النّبلاء. كانت العقوبة تصبح أكثر تشدّداً كلّما كان المُهان من طبقةٍ اجتماعيّةٍ أعلى، فالإهانات الموجّهة «إلى أسفل» كانت تُعدُّ أقلّ انتهاكاً للشّرف، وعقوبتها -على ذلك- أقلّ شِدّةً من العقوبات عن الإهانات «الموجّهة إلى أعلى»[102].

وعلى ذلك، فقد كان من المنطقيّ أن تُستقبل عقوبات الفضْح والتّشهير، وتُفْهَم، وتُقيّم على نحوٍ مختلفٍ وفقاً للطّبقة الاجتماعيّة، فقد كتب كلٌّ من جلوبيج وهوستر في مقالتيهما في عام 1783 أنّ أثر الفضْح والتّشهير على النّبلاء وأصحاب المقام الرّفيع أكثر حِدّةً من أثره على الرّعاع»[103]، ولكنْ لأنّ هذه العقوبة تدمّر السُّمعة الكريمة لمْ يحدث أن نُفِّذت قطّ على أحد أعضاء الطّبقة «النّبيلة»، وظلّ العقاب بالعصا والسّوط يُنفَّذ فقط على «الأقلّ مقاماً» كما يصفهم رجال القانون في دريزدن؛ فقد تحدّث كلاين في عام 1799 عن «الأشخاص الذين لا نملك إلّا معاقبتهم بدنيّاً»[104].

ولكنْ حتّى بالنّسبة إلى من هُم «أقلّ مقاماً» كان الشّرف مهمّاً. تبرهن على ذلك مرّات الْتماس العفو التي تقدَّم بها المحكوم عليهم بعقوبة عَمود التّشهير، فقد كانوا يرون في هذه العقوبة «إهانةً» مُحتملةً، كما تبرهن على ذلك أيضاً دعاوى السّبّ والقذْف العديدة التي نظرها القضاء في كلٍّ من الرّيف والمدينة على حدٍّ سواء[105]. استقبلت الشّرطة الباريسيّة في القرن الثّامن عشر شكاوى عديدة تدور في الأساس حول السّبّ، والقذْف، والإهانة. كانت هذه الشّكاوى كلّها تقريباً من أشخاصٍ ضدّ أشخاصٍ آخرين من الطّبقة نفسها تعرّضوا للإهانة من الجيران، أو من زملاء العمل. كانت أكثر الشّكاوى مقدّمةً من الحِرفيّين ضدّ زملائهم، وضدّ المشرفين عليهم، أو من مالكي أحد المحالّ ضدّ أحد التّجّار. إذن: من الواضح أنّ إهانة الشّرف كانت بالنّسبة إليهم أمراً عظيماً، فقد كانوا يدفعون رسوم رفع الشّكوى عن طيب خاطرٍ لإيقاف المعتدي عند حدّه، وهي رسومٌ لم تكن قليلة[106].

لمْ يكن الأمر في الرّيف مختلفاً، فمن بين كلّ ثلاث حالات من حالات الإهانة، والسّبّ، والقذْف المرفوعة لدى إدارة حاكم ليبه في عام 1795، كانت هناك حالتان تخصّ نساءً ورجالاً ينتمون إلى الطّبقة الدُّنيا، حتّى هؤلاء قرّروا المُضي في طريق التّقاضي من أجل أن يرفعوا عن أنفسهم اتّهاماً ما، سواءٌ كان اتّهاماً بالسّرقة أم بالاحتيال، أو الدّعارة، أو الخيانة الزّوجيّة، أو الإصابة بمرض الزّهري، أو تهمة السِّحر والشّعوذة، أو ليدفعوا عنّ أنفسهم أوصافاً، مثل: الكلاب، أو الحشرات، أو أيّ شيءٍ آخر، وكانوا يهدفون من التّقاضي إلى إجبار الشّخص الذي أهانهم على التّراجع عن إهانته لهم علانيةً، ويتحقّق لهم بذلك «ردّ الاعتبار المناسب»[107]. كانت الإعلانات في الصُّحف تخْدم الغرض نفسه، ففيها كان يقدّم الأشخاص الذين أهانوا

آخرين، أو شهّروا بهم، اعتذارهم، كان هذا الشّكل من الاعتذار العلنيّ قد انتشر في لندن في الأربعينيّات من القرن الثّامن عشر، ولمْ يكن هذا يعفي الشّخص الذي بادر بالإهانة من طلب الصَّفح راكعاً، وأمام شهود[108].

كانت الشّكاوى تُقدّم أيضاً من أسفل إلى أعلى، وبكثرة، ففي عام 1824 قدّمت إحدى الخادمات في مدينة جوتنجن شكوى ضدّ مُستخدمها، وهو قسٌّ كاثوليكيٌّ؛ لأنّه كان يناديها دائماً بألفاظٍ مهينةٍ، مثل: «يا حَيوانة! أو يا امرأة!»، وكان من المعروف أنّ هذه التّعبيرات «من أكثر الصّفات المهينة التي تُستعمل ضدّ النّساء من الطّبقات الدُّنيا». لمْ تقبل الفتاة هذه الشّتائم، وطالبت القسَّ بالاعتذار، كما طالبت برَدِّ اعتبارها، وتغريم القسّ غرامةً ماليّةً. كانت اللّائحة البروسيّة المنظّمة للمُستخدمين لعام 1810 تمنع صراحةً الخَدم والخادمات من رفْع شكوى قضائيّةٍ ضدّ مُستخدميهم «إذا أهانوهم بالشّتائم، أو بسلوكٍ عدوانيٍّ مُهين»، إلّا أنّ هذا المنْع يوضّح أيضاً أنّ الإحساس بالشّرف والكرامة متأصّلٌ عند هذه المجموعة من النّاس، فلو لمْ يكن هناك خوفٌ من أنْ يرفع الخادم للقضاء شكواه إذا قام سيّده بضَربه، أو بشَتمه، لما كانت هناك ضرورةٌ لإدراج هذا الشّرط في لائحة المُستخدمين[109].

إذا كانت قيمة الشّرف والكرامة حتّى عند «الأقلّ مكانةً» كبيرةً، ويحرصون عليها، ويرعونها، وإذا كان النّاس من الطّبقات الدُّنيا يخشون من الفضْح العلنيّ، فإنّ هذا يجعلنا نتشكّك فيما كان يقوله بعض النّاس آنذاك عن أنّ الشّعور بالشّرف والكرامة لا يتشكّل لدى الطّبقات الدُّنيا بمثل ما يتشكّل لدى الطّبقات الأُخرى؛ على العكس: كان أفراد المجتمع كلّهم، ما قبْل الحداثيّ، بلا استثناءٍ، يقدّرون ويحترمون شرفهم وكرامتهم، ولهذا السّبب تحديداً كان لعقوبة الإذلال والفضْح تأثيرٌ كبير.

كانت الحُجّة القائلة بأنّ الطّبقات الدُّنيا تفتقر إلى الإحساس بالشّرف، مهمّةً من النّاحية الاستراتيجيّة؛ فهذا الرّأي يُسوّغ ويسمح بمعاملة المنتمين إلى هذه الطّبقة بفظاظةٍ ومهانةٍ أكبر من غيرهم. في عام 1791 أكّد كبير مروّضي الخيْل الملكيّين، كارل هاينريش أوغست فون ليندااو أنّه «سيكون سعيداً للغاية، إذا استطاع بأيّ شكلٍ من الأشكال أنْ يتدبّر أمْره مع الخَدم في مزرعة الخيول الملكيّة بدون أنْ يضطرّ إلى ضَربهم، إلّا أنّ هذا ليس ممكناً حتّى مع النّيّات الطّيبة كلّها، «فهُم أناسٌ غلاظٌ، بلا أخلاقٍ، وفي معظم الأحوال صغار السّنّ»، ولأنّهم «بلا تربية»، فيجب التّعامل معهم بقسوةٍ. لا يمكن «مع الأسف» التّخلّي عن العقاب البدنيّ مع «شعبٍ مُستهترٍ مثل هذا»، وهنا أظهر كبير المستشارين كرامر تفهُّمه لهذا الأمر: الضّرب «مع هذه الطّبقة» أمرٌ لا بدّ منه، إلّا أنّ الضّرب لا يجب أن يشكّل خطراً على صحّة، أو حياة من يُؤدَّب[110].

ومع ذلك، فقد كانت هناك انتقاداتٌ لطريقة التّعامل مع الطّبقات الدُّنيا: في عام 1799 قال كلاين كبير مستشاري محكمة برلين العُليا: إنّ الدّولة إذا أقرّت الضّرب «كعقوبةٍ تُنفّذ فقط على بعض الطّبقات دون غيرها»، فإنّها تنتقص بذلك منهم[111]، ولكنْ في عام 1812 أكّد حاكم البلاد فريدريش فيلهلم الثّالث أنّ العقاب البدنيّ مناسبٌ تماماً للمجرمين من طبقات الشّعب الدُّنيا»[112]، حتّى في المناطق الواقعة شرق نهر إلبه، كان هناك تمسُّكٌ عنيدٌ بالرّأي القائل: إنّه «لا يمكن الاستغناء عن الضّرب كوسيلةٍ عقابيّةٍ لطبقات الشّعب الدُّنيا؛ لأنّ ثقافتهم متدنّية»، وفي الأربعينيّات من القرن التّاسع عشر قرّرت معظم البرلمانات الإقليميّة أنّ عقوبة السّجن لنْ تُطبّق على الشّحّاذين، والمتشرّدين، والحِرفيّين الصّغار، والخَدم، والخادمات، «فالسّجن سيوفّر لهم مكاناً للإقامة أفضل من المكان الذي يقيمون فيه، وهُم أحرار»[113].

كان شيئاً غريباً أنْ يَجمع نُوّابُ الطّبقات الخَدمَ والخادمات في مجموعةٍ واحدةٍ، ففي القرن التّاسع عشر كان النّاس يؤكّدون على الفروق بين الرّجال والنّساء على مستويات المنظّمات الاجتماعيّة كلّها. لم يكن الأمر يخصّ مسائل الشّرف وحْدها. كان يُقال: إنّ النّساء كلّهنّ لهنّ شرفٌ خاصٌّ بجنسهنّ، وكان هذا الشّرف يتحدّد وفقاً لصِفات «الحِشْمة والعِفّة»، كما كان يُطلق عليها آنذاك[114]. كانت هذه الصِّفات تعني الكثير: تعني أنّه ممنوعٌ على النّساء إقامة علاقاتٍ جنسيّةٍ إلّا مع أزواجهنّ، كما كانت العلاقات الجنسيّة قبْل الزّواج مُحرّمةً عليهنّ، مثلها مثل العلاقات خارج الزّواج؛ كانت هذه الصّفات تعني أيضاً أنْ تَحْرص النّساء على ارتداء الملابس المُحتشمة، ويتجنّبن الأقوال والحركات البذيئة، والأفضل أن يُخْفِضْن عيونهنّ حياءً عوضاً عن أنْ يُغامِرْن بالنّظر بجُرأة. كانت هذه الإرشادات تعود إلى زمنٍ أقْدم من القرن التّاسع عشر؛ ففي العصور الوسطى كان النّاس يقدّرون في النّساء فضيلة الحِشْمة، ويطالبونهنّ بالتّحلّي بها، وفي تلك العصور ذاتها كان الفضْح والعار بسبب العلاقات الجنسيّة في ذلك الوقت يخصّ النّساء أكثر من الرّجال[115].

في عام 1793 أكّد أستاذ القانون في مدينة روستوك، أدولف ديتريش فيير أنّ «تقبيل امرأةٍ ضدّ إرادتها» هو إهانةٌ كبيرةٌ وواضحةٌ، و»الادّعاء كذباً على امرأةٍ أنّها قد سمحت بأفعالٍ فاحشةٍ معها» فعلٌ «مُشينٌ» أيضاً[116]، فمثل هذا الادّعاء يجعل النّساء في نظر النّاس «عاهرات»، أو «مُستهترات»، سواء كان ذلك في الرّيف أم في المدينة. وفي باريس، في القرن الثّامن عشر، كانت الإهانات الجنسيّةغالباً من نصيب النّساء فقط، وكانت الاتّهامات

تتراوح بين الاختلاط الجنسيّ مع أكثر من شريكٍ، أو الدّعارة، أو الاتّهام بالإصابة بمرضٍ جنسيّ[117].



صورة 5
حجر الفضْح، أو التّشهير، من مدينة بيترفيلد
في القرن السّابع عشر والثّامن عشر

حتّى القضاء كان يتعامل مع النّساء على نحوٍ مختلفٍ عن تعامله مع الرّجال؛ فارتداء حَجر العار، أو التّشهير، الذي كان في بدايات العصر الحديث عقوبةً شائعةً، كان قاصراً على النّساء إذا كان سلوكهنّ شرساً، أو فاحشاً؛ أمّا حَلْق شَعر الرّأس، وهي العقوبة المعروفة منذ العصور القديمة، فكانت مخصّصةً للنّساء فقط، وكانت هذه العقوبة مهينةً بدرجةٍ كبيرة. تعكس أغنيةٌ على لسان إحدى المسجونات في القرن الثّامن عشر مقدار الإهانة التي تتعرّض لها النّساء مع حَلْق شَعرهنّ، وقد وُزِّعت هذه الأغنية فيما بعد كمنشور. تقول كلمات الأغنية: «أحتمل بكلّ سرورٍ الجوعَ والعطش، وأيّ بلاءٍ يفكّر فيه الرّجال، فقط أعيدوا لي شَعري. سأُكفِّر عن

أخطائي بالقيود حول قَدمي، سأبقى إلى الأبد في السّجن، فقط لو أعادوا لي شَعري (...)، لكنّ حَلْق شعورنا، معاناة الفضيحة، (...) هذا أكبر من قدرتي على التحمل»[118].

حُكم على امرأةٍ شابّةٍ في مقاطعة راين لاند في عام 1777 بعقوبة الفضْح العلنيّ؛ لأنّها أنجبت طفلين غير شرعيّين. أُجْبرت المرأة على التّكفير عن ذنبها داخل الكنيسة، ففُرض عليها أنْ تجلس كلّ أحدٍ في أثناء إقامة القدّاس الصّباحيّ أمام الكنيسة، وهي ترتدي إكليلاً من القشّ، «وبعد الظُّهر، كان عليها «أن تقف هنا في فناء كنيستنا»[119]. كان الإذلال هنا بمنزلة وسيلة تأديبٍ داخل منظومة الاقتصاد الأخلاقيّ التي كانت تُستعمل لفضْح النّساء وحياتهنّ الجنسيّة خاصّةً.

لمْ يتغيّر هذا الأمر كثيراً في القرن التّاسع عشر، على العكس، فقد ازدادت التّوقّعات من النّساء ليتمسّكْن أكثر «بالنّقاء» و«العِفّة»، بلْ شملت هذه التّوقّعات أيضاً النّساء كلّهنّ في الطّبقات الاجتماعيّة جميعها، وطالبتهنَّ بالتّمسُّك بهذه القِيَم. كان بعض المنتمين إلى الطّبقة البرجوازيّة قبل عام 1800 يعدّون «زوجات الرّجال العاديّين، والمضطرّات إلى القيام بأعمالٍ شاقّةٍ، رجالاً أكثر من كونهنّ نساء»، ومع ذلك فقد فرضوا فيما بعد التّفرقة بين الجنسين، وفي كلّ مجال[120]، وسوّغوا هذه التّفرقة بحُجّة أنّ الطّبيعة قد خلقت النّساء في شكلٍ يختلف عن الرّجال، واختارتهنّ ليَقُمْنَ بأدوارٍ تختلف عن أدوار الرّجال، فالجسد الأنثويّ الضّعيف، ويحوي عاطفةً شديدة الحساسيّة، يحتاج إلى الحماية حتّى في أثناء تنفيذ العقوبات، هكذا لمْ يعُد مقبولاً منذ ثلاثينيّات القرن التّاسع عشر أن تُربط النّساء إلى عَمود التّشهير. كان هناك تخوّفٌ ممّا يمكن أن تفجّره عقوبة عَمود التّشهير من «تصرّفاتٍ وحشيّةٍ» لدى الجمهور[121]، فقد كان من المتوقّع أنّ العدد

الذي يأتي لمشاهدة امرأةٍ عند عَمود التّشهير أكبر من عدد الجمهور الذي يحضر عادةً لمشاهدة عقاب المجرمين من الرّجال؛ ولهذا كان التّخوُّف من وقوع تجاوزاتٍ أخلاقيّةٍ أمراً طبيعيّاً. ولهذا، فقد صوّتت لجنة مجلس الدّولة البروسيّ بأغلبيّة الأصوات في عام 1838 بقَصْر تنفيذ العقاب البدنيّ على الرّجال؛ «لأنّ هذه العقوبة إذا نُفّذت في النّساء قد تدفع الجمهور إلى القيام بأفعالٍ قذرةٍ، وغير محتشمةٍ، ما يقلّل من قدْر العقوبة نفسها»، ثمّ أُلْغيت هذه العقوبة في مشروع قانون العقوبات الجديد الذي قُدِّم في عام 1845، بوصفها عقوبةً غير لائقة[122].

كان إلغاء العقاب البدنيّ في واقع الأمر تأكيداً على ما كان مُتّبعاً بالفعل منذ اثني عشر عاماً، وفقاً لأحد المراسيم الملكيّة، فقد أمَر الملك فريدريش فيلهلم الثّالث في عام 1833 «بألّا يُنفّذ العقاب البدنيّ (...) على جنس النّساء إذا أتمّت الواحدة منهنّ عامها العاشر، وقرّر أن يُحْكم عليهنّ عوضاً عن ذلك بعقوبة سجنٍ مناسبةٍ: إنّ ضَرب النّساء، مهما كُنّ «مدنّساتٍ»، يضرُّ بفضيلة «الحِشْمة» لديهنّ؛ ولهذا يجب منْع هذه العقوبة[123]؛ أمّا الرّجال، فالحِشمة ليست من طبعهم، وتسري عليهم -لذلك- معايير أُخرى، وظلّت هذه المعايير ساريةً على الأقلّ حتّى عام 1848[124].

كرامة المواطن

صدر في عام 1848 مرسومٌ ملكيٌّ نصَّ على إلغاء العقوبة البدنيّة، إضافةً إلى ذلك، أكّد الملك فريدريش فيلهلم الرّابع أنّ الفروق الطّبقيّة لمْ تعُد تشكّل أهمّيّةً «عند الحُكم بعقوبة السّبّ والقذْف»، فسوف تُقاس كرامة المواطنين من الآن فصاعداً بمقياسٍ واحد[125]. كان هذا المرسوم متوافقاً مع المبادئ الجديدة التي تعترف للجميع بحقوقٍ سياسيّةٍ متساويةٍ

كما نادت بها الثّورة، ولمْ يكن من الممكن تصوّر هذه المبادئ في غياب مفهوم كرامة المواطنين عامّةً.

كان السّياسيّون ورجال القانون اللّيبراليّون قد عملوا منذ بداية القرن التّاسع عشر على وضع تصوّرٍ لمفهوم كرامة المواطن، فكلّما كانت الدّولة جامعةً للأمّة كلّها، وليست مصمّمةً من أجل الأمراء فقط، تمكّن أعضاء هذه الأمّة، بلْ أصبح لِزاماً عليهم أيضاً، تشارك كرامتها فيما بينهم صراحةً، فأعضاء الأمّة كلّهم يمتلكون «كرامة المواطن» أيّاً كان وضعهم الاجتماعيّ، وما يرتبط به من شرفٍ معيّنٍ، ولكنْ ما يهمّ هو انتماؤهم إلى جنس الرّجال، وتتأسّس على هذه الكرامة حقوقٌ سياسيّةٌ واجتماعيّةٌ: حقّ الانتخاب، وحقّ التّرشُّح للانتخاب، والحقّ في الاشتراك في لِجان المُحلّفين، والحقّ في حمْل السّلاح وأداء الخدمة العسكريّة، والحقّ في القيام بالأنشطة التّجاريّة، أو الصّناعيّة، والحقّ في تقلّد الأوسمة والنّياشين. كان مفهوم «كرامة المواطن» «اختراع العصر الأحدث»، وكان على كلّ مواطنٍ في الدّولة الاعتزاز بكرامته، ففي كرامته «تجتمع الكرامة الإنسانيّة، والأهليّة القانونيّة، والمواطنة»، كان هذا ما قاله راينهولد كوستلين أحد واضعي دستور الدّولة في خمسينيّات القرن التّاسع عشر، وإذا كانت الكرامة «شعورٌ فطريٌّ»، ويتأسّس عليها «الحقُّ في احترام شرف الإنسان عامّةً»، فإنّ الأهليّة القانونيّة والمواطنة حقوقٌ تعطيها الدّولة وتضمنها، لكنْ إذا كانت الدّولة هي التي تمنح «الكرامة للمواطنين»، فيمكن للدّولة نفسها أنْ تهين هذه الكرامة «أيضاً بوساطة الأحكام القضائيّة والقانون»[126].

لمْ يكن النّاس كلّهم في ذلك العصر متّفقين على إلغاء عقوبات «الخِزْي»، و»الإهانة»، و»الإذلال»، مهما كانت أسباب إلغائها مُقنعة[127] فسُرعان ما هُزمت الثّورة، وظهر مؤيّدو عقوبات الضَّرب مرّةً أُخرى. طالب

برلمان الولاية في بروسيا في عام 1852 الملك بوضع قانونٍ جديدٍ يوقِع عقوبةً أقسى على «التّصرّفات التي يقوم بها الخَدَم ضدَّ أسيادهم، أو ضدّ من يمثّلهم»، كما تسري هذه العقوبة القاسية على العمّال وعمّال اليوميّة أيضاً، إذا أوقعوا ضَرراً كبيراً «بسبب توقّفهم عن العمل، أو بسبب عدم الطّاعة، والعصيان»، هنا تصبح الحاجة مُلحّةً إلى «عقابٍ بدنيٍّ مناسبٍ»، مثل: الجَلْد بالسّوط الجلديّ، وهي العقوبة التي سمح بها القانون العام في بروسيا[128].

حملت هذه المناشدة توقيع «الأسْياد» المحافظين من الرّيف، وفي عام 1879 صرّح أحد الخبراء في المدينة عن رأيٍ أكثر تشدّداً. كان هذا الخبير هو أوتو ميتلشتد، كبير مستشاري المحكمة العُليا في هامبورج، وعضو جمعيّة المواطنة، والخبير في إدارة السّجون. أبدى ميتلشتد في بداية مقاله المُثير للجَدل تخوُّفه من أنْ يُساء فَهْمه، ويُصنّف بأنّه مُحافظٌ، أو رجعيٌّ؛ فقط لأنّه ينتقد «الأفكار الشّائعة في البلاد عن اللّيبراليّة، والتّصوّرات الخاصّة بالإنسانيّة والكرامة الإنسانيّة»، وبالفعل، لمْ يدّخر ميتلشتد جهداً في توجيه ضرباتٍ جانبيّةٍ هجوميّةٍ وساخرةٍ ضدّ «هؤلاء التّربويّين ذوي النّيّة الحسنة، وأصدقاء الإنسانية»؛ لأنّ ثقتهم في «مثاليّات الأفراد» ليست إلّا «خرافةً من الخُرافات»، كما أنّ حماسهم «لتربية الشّعب» الذي جعلهم يفضّلون نظام السّجون «خطأ مُميت»، فالإحصائيّات الخاصّة بالجرائم تؤكّد «إفلاس» هذا النّظام، حيث لمْ تختفِ «قلّة الحياء، ولا انتهى انعدام الضّمير»، فمن أجل تحقيق هذا نحتاج بالأحرى إلى ردْعٍ شديدٍ يتحقّق عندما «نعيد العمل بعقوبة الضّرب»، ونُكثر من «العقاب البدنيّ». ففي حالة «الجرائم الصّبيانيّة والوقحة المبالغ فيها، وفي حالة الإضْرار بالممتلكات، والإصابات الجسديّة وما شابه ذلك من أفعالٍ وضيعةٍ يقوم بها شبابٌ يافعٌ،

«فإنّ» عدداً معيّناً من ضربات العصا لها «تأثير أكبر من تأثير الإقامة في السّجن»[129].

قوبِلت مُقترحات ميتلشتد بالاستحسان وبالانتقاد في الوقت نفسه؛ فقد وافق القائمون على تنفيذ العقوبات على الضّرب كعقوبةٍ تأديبيّةٍ، ولكنّهم رفضوا أنْ تصبح عقوبةً في الأحكام القضائيّة، فلا يجب أنْ نعيد العملَ بعقوبات التّشهير والفضْح في ثوبٍ جديدٍ، فهكذا سيصبح الأمر «دُعابةً مُريبةً». لم يكن ميتلشتد يقترح إصلاح شكل العقوبات الفظّة، فقد كان يضع «الوعي الذي تشكّل نتيجةً للحداثة» في اعتباره. لمْ يكن يريد ربْط المجرمين «بالفعل» إلى عَمود التّشهير. أراد فقط أنْ تُعلّق صورهم وأسماؤهم حتّى يصبح وصْمهم بالعار معروفاً للعالم كلّه»[130].

صوَّب ميتلشتد سِهامه إلى قلب نظريّات القانون والعقوبات اللّيبراليّة، فهو لمْ يهاجم مفهوم الكرامة الإنسانيّة العامّ فقط، إنّما هاجم أيضاً تشكُّل كرامة المواطنين عندما طالب المشرّعين بالعودة إلى العمل بعقوبات الفضْح مرّةً أُخرى، إلّا أنّه لم يحصل على الدّعم السّياسيّ الكافي.

على الرّغم من ذلك لمْ تكن كرامة المواطن مقدّسةً بقَدْر الكرامة الإنسانيّة نفسها، فلمْ يكن أحد يعترض على أحقّيّة الدّولة في حرمان المواطنين من كرامتهم، وحرمانهم على ذلك من الحقوق المكفولة لهم بموجب هذه الكرامة. ظهر الاعتراض على ذلك فيما بعد مع الوقت وتحت ظروفٍ معيّنةٍ. نصَّ قانون العقوبات لعام 1871 على حرمان المواطن من حقوقه المدنيّة كعقوبةٍ مؤقّتةٍ مُصاحبةٍ للعقوبة الأساسيّة إذا حُكم عليه بالسّجن لأكثر من ثلاثة شهور؛ أمّا المجرمون المحكوم عليهم بالسّجن المشدّد، فكان الحرمان من الحقوق المدنيّة جُزءاً من العقوبة الأساسيّة[131].

مُنِعت عقوبات الفضْح والتّشهير بعد عام 1848؛ لأنّها تنتهك الكرامة

الإنسانيّة، وكرامة المواطن في آنٍ معاً، فلمْ تَرِد هذه العقوبة في قانون العقوبات لعام 1851، وكانت تُنفَّذ في حالةٍ استثنائيّةٍ واحدةٍ: عندما ينصُّ الحُكم على الإشهار العلنيّ لحُكم الإدانة، ولكنْ هنا انقسم رجال القانون أيضاً في آرائهم: فالموافقون على الإشهار يرون فيه تغليظاً للعقوبة، ووسيلةً للرَّدْع، في حين اعترض الرّافضون له؛ لأنّ «الإشهار سينال من سُمعة عائلة الجاني البريئة أيضاً». استطاع المدافعون عن التّوبيخ العلنيّ فرْض رأيهم في النّهاية في صيغة القانون النّهائيّة، ولكنّهم وضعوا حدوداً لتنفيذها، فإشهار الحُكم لمْ يعُد تغليظاً للعقوبة بعد أنْ «أصبح مسار التّقاضي علنيّاً بالفعل»، فالغرض الفعليّ من إشهار الحُكم هو أن يُحاط «الجمهور علماً بما يحدث»، خاصّةً في حالة الحُكم بعقوباتٍ شديدةٍ مثل السّجن المشدّد، أو السّجن لأكثر من خمس سنواتٍ مع الحرمان من الحقوق المدنيّة[132].

العلانية: نار الشّعور بالعار

ظلّت علانية تنفيذ العقوبات في بداية القرن التّاسع عشر سبباً دائماً للخلاف السّياسيّ، ومُهيّجاً للعواطف كما حدث تقريباً مع عقوبة الضّرب من قبْل. طالبت اللّجنة القانونيّة في مقاطعة راينلاند في عام 1818 بعلانية التّحقيقات والأحكام؛ لأنّ العلانية سوف تُسْهِم في «نشْر المفاهيم الصّحيحة عن الشّرف والعار»، ولكنْ في المقابل، كان رأي وزير العدل البروسي أنّ: «المداولات القضائيّة العلنيّة «تحيط الجمهور الواسع علماً» بما تمّ من مخالفات، ما يهدّد بضياع كاملٍ لحقوق المحكوم عليه المدنيّة إلى الأبد». في عام 1813 وضع أنسلم فون فويرباخ قانون العقوبات البافاري الذي يُعدُّ نموذجاً يُحتذى به في قوانين العقوبات. اعترف أنسلم فون فويرباخ بأنّ «علانية المحاكمات تجعل المحكوم عليهم يشعرون

بالعار في أغلب الأحوال»، إلّا أنّه كان يرى مع ذلك أنّ «نار العار» وسيلةٌ فعّالةٌ لإيقاظ الشّعور بالشّرف والأمانة، والحفاظ عليه يقظاً»؛ أمّا زميله كبير مستشاري القضاء العالي، ومؤلّف لائحة العقوبات الجديدة في فورتمبرج، هاينريش بينيديكت فون فيبر، فكان يرى أنّه لا يجوز «السّماح بإشهارٍ كاملٍ لأحكام العقوبات البسيطة»؛ لأنّ «فضْح المُدان، وما يترتّب عليه من إهانةٍ لكرامته لا يتناسب في هذه الحالة مع الجريمة البسيطة التي ارتكبها»؛ أمّا البرلمان الممثّل لطبقات الشّعب في ولاية ساكسونيا، فقد شَهد مناقشات في عام 1843 وَصَفت إشهار الحُكم علانيةً بأنّه «عقوبةٌ قاسيةٌ للغاية»، وبأنّها «شكلٌ جديدٌ من أشكال عَمود التّشهير»، وهي عقوبةٌ أكثر قسوةً من الحُكم نفسه خاصّةً بالنّسبة إلى النّساء[133].

كان هذا الرّأي مطابقاً لرأي كارل تيودور فلكر، أحد نُوّاب برلمان ولاية بادن، الذي عبّر عنه في عام 1847، ولكنّه استنتج مثله مثل فويرباخ، نتائج أُخرى. كان فلكر يقتدي هنا «بالدّستور النّموذجيّ» البريطانيّ، الذي جعل «صوت الشّرف والأخلاقيّات مسموعاً (...) في التّجمُّعات العلنيّة كلّها» بهدف «خزْي الأفعال السّيّئة». عَدَّ فلكر المحاكمات العلنيّة ونظام هيئة المُحلّفين «نظاماً قضائيّاً مستنداً بحقّ إلى الشّرف والأخلاقيّات»؛ فالحاضرون جميعهم مطالبون في هذا النّظام «بالتّعبير عن أفكارهم ومشاعرهم الوقور، وإخفاء غير الوقور تلك»، وفي النّهاية «يَصِمُ المدان علانيةً»، وهو تصوّرٌ يبدو أنّه أعْجب هذا الرّجُل صاحب اللّغة المنمّقة، الذي كان، على الرّغم من ذلك؛ معترضاً على العقاب البدنيّ المُهين. يعتقد فلكر أنّ للمحاكمات العلنيّة، و«وصْم» المجرم من قِبَل المواطنين المحترمين آثاراً إصلاحيّةً عديدةً: فهذا الوصْم يستعمل «كرامة المُعاقَب» لخدمة الصّالح العام، هكذا يُشهّر بالفعل السّيّئ، ويُوجّه من تعثّر وقام بفعلٍ مُشينٍ إلى سلوك طريق الأخلاق والفضيلة[134].

في النّهاية فرض المؤيّدون للمحاكمات العلنيّة والشّفاهيّة رأيهم، وعَدّوا هذا انتصاراً لدولة القانون[135]. هكذا تراجعت وظيفة الخِزْي إلى الخلفيّة، وكانت تظهر فقط في حالة التّغطية الصّحفيّة في الجرائد التي بدأت تنتشر بسرعةٍ، فالصّحفيّون في إمبراطوريّة القيصر اشتركوا بالفعل في تشكيل نظامٍ أخلاقيٍّ، حيث كانت القضايا تُنظر داخل المحاكم، وخارج المحاكم كان النّاس يناقشونها ويعلّقون عليها[136]. كان هذا ينطبق على القضايا المثيرة المُسلّية للجمهور، «التي تهيّج مشاعرهم كثيراً»، كما كان ينطبق أيضاً وبالدّرجة نفسها على الحوادث العاديّة اليوميّة[137]، فعلى سبيل المثال: نشرت جريدة (شليزفيجر ناخريشتن) في عام 1902 خبراً عن قضيّةٍ رُفعت ضدَّ أحد رجال الأعمال الذي قام بنشر إعلانٍ يُطالب فيه أحد المدينين له باسترداد نقوده، وذكر اسْم المدين كاملاً، وعَرض رجُل الأعمال بَيْع هذه الدّيون إذا لمْ يتمكّن المدين من سَدادها، ولكنْ عوضاً عن تسديد ديونه، قام المدين بمُقاضاة رجُل الأعمال؛ لأنّه عَرّض سُمعته للتّجريح. حكمت هيئة المُحلّفين في البداية لصالح المدين، ولكنْ غيّرت محكمة الولاية في درجة التّقاضي الثّانية في برلين حُكمها، وقرّرت بأنّ الإعلان المنشور لا يتضمّن أيّة إهانةٍ مقصودةٍ، وخَلُصت إلى أنّ الدّائن كان «جادّاً» في مطالبته بنقوده في الإعلان المنشور، فقد كان هدفه الأساسيّ بالفعل هو الحصول على النّقود، وليس فضْح المَدين[138].

أظْهرت التّغطية الصّحفيّة الاهتمام العام بالمحاكمات الجنائيّة بأشكالها المختلفة، إلّا أنّها ألقت -في الوقت نفسه- الضّوءَ الكاشفَ على مفاهيم الكرامة، والشّرف، والتّجريح. لمْ يكن الشّاكي في برلين مهتمّاً إذا كانت المحاكمات سوف تشهّر به علانيةً، وتَصِمه بالعار، كما تمنّى بعضهم، وخَشيَ بعضهم الآخر، فقد أُهين شَرفه بالفعل بسبب إعلان ديونه. الشّرف هنا، كما أكّد القُضاة بدقّة، له منزلة «السُّمعة» والسّيرة

الحَسَنة نفسها، واليوم نفسّر الشّرف بأنّه «الثّقة بأنّ هذا الشّخص جديرٌ بالاحترام؛ لأنّه يتحلّى بالأخلاق والكفاءة»[139].

ولكنْ إذا حدث وقُوِّضت هذه الثّقة عن قصْدٍ علانيةً أمام النّاس، وهي التُّهمة التي وجّهها الشّاكي إلى دائنه في عام 1902، فيمكن تفسير هذا التّقويض المتعمَّد بأنّه تجريحٌ، بلْ إذلالٌ مقصودٌ أيضاً، وهنا نرى أنّ قانون العقوبات الألمانيّ يتعامل مع هذا الأمر إلى حدٍّ ما بحساسيّةٍ[140]، فعلى العكس من بريطانيا العُظمى، حيث يطالب المشرِّع بإثبات وقوع ضَررٍ ماديٍّ على الشّاكي، كان محور الاهتمام في ألمانيا يركّز على الإحساس الذّاتيّ بالشّرف والثّقة بالنّفس[141]. كانت قضايا السّبّ، والقذْف، والتّجريح ثالث أكثر الجرائم شيوعاً بعد جرائم إحداث الإصابات الجسديّة والسّرقة، ومن أجل التّقليل من «عدد قضايا السّبّ والقذْف» المرفوعة، وضَع القانون شروطاً مُقيِّدةً أمام النّاس[142]؛ فقد فرض القانون على المتضرّرين من السّبّ والقذْف رفْع دعاوى شخصيّةٍ كانت تتطلّب رسوماً قضائيّةً مرتفعةً لمْ يكن في مقدور الجميع دفْعها، ولمْ تكن قضايا السّبّ والقذْف تُرفَع في معظم الحالات أمام القضاء، فقد كانت تُحلّ عن طريق الوساطة بين الأطراف قبْل أنْ يصل الأمر إلى القضاء؛ أمّا دعاوى الإهانة، أو التّجريح الرّسميّة التي رُفعت بالفعل، فكان معظمها ينتهي بالمصالحة بين الأطراف المُتنازعة. كان عددٌ كبيرٌ من الشّاكين يفضّلون منذ البداية رفْع القضايا أمام القضاء المدنيّ؛ لأنّ العقوبة هنا أكثر تحديداً: فهي تفرض على المشكو في حقّه التّراجع عن الإهانة، والاعتذار منها، ودفع غرامةٍ ماليّةٍ، إضافةً إلى ذلك كانت هناك مفاجأةٌ حُلوةٌ تنتظر الشّاكي في حالة الحُكم لصالحه؛ فقد كان من حقّه إشهار الحُكم على حساب المشكوّ في حقّه وفقاً للفقرة 200 من قانون العقوبات[143].

اقتبس قانون العقوبات في عصْر الإمبراطوريّة الألمانيّة هذه الفقرة من القانون البروسيّ، ولكنْ حَرصَ القانون في الوقت نفسه على إعادة إدماج الجاني في المجتمع المدنيّ مرّةً أُخرى، واهتمّ بالحفاظ على سُمعة عائلته، ولهذا فقد تخلّى عن نشْر الأحكام في الجريدة الرّسميّة، في حالة الحُكم بالسّجن لمدّةٍ طويلةٍ، أو السّجن المشدّد[144]، ولكنْ يبقى السّؤال عن السّبب في الإبقاء على وضْعٍ خاصٍّ لقضايا الإهانة، والسّبّ، والقذْف. تكْمن الإجابة في القيمة العاليّة التي يعطيها المشرّع للشّرف والكرامة، وتكْمن أيضاً في دَور الرّأي العام في التّصديق على الكرامة والشّرف. عَدَّ شرح القانون فضْحَ المُذْنب «تعويضاً فكريّاً» لمن أُهين في كرامته، وبمنزلة تكفيرٍ عن الذّنب يهدف إلى «ردّ الاعتبار للسُّمعة» أمام الرّأي العام[145].

كان إشهار الأحكام يعكس –من وجهة النّظر القانونيّة– آثاراً قديمةً للعقوبات التي ينفّذها الأشخاص بأنفسهم، والتي اختفت من القوانين الحديثة في بداية القرن التّاسع عشر، فمنذ احتكار الدّولة لتنفيذ القانون أصبحت العقوبات بصفةٍ عامّةٍ علانيةً، فقد كانت تُنفَّذ بوساطة الدّولة، ولصالح الدّولة، فالغرامات الماليّة كانت تُحصّل لصالح خزينة الدّولة، ولا يحصل عليها الشّخص المُتضرِّر إذا رفع دعوى مدنيّةً مطالباً بالتّعويض والتّرضية، وإذا كان قانون بروسيا العام قد نصَّ في حالة إهانة الكرامة والشّرف على التّراجع عن الإهانة والاعتذار، أو ردِّ الاعتبار، فإنّ الملك فريدريش الثّالث قد ألغى مسألة التّرضية الشّخصيّة في عام 1811 أساساً من أجل التّقليل من «العدد الكبير لدعاوى السّبّ والقذْف التي لا داعي لها». إلى جانب ذلك، سوَّغَ وزير العدل ومستشارو الدّولة الأمرَ بأنّ الاعتذار، أو ردّ الاعتبار يتضمّن دائماً نوعاً من الانتقاص، أو الإهانة، ولكنْ لا يهدف التّشريع إلى «إرضاء وتغذية الرّغبة في الانتقام لدى الشّخص المُهان من

خلال إذلال خصْمه»[146]. فرض هذا الرّأي نفسه فيما بعد لتسويغ إشهار الأحكام، فليست الغاية من إشهار الأحكام «الإضْرار بمصالح الجاني المحميّة بالقانون عن طريق إذلاله»، إنّما الغرض هو «إعادة الاعتبار لكرامة الشّخص المُهان المجروحة»[147].

على الرّغم من ذلك، فقد وُجِّهت سِهام النّقد ضدَّ إشهار الأحكام، ففي عام 1882 قرّر قُضاة محكمة الإمبراطوريّة في لايبزج أنّ الإشهار «سيزيد من معاناة المُذنب في أثناء تنفيذ العقوبة الأساسيّة بلا شكّ، فسوف يشعر بالإذلال داخل دوائر معارفه»، في حين أنّ هذا الأمر لمْ يعُد يتناسب مع قانون العقوبات اللّيبراليّ، ورأى القُضاة أنّ إشهار الأحكام متوافقٌ أكثر مع التّقاليد القديمة التي كانت تتوقّع «إذلال من بدأ الإهانة»، ولهذا فالأفضل هو عدم إشهار الأحكام؛ لأنّ العقوبة المحكوم بها تقدّم التّرضية الكافية للشّخص المُهان»[148].

كانت قرارات المحكمة العُليا في صالح المواطن (س)، الذي حكمت عليه محكمة الولاية في جريتس لأنّه أهان الذّات الملكيّة مرّتين، وقام بسبٍّ وقذْفٍ مستشار الإمبراطوريّة، لكنْ لا أحد يعرف إذا كان المواطن قد شعر بالفعل «بالمعاناة» بسبب هذه العقوبة أم لا، فإذا كان الدّافع إلى السّبّ والقذْف سياسيّاً، فلا يهتمّ الجاني في الأغلب كثيراً بالعقوبة المحكوم بها عليه، فمثل هذا الشّخص يستطيع تسويغ ما فعله أمام نفسه، وأمام الآخرين، وهو لا يؤمن غالباً بفكرة أنّ كلّ عقوبةٍ «هي إهانةٌ للكرامة والشّرف»، وذات تأثيرٍ «مُهينٍ ومُذلّ»[149]، ولا يتأثّر احترامه لذاته، ولا سُمعته بهذه العقوبة، خاصّةً إذا كان في وسطٍ اجتماعيٍّ وسياسيٍّ يشاركه أراءه، حتّى إشهار الحُكم لا يَشينه، أو يذلّه في هذه الحالة.

ما يهمّنا هنا هو قرار محكمة الإمبراطوريّة الذي عكس فهماً للحقوق

في المقام الأوّل، فالدّولة نفسها لا تحقّق هنا مقصداً خاصّاً بها، ولا تقوم بالمبادرة من تلقاء نفسها، فقد أكّد قُضاة محكمة لايبزيج في عام 1887 أنّ المُشرِّع لا يرى «أنّ المصلحة العامّة تتحقّق بإشهار الأحكام العلنيّ»، وترك هذا الأمر لرغبة وإرادة الشّخص المُهان[150]. لا تتحقّق المصلحة العامّة أبداً بإذلال المحكوم عليه علانيةً، في حين أنّ الإذلال هو الغرض الفعليّ والمُستتر من إشهار الأحكام، ولمْ يكن هذا رأي القُضاة وحْدهم[151]، فمن وجهة نظر السّياسة القانونيّة لمْ يعُد من المقبول ربْط العقوبات بالخِزْي العلنيّ، وكان هذا ما دفع المتخصّصين العاملين على وضْع قانون العقوبات لاتّحاد ولايات شمال ألمانيا إلى التّصويت في عام 1869 ضدَّ استعمال القضاء للعقوبات المُخزية، وقيل: إنّ هذه العقوبات «لمْ تعُد صالحةً للتّنفيذ؛ بسبب ما تتضمّنه من إهانةٍ وإذلالٍ للمُعاقَب بها»[152].

المُحاكمة المجتمعيّة

على الرّغم من الانتقادات المتعددة للفقرة 200 من قانون العقوبات في الإمبراطوريّة، إلّا أنّ القانون ظلَّ محتفظاً بها، حتّى مسوّدة إصلاح القانون الذي قدّمه اللّيبراليّ جوستاف رادبروخ في عام 1922 تضمّنت هذه الفقرة، وعلى الرّغم من أنّ وزير العدْل رفض بحسْمٍ تسويغ عقوبات الفضْح والتّشهير؛ لأنّها تمثّل «إعداماً أخلاقيّاً خارج نطاق القانون»، إلّا أنّه لمْ يقُم بأيّة مبادرةٍ لإلغاء الإشهار العلنيّ للأحكام، على العكس من ذلك، فقد أراد تعميمها وفقاً للنّموذج البروسيّ، وفسّرها بأنّها «تدابير لازمة من أجل التّحسين والتّأمين»[153]. لمْ يُشهّر أيُّ حُكمٍ علانيةً في فترة جمهوريّة فايمار، ولمْ يحدث هذا إلّا في فترة النّازيّة؛ أمّا جمهوريّة ألمانيا الاتّحاديّة، فقد عادت لتقصر الإشهار العلنيّ على رغبة الشّخص الذي تعرّض للإهانة،

كما طبّقت الدّولة نفسها الإشهار العلنيّ للأحكام، ففي تموز/ يوليو 1984 وحزيران/ يونيو 1985 نشرت جريدة التاجسشبيجل Tagesspiegel بأمرٍ من النّيابة العامّة في برلين أكثر من مئة خبرٍ عن بعض الأحكام القضائيّة كان معظمها يخصُّ أحكاماً بسبب إهانة رجال الشّرطة. تضمّنت الأحكام المنشورة الاسمَ الكاملَ وعنوان الأشخاص المحكوم عليهم، وذكَرَ بعضُ المحكوم عليهم في وقتٍ لاحقٍ أنّ نشْر أسمائهم قد عرّضهم للقيل والقال في محيط عملهم، وقال أحد قُضاة محكمة الولاية في برلين: إنّ هذا الإجراء يمثّل «عودةً لإحياء عقوبة عَمود التّشهير»، ووصفه بأنّه يماثل «عقوبات الوصْم بالنّار»[154].

أمّا جمهوريّة ألمانيا الدّيمقراطيّة، فلمْ تنتقد السُّلطة القضائيّة فيها هذه الفقرة بوضوح، ولكنّها حاولت موازنة الأمور، فقد قام المُشرِّع في عام 1957 باتّباع خُطى رادبروخ، وخُطى النّازيّة في الوقت نفسه، فقام بتوسيع المجال الذي يجوز فيه إشهار الأحكام القضائيّة، وسمح بإشهار أحكام الجُنح كلّها، «إذا كان الإشهار ضروريّاً لإحداث أثرٍ تربويٍّ قويٍّ، أو للتّأثير الإيجابيّ على المواطنين الآخرين، وإذا كان ضروريّاً لتوعية وتنوير الشّعب»[155]. كان الهدف من إشهار الأحكام هو فرض «عقوبةٍ إضافيّةٍ»، وزيادة «فعاليّة النّقد العلنيّ لسلوك المحكوم عليه»، كما أنّ الإشهار سيؤدّي «إلى أنْ يُدرك الشّعب العامل أنّه لا تصالُح مع من يخْرق القانون»، وعلى الرّغم من ذلك فقد أوصى المُشرِّع بالاعتدال في استعمال هذه العقوبة؛ لهذا أبْطلت المحكمة العُليا في جمهوريّة ألمانيا الدّيمقراطيّة في عام 1960 تنفيذ حُكمٍ أصدرته محكمة المقاطعة، بسبب «الفهْم الخاطئ للقواعد القانونيّة». كان قُضاة المحكمة الابتدائيّة قد حكموا على خمسة رجالٍ بالسّجن بسبب نشرهم صوراً «غير لائقةٍ»، وأمَر القُضاة بإشْهار

الحُكم في جريدة (زاكسيشه تسايتنوج)». انتقدت المحكمة العُليا إشهار الحُكم، وقالت: إنّه «قرارٌ خاطئ»؛ فلا داعي لنشر الحُكم؛ لأنّ المُتّهمين «عُمّالٌ صالحون» أبْدوا ندمهم بالفعل، وقالت المحكمة: إنّ الدّولة تتوقّع من هؤلاء المواطنين أنْ يتّبعوا في المستقبل «قواعد الأخلاق الاشتراكيّة»؛ أمّا نشْر الحُكم، فيعني «التّشهير بالمحكوم عليهم، ومقاطعتهم، وعزْلهم عن الجماعة»، وهذا يتناقض مع «الغرض من العقوبة في دولتنا، دولة العمّال والفلّاحين»[156].

بعد عامين من هذا التّاريخ منعت المحكمة الابتدائيّة في ماجدبورج نشْر أحكامها، فعندما حُكم هناك على رجُلٍ بغرامةٍ ماليّةٍ؛ لأنّه أهان إحدى السّيّدات، رفض القُضاة طلب الشّاكية بنشْر الحُكم في الجريدة؛ لأنّ هذا لنْ يفيد الشّاكية في «ردِّ اعتبارها، بلْ إنّ الإهانة التي لحقت بها على يَد المشكوّ عليه سوف تنتشر بهذه الطّريقة أكثر». تمسّكت الشّاكية بنشْر الحُكم في جريدة (فولكسشتيمه)، لكنّ محكمة المقاطعة رفضت طلبها، وأيّدت حُكم المحكمة الابتدائيّة، هنا قامت وزارة العدْل في برلين الشّرقيّة بتوجيه اللّوم إلى القُضاة، فاتَّهم جورج كنشت، كبير الخبراء في وزارة العدل، القُضاةَ في محكمة ماجدبورج بأنّهم يملكون فهْماً خاطئاً للقانون، وقال: إنّه من الواضح أنّ القُضاة قد اتّبعوا فهْمهم الخاصّ «للفقرة 200 من قانون العقوبات، واعتقدوا أنّ هذه الفقرة تعبّر عن فهْمٍ بورجوازيٍّ للأخلاقيّات، وتصوّروا على ذلك أنّ ردّ الاعتبار للشّرف المُهان وفْقاً لهذه المبادئ التي تمثّلها هذه الفقرة مثل «العين بالعين، والسّنّ بالسّنّ» تتناقض مع التّصوُّرات الاشتراكيّة عن الأخلاق»، لكنْ يظلّ مبدأ «التّعويض، والتّرضية، وردِّ الاعتبار للشّخص المتضرّر»، وهو المبدأ الذي تستند إليه هذه القاعدة القانونيّة السّارية، مبدأً حاسماً حتّى في جمهوريّة ألمانيا

الدّيمقراطية، فحماية كرامة المواطنين مَطلبٌ رفيعٌ ومهمٌّ، ويُعدُّ الإشهار العلنيّ للعقوبة واحداً من السُّبل المتعدّدة لردِّ اعتبار الكرامة المجروحة. والجدير بالذِّكْر أنّ الغرض من الإشهار العلنيّ ليس «تشويهاً لسُمعة الجاني، وإقصائه، والتّشهير به»، إنّما المقصود هو «تربيته»[157].

التّربية هي الشّعار الذي ظهر في الاشتراكيّة عوضاً عن شِعار الإصلاح، فقد ظَهر مفهوم التّربيّة في القوانين المكمّلة لقانون العقوبات في عام 1957، التي نصّت إلى جانب عقوبة إشهار الحُكم على التّوبيخ العلنيّ كعقوبةٍ إضافيّةٍ، بهذا يتأكّد «الدّور الاجتماعيّ التّربويّ، والأثر الفعّال لقانون العقوبات الاشتراكيّ»، وكان هذا ما نصّ عليه قرار المحكمة العُليا في عام 1961، فالهدف هو «زيادة تمكين النّاس، وإعطاؤهم دوراً في التّربية الاجتماعيّة لمن تجاوز القانون». التّربية كانت تعني «دعوة ممثّلين عن الجماعة التي يعمل ويعيش المتّهم في دوائرها (...) إلى جلسة المحاكمة، وإعطاءهم الفرصة للتّعليق على نتائج الفعل الذي قام به الجاني، والتّعليق على سلوكه أيضاً، وإبداء رأيهم في إمكانيّة تربيته في المستقبل». كانت «مشاركة الشّعب» أساسيّةً في تنفيذ العقوبات في المجتمع الاشتراكيّ[158]، بهذا حصلت «قوى المجتمع» المتمثّلة في التّنظيمات الجماهيريّة، أو التّجمّعات العمّاليّة على وظيفةٍ «تربويّةٍ» و«قمعيّةٍ» في آنٍ معاً، فقد كانت توجّه اللّوم، وتوبّخ، وتعاقب بنوعٍ من الازدراء، ولكنّها، مع ذلك؛ كانت تدعم المُخطئ في «تطوّره المهنيّ والثّقافي، وتساند محاولاته لتنمية مهاراته»[159].

تأسّست لجنة متابعة النّزاعات منذ 1952/ 1953 وكُلّفت بالفصْل في النّزاعات التي تطرأ في أماكن العمل، كما تشكّلت في عام 1963 لِجانُ حُكماء في المناطق السّكنيّة والتّعاونيّات؛ ليشارك حتّى ربّات المنازل

والمتقاعدون في هذه الإجراءات الفعليّة للتّكفير عن الذّنوب. كانت أكثر من نصف الحالات التي تعاملت معها لِجان الحكماء تخصّ وقائع إهاناتٍ، وتشويه السُّمعة بين الجيران، وكانت هذه النّزاعات تنتهي في العادة بأنْ يعتذر المتّهمون للشّاكين ولِلجنة الحكماء، ثمّ ينشرون اعتذارهم على لافتاتٍ تُعلّق في البنايات السّكنيّة[160]، حتّى في المجتمعات الرّيفيّة كانت هناك لِجان حكماء أيضاً، لكنْ يشارك فيها عددٌ أكبر من السّكّان، فقد حدث في مقاطعة زاكسن أنْ دمّر اثنان من الشّباب السُّكارى بعض أشجار الفاكهة، فاشترك ثمانون مواطناً في التّشاور بخصوص العقاب المناسب الذي سيؤثّر «تربويّاً على نحوٍ كبيرٍ» على الشّابّيْن، وبالفعل لمْ يكرّر الاثنان «مثل هذا الخطأ» مرّةً أُخرى، والنّتيجة نفسها توصّلت إليها إحدى لِجان الحكماء في مكلنبورج، فقد قامت اللّجنة «بمشاوراتٍ تربويّةٍ «بخصوص أحد العاملين في حَلْب الأبقار الذي كان مدمناً على الكحول، وأدّت هذه المشاورات أيضاً إلى «تغييرٍ ملموسٍ في مظْهر الرّجُل»[161]، وقد شارك أكثر من سبعين شخصاً من أعضاء التّعاونيّة في هذه اللّجنة.

هذه الآليّات كلّها الخاصّة بالخِزْي العلنيّ، التي نُفّذت باقتدارٍ، تبرز بوضوحٍ التّناقض المعتاد بين الإقصاء «المتعنّت» وبين الإدماج المُنْضبط[162]، ولكنْ لا أحد يعرف فعلاً إذا كان الخزي قد أفاد من تعرّض للخِزْي أم كان لصالح من حكموا عليه بالخِزْي، فقد عبّر بعض أعضاء «الشّعب العامل المُتّهمين بخَرْق القانون (...) أكثر من مرّةٍ عن شعورهم بالحَرَج البالغ من مناقشة هذا الأمر مع لجْنة الحكماء، وقالوا: إنّهم كانوا يفضّلون لو نوقِشت قضاياهم داخل المحاكم»، وعبّر أحد المُتضرّرين صراحةً عن ذلك، وقال: إنّه يرى نفسه غير قادرٍ «على شرْح موقفه في العَلَن، وأمام أعضاء اللّجنة كلّهم»، لكنّ الجهات الرّسميّة أشادت «بقوّة

وسُلْطة تصوّرات الشّعب العامل عن الأخلاقيّات»، إلّا أنّ سُلطة الشّعب هذه كانت تعني من وجهة نظرٍ أُخرى تشهيراً جماعيّاً بالمُذنب، وعقوبة فضْح[163].

«التّشهير الرّمزي» في عصر النّازيّة

اسْتندت المحاكم المجتمعيّة في جمهوريّة ألمانيا الدّيمقراطيّة مباشرةً إلى نموذج المحاكم الشّعبيّة في الاتّحاد السّوفييتيّ الذي سبقها في تشكيل هذه المحاكم، وكانت حكومة برلين الشّرقيّة تشيد كثيراً بهذه المحاكم (والتي قامت الصّين أيضاً بتطبيقها على أرضها)[164]. اسْتندت هذه المحاكم في الوقت نفسه إلى تراثٍ طويلٍ من المحاكم القرويّة غير الرّسميّة، والتّقاليد، والأعراف الخاصّة بالتّوبيخ، فهذه التّقاليد كانت تعطي للجماعات المحلّيّة الفرصة للتّأكيد على الاقتصاد الأخلاقيّ الخاصّ بها، والدّفاع عنه ضدَّ من يتجاوزه. قامت بعض الدّول في القرن العشرين بإحياء هذا التّراث الطّويل، وفرضته على المجتمع، وكان هذا يعني أنّ هذه الدّول ترفض التّصوّر اللّيبراليّ عن نظامٍ اجتماعيٍّ يحمي ويؤكّد على حُرّيّات المواطنين، فقد فضّلت هذه الدّول الأفكار الجمعيّة، والمفاهيم المعياريّة التي تضع الجماعة في منزلةٍ أعلى من الفرد، وكان الإذلال العلنيّ جُزءاً أصيلاً من أساليب السُّلْطة في هذه الأنظمة.

هكذا أسّست النّازيّة محاكم الشّرف بغرض «تنظيم العمل الوطنيّ». كان «رفاق العمل» يمثُلون أمام هذه المحاكم «ليُكفّروا» عن الإهانات التي ألْحقوها بالآخرين، أو ليطلبوا الصَّفْح؛ لأنّهم لمْ يقوموا بواجباتهم، أو ينفّذوا التزاماتهم. كان «الوصْم العلنيّ» أسلوباً مُتّبعاً في هذه المحاكم،

كما أوْضح رجُل القانون كورت جوسكو في عام 1936، وكان من المنطقيّ أنْ تتمّ هذه المحاكمات أمام الجمهور. تنتهي هذه المحاكم عادةً إمّا بإنذار المُذْنب، وإمّا توبيخه، أو فرض غرامةٍ ماليّةٍ عليه، أو إجباره على الاستقالة[165]، وقال مساعد الوزير، رولاند فرايزلر في عام 1937: إنّ هذه المحاكم من شأنها أنْ «تقضي على بعض التّجاوزات في الكرامة والشّرف بطريقةٍ متسامحةٍ»، كما أنّها تحافظ في الوقت نفسه على «كرامة الرّفاق في المجتمع»، وتقوّي من اعتزازهم بكرامتهم وشرفهم بطريقةٍ «تربويّةٍ»؛ أمّا فريدريش شافشتاين، وهو أستاذٌ جامعيٌّ من مدينة كيل، فقد أكّد إضافةً إلى ذلك أنّ طريقة عمل محاكم الشّرف لها «أثرٌ فعّالٌ لإدماج المواطنين في المجتمع»، كما أكّد أيضاً على أنّ هذه المحاكم تزيد من «تماسك المجتمع»[166].

كان النّازيون يدركون تماماً أنّه بقدْر ما تساعد هذه المحاكم في إدماج المواطنين في الجماعة، إلّا أنّها تستبعدهم أيضاً في الوقت نفسه. كانت الجماعة هي مرجعيّتهم، ومصالح الجماعة في أعلى قائمة اهتماماتهم؛ لهذا لمْ يكن من المهمّ حماية الكرامة بوصفها «حقّاً شخصيّاً فرديّاً»، وهو ما أكّد عليه رجال القانون الموالون للنّظام؛ إذْ إنّ هذا المبدأ «تصوّرٌ فرديٌّ أنانيٌّ» من وجهة نظرهم، حتّى التّأكيد المُحمّل بالمشاعر على الكرامة الإنسانيّة وحقوق الإنسان» كان بالنّسبة إلى النّازيّين مثل الشّوكة في الحَلْق، فعوضاً عن ذلك كانوا يبرزون أهمّيّة «حماية كرامة الجماعة»، وكان هذا يعني الاعتراف بكرامة المجموع، وحماية الدّولة لها. كان المجموع هنا يمثّل العائلة، والحزب، وأفراده، ويمثّل في النّهاية «جموع الشّعب». كان من حقّ الجماعة أنْ تُصدر «حُكماً أخلاقيّاً على أعضائها، وأنْ تحرمهم من التّمتُّع بالكرامة والشّرف». في عام 1935 أعلن شافشتاين

أنّ كلّ عقوبةٍ في قانون عقوبات النّازيّة هي «في الوقت نفسه، وفي المقام الأوّل عقوبة فضْح». نفس هذا الرّأي تضمّنه تقريرٌ عن «قانون العقوبات الألمانيّ المُقبل» أصْدرته في العام نفسه لجنة قانون العقوبات[167].

إذن: كان من المنطقيّ أنْ تتضمّن كلّ عقوبةٍ قضائيّةٍ إذلالاً للمُعاقَب، لكنّ بعض رجال القانون والسّياسيّين كان لهم هدفٌ آخر أكبر، هكذا تحدّث فرايزلر في عام 1934 بكلّ جدّيّةٍ عن ضرورة إعادة العمل بعقوبة عَمود التّشهير. قدّم فرايزلر اقتراحه في مذكّرةٍ رسميّةٍ مقدّمةٍ من الأكاديميّة الألمانيّة للقانون، يقول فيه: «يجب معاقبة كلّ من يتصرّف تصرُّفاً مُعادياً للمجتمع، ويجب فضْحه في مكان محاكمته»، إلّا أنّه حتّى رجال القانون في مدرسة كيل المخلصون للنّظام رفضوا اقتراح فرايزلر، فالعودة إلى ممارسات «العصور الوسطى» لا تتلاءم مع المفاهيم السّليمة بين الشّعب، ولا تلائم التّصوّرات الحديثة الفعليّة عن وظيفة قانون العقوبات» حتّى اللّجنة المكلّفة بإعداد قانون العقوبات تحت رئاسة وزير العدل فرانتس جورتنر رفضت هذا الاقتراح، ولكنّها أوْصت في الوقت نفسه «بالتّشهير الرّمزي»؛ أيْ: بالإشهار العلنيّ للأحكام القضائيّة كلّها في الجرائد، أو عن طريق «المُلصقات على أعمدة الإعلانات، أو بوساطة الإذاعة والأفلام»[168].

بهذا تخطّت اللّجنة ما كان شائعاً حتّى ذلك التّاريخ، فمنذ عام 1871 كانت الأحكام الخاصّة بإهانة الكرامة، والسّبّ، والقذْف تُشهّر فقط في حالة إصرار الشّخص المُهان على ذلك؛ أمّا الدّولة نفسها فلمْ يكن لها مصلحة في إشهار الأحكام. كان الحُكم يُنشر في الجريدة الرّسميّة فقط، لكنّ اللّجنة اقترحت في عام 1935 أن تنشر الأحكام في أماكن بارزةٍ، مثل: أعمدة الإعلانات، أو تُذاع في الإذاعة، أو في نشرات الأخبار، أو قبل عروض الأفلام في السّينما. تبنّت وزارة العدل في نظام النّازيّ اقتراح

اللّجنة بكلّ سرور، وفي العام نفسه أوصى المكتب الصّحفيّ في وزارة العدل أنْ تتضمّن التّقارير الصّحفيّة عن المحاكمات (وهو النّوع الأدبيّ المفضّل في عصر الإمبراطوريّة الألمانيّة) الاسمَ الكامل للشّخص المحكوم عليه إذا كانت عقوبته شديدة. كان الغرض من الإشهار العلنيّ في هذه الحالة هو «الرّدْع، وهو ما يجب أن تكون له الأفضليّة عن مراعاة الفرْد الذي أخطأ في حقّ جماعة الشّعب»، فالدّولة النّازيّة لمْ تكن تضع الفرد في اعتبارها في كلّ الأحوال، فالمهمّ هو «التّكفير عن الذّنب»، و«وصم المُعاقَب علانيةً»[169].

شَهِد الوصْم بالعار في الواقع طفرةً أخذت تتسارع في «الرّايخ الثّالث»، حتّى بدون أن يكون المحكوم عليه قد قام بفعلٍ يستوجب العقاب والمحاكمة القضائيّة، ففي عام 1933 كان هناك عَمودٌ دائمٌ في جريدة مدينة مانهايم هاكنكرويتسبانر بعنوان «على عَمود التّشهير». في هذا العَمود كانت تُنشر أسماء وعناوين النّساء اللّاتي أقمْن علاقاتٍ برجالٍ يهود. لمْ تكن إقامة علاقةٍ مع رجالٍ يهودٍ خرْقاً للقانون، ولكنّ النّازيّين عدّوا هذا الأمر «فضيحةً» تستحقّ الفضْح والتّشهير. كانت مواكب التّجريس التي كان النّازيّون ينظّمونها في العديد من المدن الألمانيّة هي الشّكل الأكثر عُنفاً وقسوةً من الفضْح، ففي مدينة بريزلاو مثلاً: كان النّاس في صيف عام 1935 ينظّمون كلّ يوم أحد مواكباً يشهّرون فيها بنساءٍ ورجالٍ مُتّهمين «بانتهاك نقاء العِرْق»، وكثيراً ما كانت تصاحب تلك المواكب جوقةٌ موسيقيّةٌ، وكان ينضمّ إليها حشْدٌ من النّاس يزداد كلّ أسبوعٍ، حتّى أصبحت تلك المواكب تضمّ في النّهاية مئاتٍ من النّاس المشاركين في استعراض الخِزْي العلنيّ. لمْ يكن المواطنون كلّهم متحمّسين لهذه الممارسة؛ فقد علّق أحد رجال الأعمال قائلاً: إنّه شعر بأنّه قد «انتقل مئة

عامٍ على الأقلّ إلى الوراء»، وقال: إنّه يرى بوصفه «آريّاً نقيّاً» أنّ «مشاهدة مثلِ هذا المشهد أمرٌ مُخْجلٌ»[170]. استعارت هذه المسيرات عن قصْدٍ، أو عن غير قصْد بعض ممارسات عقوبات ومواكب التّجريس والتّشهير التي كانت تُمارس في الماضي، فكان النّاس في مدينة بريزلاو يتجمّعون عند عَمودٍ في الميدان الرّئيس في المدينة كان يُستعمَل سابقاً في عقوبة الجَلْد. كانت تلك الأعمدة ما زالت موجودةً في الشّوارع في مدنٍ ألمانيّةٍ عديدةٍ، ولمْ تكن قد انتقلت إلى المتاحف بعْد، وكانت النّساء يُعاقَبْنَ أحياناً بحَلْق شعورهنّ، وفي أحيانٍ كثيرةٍ كان العقاب نفسه بحَلْق شَعر الرّأس ينفَّذ في الرّجال أيضاً؛ هكذا عادت إلى الحياة الطّريقة نفسها التي كانت تُفضَح بها النّساء الآثمات في نهاية العصور الوسطى[171].

يحتاج كلّ من يريد فضْح شخصٍ آخر إلى جمهورٍ، وكان هذا الجمهور حاضراً في الثّلاثينيّات من القرن العشرين دائماً، على الرّغم من ظهور بعض الانتقادات المتفرّقة هنا وهناك. كان هناك دائماً عددٌ كافٍ من الرّجال، والنّساء، والأطفال يسيرون في هذه المسيرات ويشاهدونها، ففي مارس من عام 1938 وبعد دخول القوّات النّازيّة إلى مدينة فيينّا، أُجْبر اليهود هناك على إزالة وفَرْك الشّعارات المعادية للنّازيّة المرسومة على الأرصفة بالفرشاة. كان الجمهور المتجمّع حولهم للفرجة يتكوّن من نساءٍ ورجالٍ يرتدون الملابس مرتفعة الثمن. لمْ يكن هؤلاء الأشخاص بالتّأكيد من «الغوغاء» الذين قيل فيما بعد إنّهم المشاهدون الأساسيّون لهذه الأفعال، فالصّور تبرز وجوهاً ضاحكةً، أو وجوهاً تتكلّف الابتسامة أحياناً، ولمْ يُشِحْ أحدٌ بوجهه امتعاضاً، فمن الواضح أنّ المواطنين الأغنياء أيضاً، والموسرين، كانوا يستمتعون بمشاهدة هذه المسرحيّة المُهينة.



صورة 6

عَمود الجَلْد في مدينة بريزلاو قبل عام 1945

كانت مثل هذه الاستعراضات معروفة في النّمسا حتّى قبْل ضمّها إلى رايخ هتلر، فتحت الحُكم المستبدّ لكلٍّ من المستشار إنجلبرت دولفوس وكورت شوشنيج كان يُفرض على النّشطاء الشّيوعيّين والنّازيّين في كثيرٍ من الأحيان إزالة الجرافيتي المناصر لهذه الأحزاب من على الأسوار وحيطان البيوت والأرصفة، كانت النّاس معتادةً على هذا المنظر إذن[172].

ولكنْ ما لمْ يكن معتاداً بعد عام 1938 هو أوّلاً: إجبار النّساء والرّجال المُسنّين أيضاً على الانحناء على الأرض، ثانياً: لمْ يكن تنظيف الأرصفة يُفرض من قِبَل رجال الشّرطة، ولكنّه كان يُفرض على اليهود من قِبَل رجال العاصفة النّازيّين، ورجال منظّمة شوتزشتافل النازيّة، الذين خوّلوا لأنفسهم هذه السُّلْطة، ثالثاً: لمْ يكن لليهود في فيينّا أيّة علاقةٍ بالشّعارات التي كان عليهم إزالتها. كان اختيار اليهود من بين النّاس لإزالة الشّعارات

تنمُّراً عنصريّاً، وتعبيراً عن معاداةٍ واضحةٍ للسّاميّة انعكست في التّلذُّذ بالإذلال التّعسُّفيّ للضّحايا.

كان في ألمانيا أيضاً تراثٌ طويلٌ من الخِزْي العلنيّ قبْل ظهور النّازيّة، ولمْ تكن الدّولة هي الفاعل الأساسيّ الذي يُمارس الخِزْي، إنّما المجتمع. يعود هذا التّراث إلى عشرينيّات القرن العشرين، عندما احتلّت القوّات الفرنسيّة، والبلجيكيّة، والبريطانيّة، والأمريكيّة الضّفّة اليسرى من نهر الرّاين بموجب شروط اتّفاقيّة فرساي. أيْقظ وجود جنود الاحتلال الفرنسيّين خاصّةً مشاعر الدِّفاع والرّغبة في المقاومة لدى الألمان، ووُصِف الاحتلال بأنّه «عارٌ أسْود» كما كانت الدّعاية المضادّة تُطلق عليهم. كانت «الفضيحة البيضاء» التي أعْقبت «العار الأسْود» بغيضةً بالدّرجة نفسها على الأقلّ، فقد وُصِفت النّساء الّلاتي أقمْن علاقاتٍ جنسيّةً مع المحتلّين، خاصّةً مع جنود الاحتلال، بأنّ سلوكهنّ شائنٌ، وفاجرٌ، ومُهين. كانت مُعظم تقارير المنظّمات الصّحفيّة الألمانيّة عن هؤلاء النّساء ممتلئةً بالسّخط عليهنّ، وتضمّنت بعض الصُّحف (غير الشّرعيّة) عَموداً بعنوان: «على عَمود العار»، أو «عَمود التّشهير».

وحدث أكثر من مرّةٍ هجومٌ ملموسٌ على هؤلاء النّساء، كما كانت هناك وقائع تشهد على خِزْيهم علناً، ففي مدينة يوليش أُجْبرت النّساء «الفاجرات» على كنْس ميدان السّوق متعرّضات بذلك لسُخرية الشّعب، وفي تجمُّعٍ سكّانيٍّ آخر قام السُّكّان بنشْر أسماء هؤلاء النّساء على لافتةٍ وعلّقوها، وفي مدينة ماينتس تطوّع بعض الصِّبْية من تلقاء أنفسهم «لتقديم المساعدة»، وقاموا بحَلْق شَعر «نساء الفرنسيّين». وفي منطقة الرور، التي احتلّتها القوّات الفرنسيّة والبلجيكيّة منذ عام 1923، أُجْبرت إحدى النّساء على تعليق قصيدةٍ هجائيّةٍ حول عنقها تسْخر منها، ثمّ رُبِطت بعَمود

الإعلانات، وقام النّاس بصبِّ الألوان على شعرها. لمْ يعرف أحدٌ إذا كان أعضاء «نادي حلْق الشَّعر» هُم المسئولين عن هذا الفعل. كان هذا التّنظيم يضمّ رجالاً بين الخمسة عشر والواحد والثّلاثين عاماً، وكانوا قد قُدِّموا للمحاكمة بالفعل في مدينة هام بسبب «إهانتهم العلنيّة بحقّ النّساء اللّاتي أقمْن علاقاتٍ مع الفرنسيّين»، ولكنْ صَدر عفوٌ عامٌّ عنهم، ولهذا لمْ يعرف أحدٌ إذا كانوا هُم من قاموا بهذا بالفعل أم غيرهم[173].

أعاد النّازيّون استعمال هذا المخزون من ممارسات الفضْح والتّشهير بعد أقلّ من عقْدٍ من الزّمان، إلّا أنّ مواكب التّشهير التي قاموا بتنظيمها، و«الوصم العلنيّ بالعار»[174]، لمْ تكن فعل مقاومةٍ ضدّ سُلطات الاحتلال، وضدّ النّساء المتعاونات معها. كان رجال العاصفة، ورجال منظّمة شوتزشتافل واعين بسُلْطتهم المُطلقة، فانتزعوا لأنفسهم الحقّ في فضْح النّاس وإذلالهم بدون أنْ تكلّفهم الدّولة بذلك، وبدون حُكمٍ من المحكمة، حتّى بدون توجيه اتّهامٍ لضحاياهم.

لا يمكن مقارنة هذه الممارسات «بالمحاكمات الشّعبيّة» التي كانت تستند إلى تقاليد اللّوم والتّوبيخ، فلمْ تكن المسألة تخصّ تعزيز وحماية قواعد السّلوك، إنّما كان الهدف ترسيخ نظامٍ معياريٍّ جديدٍ، فقد كانت علاقات الحُبّ والزّواج بين اليهود وبين غير اليهود منذ القرن التّاسع عشر شيئاً عاديّاً ومتكرّراً في ألمانيا، على الرّغم من معاداة السّاميّة المُعلنة، أو المكتومة، وإذا كان النّازيّون قد حوّلوا هذه العلاقات إلى عارٍ وفضيحةٍ، فذلك لأنّهم كانوا يزعمون أنّ «النّقاء» العِرقيّ دليلٌ على الهُويّة القوميّة والعَظَمة. كان اللّجوء إلى ممارسات الخِزْي التّقليديّة محاولةً للتّأكيد على هذه الفكرة المتطرّفة، وترسيخها في المجتمع.

لمْ يقع اليهود وحْدهم، أو عشّاقهم ضحيّةً لممارسات الخِزْي،

ففي أيلول/ سبتمبر من عام 1933 اقتاد رجال العاصفة، ورجال منظّمة شوتزشتافل، ومنظّمة خلايا العمل النّازيّة أحد السّياسيّين من حزب المركز الألمانيّ، وهو هاينريش هيرتزيفر، وطافوا به في «موكب تشهير» خلال شوارع مدينة إسن، بعد أن علّقوا حول عنقه لافتةً كُتب عليها: «أنا الفقير الجائع هيرتزيفر». كانت هذه اللّافتة تلمح إلى عدم تمكُّن الوزير السّابق البدين من دفْع أقساط معاشه المستحقّة، وكان هيرتزيفر آنذاك في السّابعة والخمسين من عمره، ويعول عائلةً من عدّة أفراد[175]، وفي أماكنَ أُخرى تعرّض رجال النّظام السّابق إلى السُّخرية والإذلال علانيةً، قبْل أن يُرحّلوا إلى معسكرات الاعتقال، كما حدث مع هيرتزيفر. عرف قادة الحزب النّازيّ بالواقعة، وتباينت مشاعرهم تُجاه هذا الأمر، فعندما رأى مستشار الرّايخ أدولف هتلر في مارس 1933 نسخةً من جريدة واشنطن تايمز، وعلى صفحتها الأولى صورة لأحد مواكب التّشهير في مدينة ميونخ، غضب بشِدّة، وفيما بعد زعَم المكتب الصّحفيّ في قسم السّياسة الخارجيّة للحزب النّازيّ أنّ الصّورة مزيّفة، لكنْ في الواقع كان رجال العاصفة فخورين بأنّهم قادوا المحامي اليهودي ميشيل زيجلر في موكب تشهيرٍ، وهو حافي القدمين، ويرتدي بنطالاً مقصوصاً، وأجبروه على المشي على الأشواك، وكان فخرهم بهذا الفعل كبيراً، حتّى إنّهم طلبوا من الصّحفيّين نسخاً من الصّورة التي التقطوها للموكب، إلّا أنّ رئاسة الرّايخ رأت في انتشار هذه الصّور والتّقارير عن مواكب التّشهير إعلاناً مُسيئاً عن ألمانيا الجديدة[176].

حتّى نائب وزير العدل آنذاك، فرايزلر، كانت له تحفّظات على مواكب وعقوبات التّشهير، على الرّغم من أنّها كانت ذات فائدةٍ كبيرةٍ له، فقد لَحظ في عام 1934 أنّ «التّشهير في حدٍّ ذاته قد تحوّل في السّنوات الأخيرة إلى

عادة»، ولكنّه أضاف بحرصٍ أنّه «ربّما سيعدّ النّاس في المستقبل أنّ إعادة العمل بهذا الشّكل الفعّال من العقوبات بين الحين والآخر هو الإنجاز الحقيقيّ لمنظّمة رجال العاصفة الشّعبيّة النّاشطة»، ومع ذلك فقد قال: إنّه يرى بعض «الجوانب المُظلمة» في هذا الأمر، مثل: «شكل الممارسات القاسية والعنيفة جدّاً»، كما أنّه يخشى أنْ يتحوّل الأمر «في نظر جزءٍ من الشّعب إلى مَلهاةٍ»، ومن أجل تحجيم هذه الفوضى العنيفة، ومن أجل تجنُّب «المظاهر المزعجة التي قد تصاحب هذه المواكب»، طالب فرايزلر أنْ تسير التّشكيلات النّازيّة في المقدّمة أمام الشّخص المشهّر به «بانضباطٍ»[177]، حتّى وزير الاقتصاد آنذاك هيالمار شاخت أخذ يلحّ في عام 1935 على ضرورة سيادة «النّظام في هذا الهرْج، والمرْج، والعبث المخالف للقانون». كان النّظام يعني هنا «قانون حماية الدّم الألمانيّ والكرامة الألمانية»، وقُدِّم هذا القانون في عام 1935 في اجتماع الحزب في مدينة نورنبرج، وأقرّه برلمان الرّايخ. نصّ القانون على معاقبة الزّواج، «والعلاقات خارج الزّواج بين اليهود وبين مواطني الدّولة الألمانيّة ذوي الدّم الألمانيّ، أو ذوي الدّم المختلط بالدّم الألمانيّ»، وإثْر ذلك تراجعت مواكب التّشهير بالفعل، ولكنْ وجدت سُلطات الشّرطة نفسها في مواجهة موجةٍ غير مسبوقةٍ من البلاغات التي تقدّم بها أفراد من الشّعب ضدّ أفرادٍ آخرين[178].

لكنْ لمْ ينتهِ بذلك تاريخ الإذلال العلنيّ في عصر النّازيّة، فقد أبدع الغيستابو ورجال العاصفة في اختراع وسائل التّعذيب، ولمْ يكن تعذيب الضّحايا جسديّاً فقط، ولكنّهم كانوا يذلّونهم بأنواع الإذلال الأسْود كلّها، ففي عام 1944 اقترح المحقّق الجنائيّ فالتر هابيكر أنْ يخفي فابيان فون شلابريندورف «وجهه بيديه» في أثناء استجوابه، وكان شلابريندورف

ضابطاً اعتُقل في مركز الأمن الرّئيس في الرّايخ. كانت هذه الحركة تنطوي على إهانةٍ للكرامة والشّرف، وكان النّاس يفسّرونها كذلك أيضاً. قال شلابندورف: إنّ أكثر ما أهان «كرامته بوجهٍ خاصٍّ» هو صفع كاتبة محضر الجلسات له «على وجْهه» بأمرٍ من المحقّق الجنائيّ هابيكر، كما قال: إنّه تعرّض إضافةً إلى ذلك للضّرب الشّديد بالعصا، وهو «مقيّدٌ، وفي وضْع القرفصاء»، وكان الضّرب شديداً لدرجة «أنّني فقدت الكثير من وزني، وكنت أطير مع كلّ ضربةٍ على وجهي غير المحميّ إلى الأمام»[179].

„Schwielenheinrich" auf dem Marsch







صورة 7

ناتسيونال تسايتونج في مدينة اسن. 12 أيلول/سبتمبر 1933

حتّى في معسكرات الاعتقال لمْ يكن هناك حدٌّ للإذلال، عندما رُحّل هيرتزيفر في عام 1933 إلى معسكر الاعتقال في بورجرمور، أعطوه بنطالاً

ضيّقاً وقصيراً، على الرّغم من أنّ الرّجُل كان بديناً، فكان البنطال «مفتوحاً يُظهر بطنه، وقد ربطه من الأمام بحبل ليفي»، وحكى أحد المعتقلين مع هريتزيفر: «أنّهم كانوا يسحبون هيرتزهيفر من الأمام من طرف قميصه، ثمّ أعطوه تنّورةً، وأجبروه على ارتدائها معكوسةً؛ أيْ: أنْ تكون البطانة هي الظّاهرة، وألْبسوه قبّعة جنودٍ صغيرةً جدّاً، كما فرضوا عليه أنْ يرتدي حذاءً خشبيّاً برقبةٍ مطّاطيّةٍ لمْ يكن قادراً على السّير به، ثمّ اقتادوه، وهو بهذه الملابس ليسيروا به في موكبٍ من ثكنةٍ إلى ثكنةٍ وسْط ضحكاتٍ لا تنقطع، (...) وفي ثكنة المطبخ كان رجُل العاصفة قد تحضّر لاستقباله، فقد لوّث يَده بالسّخام، وصفعه بتلك اليَد على وجهه» واستمرّ الأمر هكذا[180].

بدأت مع بداية الحرب موجةٌ أُخرى من التّشهير، كان ضحايا هذه الموجة في الأساس هُم النّساء اللّاتي أقمْن علاقاتٍ مع «عُمّالٍ أجانب، أو مع عُمّالٍ محكومٍ عليهم بالأشغال الشّاقّة»، أو دخلْن في علاقةٍ مع أحد أسْرى الحرب، سواء كانوا فرنسيّين أم «عُمّالاً من شرق أوروبّا»؛ أيْ: من بولندا، أو الاتّحاد السّوفييتي. كانت هذه العلاقات ممنوعةً قانوناً وبحسْمٍ، وكان كلّ من يخْرق هذا القانون يتعرّض للاعتقال فوراً بأمْرٍ من هاينريش هيملر نفسه، قائد قوّات العاصفة، ورئيس الشّرطة آنذاك. كان هيملر يريد أنْ يمنع أيّ «استياءٍ مُسوّغٍ بين الشّعب الألمانيّ بسبب هذا السّلوك الشّائن. أنا أعتقد أنّ التّشهير العلنيّ سيكون له أثر رادع للغاية؛ ولهذا فأنا على ثقةٍ من أنّ النّساء الألمانيّات، سوف يقدِمْن على حَلْق شعور النّساء الأُخريات اللّاتي قُمْن بهذه التّصرُّفات الفاجرة، وسيَحْلقن رؤوسهنّ أمام فتيات القرية الشّابّات كلّهنّ، أو سوف يجبرونهنّ على تعليق لافتةٍ حول أعناقهنّ تندّد بجريمتهنّ، ويطُفْنَ بهنّ في أنحاء القرية كلّها»[181]، وعلى المنوال نفسه سارت المخابرات الألمانيّة (الغيستابو) في مدينة

شتوتجارت عندما أخبرت مُديري الدّوائر والشّرطة في حزيران/يونيو 1941 أنّ «لا شيء يمنع التّشهير العلنيّ بالنّساء الفاجرات»، وسرعان ما اتّخذ قادة الحزب في المدن والقرى الخطوات العمليّة. كان التّشهير يتمّ بالطّقوس التّقليديّة نفسها: فكان لا بدّ من حلْق شَعر المرأة علانيةً، قبْل أنْ يجلسوها على عربةٍ ممتلئةٍ بالقشّ، ويقتادوها في موكبٍ داخل القرية، أو كانوا يجبرونها على السّير على قدميها إذا كان التّشهير في المدينة، وكان الجمهور الحاضر يعبّر عن «نفوره» من النّساء المشهَّر بهنَّ بصوتٍ عالٍ، وكان رجال العاصفة وأعضاء الحزب النّازيّ حاضرين دائماً في الصّفوف الأولى بين الجماهير[182].



صورة 8

إذلال مارتا فولرات علانيةً في شباط/فبراير 1941

وبعد نصف عامٍ فقط غيّرت شرطة الدّولة رأيها، وأعلنت أنّه لمْ يعُد من المسموح «التّشهير العلنيّ بالنّساء الفاجرات»، فما الذي حدث؟ على

عكس ما صوّرته صحافة الحزب، فإنّ الأهالي لمْ يستحسنوا كثيراً المهانة التي لحقت بأبناء وبنات جيرانهم من الفلّاحين، فلمْ يستوعب الكثيرون لماذا يُعدُّ التّعامل مع رجالٍ من إسبانيا، وفرنسا، والمَجَر، ورومانيا، غير مرغوبٍ به، على الرّغم من أنّ تلك البلاد كانت متحالفةً مع ألمانيا رسميّاً، أو تربطها بها علاقة صداقةٍ رسميّة. عبّرت النّساء هنا عن استيائهنّ أكثر من الرّجال، وعندما أمر المسؤول الحزبيّ عن منطقة أولم في عام 1941 بتنفيذ الوصْم العلنيّ في إحدى النّساء «الفاجرات»، أعلنت زوجُه وابنته عن عدم موافقتهنّ على الأمر. شَعَر بعض الأهالي بالصّدمة؛ بسبب الازدواجيّة الأخلاقيّة التي يعامل بها النّظام الألمانيّ كلّاً من الرّجال والنّساء، فالرّجال الذين يقيمون علاقاتٍ مع نساءٍ أجنبيّاتٍ لمْ يعاقبوا بحَلْق شُعورهم[183]، ومع تزايد وانتشار الانتقاد لهذه الممارسات، منع هتلر منذ عام 1941 «أيّ تشهيرٍ علنيٍّ بهؤلاء الرّفيقات والرّفاق من الشّعب الألمانيّ، الذين سلكوا سلوكاً مُشيناً في تعاملاتهم مع الأجانب»، وأُرسِلت التّوجيهات إلى مكاتب الحزب جميعها أنّه لن يُسمح في المستقبل بالتّشهير بهؤلاء الأشخاص، «سواء في الصّحافة أم عن طريق حلْق شُعورهم، أو ربطهم إلى عَمود التّشهير، أو اقتيادهم في مواكب التّشهير في الأماكن العامّة، وهُم يرتدون لافتاتٍ تندّد بأفعالهم»[184].

انتقل التّشهير عوضاً عن ذلك إلى المحاكم، حيث حصل رولاند فرايزلر على فرصته الثّانية، فقد رُفض اقتراحه بإعادة العمل بعقوبة التّشهير عندما قدّمه، ولكنّه استطاع في عام 1942، وبعد أن أصبح رئيساً لمحكمة الشّعب أن ينفّذ بنفسه التّشهير، والتّحقير، والإذلال. كانت طريقته في المحاكمات عاطفيةً للغاية، وعامِل جذْبٍ للعديد من الجماهير، وكثيراً ما كان مئات النّاس يتدافعون ليدخلوا قاعة المحكمة، ما يذكّرنا بتدافُع النّاس داخل قاعات الرّياضة في برلين. كان النّاس من «شرائح الشّعب

كلّها، سواء كانوا مدعوّين أم غير مدعوّين» يتدفّقون إلى قاعة المحكمة، كأنّهم ذاهبون إلى السّينما، وكانت المحاكمات تُعقد يوميّاً تقريباً[185].

لمْ يكن مسموحاً للرّأي العام بالمشاركة في المحاكمات جميعها، فعندما نُظر في قضيّة الخيانة العُظمى المعروفة بقضيّة 20 تموز/ يوليو 1944، لمْ يُسمح إلّا لمجموعةٍ صغيرةٍ مختارةٍ من الوزراء، والجيش، وأعضاء الحزب، ورجال العاصفة، ورجال الشوتزشتافل والغيستابو بالإدلاء برأيهم في هذه القضيّة. صَدر الأمْر للصّحفيّين بأنْ يلتزموا بالقواعد التحريرية، ويتخلّوا عن استعمال أيّة كلماتٍ يمكن أنْ تُثير التّعاطف مع «الخَوَنة»، ودوافعهم لفعل الخيانة، وفي الوقت نفسه سمح وزير الدّعاية والإعلام جوبلز بتصوير المحاكمات سينمائيّاً وفوتوغرافيّاً حتّى يُنقل للأجيال التّالية الأسلوبُ السّاخرُ المتهكّم الذي كان فرايزلر يستجوب به المتّهمين، وحتّى يطّلعوا أيضاً على محاولات المتّهمين العاجزة في أن يستمع إليهم أحد[186].

كان مظهر الرّجال المتّهمين وحْده مثاراً للسُّخرية؛ فقد كانوا يرتدون ملابس مدنيّةً رثّةً، وغير مناسبةٍ، فكان قياس سروال المشير العام ارفين فون فيتسليبن أكبر كثيراً من مقاسه لدرجة أنّه كان عليه أنْ يمسكه بيده حتّى لا يفْلت منه؛ أمّا اريش هوبنر الذي كان لواءً في الجيش، وحائزاً على العديد من الأوسمة، فكان يرتدي سُترةً من الصّوف بدون ربطة عُنُقٍ، ويجلس على مقاعد المتّهمين، وفي قاعة المحكمة كان على المتّهمين الاستماع إلى خُطْبةٍ عنيفةٍ ممتلئةٍ بالشّتائم الشّبيهة بالشّتائم التي تُوجّه إلى الجنود في الثّكنات العسكريّة، مثل: «المتسلّق»، «الكائن البائس»، «عديم الفائدة». وكانت تلك الشّتائم تُوجّه أحياناً إلى المتّهمين بنبْرةٍ حادّةٍ، وكانت نبْرة الخطاب زاعقةً في أغلب الأحوال. استعمل رئيس المحكمة فرايزلر مخزونه كلّه من القُدرات الخطابيّة الاستعراضيّة، ولمْ يفوّت أيّة

فرصةٍ لكشف ضحاياه، وفضْحهم، ووضْعهم في موقفٍ يُثير السُّخرية والاحتقار[187].

لمْ يكن النّازيّون كلّهم يستحسنون هذا الأسلوب المُهين المندّد بالآخرين، فقد انتقده وزير العدل أوتو تيراك وقال: إنّ هذا الأسلوب «يضرّ بهذا الاجتماع المهمّ»، وقدّم شكوى لزميله جوبلز: إنّ فرايزلر يعقد محاكماته «بطريقةٍ علنيّةٍ، ودراميّةٍ، ومبالغٍ فيها»، وقال: إنّه يخشى أنْ تُحدث هذه الطّريقة في المستمعين «أثراً عكسيّاً غير مرغوبٍ به»؛ أمّا وزير الدّعاية والإعلام نفسه، فقد بالغ في استعمال الكثير من السّبّ، والقذْف، والتّشهير في «التّقرير الرّسميّ» الذي قدّمه إلى الرّفاق والرّفيقات من الشّعب عبْر الإذاعة في حزيران/ يونيو 1944، وعلى الرّغم من أنّه من المفترض أنْ يكون التّقرير مُحايداً، إلّا أنّ جوبلز استعمل كلماتٍ، مثل: «صفعة الأوغاد»، «زمرة من الخونة»، «الكاماريلا(*)»، «البطانة المُجرمة»، وأعطى جوبلز لرئيس المحكمة تعليماتٍ واضحةً عن طريقة سَيْر المحاكمات، ولكنّه كان واثقاً من أنّ رئيس المحكمة «سيجد وحْده النّبْرة المناسبة لهذه المحاكمة»، وكان هتلر يشارك جوبلز رأيه، فقد قال: إنّ «فرايزلر سيفعل المطلوب إليه، فهو «فيشينسكي» الألماني»[188].

بلادٌ أُخرى، العادات نفسها

كان أندريه فيشينسكي النائب العامّ، ورئيس الادّعاء العامّ، الذي ينوب عن ستالين في أثناء محاكمات موسكو الصّوريّة في أواخر الثّلاثينيّات من القرن العشرين. كانت خُطبه في المحكمة لا تخيّب التّوقّعات أبداً فيما

(*) الكاماريلا: الحاشية المقربة من الحاكم دون أن يكون لها صفة رسمية مما يسمح لها بالتأثير على الحاكم دون أي عواقب. (م).

يخصّ الشتائم، والإهانات، والحطّ من شأن المتّهمين، على الرّغم من أنّ المتّهمين كان من بينهم كوادر رفيعة في الحزب، ومحاربون قدماء من الرّفاق. كان هناك تعجُّلٌ في الاتّحاد السّوفييتي لعقاب من يُفترض أنّهم أعداءٌ وخَونة، وهناك أيضاً لعب الإذلال العلنيّ دوراً محوريّاً، وبعد ذلك بدأت الصّين الشّيوعيّة في أثناء حُكم ماو تسي تونغ، ومن بعده تنظيم محاكماتٍ صوريّةً شبيهة[189].

ظهرت بعد الحرب العديد من ممارسات الخِزْي المحلّيّة، وغير الرّسميّة، والمدفوعة بالغضب الشّعبيّ، وسارت على خُطى الدّولة نفسها في ممارسة القمْع بهدف الإذلال، فبعد تحرير البلاد التي وقعت تحت الاحتلال الألمانيّ، بدأت حمْلة ملاحقةٍ لمن تعاون مع الألمان، ولمست النّساء الّلاتي أقمْن علاقاتٍ مع جنود الاحتلال مدى احتقار المواطنين لهنّ، هكذا ظهرت العديد من ممارسات التّشهير في كلٍّ من فرنسا، وبلجيكا، وهولندا، وفي النّرويج، وإيطاليا، والدّانمرك، وتشيكوسلوفاكيا، واليونان أيضاً[190]. حازت الصّورة التي التقطها المصوّر الأمريكي روبرت كابا في آب/ أغسطس 1944 في شارتر شُهرةً واسعةً: نرى في هذه الصّورة امرأةً حليقة الشَّعر تحمل طفلاً على ذراعها، وقد تجمْهَر حولها عددٌ من النّاس يقودونها في الشّوارع، وهُم يتصايحون. كانت سيمون توسو آنذاك في الثّالثة والعشرين من عمرها، وكانت تعمل مترجمةً لقيادة الجيش الألمانيّ، وارتبطت بعلاقةٍ مع أحد الجنود الألمان أثْمرت عن طفلةٍ، وتعرّضت بسبب هذا «التّعاون الأفقيّ» إلى التّشهير بها، وإذلالها علناً[191].

كانت مثل هذه المشاهد المسرحيّة تنفّذ بالطّريقة نفسها، مع تغيّراتٍ طفيفةٍ في شارتر، وفي أماكن فرنسيّةٍ أُخرى، وفي بلادٍ أُخرى أيضاً: تُقاد المرأة إلى مكانٍ عامٍّ، وتُجبَر على الوقوف في مكانٍ عالٍ حتّى يمكن لأكبر

عددٍ من النّاس رؤيتها، ثمّ يُحلق شَعر رأسها، وفي النّهاية يأتي موكبُ الفضْح والعار. انتشر هذا النّموذج في أوروبّا كلّها؛ كان هذا الأسلوب معروفاً ومختزناً في وعْي النّاس، ولهذا أمْكن استدعاؤه بسرعةٍ. كان أغلب ضحايا التّشهير من النّساء، فكنَّ يُستعرضْن أمام الجميع، ويُعاقبْنَ لأنّهنّ لمْ يكنَّ ملتزماتٍ في علاقاتهنّ الجنسيّة. لمْ تكن ألمانيا النّازيّة وحْدها من جعلت لسياسة «نقاء العِرْق» أهمّيّةً كبيرةً، ولمْ تكنْ البلد الوحيدة التي ربطت حماية الكرامة الوطنيّة «بالدم» و «بالجسد الأنثويّ»، ففي البلاد المحتلّة أيضاً عُدّت النّساء اللّاتي أقمْن علاقاتٍ مع العدوّ مُجرماتٍ في حقّ كرامة الوطن، فبعد شهورٍ قليلةٍ من الهجوم الألمانيّ على بولندا في عام 1939 عُلّقت في اللّيل لافتةٌ على أحد أعمدة الإعلانات، كُتب عليها: إنّ «شرف النّساء البولنديّات مقدّسٌ للغاية، وعليكنّ أيّتها النّساء حماية كرامتكنّ، فأكثر أشكال العار بشاعةً تجلبها علينا النّساء اللّاتي يسْلكْنَ سلوكاً فاحشاً مع قَتَلة أبنائنا، وآبائنا، وإخوتنا»، هكذا كان أعضاء حركات المقاومة المحلّيّة يهاجمون هؤلاء النّساء، ويحلقون لهنّ شُعورهنّ، ويضربونهنّ ضرْباً مُبْرحاً[192].

كان الرّجال في العادة هُم من يقومون بتنفيذ خِزْي النّساء علانيةً، فالرّجال هُم من كانوا في موقع السّيطرة والسُّلطة داخل حركات المقاومة البولنديّة، فكان لهم بذلك سُلْطة إعطاء الأوامر لتنفيذ هذه الممارسات، هكذا كان الرّجال ينتقمون انتقاماً ملموساً ورمزيّاً من النّساء اللّاتي فضّلْن عليهم عشّاقاً أجانبَ من الأعداء، فاستسلام النّساء لهؤلاء الأجانب جعل الرّجال البولنديّين يشعرون بإهانةٍ كبيرةٍ، ربّما كانت أكبر من تلك التي كانوا سيشعرون بها لو كانوا عجزوا عن حماية زوجاتهنّ، أو بناتهنّ من الاغتصاب.

لمْ تكن طقوس الخِزْي تترك أثراً مُريحاً لدى الغرباء، فالأمريكية

جرترود ستاين قالت في عام 1944: «إنّها شعرت بأنّها عادت إلى العصور الوسطى»، وكانت جرترود ستاين تقيم في فرنسا منذ بداية القرن العشرين، وتتعاطف كثيراً مع حكومة فيشي؛ أمّا الجنود البريطانيّون والأمريكان، فكانوا يشعرون بالانزعاج والاشمئزاز من هذه الممارسات، ولكنّهم لمْ يكونوا يتدخّلون عادةً في الصّراعات الدّاخليّة للبلاد المحرّرة، وسمحوا لأنفسهم عوضاً عن ذلك بالاستمتاع كثيراً بتعاون أهل البلاد معهم لإرضاء شبقهم[193].

حتّى في ألمانيا وفي النمسا المحتلّتَيْن، تطوّرت «علاقات» بين جنود الحلفاء وبين «الآنسات» من أهل البلد، على الرّغم من أنّ الأمر الذي صَدر في البداية بمنْع التآخي بين جنود الحلفاء وبين الألمان، وعادت مرّةً أُخرى وبسرعةٍ التّعليقات نفسها الممتلئة بالازدراء والاحتقار، تماماً كما حدث في مقاطعة راينلاند بعد الحرب العالميّة الأولى. شكّل بعض الشّباب من مدينة لينتس في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1945 «كوماندوز حلْق شَعر الرّأس»، وكانت مهمّته معاقبة وحلْق شَعر الفتيات «الفاجرات» الّلاتي لا «يلتزمْنَ بالحدود المفروضة في التّعامل مع الجنود الأمريكان». كانت دوافع الرّجال هنا مختلطةً، فالشّعور بالإهانة الشّخصيّة كان مختلطاً مع الرّغبة المتصلّبة في إثبات السُّلطة الوطنيّة: «استُدْعيتُ إلى الجنديّة في صِباي، وشاركتُ في الحرب في فيينّا (...)، ثمّ أُسِرتُ ورُحّلتُ إلى معسكر الأسْرى...، وعُدْت إلى لينتس مدمّراً، وأكاد أموت من الجوع (...)، لأجد هنا أنّ الفتيات لا تمنُنَّ علينا ولا بنظرةٍ واحدةٍ، إنّما يركّزْن اهتمامهنّ على الأمريكان. كانت الفتيات يسْخرْن منّا، وكم عانى كثيرون منّا بسبب تخلّي حبيباتهم عنهم، ولكنْ ما الذي أقوله هنا؟ فالأمريكان هُم المنتصرون[194]».



صورة 9

شارتر. آب/أغسطس 1944 (تصوير روبرت كابا)

الخِزْي والعار في الدّولتين الألمانيّتين بعد الحرب العالميَة الثّانية

انتصر الحُلفاء في حربٍ وصَفها النّازيّون بأنّها حربٌ حوْل الوجود، أو عدم الوجود للشّعب الألمانيّ، وللعِرْق الآريّ، وعلى ذلك، فقد كان وجود الحلفاء المنتصرين المحتلّين داخل ألمانيا تجسيداً للإذلال. كان منع التآخي بين الألمان والأمريكان خطوةً أُخرى للتّأكيد على المسافة الأخلاقيّة بين المحتَلّين وبين من احتلّوهم. إلى جانب ذلك، كانت مواجهة الألمان بالجرائم التي قاموا بها تهدف إلى أنْ يشعروا بالخِزْي، فعُرِضت أفلامٌ ممتلئةٌ بصورٍ صادمةٍ للغاية صوّرها المصوّرون الذين صاحبوا الحلفاء في أثناء تحريرهم معسكرات الاعتقال والتّدمير. عُرضت هذه الأفلام في عامي 1945/ 1946 في عددٍ من دور العرْض ليراها الألمان

وأسْرى الحرب، ولا يعرف أحدٌ على وجه التّحديد إذا كانت هذه الأفلام قد أدّت إلى شعور الألمان بالخِزْي كما توقّع الأمريكان والبريطانيّون أم لا، فالشّعور بالعار له أكثر من وجه، ويأخذ أحياناً شكل الصّمت العاجز، كما أنّ النّاس يستطيعون أحياناً كبْت شعورهم بالعار بقسوةٍ وحسْمٍ، خاصّةً إذا كانوا مُراقبين ممّن يكنّون لهم العداء، أو إذا كانوا في موقفٍ يجمعهم مع آخرين، ولا يرغبون في كشْف ضعفهم أمامهم[195].

في الوقت نفسه كان الشّعور بالعار والخِزْي حاضراً في المجال العام في فترة ما بعد الحرب على مستوى البلاغة، فنقرأ في الإعلان التّأسيسيّ للحزب الشّيوعيّ الألمانيّ: «لا بدّ من أنْ يتأجّج في كلّ إنسانٍ ألمانيٍّ الإحساس الدّائم بأنّ الشّعب الألمانيّ كان مشاركاً مشاركةً أساسيّةً في المسؤوليّة»، وأضاف فالتر أولبريشت الذي عاد من منْفاه في موسكو بعد الحرب مباشرةً: «فقط عندما يتملّك شعبنا شعورٌ قويٌّ بالعار بسبب جرائم هتلر، فقط عندما يتملّكه شعورٌ قويٌّ بالعار بسبب أنّه سمح بمثل هذه الجرائم البربريّة، عندئذٍ فقط سوف يستطيع الشّعب العثور على قوّته الدّاخليّة التي ستمكّنه من (...) السّير في طريقٍ جديدة». رأى بعض المثقّفين المشهورين في ألمانيا الشّرقيّة، مثل: آنا زيجرس، وأرنولد تسفايج، ويوهانس ر. بيشر، وشتفان هرملين، في الشّعور بالعار مفتاحاً لفتح طريقٍ أمام التّكفير عن الذّنب، والتّطهُّر، والبدْء من جديد، فكتب بيشر في أيلول/ سبتمبر من عام 1945 مقتبساً من كارل ماركس، ومحوّراً كلامه: «الشّعور بالعار هو شعورٌ ثوريٌّ، وإذا كان الشّعور به عميقاً وقويّاً، فبإمكانه أنْ يجعل النّاس تضيء، ويقضي على الرّماد المتبقّي من القديم الفاسد»[196].

عندما تحدّث تيودور هويس أوّل رئيسٍ ألمانيٍّ غربيٍّ في كانون

الأول/ ديسمبر عام 1949 أمام جمعيّة التّعاون المسيحيّة اليهوديّة، كانت خطبته ممتلئةً بالحماس والمشاعر. صكّ الرّئيس في ذلك الوقت مصطلح «الشّعور الجمعيّ بالعار»، وجعله متداولاً. «كان أفْظع ما فعله هتلر بنا -وقد فعل بنا الكثير- أنّه جَلب علينا العار؛ لأنّنا نشترك معه، ومع زملائه، ومعاونيه في وصْفنا بالألمان»، ثمّ عاد بعْد ستٍّ سنواتٍ، وأوضح أكثر، وقال: «لا يمكننا نفْض هذا الشّعور بالعار عن أنفسنا، فهذا الشّعور سوف يصاحب جنْسنا دائماً، ولكنْ كان يمكننا، وكان يجب أنْ نحاول، ويجب أنْ نظلّ نحاول التّغلّب عليه بأفعالٍ مضادّةٍ، ولا نكتفي برفْضه فقط»[197]. لمْ يكن ما يشير إليه الرّئيس هنا هو الشّعور الخفيّ الصّامت بالعار، إنّما كان يقصد شعوراً بالعار يتحدّث عن نفسه، شعوراً فعّالاً ونشطاً. كان يطوف في مخيّلته شيءٌ مشابهٌ لما قصده بيشر، ولكنْ بدون البلاغة الثّوريّة؛ الشّعور بالعار كحافزٍ لتغييرٍ جذْريٍّ ودائمٍ للسّلوك.

لا يعني الشّعور بالعار هنا نفْي الذّنب، ودرْء التُّهم الأخلاقيّة عن النّفس، ولكنّه يعني على النّقيض من ذلك قبول ذلك كلّه، والتّراجع عن هذه الأفعال، بهذا المعنى الدّلاليّ تصبح النّظريّة المنتشرة غير صحيحة. تقول تلك النّظريّة: إنّ الألمان قد سقطوا بعد 1945 في ثقافة الشّعور بالعار التي أدّت بهم إلى حالةٍ من الصّمت ومحاولات حفْظ ماء الوجه، كما رفضوا ثقافة المطالبات «بدراسة وفحْص الذّات والتّطهُّر» (كارل ياسبرز)، فالكلمة التي صاحبت دائماً مقولة الشّعور بالعار كانت كلمة «عميق»، ما يدلّ على أنّ الشّعور بالعار يدخل تحت الجِلْد، ويثير هناك الكثير من القَلق والانزعاج من أجل إيجاد طريقٍ جديدةٍ، كما يقول أولبريشت[198].

على الرّغم من هذه الدّعوات كلّها للشّعور بالعار، عَزف النّاس -على الأقلّ في الجزء الغربيّ من البلد المقسّمة آنذاك- عن معرفة أيّة

معلوماتٍ عن سياسات الخِزْي الصّريحة، هكذا بقي العديد من أفراد النّخبة النّازيّة في مواقعهم في جمهوريّة ألمانيا الاتّحاديّة، وفي المقابل لمْ يحصل مَن انخرطوا في حركات المقاومة على مراكز رفيعةٍ في منظومة السُّلْطة السّياسيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة؛ أمّا ألمانيا الدّيمقراطيّة، فقد استعملت -على العكس من ذلك- الخِزْيَ كوسيلةٍ للدّعاية والتّربية، فإلى جانب ممارسات الخِزْي المؤسّسيّة في لجان تحكيم الصّراعات (التي لمْ تكن موجودةً في الغرب)، وإضافةً إلى الحملات الموجّهة ضدّ من لمْ يحقّق الإنجاز المطلوب في العمل، وفي المدارس، كانت هناك سياساتٌ جزئيّةٌ للتّشهير المتخيَّل سادت في العَقْد الأوّل بعد تأسيس ألمانيا الدّيمقراطيّة مباشرةً. كان هذا التّشهير يُمارس ضدّ كلّ من لمْ يشارك في حركات المقاومة ضدّ الفاشيّة، وضدّ من لمْ يشارك في حركة المقاومة الشّيوعيّة بوجهٍ خاصّ. جعلت الدّولة الاشتراكيّة معارضة الفاشيّة أسطورتها الخاصّة التي تأسّست عليها، بهذا المعنى، وجّهت الدّولة الاتّهام إلى أغلبيّة الشّعب. كان الخِزْي يُمارس هنا أيضاً تحت الجلد كما كتب عن ذلك الكاتب ارفين شتريتماتر في عام 1968 ساخراً وشاعراً بالحَرَج في الوقت نفسه: «لقد علّمتمونا أنْ نُدرك وحشيّة الفاشيّة. شرحتم لنا كيف أنّ سكوتنا أدّى إلى تلك الأفعال الوحشيّة في معسكرات الاعتقال، وكان نتيجته القتْل وتعذيب المعارضين السّياسيّين حتّى الموت، لقد فهمنا هذا كلّه، وأصبحنا شاكرين للمعلّمين من الرّفاق الذين أرسلتموهم إلينا لنَفْهم ونفْطن إلى ذلك كلّه، وأصبحنا منذ تلك السّاعة نعمل وفْق مفاهيمكم».

كان شتريتماتر (ولد عام 1912) يعمل كبيراً للحُرّاس في إحدى كتائب الشّرطة الخاصّة بصيّادي الجبال، واشترك في الحرب بهذه الصِّفة، ولكنّه «اهْتدى» إلى الماركسيّة بعد عام 1945، ولكنّه قرّر مع ذلك أنْ ينتقد هذا الخلْط بين الشّعور الفرديّ بالعار وبين الخِزْي العلنيّ[199].

ومع ذلك، فقد كان أثر الخِزْي السّياسيّ-التّربويّ مختلفاً عن تأثير العقوبات في لجان التّحكيم، كما كان أثره مختلفاً أيضاً عن عقوبات الفضْح والتّشهير التّقليديّة. عادةً، لمْ يكن الأفراد وسلوكهم هدفاً للرّقابة والسُّخرية في ألمانيا الدّيمقراطيّة، على الرّغم من أنّ التّربية الأخلاقيّة كانت تتمّ هناك علانيةً. ركّزت التّربية الأخلاقيّة على تصنيف الخير والشّرّ، وكانت ترسم شخصيّات الأبطال الخيّرين بوضوحٍ، وعلى نحوٍ جليٍّ؛ ليتّخذهم الجميع قدوةً يقارنون أنفسهم بها، وكان يسود الاعتقاد بأنّ هذه المقارنة ستؤدّي إلى ما وصفه شتريتماتر بالفهْم والإدراك، الذي سينعكس فيما بعد في سلوك الأفراد ليصبحوا أكثر تعاوناً وإقبالاً على التّعاون في العمل. كان الخِزْي بهذا المعنى يُنفّذ، ولكنْ بدون عَمود تشهيرٍ، فقد كان يعتمد على الفضْح والتّشهير الرّمزيّ الموجود داخل كلّ فرد. كان للفضْح والتّشهير أهمّيّةٌ لا يُستهان بها من أجل إدْماج الشّعب في الأخلاق الاشتراكيّة؛ لأنّ النّظام كان يعرف أنّه لا يقدّم للشّعب إلّا القليل.



المدنيّة في مقابل البربريّة

تخلّت ألمانيا الدّيمقراطيّة (ألمانيا الشّرقيّة) إلى حدٍّ كبيرٍ عن استعمال الأساليب الصّريحة في التّشهير الرّسميّ، والوصْم العلنيّ التي اتّبعها النّازيّون والمعارضون السّياسيّون من قبْل، وهذا ما جعلها أقرب إلى ألمانيا الاتّحاديّة (ألمانيا الغربيّة) من الصّين، ففي الصّين، وفي أثناء الثّورة الثّقافيّة الشّيوعيّة، مارس بعض الشبان والشابات أعمال عُنفٍ تهدف إلى الإذلال، وذلك من أجل تصفية حساباتهم مع الجيل الأقْدم من المسؤولين الرّسميّين، وكانوا يقومون بذلك بمباركةٍ من الدّولة، فقد قام بعض التّلاميذ من بكّين في عام 1966على سبيل المثال بحلْق شَعر نائبة مدير المدرسة،

وأجبروها على تنظيف الحمّامات، ثمّ ضربوها بوحشيّةٍ حتّى ماتت متأثّرةً بجراحها، وفي عام 1968 عوقِب رجُلٌ أرْسل خطاباً بدون توقيعٍ إلى اللّجنة الثّوريّة المحلّيّة يدافع فيه عن والده الذي كان سكرتيراً سابقاً في الحزب، عوقِب الرّجُل بارتداء لافتةٍ حول عُنقه متعرّضاً بذلك للخِزْي والإذلال. تتشابه سيناريوهات الخِزْي هذه مع الممارسات التي كانت معروفةً في أوروبّا في الماضي، بما في ذلك ارتداء قبّعة العار، إضافةً إلى ذلك أطلقت الدّولة الصّينيّة العنان للشّباب ليمارسوا العُنف، وتمّ ذلك بمبادرةٍ من ماو تسي تونغ وتحت حمايته، وكان الهدف هو «تطهير» المجتمع من الأعداء في الثّورة المضادّة[200].

فقدت الحكومة الصّينيّة السّيطرة على هذا العُنف، فتولّت بنفسها بعد ذلك إنهاء الفوضى التي تسبّب فيها الشّباب الذين انتزعوا السُّلْطة لأنفسهم، ولكنْ مرَّ قرابة نصف قرن قبْل أنْ يتمكّن النّاس من التّحدُّث على نحوٍ شبه علنيٍّ عمّا حدث آنذاك، وانتشرت في عام 2013 إعلاناتٌ ومنشوراتٌ يعتذر فيها بعض النُّشطاء السّابقين من الأذى الذي ألْحقوه بالآخرين. أشْعلت هذه الاعتذارات المنشورة في الصُّحف، والمدوّنات، ودوريّات دار نشر (ساميسدات) جدلاً عنيفاً، وسرعان ما منعت الحكومة النّشر في هذا الموضوع، وشرح أحد الذين قدّموا اعتذارهم ما دفعه إلى إعلانه عن النّدم، فقال: إنّه يرى أنّ نماذج السّلوك السّائدة في السّتينيّات هي نفسها الموجودة حتّى الآن، في حين أنّه مهتمٌّ بأنْ تسود في بلاده ثقافةٌ متحضّرةٌ ومدنيّة[201].

كان هذا ما اهتمّ به أيضاً المثقّفون الأمريكيّون في التّسعينيّات عندما بدأوا يهاجمون وينتقدون عقوبات الفضْح والعار في نظام العدالة الأمريكي، فقد كان الكثير من القُضاة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة

يستعملون عقوبة التّشهير كعقابٍ إضافيٍّ حالة الجرائم التّافهة، أو الجرائم الجماعيّة، مثل: سرقة المحالّ التّجاريّة، أو تجاوز قوانين المرور. رأى الكثيرون في هذه العقوبات سياساتٍ يمينيّةً تتناقض مع اللّيبراليّة، وقالت الفيلسوفة المعروفة مارثا نوسباوم: إنّه يجب على الدّولة التي تريد الحفاظ على مبادئ المساواة والكرامة الإنسانيّة منْع تنفيذ عقوبات الفضْح والعار؛ لأنّ هذه العقوبات تجعل النّظام يزيد في ممارسات الخِزْي الأخلاقيّ، والوصْم بالعار، فهنا يحدث الفصْل بحدّةٍ بين المواطنين الصّالحين المتّبعين للقوانين وبين. المواطنين الآخرين الذين يخْرقون القوانين، ويتعرّضون بذلك إلى ازدراء الجماعة، لكنّ المدافعين عن عقوبات الفضْح والعار يرون فيها بديلاً أفضل من عقوبات السّجن، خاصّةً أنّ السّجون ممتلئةٌ حتّى آخرها، إضافةً إلى ذلك، تُعدُّ هذه العقوبات من وجهة نظرهم وسيلةً لمواجهة الانحراف عن المعايير الأخلاقيّة في المجتمع[202].

هذه المسوّغات كلّها كانت معروفةً للأوروبّيّين منذ القرن الثّامن عشر؛ ولهذا السّبب أثارت عقوبة الفضْح والعار استغراب النّاس بشدّة، على الرّغم من أنّ النّاس في قارّة أوروبّا العجوز يشكون من ازدياد المجتمع في قسوته، كما يشكون من تراجع الفضائل المدنيّة، مثل: مراعاة شعور الآخرين، والاحترام، والذّوق، ويدركون أنّ الفرد قد أصبح هناك نرجسيّاً يتنافس مع الآخرين عبثاً للتّأكيد على حقّه المزعوم في تحقيق ذاته بلا حدود، لكنّ الأوروبّيّين اللّيبراليّين يتذكّرون أيضاً أنّ الخِزْي العلني سلاحٌ ذو حدَّيْن في يد من يملكون السُّلْطة. إنّهم يعرفون جيّداً أنّ النّجاح في تحقيق حدٍّ معقولٍ من الفصْل بين القانون وبين الأخلاق قد أخذ وقتاً طويلاً، ويعرفون أيضاً معاناة النّاس التي حاربت من أجل هذا الفصْل، ويتذكّرون أنّ عدم وجود فصْلٍ بين القانون وبين الأخلاق قد أدّى

في كثيرٍ من الأحيان إلى نتائج مأساويّة، فهذا ما حدث في وقت النّازيّة، وإلى حدٍّ ما أيضاً في ألمانيا الدّيمقراطيّة، وفي اليونان أيضاً في 1958، ففي هذا العام جُرّم شكلُ الاعتراض المفضّل لدى الشّباب «المُثير للشّغب»، وعدّته الدّولة جريمةً من جرائم الإهانة العلنيّة، وعوقِب الشّباب بالتّشهير بهم، بعد أنْ سمحت الدّولة رسمياً للنّاس بأنْ يتولّوا بأنفسهم قصّ شُعور الشّباب وتقصير بناطيلهم[203].

قد يبدو الأمر في البداية غريباً أنْ تمارس في اليونان المحافِظة في خمسينيّات القرن العشرين ممارسات العقوبة نفسها التي عرفتها الصّين الشّيوعيّة في السّتّينيّات، والولايات المتّحدة الدّيمقراطيّة في التّسعينيّات، لكنْ من الواضح أنّ الدّولة تلجأ في كلّ مكانٍ إلى وسائل الخِزْي والإذلال العلنيّ إذا لَحظت خرْقاً للمعايير، ولكنْ لمْ تصاحب عقوبات التّشهير في هذه الدّول أيّ عنفٍ جسديٍّ، وذلك على عكس عقوبات التّشهير في أوروبّا في أثناء فترة التّحوّل إلى العصر الحديث، نستثني من ذلك فقط الأعمال الوحشيّة التي قام بها الحَرس الأحمر في الصّين، فيما عدا ذلك كانت عقوبات التّشهير تتشابه على نحوٍ لافتٍ للنّظر، فتتشابه اللّافتات التي يحملها المُشهَّر بهم حتّى يعرف النّاس ما قاموا به من جرائم؛ أمّا القبّعة العالية التي حكمت المحكمة الثّوريّة المكوّنة من بعض الصّحفيّين الصّينيّين على أحد المسؤولين الموالين للرأسماليّة بارتدائها، فهي تذكّرنا بقبّعة الحمار، أو بقبّعة القشّ في تقاليد التّوبيخ والتّأنيب الأوروبّيّة[204]، كما تشابهت الشُّعور المقصوصة لفتيان الـ«تيدي بوي» اليونانيّين بالرّؤوس الحَليقة للمعاقَبين على عَمود التّشهير في بداية العصر الحديث، أو بالعقوبات التي فُرضت في القرن العشرين على من اتُّهموا بإهانة الكرامة الوطنيّة[205].

كيف يمكن فهْم هذه التّشابهات في أشكال ووظائف الإذلال العلنيّ، وظهورها في أماكنَ وأزمنةٍ مختلفة؟ لا توجد إلّا إشاراتٌ قليلةٌ تؤكّد تصدير أوروبّا لهذه الممارسات على نطاقٍ واسعٍ، ولكنْ لا ينطبق هذا الافتراض إلّا على أمريكا الشّماليّة على أقصى تقدير، التي تعرّفت إلى عقوبات الفضْح والتّشهير الأوروبّيّة التّقليديّة من خلال المستعمرات البريطانيّة والفرنسيّة؛ أمّا بالنّسبة إلى الصّين، التي ظلّت تحاول الابتعاد عن التّأثير الأوروبّي على نحوٍ كبيرٍ حتّى القرن التّاسع عشر، فلا يمكن إثبات انتقال هذه العقوبات من أوروبّا إلى هناك، على النّقيض، فالصّينيّون الذين سافروا إلى أوروبّا في سبعينيّات القرن التّاسع عشر كانوا يتعجّبون من عدم وجود عقابٍ بدنيٍّ علنيٍّ، ويستغربون من أنّ المجرمين يقضون عقوبتهم عوضاً عن ذلك في إقامةٍ مريحةٍ في السّجون، وبدون أنْ يتكبّدوا نفقات هذه الإقامة تقريباً[206]. يدلّ هذا على أنّ الممارسات العقابيّة، والفضْح العلنيّ، والضّرب، كلّها ممارسات «مصنّعة محلّيّاً»، وتستند إلى تقاليد محلّيّةٍ أيضاً، وإذا كانت هذه الممارسات تستعمل الرّموز والأساليب نفسها، فهذا يعني أنّ طريقة تنفيذ هذه العقوبات، وما تعبّر عنه، قويّةٌ لدرجة أنّها جعلت وسائل العقاب الأُخرى تتراجع من نفسها إلى الظّلّ، فلمْ ينتبه إليها أحد. لا يختلف شرق آسيا في هذا عن أمريكا الشّماليّة، وغرب أوروبّا، ومنطقة البحر المتوسط أيضاً، على الرّغم من وجود اختلافاتٍ محلّيّةٍ في تفسير هذه الممارسات وتنويعاتها وفقاً للسّياق.

لكنْ تميّزت أوروبّا وشمال أمريكا عن باقي المناطق في ظهور خلافٍ ونزاعٍ حول عقوبة التّشهير الفعليّ والرّمزيّ منذ القرن الثّامن عشر، فقد بدأ انتقاد هذه العقوبات في وقتٍ مبكّرٍ، واشتدّ هذا النّقد منذ النّصف الأوّل من القرن التّاسع عشر، حيث تعالت الأصوات، وكثرت للمطالبة

بإنهاء هذه العقوبة حتّى نجحت هذه الأصوات في النّهاية في إلغائها. قال المنتقدون للعقوبة: إنّ الإذلال العلنيّ ليست له آثار إيجابيّة، كما أنّه لا يؤدّي إلى إصلاح المعاقَب به؛ فهذا الإذلال لا يرْدع أحداً، ولا يمنع الآخرين من خرْق القانون، كما أنّه لا يُسهِم في إدْماج من تعرّض للتّشهير والتّوبيخ العلنيّ في المجتمع فيما بعد، إضافةً إلى ذلك، فليس من المؤكّد أنّ عقوبات الإذلال قد استطاعت الحفاظ على نظام العدالة وتقويته، فلمْ تكن مشاركة الجمهور في العقاب العلنيّ مضمونةً دائماً، وبالفعل فقد أدّت العقوبات العلنيّة في كثيرٍ من الأحيان إلى تعاطف الجمهور مع المعاقَب، وهو ما كان يقوّض من سُلْطة الدّولة الرّسميّة.

كانت عقوبات التّشهير والضّرب تتناقض مع الكرامة الإنسانيّة، ولمْ تكن الكرامة الإنسانيّة، كما فسّرها النّاس آنذاك، تعني الإنسانيّة[207]، فالعقاب البدنيّ الوحشيّ، مثل: الوشْم بالنّار، أو الجَلْد بالسّياط، مناقضٌ لما توصي به الإنسانيّة، ولكنّ إهانة هذه العقوبات لكرامة المعاقَبين بها كان أمراً آخر. تحاكم مبادئ الإنسانيّة أيضاً هؤلاء الذين ينفّذون العقوبة، أو يشاهدون تنفيذها، فقد كانت الإنسانيّة تناشد هؤلاء لاستدعاء مشاعرهم الإنسانيّة، وتدعوهم للشّعور بالتّعاطف مع المعاقَب عوضاً عن الخضوع لمشاعر الانتقام منه، وتطالب الجمهور أنْ يدرك أنّ حتّى أكثر النّاس جُرماً هو شخصٌ تعِسٌ، دفعته إلى هذه الأفعال البغيضة ظروفٌ لمْ يكن هو نفسه مسؤولاً عنها، ولهذا فإنّه يستحقّ التّعاطف عوضاً عن الاحتقار.

حتّى هذا الفرد له كرامةٌ خاصّةٌ به، فالكرامة تنبع من كون الإنسان إنساناً، ولا تتعلّق، مثل الشّرف، بشخصيّته الفرديّة، أو الاجتماعيّة، فالكرامة هي ما يميّز الإنسان عن الحيوان، كما تخبرنا بذلك أوقات التّحوّل من القديم إلى الجديد مع بداية عصْر الحداثة. المُثير للانتباه هنا أنّ النّاس في ذلك

العصْر كانوا يلجؤون كثيراً على نحوٍ ضمنيٍّ، أو صريحٍ إلى مقارنة الإنسان بالحيوان إذا ما أرادوا التّأكيد على خصوصيّة الإنسان، فعندما أرادوا نزْع الشّرعيّة عن عقوبات الضّرب، كانوا يشيرون دائماً إلى أنّ الإنسان ليس كالحيوان؛ أي: إنّه ليس مجرّد جسدٍ، ولا يجوز معاملته على أنّه كذلك. الوصْم بالنّار، والعقاب البدنيّ، والفضْح العلنيّ؛ هذا كلّه يتناقض مع الكرامة الإنسانيّة؛ أمّا الحيوانات، فهي تفهم لغة السّيطرة العنيفة والقهْر، كما أنّ الحيوانات تحتاج إلى مثل هذه المعاملة أحياناً، كما كان يُقال في ذلك الوقت[208].

العقوبات التي تستهدف الجسد، والتي تترك آثاراً واضحةً عليه، ليست فقط مُشينةً، ومُذلّةً، ومُهينةً فقط لأنّها تسبّب الألم للإنسان، ولكنْ لأنّها تعامله مثل الحيوان الفاقد للإرادة، والمشاعر، والعقل، لكنْ لمْ يهتمّ النّاس كثيراً بأنّ هذه العقوبات كانت تُنفَّذ في معظم الأحوال في الرّجال والنّساء من الشّرائح الاجتماعيّة الدُّنيا، ما كان يؤكّد التّمييز بين من هُم أعلى في مقابلِ من هُم أدنى، حتّى اللّيبراليّون الذين كانوا يدافعون بشِدّةٍ عن المساواة في الحقوق، وسيادة القانون، كانوا يسمحون في حالات جرائم الشّرف ببعض التّفرقة الاجتماعيّة[209]، ومع ذلك كان إلغاء العقوبات الجسديّة من بين المطالب الأساسيّة اللّيبراليّة، وأصبح المسوّغ الذي يُساق عن إهانة العقوبات للكرامة الإنسانيّة (التي كان النّاس كثيراً ما يضعونها في مقام الشّرف نفسه) أكثر وضوحاً، ولمْ يعُد مبدأ تنفيذ هذه العقوبات علانيةً مقبولاً حتّى بالنّسبة إلى المحافظين المتمسّكين بمبدأ عقوبة الضّرب.

ومع ذلك ظلّ التّخوّف من الخِزْي الذي قد تمارسه السُّلْطة على النّاس باقياً حتّى بعد أنْ اختفى العقاب البدنيّ المُهين من قانون العقوبات. أصبح العديد من النّاس في القرن التّاسع عشر واعين بقَدْرٍ كبيرٍ لإهانة

الدّولة للكرامة الإنسانيّة كما يطلقون عليها، وعلى الرّغم من ذلك كانت هناك اتّجاهاتٌ مضادّةٌ للقِيم الفرديّة، واستعملت تلك الاتّجاهات بلاغة التّعبير عن الجماعة لتزيح الشّعور بالفرديّة جانباً. أسْهمَ النّازيّون في إعادة التّشهير إلى الحياة مرّةً أُخرى، وتجديد أثره الفعّال، كذلك حاولت ألمانيا الدّيمقراطيّة فرْض الأخلاقيّات الاشتراكيّة من خلال ممارسات وأشكال الخِزْي. هنا أيضاً ألزمت الدّولة الشّعب، بدعوى المشاركة الدّيمقراطيّة والتّربية، بالمشاركة في سياساتها الأخلاقيّة المضادّة للّيبراليّة.

إذا استعرضنا التّاريخ فيمكن أن نؤكّد أنّه كلّما كانت الدّولة والمسؤولون فيها أكثر ليبراليّةً، أَحْجموا عن خلْط القانون بالأخلاق، وأَحْجموا أيضاً عن خِزْي المواطنين علانيةً، وداوموا على مجهوداتهم لحماية المواطنين من الإذلال على يَد آخرين، فسياسات الإذلال ليست قاصرةً على الهيئات القضائيّة الحكوميّة وحسْب، فنحن نجد الخِزْي العلنيّ أيضاً في ساحاتٍ ومواقعَ أُخرى: في العائلة، والمدرسة، والجيش، وفي مجموعات الأقْران، وفي الإعلام.

الفصل الثاني

أماكن الخزْي العلنيّ في المجتمع: من المدرسة إلى التّشهير على الإنترنت

مارتين، قِفْ في الرُّكن، واخجل من نفسك!

أنجز مارتين كيبنبرجر في عام 1989العديد من المنحوتات التي تصوّر كلّها رجُلاً بالحجم الطّبيعيّ من الخلف يرتدي قميصاً وبنطالاً، رأسه مائل، ويداه معقودتان، ويقف مذنباً في أحد الأركان. عنوان المنحوتات كان («مارتين، قِفْ في الرُّكن، واخجل من نفسك!»)، ولكنْ لمْ يكن هناك حاجة إلى العنوان، فكلّ أوروبّي، وكلّ أوروبّيّة في مثل سنّ كيبنبرجر، وحتّى من هُم أكبر منه سنّاً، استطاعوا التّعرُّف إلى هذا الموقف جيّداً بدون حاجةٍ إلى وصفه بالكلمات. في هذا الموقف يُبعد أحدهم عن المكان الممتلئ بالحيويّة ليقف وحيداً مُبدياً شعوره بالخجل والعار أمام الآخرين.

لكنْ كان الشّيء الغريب في العمل المنحوت أنّه صوّر الرّجُل، وهو يعطي ظهره للمشاهدين، فمن يتعرّض لهذا الموقف المُخزي في الواقع، يقف عادةً مواجهاً النّاس بحيث يستطيع أنْ يقرأ في وجوههم الاستنكار، والاحتقار أيضاً، لكنْ من ناحيةٍ أُخرى كان تنظيم المنحوتات في التّجهيز الذي قام به كيبنبرجر متوافقاً مع مواقف الخِزْي في الصفوف المدرسيّة، فالطّلَبة المخالفون لأوامر المدرّسين كانوا يُجبرون على الوقوف مذنّبين في الرُّكن، مديرين ظهورهم لزملائهم، فهكذا لنْ يحدث بين المشاغب وبين زملائه اتّصالٌ مباشرٌ بالعيون يشعر معه بالخِزْي، ولكنّه سيُمنع في هذه الحالة من متابعة التّواصل مع زملائه، والتّخفيف من عقوبته، كأنْ يقوم مثلاً بحركاتٍ بوجهه، أو أنْ يبقي مسافة في التواصل معهم.

تذكّرنا عقوبات التّشهير في المدارس إلى حدٍّ ما بعقوبات التّشهير القديمة، فقد كان المتعرّض لهذه العقوبة يتعرّض للفضْح في الوقت نفسه، ويصبح تحت رحمة نظرات النّاس. يُفرض العقاب هنا أيضاً بسبب خرْق المعايير، ولكنّه يُفرض على نحوٍ أكثر وحشيّةً، وأكثر ألماً، وعواقبه -على ذلك- أكبر من عواقب العقاب في الصف المدرسيّ، وهنا أيضاً يلعب موقف الجمهور دوراً كبيراً؛ فالجمهور يمكن أن يوافق على العقوبة، ويشارك فيها بهمّة، فيبصق على المعاقَب، ويشتمه، أو يختار أنْ يقذفه بالبَيْض، أو بالأحجار. ويمكن للجمهور أيضاً أن يلجأ إلى الصّمت، أو يُظهر علامات التّعاطف مع المعاقَب، أو يحاول تحريره من وضْعه المزعج أيضاً، ويعتمد تأثير الشّعور بالخِزْي الذي تهدف إليه السُّلْطة في الأساس على تواطؤ المشاهدين، فالشّخص المشهَّر به يرى على وجوه المشاهدين، وعلى حركات أجسادهم، إشاراتٍ تنبّهه إذا كان عليه أنْ يشعر بالخِزْي أم لا، فإذا لَمْ تكن مشاعره ومعاييره هي نفسها مشاعر ومعايير الجمهور المشاهِد، يمكن في هذه الحالة ألّا يشعر بالعار، أو الخِزْي، لكنّه يغامر في هذه الحالة بأن تَصِمه الجماعة، أو المجتمع، أو الأهالي، بالعار إلى الأبد، ويحرمونه من احترام المجتمع.

يجري العقاب في الصف المدرسيّ على نحوٍ مشابهٍ؛ يفرض المدرّس، أو المدرسة، العقابَ من «أعلى»، ومع ذلك فإنّ ردود أفعال التّلاميذ الآخرين بالنّسبة إلى الشّخص المعاقَب في الرُّكن مهمّةٌ، فإذا شَعر التّلاميذ بأنّ ما قام به، وعوقِب بسببه، عملٌ طيّبٌ، أو صحيحٌ، أو شجاعٌ، فلنْ يكون لهذا الخِزْي أيّ أثر، وسوف يعود المعاقَب إلى مكانه بين جماعة تلاميذ الصف مثل الأبطال. قد يحدث هذا أيضاً إذا كان الشّخص الممثّل للسُّلْطة، الذي وبّخ التّلميذ مكروهاً، على النّقيض من ذلك، إذا كان

الشّخص المُعاقَب تلميذاً غيرَ محبوبٍ في الصف، أو مهمّشاً من زملائه، فسوف يقوم الصف بالمشاركة في لعبة الخِزْي بكثيرٍ من «الشّماتة»[210].

يلفت نموذج العقاب في المدرسة انتباهنا إلى أنّ الخِزْي كان جزءاً من الحياة اليوميّة، حتّى بدون أنْ تتدخّل الدّولة بالممارسات العقابيّة القانونيّة، ومن الواضح أنّه ما زال موجوداً في أماكنَ أُخرى، وبوسائط أُخرى، فأشكال الخِزْي المختلفة يقوم بها فاعلون متنوّعون، ولأسبابٍ مختلفةٍ، وتُمارس أمام جمهورٍ متغيّرٍ أيضاً، لكنّها تتبع كلّها الهدف والغاية نفسها، إقصاء الشّخص المُعَاقَب بوساطة الخِزْي، وتأكيد سُلطة من يعاقبونه، وتواطؤ المشاهدين، وبقدْر ما تتراجع الدّولة عن ممارسة الخِزْي، بقدْر ما تصبح الممارسات المجتمعيّة للخِزْي أكثر قوّةً ولفتاً للانتباه، فقد أصبحت تصدم النّاس بتزايدٍ، كما أصبحت في الوقت نفسه مثاراً للانتقاد، كما نرى في تجهيز كيبنبرجر، وتأثيره السّاخر.



صورة 10: «مارتين، قِفْ في الرُّكن، واخجل من نفسك!» (منحوتة لـ: مارتين كيبنبرجر 1989)

المدارس: معامل لإنتاج الخزي

لمْ تكن المواقف التي تعرّض فيها كيبنبرجر للخِزْي في طفولته، وفي شبابه غريبةً عليه[211]، ففي السّتينيّات من القرن العشرين عندما كان كيبنبرجر تلميذاً في المدرسة، كانت الصّفعات، والأعمال العقابيّة، والاحتجاز بعد المدرسة، أو «التّذنيب» في الرُّكن، جزءاً من الحياة اليوميّة؛ كان المُدرّس يفرض العقوبة، ويتوقّع مشاركة الصف، أو يتوقّع ألّا يعترض التّلاميذ، كان نجاح خطّته يعتمد على قدْر التّعاطف مع المُعاقَب، الذي كان على المُدرّس معرفته، أو حسابه، حتّى لا تنقلب حركته السُّلطويّة عليه في النّهاية.

لمْ يكن المدرّسون في القرن التّاسع عشر، وبداية القرن العشرين يحتاجون بالضّرورة إلى حساب قدْر التّعاطف لدى التّلاميذ، فسُلطتهم وسيطرتهم آنذاك كانت بلا منازع، وما كانوا يقولونه، أو يأمرون به، كان مُطاعاً، وإذا حدثت في بعض الحالات الاستثنائيّة أفعالٌ تتحدّى سُلطة المدرّسين، سواءٌ كانت فرديّةً أم جماعيّةً، كان مدير المدرسة يتدخّل ليفرض النّظام من جانبه، وكانت موافقة الآباء الضّمنيّة أمراً غير مشكوكٍ فيه؛ فلمْ يحدث أنْ أخذ الآباء جانب أولادهم المعاقبين في مواجهة المدرسة إلّا في حالاتٍ قليلة. حتّى عندما كان المدرّسون يضربون التّلاميذ، لمْ يكن الأمّهات والآباء يعترضون، وظلّ المدرّسون في ألمانيا الاتّحاديّة يعاقبون التّلاميذ بالضّرب حتّى السّبعينيّات من القرن العشرين. كان الأهالي يشعرون إمّا أنّهم غير قادرين على مواجهة سُلْطة المدرّسين، وإمّا كانوا مقتنعين بأنّ أولادهم يستحقّون الضّرب، أو أنّ الضّرب لن يضيرهم.

إلى جانب الضّرب والتّذنيب كانت هناك ترسانةٌ من العقوبات

الأُخرى التي كان المدرّسون يفرضونها في فصولهم، فكان التّلاميذ في القرن التّاسع عشر يُجبرون حرفيّاً على الرّكوع، وأحياناً كان يُفرض عليهم عقابٌ أشدّ؛ فكانوا يُجبرون على الرّكوع على رُكبهم فوق قطعة خشبٍ، أو فوق «قطعة خشبٍ مُسنّنة»، وكانت تلك العقوبة الأخيرة قد وُصِفت في «كتاب الجيب لمُديري المدارس» في عام 1789 بأنّها عقوبةٌ غير منطقيّة، وعلى الرّغم من ذلك، فلمْ يتغيّر شيءٌ، وظلّت العقوبة نفسها تُمارس في المدارس الابتدائيّة في ولاية بافاريا حتّى بعد مئة عامٍ من ذلك التّاريخ، وكان لا بدّ من إعادة إعلانها مرّةً أُخرى عقوبةً غير مقبولة[212]. للرُّكوع طبيعةٌ خاصّةٌ؛ فهو -في الأصْل- علامةٌ على «الخشوع والخضوع أمام الله»، ولهذا فقد كان من «السّذاجة أنْ نربط هذه الحركة بالخِزْي»؛ لهذا أوصى المُصلحون في المدارس في نهاية القرن الثّامن عشر بضرورة «إلغاء عقوبة الرّكوع نهائيّاً»[213].



صورة 11: تلميذ يرتدي قبّعة الحمار

(جزء من نموذج لفصل مدرسيّ، فرنسا حوالي 1830)

تحوّل الفعل الدّينيّ بإبداء التّذلُّل الاختياريّ أمام الإله فيما بعْد إلى عقوبة العار والفضْح الدّنيويّة، التي تُحقِّر من الرّاكع، وتخزيه أمام المُدرّسين وزملاء الدّراسة، وفي بعض الأحيان كان المُعاقَب يُضْرَب أيضاً، وهو راكعٌ، أو وهو في وضْع الانحناء؛ لزيادة أثر الألم عليه، وتصعيد إحساسه بالخجل. كانت مُعظم «العقوبات المدرسيّة»، أو التّأديب المدرسيّ» عقوباتٍ مسموحاً بها رسمياً، وتُنفَّذ علانيةً، لكنْ اختفت هذه العقوبات المُخْزية من اليوم الدّراسيّ في القرن التّاسع عشر، فلمْ تعُد تُنفَّذ عقوباتٌ مثل: عقوبة ركوب الحمار سّيِّئة السُّمعة، أو وضْع آذان حمارٍ فوق رأس المُعاقَب، أو تعليق حمارٍ من الخشب حول رقبته، ولمْ يعُد الأطفال يُحتَجزون في «جُحور الفئران» ليصبحوا أكثر تعقُّلاً[214]، لكنْ ظلّت عقوبات الخِزْي الأقلّ حِدّةً تُستَعمل: فاستمرّ عقاب التّلاميذ «بالوقوف» في مكان جلوسهم، أو بالطّرد خارج الصف ليقفوا «خلف الباب»، أو بكتابة أسمائهم في «سِجِلّ العار»، وبالضّرب أيضاً بين الحين والآخر، شْرط الضّرب «باعتدال»، وفقط إذا لمْ تُؤتِ الوسائل العقابيّة الأُخرى نتائجها، أو إذا كان «المُعاقَب متمرّداً، ومتطاولاً، وشديد الفُجور»[215] لمْ يكن المدرّسون هُم من يقرّرون طريقة وأداة الضّرب وفْق رغبتهم، فالمسموح به كان الضّرب باليَد، أو بالعصا على اليَد المفتوحة (للبنات)، أو على المؤخرة (للأولاد). كان المُعاقَبون يُضْرَبون أمام الصف كلّه، ما كان يجعل الشُّعور بالخِزْي مُضاعفاً[216].

لمْ تُلْغَ عقوبات الضّرب في المدارس إلّا بعد الحرب العالميّة الثّانية، وحدث ذلك تِباعاً؛ فقد أُلْغيت العقوبة في ألمانيا الشّرقيّة في عام 1947، ثمّ أُلْغيت في ألمانيا الغربيّة بعد ذلك التّاريخ بربع قرنٍ، وما زال العقاب البدنيّ للتّلاميذ والتّلميذات مسموحاً به حتّى اليوم في الكثير من الولايات

الأمريكيّة، خاصّةً في الجنوب، وفي المناطق المحافِظة دينيّاً في الجنوب أيضاً، على الرّغم من أنّ التّربويّين الأمريكان قد أكّدوا أكثر من مرّةٍ، حتّى قبْل الحرب العالميّة الأولى، أنّ المدرسة لا يجب أن تذلَّ التّلاميذ، إنّما عليها أن تسْبغ عليهم الشُّعور باحترام الذّات[217]. لمّ ينصّ القانون على ممارسات الخِزْي، ومع ذلك كان المدرّسون يلجؤون إليها أحياناً بعيداً عن رقابة القانون؛ لفضْح التّلاميذ أمام الصف كلّه، فإذا طلب المدرّس مثلاً إلى أحد التّلاميذ الضّعفاء في مادّة الرّياضيّات حلَّ مسألةٍ حسابيّةٍ صعبةٍ على السّبّورة، وهو يتوقّع أن التلميذ سيُخفِقَ في حلّها، فإنّه بالتّأكيد لا يتّبع هنا إحدى القواعد والوسائل التّربويّة.

قام معهد دراسة الجرائم في ولاية ساكسونيا السّفلى في ألمانيا في عام 2009 باستبيانٍ بين التّلاميذ، في هذا الاستبيان أكّد واحدٌ من كلّ أربعة تلاميذ في الصّفّ التّاسع أنّ «المدرّسين سَخِروا منه أمام سائر التّلاميذ»، أو «أنّ المدرّسين عاملوه بدناءةٍ»، وكان من الواضح أنّ الأولاد يتعرّضون لهذه السّلوكيّات أكثر من البنات[218]. كان خزْي التّلاميذ يحدث في حصَص التّربية الموسيقيّة (أنْ يطلب المدرّس إلى التّلميذ الغناء أمام الصف)، وحصَص التّربية الرّياضيّة (أنْ يُطلب إلى التّلميذ تأدية التّمرينات الرّياضيّة أمام التّلاميذ الآخرين)، كما يحدث في حصَص الرّياضيّات أيضاً، فالعيوب الجسمانيّة، أو القصور في الأداء تعرّض التّلاميذ للخِزْي أكثر من القصور في الفهْم والإدراك؛ هذا كان رأي المتخصّصين في التّربية الرّياضيّة، الذين لمْ ينتبه إليهم أحد، وقد نبّهوا إلى هذا الأمر حتّى قبْل أنْ تتحوّل العناية بالجسد إلى موضوعٍ مهمٍّ في مجالات المجتمع كلّها، بدءاً من القرن الواحد والعشرين[219]. حتّى في ستّينيّات القرن العشرين كان فقدان التّوازن على المتوازي، أو في أثناء القفز من فوق الحصان الخشبيّ

أمام الجميع يسبّب خجلاً أشدَّ وطأةً من الإزعاج الذي يخلّفه إعلان نتائج الامتحانات على الملأ.

ومن هنا، فقد كان ما قامت به كريستينا فينك من مدينة كونستانس في حزيران/ يونيو من عام 2015 منطقيّاً وكاشفاً أيضاً؛ فبعد انتهاء الدَّوريّ السّنويّ للألعاب الرّياضيّة للشّباب مباشرةً أطْلقت عريضةً على الإنترنت تطالب فيها بإلغاء الدَّوريّ، وسوّغت ذلك بأنّ هذا الدَّوريّ يُعدُّ طقوساً «للإذلال»، واستندت في حُجّتها إلى ابنها الأصْغر الذي شَعر بالتّعاسة؛ لأنّه لمْ يحقّق أيّ إنجازٍ في الرّمي، أو القفز، أو الجَرْي، ولمْ ينَلْ لهذا السّبب سوى شهادة مشاركةٍ عوضاً عن شهادة تفوُّقٍ، أو حتّى شهادة تقدير. كتبت كريستينا فينك في مدوّنتها: أنّ الخاسرين «في هذه المسابقات يودّون لو تنشقّ الأرض وتبلعهم»، ويفضّلون لو «انفجروا في البكاء في أثناء توزيع شهادات المشاركة عليهم». أثارت العريضة اهتمام الكثيرين، وخلال أيّامٍ قليلةٍ فقط قام عشرون ألف شخصٍ بالتّوقيع عليها[220].

كان يجب على التّلاميذ جميعهم الاشتراك في هذه المسابقات الرّياضيّة، ولكنّها لمْ تكن تجربةً لطيفةً لمن لا يستطيع تحقيق إنجازاتٍ رياضيّةٍ، كان الكلّ يعرف هذا، وكانت التّعليقات على عريضة كريستينا فينكه كاشفةً للغاية[221]. تذكّر الكثير من الكبار مشاعر الخَجل التي كانت تنتابهم عندما كانوا يعجزون عن الأداء الجيّد في العَدْو، أو القفز لمسافاتٍ طويلةٍ، وقالوا: إنّه لمْ يحدث في ذلك الوقت أنْ فكّرت أيّ أُمٍّ، ولا أيّ أبٍ في فضْح هذه الألعاب بوصْفها طقوساً لسياسة الإذلال، ولمْ يُطالب أحدٌ بإلغائها، ولكنْ من الواضح أنّ ما كان يُعدُّ مزعجاً، وغير مريحٍ، كان مقبولاً في السّابق على الرّغم من ذلك، ولكنّه أصبح الآن مُشيناً ومُهيناً.

إذا عُدنا إلى الوراء في التّاريخ، فيمكن أنْ نفرّق بين ثلاث درجاتٍ

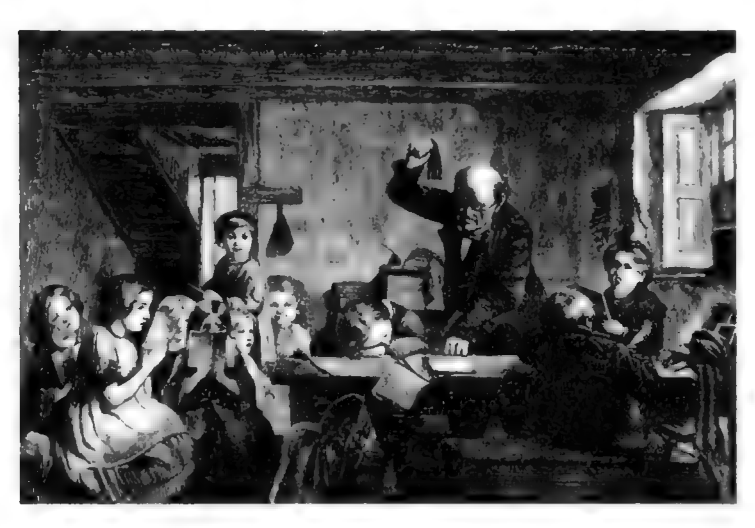
من التّعامل مع أساليب الخِزْي التّربويّ: في البداية كانت هناك لامبالاةٌ تُجاه هذه الأساليب، ثمّ حدث خلافٌ حولها، وفي النّهاية ظهرت مقاومةٌ مستمرّةٌ لها. كان الوعي بهذه المشكلة ضعيفاً في آخر القرن الثّامن عشر وبداية القرن التّاسع عشر، ثمّ بدأت في أثناء القرن العشرين موجةٌ من النّقد لهذه الممارسات بهدف التّقليل من الخِزْي العلنيّ إلى أقصى حدٍّ، والتّحذير من آثاره السّلبيّة، والنّفسيّة، والاجتماعيّة، وفي النّهاية كانت هناك مطالباتٌ بمنْع ممارسات الخزْي من الأساس، فقد بدأ النّاس يُدركون أنّ الخِزْي مُرادفٌ للإذلال، ولكنْ كان مفهوم النّاس عن الخِزْي، أو الإذلال مُتبايناً جدّاً، ما أدّى إلى ظهور اتّجاهٍ واضحٍ يهدف إلى توسيع الدّائرة لتضمّ طرائق الخِزْي المختلفة كلّها.

هل للأطفال كرامة؟

سمح الملك فريدريش فيلهلم الثّالث في عام 1798، وبعد أن اعتلى العرش بقليل، بعقاب طَلَبة الجامعات عقاباً بدنيّاً إذا قاموا بتجاوزاتٍ شديدةٍ، وكان هذا يعني إهانةً شديدةً لكرامتهم؛ فقد كان الشّباب في الجامعات يحرصون على أنْ تسود ثقافة الحُرّيّة الأكاديميّة، ولهذا لمْ يكونوا يُعاقبون بالضّرب من قِبَل الشّرطة، إنّما كانوا يخضعون لمحاكماتٍ أكاديميّةٍ أكثر تساهلاً، كما أنّ طَلَبة الجامعات آنذاك كانوا مُنتمين إلى أُسَر النُّبلاء، أو إلى الشّريحة العليا من الطّبقة البرجوازيّة، والضّرب كان أمراً غير واردٍ بالنّسبة إلى الكبار من هذه الشّرائح الاجتماعيّة، ومُهيناً للكرامة إلى حدٍّ كبيرٍ، خاصّةً إذا كان علنيّاً.

ومن أجل تخفيف وقْع هذا الخبر السّيّئ على أسماع من تلقّوه، طالب الملك البروسيّ النّاس بأنْ ينظروا إلى هذه العقوبات على الطَّلَبة بوصْفها

«وسائلَ تحسينٍ وإصلاحٍ أبويّةً»، حيث يحضر «الرّؤساء في الجامعات تنفيذ العقوبة، ويقدّمون للطَّلبة التّوجيه اللّازم»، ولهذا فإنّ هذه العقوبات تُعدُّ استمراراً لوسائل التّأديب داخل العائلة؛ ولهذا السّبب، فمن الضّروري «مراعاة عدم إهانة كرامة المُعاقَب، والحفاظ على اعتزازه المتعقّل بها، ويجب معاملة المُعاقَب كأنّه ما زال في المدرسة، وكأنّه ما زال في السّنّ التي لا يستدعي فيها عقاب الأهل أو المُدرّسين له توجيه أيّة اتّهامات»[222].



صورة 12: العقاب البدني - التلميذ النائم: أ.هـ. بور 1866

على الرّغم من أنّ هذا التّفسير كان حَسَن النّيّة، إلّا أنّه تضمّن إذلالاً آخَر للطَّلَبة بالمعنى الدّقيق للكلمة؛ إذْ قارنهم بالأطفال القُصَّر في المدرسة، أو في بيت الأهل، وقارنهم أيضاً بالحِرفيّين المتدرّبين، أو الخَدم الذين يجوز معاقبتهم بالضَّرب، فإذا حدث وضَرب الأبُ ابنَه، أو المُدرّسُ تلميذَه، أو المشرفُ على العُمّال أحدَ العُمّال المتدرّبين لديه، كان الشّخص المُعاقَب يتقبّل ما حدث ممّن له سُلْطة عليه بدون تذمُّرٍ، أو شكوى، ولمْ يكن

من حقّ المُتعرّض لعقوبة الضّرب أنْ يرفع دعوى قضائيّةً للمطالبة بردّ الاعتبار أو التّرضية، وكان هذا غير واردٍ في الأحوال جميعها بالنّسبة إلى الأطفال القُصَّر وأفراد العائلة، ولا يُجرّم قانون تنظيم العلاقة بين الخَدم ومستخدميهم في ولاية بروسيا لعام 1810 «الشّتائم والسّلوك العدوانيّ البسيط»، وعلى ذلك لمْ تكن لهذه الأفعال أيّة عواقب جنائيّة، خاصّةً إذا كان الخادم قد أثار «غضب السّيّد بسبب سلوكه غير الّلائق»[223]، فالسّلوك غير الّلائق هو ما يفترض معاقبته بالضَّرب، وبالطّبع كان تفسير السّلوك الّلائق مراوغاً وفضفاضاً وفْقاً للرّغبة.

لَفتَ الأمرُ الملكيُّ النّظر إلى شيءٍ آخر؛ فقد تحدّث عن «الاعتزاز المتعقّل بالكرامة» لدى الطَّلَبة، الذي لا يجوز «إهانته»، لكنّه أكّد في الوقت نفسه على أنّه لا توجد إهانةٌ في معاملة الشّباب مثل الأطفال، أو التّلاميذ، لكنْ إذا افترضنا أنّ العقاب بوساطة الأب، أو المدرّس لا يهين كرامة المعاقَب، فهل يمكن أن نستخلص من ذلك أنّ الأطفال، أو التّلاميذ لا يملكون كرامةً يمكن إهانتها؟

شغلَ هذا الموضوع الكُتّاب كلّهم تقريباً، الذين اهتمّوا في القرن الثّامن عشر بأمور التّربية، وكان عددهم كبيراً، فقد كان القرن الثّامن عشر العصر الذي يُطلق عليه العصر التّربوي. عَدَّ هؤلاء الكُتّاب «الاعتزاز بالكرامة» فضيلةً من الفضائل المحمودة، وأولوا أهمّيّةً كبيرةً لهذا الشّعور، ورعايته، والعناية به منذ الطّفولة[224]. لمْ يكن أحدٌ تقريباً يفترض أنّ الأطفال يأتون إلى العالم، وهُم يملكون شعوراً بالكرامة والخجل، فنقرأ في موسوعة التّربية لعام 1860 «أنّ الطّفل في سنواته الأولى يوجد تقريباً على الدّرجة نفسها التي يقف عليها الحيوان»[225]. كان الرّأي السّائد أنّ الشّعور بالكرامة والخجل يتطوّر خلال الحياة، ويحتاج إلى الرّعاية والعناية بحِرصٍ[226]،

ويبدو أنّ هؤلاء الكُتّاب لمْ يكونوا على درايةٍ بأنفُس الأطفال الصِّغار، مثلما لمْ يكونوا على درايةٍ «بالبشر أشباه الحيوانات» الذين كانوا يصادفونهم في أفريقيا، والذين كان الأسْياد المستعمرون يضربونهم؛ لاعتقادهم أنّ ضَرْبهم غير مُهينٍ للكرامة، لكنّ الأطفال الأوروبّيّين كانوا مبدئيّاً قابلين للتّربية والتّعليم، على عكس الأفريقيّين الذين «لا يمكن أنْ يطوّروا أبداً من مستواهم الحاليّ ليصبحوا في مستوانا»[227].

لهذا أخذ التّربويّون على عاتقهم مهمّة «تحفيز الشّعور بالكرامة» لدى تلاميذهم، إضافةً إلى تعليمهم «الشّعور بالعار» إذا قاموا بفعلٍ خاطئٍ. كان التّربويّون يقومون بهذه المهمّة وفْق إرشاداتٍ متخصّصةٍ قدّمها بعض الخبراء والخبيرات، كان عددهم يتزايد مع الوقت، كما تلقّت الأمّهات أيضاً دروساً في «فنّ التّربية» حتّى يتمكنَّ من تهيئة أطفالهنَّ على نحوٍ مناسبٍ لمواجهة الحياة التي أصبحت أكثر تعقيداً، وقرأت الأمّهات في كتاب هرمان كلنكه (الكتاب العمليّ للنّساء الألمانيّات). إنّ «البوصلة» التي يعتمد عليها النّاس في هذه الحياة المعقّدة هي الشّعور بالكرامة، ومن هنا كان واجب الأمّهات هو «تأسيس الشّعور بالكرامة في الطّفل بشكلٍ صحيحٍ وقويّ»[228].

نصيحة الخبراء

كان كلنكه طبيباً، ونشر إرشاداته للأمّهات لأوّل مرّةٍ في كتاب عام 1870. حقّق الكتاب نسبة مبيعات ممتازة، وطُبع أكثر من مرّة؛ هذا يعني أنّنا يمكن أنْ نفترض أنّ عدداً كبيراً من النّاس قد قرأ الكتاب، وأنّه كان مؤثّراً في ممارسات التّربية داخل العائلات البرجوازيّة لعقودٍ طويلةٍ[229]. كانت لنصائح المؤلّف سُلْطة على القُرّاء؛ بسبب خبرته في الطّبّ، فتضاءلت

أمامها الخبرات الأُخرى، ولو كانت خبرات تناقلتها الأجيال، فقد كان عِلْم الطّبّ الذي أُعيد اكتشافُه مُجدّداً في القرن التّاسع عشر بصفته أحد فروع العلوم الطّبيعيّة، يحظى بتقديرٍ واحترامٍ كبيرَيْن، وكان للنّصائح الطّبّيّة ثِقَلٌ خاصٌّ إذا كانت مثل نصائح كتاب كلنكه، تعطي الأولويّة للأحكام الأخلاقيّة عن المعرفة العلميّة.

أعطى كتاب كلكنه الكرامة والاعتزاز بها دوراً كبيراً، وأكّد على ضرورة الحِرْص عليها، خاصّةً عند تربية الأولاد؛ إذْ إنّ «مصدر الشّجاعة الذّكوريّة» يأتي من «غريزة الشّعور بالكرامة». نحن لا نربّي الصِّبيان في «عصر المدنيّة الحالي» ليصبحوا أبطالاً ومُحاربين، إنّما نربّيهم ليتولّوا «وظائفَ سِلْميّة»، ومع ذلك، فإنّ «الشّجاعة الأدبيّة» الّلازمة لهذا الدَّور، لا تُكتسب إلّا بمساعدة هذه الغريزة؛ أمّا البنات، الّلاتي لديهنّ وظيفةٌ أُخرى في الحياة، فإنّ «غريزة الكرامة» تتّخذ -على ذلك- أشكالاً أُخرى: فعلى البنات أنْ يجْعلنَ جمالهنّ وفضائلهنّ تسْطع في ظلال الحياة المنزليّة الهادئة»، وعليهنّ الابتعاد عن الغرور، وحُبّ إثارة الإعجاب، والتّكلُّف، والنّفاق، فأجمل فضيلةٍ في البنات كانت وفقاً لرأي كلنكه وزملاء عصره، هي «الاحتشام»[230].

لهذا السّبب يُنْصح بتأديب البنات «بعقاب مشاعرهنّ»، فإذا كان الصِّبيان المشاغبون يحتاجون إلى الضّرب لتأديبهم، فإنّ «البنات الرّقيقات «يتأثّرنَ سريعاً بكلّ موقفٍ يتعرّضْنَ فيه للخِزْي»، فتأثير عقاب المشاعر «على صفاتٍ، مثل: الكسل والتّهوّر، أكبر وأعمق من تأثير الّلوم، والإنذار، والتّهديد، والعقاب البدنيّ». يمكن أنْ تشعر البنت بالخِزْي في حديثٍ بينها وبين أمِّها، ويمكن أيضاً تعريضها للخِزْي أمام جمهورٍ أكبر؛ أيْ: أمام إخوتها وأصدقائها، وتُعدُّ «العُزلة المُخْزية»؛ أيْ: الإقصاء خارج الجماعة، مفيدةً في الأحوال كلّها، ومن المهمّ إضافةً إلى ذلك أنْ «يذلّ الأطفال

أنفسهم»، فإذا أخطأوا في حقّ أحدٍ، فعليهم أن «يطلبوا السَّماح والمغفرة ممّن أخطأوا في حقّه»، وإذا رفضوا ذلك، وظلّوا «متمسّكين بكبريائهم الخاطئ»، فيجب أنْ يُعاقَبوا ويشعروا بالخِزْي»[231].

يدور مُعظم كتاب كلنكه حول الإذلال والخِزْي، ولمْ يختلف كتابه في هذا عن كُتب النّصائح التّربويّة الأُخرى في القرن التّاسع عشر، فلمْ يكن الإذلال والخِزْي من سِمات المجتمع الألمانيّ وحْده، فيمكن أنْ نقرأ أيضاً في كتب التّربية الأمريكيّة نصائحَ شبيهةً بضرورة «كسْر» إرادة الطّفل، وتعويده على اتّباع المعايير الاجتماعيّة، سواء باستعمال العُنف أم بدونه[232]، فقد أوصى القسّ هرمان همفري في عام 1853 الأمّهات باستعمال العُنف في التّربية قبْل أن يبلغ الطّفل ثمانية عشر شهراً، وكان هنا يتّخذ من الكاتب السويسريّ يوهان جورج زولتسر نموذجاً يحتذي به بدون أنْ يُدرك ذلك، فقد اتّبع يوهان جورج زولتسر هذا المبدأ، وعمل على نشْره قبْل أنْ يدعو القسُّ همفري إلى ذلك بمئة عام. كان في رأيه أن يبدأ الأبَوان في سنوات الطّفل الأولى بالقضاء على «عناده» بوساطة «التّوبيخ الشّديد والعصا»؛ إذْ هكذا فقط يحصل الأهل على «أطفالٍ مُطيعين، وطيّعين، وطيّبين». عمل زولتسر في أربعينيّات القرن الثّامن عشر مدرّساً منزليّاً لأطفال التُّجّار الأغنياء في مدينة ماجدبورجن، وكان لا يتورّع عن عقاب الأطفال عقاباً بدنيّاً؛ لأنّ العقاب البدنيّ يترك «انطباعاً بالكاد يُنسى»؛ أمّا الأرواح المتمرّدة، فكانت على العكس من ذلك تتفاعل أكثر مع «الفضْح»، وكلّما عرف عددٌ أكبر من النّاس ما ارتكبه الأطفال كان ذلك أفضل، فيجب على المربّي التّنويه عن خطأ الطّفل أمام «أهل المنزل» كلّهم، ليقوم كلٌّ منهم بإظهار شعور «الازدراء» له، ويجب على أهل المنزل التّصرُّف «كأنّهم يرفضون التّعامل مع الطّفل بعد ذلك»[233].

كان زولتسر يعدّ نفسه من التّنويريّين الذين يسيرون على خُطى الفيلسوف الألمانيّ كريستيان فول، فالتّنويريّون -أيضاً- لمْ يرغبوا بالتّخلّي عن عقوبات الفضْح، أو العقوبات البدنيّة في تربية الأطفال، كما كانوا يهتمّون إضافةً إلى ذلك «بالجدّيّة» في تنفيذ العقوبات، وأنْ تُنفّذ أمام الآخرين. كان هذا الأمر متحقّقاً في عام 1750 بالفعل؛ فعدد من كانوا يقطنون المنازل في هذا الوقت كان كبيراً، فإلى جانب الأبوين والإخوة كانت العمّات والخالات غير المتزوّجات مُقيمات في المنزل نفسه، كما كان يوجد في البيوت في هذه الفترة عددٌ كبير من الحِرفيّين الصِّغار والخَدم؛ أيْ: إنّ الخِزْي العلنيّ كان له صدى بالفعل[234].

سبّب الخِزْي العلنيّ تحديداً صداعاً كبيراً لخبراء التّربية فيما بعد، فكتب مدير المدرسة الثّانويّة بمدينة دوسلدورف، أدولف ماتياس في عام 1897 كتاباً عن التّربية بعنوان: «للآباء والأمّهات الألمان»، وأصبح هذا الكتاب من أكثر الكتب مبيعاً في الأسواق حتّى عام 1920. دَعا الكاتب بحسْمٍ إلى ضرورة عدم وجود شهودٍ في أثناء تنفيذ العقوبات، «خاصّةً إذا كانت التّجاوزات في أمورٍ تخصُّ الأمانة، أو الصِّدق، أو الحشْمة»، فمن الأفضل هنا التّحدُّث إلى الطّفل وحْده بعيداً عن الآخرين، وتجنُّب خزْيه علانيةً»[235]، وفي عام 1908 انتقد القسُّ والكاتب هاينريش لوتسكي «سُخرية الأبوين من أولادهم، وخزيهم في حضور الأغراب، وتعديد أخطائهم وهفواتهم كلّها»، ووصف ذلك بأنّه «أمرٌ مذمومٌ للغاية»، فلنْ يزرع مثل هذا الإذلال إلّا فقدان الثّقة[236]، كما أوصى أنْ تختفي «عبارات الاسْتهزاء والسُّخرية» تماماً من مُعجم الآباء، فلنْ تتحقّق الغاية من التّربية إذا كانت «السُّخرية من الأطفال، وإهانتهم، والاستهزاء بهم مُصاحبةً لزَجْرهم»[237]، وذهب ريشارد كابيش المستشار الحكوميّ، والمفتّش على المدارس

في دوسلدورف، في عام 1913 إلى أبْعد من ذلك؛ فقد أنْذر كابيش الآباء والمدرّسين بضرورة «الامتناع عن أيّ «توبيخٍ» يمكن أنْ يُهين كرامة الطّفل، فالكرامة كانت بالنّسبة إليه، كما كانت بالنّسبة إلى زملاء عصره، «طاقةً معنويّةً»، مثلها مثل «طاقاتٍ أُخرى يحتاج إليها الإنسان ليتمكّن من المُضيّ في الحياة باستقامة»[238].

لكنّ المُضيّ باستقامةٍ يتعارض بشِدّةٍ مع الرّكوع، وهو الوضْع الذي كان يُعدُّ مساوياً للإذلال، وكثيراً ما كان يُنتقَد بسبب ذلك[239]، ومع ذلك، فقد كان النّاس لا يمانعون أبداً -مثلهم مثل كلنكه- تربية الأطفال على «إذلال النّفس»، وكان إذلال النّفس يعني للطّبيب كلنكه أنْ يعتذر الطّفل ممّا ارتكبه من خطأ، لكنْ لماذا يُعدُّ الاعتذار تحقيراً للذّات، وإذلالاً لها؟ لا يتّضح ذلك إلّا عندما نفهم السّياق الاجتماعيّ الذي تمثّل فيه الكرامة دعامةً محوريّةً للقبول الاجتماعيّ، وتطوُّر الذّات، فالمجتمع الذي يضع الكرامة في هذه المنزلة العالية، بحيث تطغى على المشاعر الأُخرى كلّها، لا بدّ من أنْ يرى في الاعتذار وطلب الصّفْح إهانةً لهذه الكرامة. يتعلّم الأطفال هذا الأمر بسرعةٍ، ولا ينسونه، فقد لَحظ التّربويّ فريدريش فيلهفم فورستر في عام 1904 أنّ الصّبيان والبنات في سنٍّ الحادية عشرة، حتّى الخامسة عشرة «لا يرغبون في المبادرة بالاعتذار، ويتصوّرون جميعاً أنّ من يُقْدِم أوّلاً على قَول كلمةٍ طيّبةٍ للآخر هو من يذلّ نفسه»[240].

حتّى الكبار كانوا يلاقون صعوبةً في اتّباع الطّريقة الصّحيحة «لتربية القلوب»، وطلب الصّفْح إذا أخطأوا في حقّ أحدهم. اقتبس فورستر كلاماً للكاتب الاسكتلنديّ روبرت لويس ستيفنسون الذي قال: إنّه احتاج إلى أربعة أيّامٍ حتّى يُجبر نفسه على الاعتذار لإحدى الخادمات عن فظاظته معها، وشَعر وقتها «بخجلٍ شديدٍ...مثل صبيٍّ صغير». فسّر ستيفنسون

فيما بعد تردُّده الطّويل قبْل الاعتذار وخجله بأنّه كان جباناً، لكنّه لمْ يكن خَجِلاً من تصرّفه الخاطئ، بلْ كان خَجِلاً من الاعتذار، وترجم فورستر كلام ستيفنسون على نحوٍ حُرّ، وقال على لسانه: إنّ الاعتذار كان تصرُّفاً «غير معتادٍ، ومثيراً للسُّخرية في نظر بعضهم»، كما أنّه يتناقض مع السّلوك البرجوازيّ المتعارف عليه: «لمْ أكن أعرف من قبْل أنّني أحمل هذا الاحترام كلّه لأفكار الطّبقة الوسطى»[241]. كان ستيفنسون قد رضع الغرور الطّبقيّ مع لبن الأُمّ، وكانت أفكاره تنتمي إلى العصر الفيكتوري، لكنّه بذل جهداً كبيراً من أجل التّغلُّب على هذا الغرور عندما اعترف بخطئه في مواجهة خادمته، فقد كان من النّادر أنْ يطلب شخصٌ في المنزلة الأعلى الصّفْح والمغفرة من الأقلّ شأناً؛ لأنّ هذا يحطّ من منزلته حرفيّاً، وكان هذا يسري على الآباء في مواجهة أبنائهم، أو على المدرّسين في مواجهة تلاميذهم. كان الاعتذار يُطلب فقط ممّن هُم في المنزلة الأقلّ؛ لأنّ إحساسهم بكرامتهم ضعيفٌ، ولا يهمّ أن يفقدوها إذا اعتذروا، هكذا كان الاعتقاد السّائد.

استغرق الأمرُ أجيالاً عديدةً حتّى تغيّرت تلك الأعراف، وأصبح من اللّائق، بل من المُستحبّ أن يعترف النّاس بأخطائهم، بلْ ويعتذرون منها أيضاً. في عام 1972، كتبت كريستينا نوستلينجر كتاباً للأطفال نالت عنه جائزةً، وعنوانه: «لمْ نعُد نهتمّ بملك الخيار». في هذا الكتاب لم يستطع الأب أنْ يعتذر إلى عائلته من خطأ مدمّرٍ قام به، وعوضاً عن ذلك، ادّعى الأب أنّه لا يتذكّر أيّ شيءٍ ممّا حدث، على الرّغم من أنّ هذا الادّعاء لمْ يكن مُقنعاً؛ لهذا شعر فولفجانج الصّغير تُجاهه بالأسى، فقد شَعر أنّ الأبَ قام بتصرُّفٍ طفوليٍّ ومُخْزٍ، وكان هذا تمهيداً جيّداً لأنْ يتعلّم فولفجانج التّصرُّف على نحوٍ مختلفٍ في المستقبل[242]. لمْ يكن هذا ممكناً إلّا بعد

أنْ وضع المجتمع مفهوم الكرامة في مكانه الصّحيح، فمع التّحوُّل إلى الدّيمقراطيّة، والقضاء على الشّكل الهرميّ للعلاقات الاجتماعيّة لمْ يعُد هناك أساسٌ للتّصوُّر الذي يرى أنّ الاعتذار يماثل انحداراً في المنزلة الاجتماعيّة، وإذلالاً للنّفس.

نقطة التّحوُّل في التّربية

ازداد في الوقت نفسه اهتمام الأفراد بمفهوم الشّرف، وأصبح أقْرب إلى مفهوم الكرامة، كما حدّده عِلم الأنثروبولوجيا عامّةً. ظهرت بدايات هذا المفهوم في نهاية القرن التّاسع عشر وبداية القرن العشرين، فبدأ العديد من التّربويّين ينضمّون إلى قائمة المُحذّرين من العقوبات «المُهينة» القادرة على جرْح «الكرامة» لدى المراهقين، فكتب مفتّش مدارس المدينة فيلهلم لونجن في عام 1907 أنّه «يحمد الله أنّ العقاب البدنيّ لا يلعب اليوم الدَّور الأساسيّ نفسه الذي كان يلعبه منذ نصف قرن، ولكنّه ما زال يلعب دوراً كبيراً مع الأسف»[243]، ففي الواقع لمْ يكن المعلّمون والمُربّون على استعدادٍ للتّخلّي تماماً عن الضّرب والصّفع، فإذا كان ضَرب الكبار مرفوضاً لاعتبارات الكرامة الإنسانيّة، فقد ظلّت معايير أُخرى سائدةً فيما يخصّ الأطفال، وقال ماتياس: إنّ من يعتقد «أنّ الضّربة الواحدة يمكن أن تهين كرامة الطّفل» يخْلط في الواقع بين «الرّجُل الرّاشد الواثق من نفسه من ناحية، وبين الطّفل والصّبيّ من ناحيةٍ أُخرى»، فمثل هذه «الحساسيّة» زائفة ومُضلّلة[244]؛ لأنّ الشّعور بالكرامة لمْ يتطوّر لدى الطّفل إلّا قليلاً، ولهذا فإنّ التّقاليد التي تقضي بتأديب «الصّبيّ المُستفزّ واللّئيم» ببعض «الضّربات غير القويّة «منطقيّةٌ»[245]، وكان هذا رأي رجُل القانون اللّيبراليّ كارل لودفيج فون بار أيضاً.

تخلّى المعلّمون والتّربويّون عن عقوبات الصّفع والفضْح بعد أنْ تخلّى القُضاة والمحامون عنها بوقتٍ طويلٍ، والسّبب هو: أنّ من يعتقد أنّ روح الأطفال والصِّبيان لا تشعر بالكرامة والخَجل، يجوز له أنْ يستمرّ في التّهديد بالضّرب بالعصا. لمْ تكن عزّة النّفس، أو الكرامة الإنسانيّة في ذلك الوقت قيمةً مُطلقةً، أو مرجعيّةً معياريّةً أساسيّةً، إنّما كانت لها تدرُّجات وفقاً للسِّنّ والجنْس، ولهذا كان من النّادر أن تتعرّض البنات الطّائشات للضّرب على سبيل المثال.

مع ذلك، فقد نصح الخبراء ألّا يكون ضَرْبُ الأولاد قاسياً إلّا في حالاتٍ استثنائيّةٍ، وحذّر مدرّسٌ في إحدى المدارس الثّانويّة في عام 1914 من استعمال «الأب لليَد والعصا كوسائل للعقاب؛ لأنّه يملك وسائل أُخرى لمعاقبة أولاده الصِّبيان»، فبمقدوره أنْ يستعمل «العقاب بالكلمات» في المقام الأوّل، ولكنْ يجب تجنُّب توجيه كلمات التّوبيخ والشّتائم القاسية للأولاد؛ لأنّها تجعل «الصّبيّ مُتبلّد الحِسّ، وتقلّل من شأن الأب نفسه»[246]، فهكذا لنْ يتحقّق الخجل الحقيقيّ الذي سيُصلح من السّلوك السّيّئ، أو الخاطئ، على العكس؛ أمّا هاينريش شولتسه المؤمن بأفكار الاشتراكيّة الدّيمقراطيّة، الذي كان يعمل في التّدريس، فقد أوصى بتجنُّب الحطّ من شأن الطّفل أمام الآخرين قَدْر الإمكان، فالنّظرات لها قوّة تعبيرٍ أكبر من الكلمات، خاصّةً إذا كان الطّفل قد شعر بالنّدم على «فعله الخاطئ» بالفعل، وقال شولتسه مخاطباً إحدى الأمّهات: «سيشعر طفلك بالامتنان؛ لأنّك جنّبتِه المزيد من الكلام المُخْزي»[247].

يبدو أنّ الخِزْي قد تحوّل داخل العائلات شيئاً فشيئاً إلى خِزْيٍ صامتٍ، وبدون عقابٍ جسديٍّ، كما أنّه لمْ يعُد يُنفّذ أمام جمهورٍ كبيرٍ؛ لأنّ عدد العائلات تقلّص، وأصبحت بنْية البيوت أكثر خصوصيّةً،

فقد أصبح عدد الإخوة أقلّ، وعدد الأقارب المقيمين في البيت نفسه أقلّ أيضاً، ونقص عدد الخَدم، (أو لمْ يعد هناك خَدم على الإطلاق)، وقلّ عدد الحِرفيّين والمساعدين، الذين كانوا يقيمون في المنزل نفسه، والذين كان يتشكّل الجمهور الشّاهد على العقاب منه؛ لهذا أصبح الحوار يدور بين الأبَوين وبين الطّفل فقط، ولا يشْهده أحدٌ سواهم، أو يشْهده معهم شخصٌ واحدٌ آخر على أقصى تقدير.

لكنْ لا يعرف أحدٌ على وجْه الدِّقّة إذا كان الحوار الدّائر بين الأبَوين وبين الطّفل قد سار بالطّريقة التي نصح بها خبراء التّربية أم سار بشكلٍ آخر، فقراءة أحد كتب التّربية، مهما كان هذا الكتاب منتشراً بين النّاس، ليست دليلاً على أنّ المقروء قد طُبِّق في الواقع، كما أنّنا لا نعرف أيضاً كيف طُبِّق، ففي عام 1911 أبْدت إحدى الكاتبات المحافظات المنتقدة «للتّطلعات الإنسانيّة في عصرها» سعادتها لأنّ «العائلة ما زالت تقاوم تطبيق هذه النّظريّة داخلها»، والمقصود هنا هي إحدى النّظريّات التي تدعو إلى منْح «الطّفل الصِّفات نفسها، وعلى ذلك، حقوقَ البالغين الرّاشدين»، التي أكّدت أنّ «أيّ تأثيرٍ على إرادة الطّفل باستعمال العُنف غير مسموحٍ به»[248].

لا نجد ذِكْراً كثيراً لتأثيرات استعمال العُنف في المذكّرات، أو في الرّسائل، أو في السِّيَر الذّاتيّة التي كتب معظمها نساءٌ ورجالٌ من الشّريحة البرجوازيّة، لكنْ هذا لا يعني أنّ ممارسات العُنف لمْ تكن موجودةً، فنقرأ مثلاً: في مذكّرات زوجِ أحد التُّجّار، واسمها هيلينا أيك كتاباتٍ تدور حصريّاً تقريباً حول أطفالها الخمسة في الفترة من 1880 حتّى 1890، تذكُر هيلينا أيك في هذه المذكّرات عَرَضاً أنّها كانت دائماً تلجأ إلى العصا إذا لمْ يُطع الطّفل أوامرها؛ أمّا القسّ كمبف فقد كتب في يوميّات عائلته التي نشرها في 20 نيسان/ أبريل 1865: «تلقّت ابنتي أجنس اليوم أولى

الضّربات، نصْف دستةٍ من الضّربات»، ولكنْ كان من الغريب أنْ يكتب القسُّ مثل هذا الكلام، ويبدو أنّه كتبه في الأغلب إثْر خلافٍ ثار بينه وبين زوجِه بسبب عقاب الابنة، فلمْ تكن أمُّ الطّفلة ذات الشُّهور الأربعة موافقةً على الإطلاق على ضَرب الابنة: «إنّه قطعاً ضَربٌ في عُمْرٍ مُبكّرٍ جدّاً»، في حين أنّ الأب الحازم كان يتبع نصائح الخبراء، الذين كانوا يعدّون العقاب البدنيّ في سنوات الطّفل الأولى مُجْدياً وصحّياً[249].

يتذكّر بعض الرّجال البرجوازيّين الضّربات التي تلقّوها في المدرسة على يَد المدرّسين أكثر ممّا يتذكّرون الضّربات التي تلقّوها من الأهل[250]، قد تكون هذه التّفاصيل عن ضَرب الأهل قد كُبتت بوعيٍ، أو بدون وعيٍ، ربّما لأنّهم رأوا أنّ الضّرب على يَد الأهل أمرٌ طبيعيٌّ، أو ربّما شعروا فيما بعد بالعار بسبب تعرُّضهم للضّرب من الأب، أو الأمّ. كلما كانت الأحداث التي يقصّها كُتّاب المذكّرات في سيرتهم الذّاتيّة قد حدثت منذ وقتٍ بعيدٍ استطاعوا الاحتفاظ بمسافةٍ عنها، وتمكّنوا من تجنُّب التّنديد بما قام به الأهل، والتّشهير بهم لدى الأجيال القادمة، فإذا قال أحد الأشخاص: إنّه تعرّض للضّرب والإهانة في طفولته، فإنّه يعترف بذلك، أنّه كان ذات يومٍ في موقف الضّحيّة، وهو شيءٌ لمْ يكن عاديّاً، ولمْ يصبح كذلك إلّا مع نهاية القرن العشرين، فمن الصّعب أنْ نجد اليوم أباً يكتب في يوميّاته بكلّ ثقةٍ، وبدون أيّة محاولةٍ للنّقد الذّاتيّ، عن عدد الضّربات التي أعطاها لابنته الرّضيعة خلال اليوم كما فعل القسّ كمبف من قبْل.

حدث في أثناء القرنين: التّاسع عشر، والعشرين تحوُّلٌ جذريٌّ في التّصوّرات عن الأنا والآخر، وعن التّربية والتّعليم، وانعكس هذا التّحوُّل في الشّهادات الذّاتيّة، كما انعكس أيضاً في النّصائح، وتزايدَ وعْيُ النّاس ببطءٍ، ولكنْ بثقةٍ تُجاه ما يفعله الآباء، والأمّهات، والمدرّسون بالأطفال،

حتّى أولئك الذين كانوا يدافعون بعنادٍ عن تربية الأطفال على الطّاعة، بدأوا ينصحون بضرورة مراعاة «شّعور الاعتزاز بالنّفس» لدى الأطفال، وبأهمّيّة ألّا «نحطّ من شأنهم»[251]. لمْ يكن الإذلال هدف الطّبيبة، والأمّ، وربّة المنزل يوهانا هارر بأيّ حالٍ من الأحوال. كانت هارر تقدّم نصائح تربويّةً أصبحت بسرعةٍ في متناول كلّ يدٍ، وعلى كلّ لسان. انتقدت هارر بشِدّةٍ الاتّجاهات السّياسيّة التّربويّة كلّها في بداية القرن العشرين، التي تنادي بضرورة إعطاء الأطفال مساحةً أكبر من الحُرّيات، وتنصح بتربيةٍ أقلّ صرامةً على الالتزام بالطّاعة، كما أنّها لمْ تكن تتفهّم مَيْل النّاس إلى احترام «شخصيّة الطّفل الذّاتيّة» وتشجيعها. كتبت يوهانا هارر في عام 1934 كتاباً بعنوان «الأمُّ الألمانيّة وطفلها الأوّل»، أصبح من أكثر الكتب مبيعاً. كتبت هارر في هذا الكتاب تقول: إنّه يجب على كلّ شابٍّ «اليوم» أنْ يتربّى ليصبح «عضواً نافعاً في الشّعب»، و«يدخل في صفوفه» ليخدمه اعتماداً على «فِطْرته وقُدراته الفرديّة»، وتمسّكت هارر في الوقت نفسه بالمبدأ القائل: «نحن لا نريد الإذلال لأطفالنا أبداً»، فالعقوبات المُهينة كانت تحدث فقط في «الصفوف المدرسيّة العَفنة في الأوقات السّابقة»؛ أمّا في الوقت الحالي، فنحن نطالب الطّفل «بأن يكون مَسْلكه حُرّاً ومستقيماً في الرّوح والجسد»[252].

كانت الكاتبة المؤمنة بالنّازية متّفقةً مع طبيب الأطفال الأشْهر في القرن العشرين بنيامين سبوك، الذي ما زالت كتبه متداولةً حتّى اليوم. كان بنيامين سبوك من ولاية كونيتيكت، ومن أنصار الحزب الدّيمقراطي، ومتعاطفاً مع اليسار، أو مع اللّيبراليّة، إذا تبنّينا وجهة النّظر الأمريكيّة. نشر سبوك في عام 1946 دليلاً عن التّربية بعنوان «كتاب المنطق السّليم في رعاية الرُّضّع والأطفال»، باع الكتاب أكثر من خمسين مليون نسخة، وتُرجِم إلى أكثر

من أربعين لُغة. في هذا الكتاب يقول المؤلّف بوضوحٍ: إنّه لا يجب أن يعرّض الأبَوان، أو المدرّسون الطّفلَ للخِزْي بأيّ حالٍ من الأحوال، حتّى إذا قام بالسّرقة، وخرَق بذلك معياراً أخلاقيّاً مهمّاً، فعليهم عوضاً عن ذلك اللّجوء إلى أحد الاختصاصيّين النّفسيّين للأطفال ليحصلوا على النّصيحة اللّازمة، وهذه إشارةٌ متحفّظةٌ إلى إمكانيّة أن يكون سلوك الطّفل مرضيّاً، ويجب أن يتّبعوا الخطوات المتخصّصة في الطّبّ والتّربية بكلّ دقّة»[253].

بدأ التّحوُّل في طُرق العلاج النّفسيّ في ألمانيا الاتّحاديّة بعد ذلك بعشرين عاماً، فمنذ آخر ستّينيّات القرن العشرين، بدأت المدارس تحثّ التّلاميذ من «الحالات الصّعبة» على اللّجوء إلى العلاج النّفسي، بعد أنْ كانت تستبعدهم وتوصي بدخولهم المدارس الدّاخلية[254]. كان تفسير السّلوكيّات المنحرفة بأنّها مرضٌ نفسيٌّ علامةً على مرحلةٍ جديدةٍ في طريقة ضبْط سلوك التّلاميذ، فلمْ يعُد المعلّمون يركّزون على خزْي التّلاميذ في المقام الأوّل، إنّما على شفائهم، حتّى ذلك الوقت كانت أجيالٌ عديدةٌ من الآباء والأبناء تسترشد بكتاب هاينريش هوفمان الكلاسيكي شتروفلبيتر الذي نُشر لأوّل مرّةٍ في عام 1845، ففيه قدَّم هوفمان العديد من الأمثلة عمّا يمكن أنْ يحدث لأطفالٍ، مثل: فيليبس، أو باولينه، أو فريدريش، عندما يعصون الأوامر: فسوف تسْخر منهم الأسماك كما حدث لهانس الذي لا ينتبه إلى خطواته، أو سوف يضعهم النّاس على منصّة التّشهير، ويضحكون من منظرهم كما حدث لبيتر المُقرف؛ أمّا اليوم فإنّ الآباء يذهبون مع أبنائهم الصّغار المتمرّدين، والعنيدين، وذوي النّشاط الحركيّ الزّائد إلى الاختصاصيّين والمعالجين النّفسيّين، وظهرت الأدوية وجلسات العلاج النّفسيّ لتحلّ محلّ خزْي هؤلاء الأطفال علانيةً، لكنْ كانت النّتائج بالنّسبة إلى الأطفال متناقضةً في أحسن الأحوال، فعَدُّ الطّفل مريضاً بمرضٍ نفسيٍّ

قد ينزع عنه الشّعور بالمسؤوليّة عن سلوكه، فلمْ يعُد تصرُّفه الخاطئ يُحسَب عليه شخصيّاً، إنّما يُحسب على نقصٍ في الدّوبامين في المخ، والطّفل -قطْعاً- غير مسؤولٍ عن ذلك، لكنْ ظهر مع هذا الاتّجاه في علاج الأطفال النّفسيّ شكلٌ جديدٌ من أشكال الوصْم بالعار، فوصف الطّفل بأنّه مريضٌ هو شكلٌ من أشكال الإقصاء الاجتماعيّ، وهو إقصاءٌ يستمرّ على الأقلّ طيلة الفترة التي كان فيها هؤلاء الأطفال المرضى أقلّيّةً، ولكنْ ربّما يتغيّر هذا الأمر قريباً بعد أن ازداد عدد الأطفال المشخّصين بقصور الانتباه والحركة المفرطة منذ بداية هذا القرن[255].

العقاب المدرسي بعد 1945:
الضّرب، التّوبيخ الجماعيّ، الكرامة الإنسانيّة

تغيّرت الممارسات في المدارس التي بدأت تتخلّى إلى حدٍّ كبيرٍ منذ سبعينيّات القرن العشرين عن الخزْي كوسيلةٍ للتّربية. سبق هذا التّغيُّر جدالٌ ونقاشٌ طويلٌ، وعنيفٌ، ممتلئٌ بالاختلافات في الرّأي. دار الجَدل حول شرعيّة وقانونيّة وسائل ضبْط التّلاميذ والأطفال. كانت الاستشارات والكتب التّربويّة تنصح منذ القرن التّاسع عشر المعلّمين بعدم اللّجوء إلى عقاب الخزْي إلّا في حالاتٍ استثنائيّةٍ، وأكّدت على عدم تنفيذ الخزْي أمام التّلاميذ الآخرين، كما لا يجب أنْ يكون الخزْي أبداً بهدف «إذلال التّلاميذ»[256]. يدلّ استمرار وجود هذه النّصائح في العشرينيّات من القرن العشرين وزيادتها، على أنّ هذا التّصرُّف المُجرّم كان ما زال منتشراً. جاء في «المعجم التّربويّ» الذي صدر عام 1928 أنّ المدرّس الذي «يقوم بسبٍّ وتوبيخ التّلميذ أمام سائر الصف، ويستخلص فعلاً وحيداً قام به التّلميذ من أجل وصْمه بالعار عامّةً» يتصرّف على نحوٍ «ينمّ عن فظاظة الرّوح»

التي تعود إلى العصور الوسطى، فالمدرّس يستدعي بأسلوبه هذا الموقف التّقليديّ للشّعور بالعار والخجل[257]. كان هذا يتناقض مع مبادئ الإصلاح التّربويّ كلّها التي بدأت تنتشر في جمهوريّة فايمار بتزايدٍ، ولكنْ تحفّظت الولايات الألمانيّة المسؤولة عن النّظام التّعليميّ عندئذٍ على هذه الأفكار الإصلاحيّة، ورفضوها بوضوحٍ، فظلّ عقاب الضّرب والخزْي مستمرّاً في المدارس[258].

بعد عام 1945 ألحّت سُلطات الاحتلال، خاصّةً السُّلطتان: الرّوسيّة والأمريكيّة، لإعادة تشكيل النّظام التّعليميّ الألمانيّ من جديد، فأسّست المنطقة الشّرقيّة في ألمانيا في نيسان/ أبريل من عام 1947 نظاماً مدرسيّاً قرّر باقتضابٍ واختصارٍ «أنّ العقاب البدنيّ ممنوعٌ»، وبعد مدّةٍ قصيرةٍ طالَب الحزب الاشتراكيّ الموحّد في برلمان مدينة برلين بإصدار قانونٍ متطابقٍ مع هذه المقولة، واستند في ذلك إلى أنّ «الأعمال المدرسيّة كلّها تعتمد على تربية الإنسان على مبادئ الإنسانيّة والكرامة الإنسانيّة، ولا يتطابق استعمال العقاب البدنيّ مع هذه المبادئ[259].

ولكنْ لمْ تسْرِ هذه القواعد فوراً، وفي كلّ مكانٍ، ولهذا فقد أعاد النّظام المدرسيّ في ألمانيا الدّيمقراطيّة صياغتها مرّةً أُخرى في عام 1959: «يُحظر استعمال العقاب البدنيّ، و أيّة عقوبةٍ مُهينةٍ للكرامة ممنوعة؛ لأنّ هذه العقوبات تتناقض مع مبادئ التّربية الاشتراكيّة في مدرستنا». بدأ الاعتماد عوضاً عن ذلك على قوّة الضّبط بوساطة الجماعة، كما كان يحدث في أماكن العمل، فإذا تهرّب تلميذٌ من إحدى الحصَص، و«لمْ يستذكِرْ دروسه بجدّيّةٍ ومثابرةٍ على الرّغم من الإنذارات العديدة، وقام بخرْق النّظام والقواعد»، يوجّه إليه إنذارٌ أمام الصف كلّه، حتّى أمام المدرسة كلّها، أو يُلام ويوبّخ أمام الجميع، ويمكن في بعض الحالات الصّعبة أن تُعلَم

«الهيئات الاجتماعيّة أيضاً، ورؤساء أماكن العمل حيث يعمل الأهل، واللّجان المسؤولة عن الأحياء السّكنيّة في الجبهة الوطنيّة، إضافةً إلى الإدارات المسؤولة عن خدمات الشّباب»، كما يمكن نشْر المعلومات عن هذه الحالات في الجرائد اليوميّة[260] هكذا شكّلت الجماعة رأياً عامّاً يرفض «سلوك التّلميذ المشاغب»، والغرض من ذلك كان «الاحتقار المجتمعيّ، وإصدار الأحكام الأخلاقية»، كما قيل آنذاك في عام 1962؛ أمّا التّلميذ، فقد وجد نفسه مُقْصىً خارج الجماعة «بسبب تصرّفاته، وظهر هذا بوضوحٍ أمام الجميع»، ولكنْ في النّهاية، فسوف تعود «العلاقات طبيعيّةً» مرّةً أُخرى، وسيلْحظ التّلميذ «أنّه ليس منبوذاً من الجماعة، ولكنّه تعرّض فقط لاستنكار الجماعة لما فعله»[261]، ويتشابه هذا بكلّ دقّةٍ مع ما وُصف فيما بعد بأنّه إعادة الإدماج بوساطة الخزْي.

لمْ تكن عقوبة الضّرب ممنوعةً فقط في القسْم الشّرقيّ من البلد المُقسّمة، حتّى في ولايات هسن وبايرن في ألمانيا الاتّحاديّة التي كانت تقع ضمْن مناطق الاحتلال الأمريكيّ، صدرت قرارات وزاريّة في عام 1946 منعتْ صراحةً «أيّ استعمالٍ للعقوبات المُهينة، خاصّةً العقوبات البدنيّة والخزْي» في المدارس، ومع ذلك، فلمْ تكن هذه القرارات كافيةً حتّى يتخلّى المدرّسون عن حقّهم المُعتاد في تأديب التّلاميذ باليَد والعصا، واعترفت المحكمة الاتّحاديّة العليا في عام 1957 بأنّه كان من الضّروريّ «إصدار قرارات لها قوّة القانون»، ولكنْ لمْ يحدث ذلك «حتّى اليوم»[262].

لمْ تُنفّذ هذه القرارات؛ لأنّ الآراء بشأنها كانت متباينةً كما كانت في السّابق، فقد اختلف الأهلُ، والمدرّسون، والقُضاة أيضاً فيما بينهم. كان هناك اعترافٌ بالتّأثير المُهين للضّرب العلنيّ بلا ريْبٍ، ولكنّه لمْ يكن له وزن الاعتقاد السّائد نفسه بضرورة عقوبة الضّرب. لمْ تكن عقوبة الضّرب

تُنفّذ في المدارس الثّانويّة التي يذهب إليها أبناء النُّخبة إلّا نادراً، فالمدرسة الثّانويّة كانت تضمّ تلاميذَ «مختارين» على المستوى الاجتماعيّ، بالمقارنة بالمدارس الابتدائيّة، وكان يُقال: إنّ المُدرّس في المناطق الصّناعيّة والرّيفيّة خاصّةً، يحتاج إلى استعمال العصا حتّى يجعل «الحدود» بينه وبين الطَّلبة واضحةً، وحتّى يبعث برسالة إنذارٍ إلى الطَّلبة ذوي المراس الصّعب، الذين يفتقرون إلى الاحترام والطّاعة[263]، وكان التّربويّون وواضعو السّياسات المدرسيّة مقتنعين بأنّ آباء التّلاميذ في المدارس الابتدائيّة يُقدِّرون استعمال القسْوة مع أبنائهم الصّغار[264]، وبالفعل، فقد أُجْري في عام 1947 استفتاءٌ شعبيٌّ حوْل إعادة استعمال العقوبة البدنيّة التي كانت قد أُلغيت في عام 1946، فصوّت 61% من المواطنين في ولاية بافاريا لصالح إعادة استعمال هذه العقوبة، وفي عام 1959 قال القائمون بالاستفتاء: إنّ نسبة الموافقة على إعادة استعمال العقوبة بلغت 66% [265].

ولكنْ كان هناك أيضاً بعض الآباء الذين يرفعون الدّعاوى القضائيّة ضدّ المُدرّسين إذا عاقبوا أبناءهم بالضّرب، ففي عام 1953 حكمت محكمة الولاية في هانوفر على أحد مُدرّسي المدرسة الابتدائيّة بالغرامة الماليّة؛ لأنّه تسبّب في إصابة ثمانية تلاميذ بإصاباتٍ جسديّةٍ، ورأت دائرة الجنايات أنّ هذه الوحشيّة في سوء معاملة التّلاميذ البالغ عُمرهم بين السّابعة والثّانية عشرة، قد تخطّت حدود المسموح به كلّها، واستند القُضاة في حُكمهم إلى القانون الذي أصْدرته وزارة التّعليم والعلوم في ساكسونيا السُّفلى في عام 1946، الذي قضى «بمنْع العقاب البدنيّ في المدارس»، واستثنى القانون فقط حالات «السّلوك العنيف، والفظّ غير المُعتاد»، و«المقاومة الشّديدة» من جانب التّلاميذ، ولكنْ لم يكن هذا ينطبق على الحالة التي نظرها القضاء هنا، وعندما نقض المدرّس الحُكم، أيّدت المحكمة الاتّحاديّة العليا الحُكم الأوّل؛ إذْ ولو بافتراض أنّه يمكن

«عقاب التّلاميذ عقاباً بدنيّاً معتدلاً في حالاتٍ استثنائيّةٍ نادرةٍ»، فإنّه لا يجب أن يصبح «الحفاظ على الانضباط المدرسيّ» وحْده هو الدّافع (...) لعقاب طفلٍ»، كما أنّه لا يُسمح بالعقاب البدنيّ أيضاً بغرض الرّدع، أو الخزْي. «يجب على المدرسة بالتّأكيد أن تربّي الطّفل بطريقةٍ تجعله قادراً على الاندماج في الجماعة الأكبر، ولكنْ لن تتحقّق هذه الغاية إذا عاقب المدرّس الطّفل للإذلال أمام الجماعة»[266].

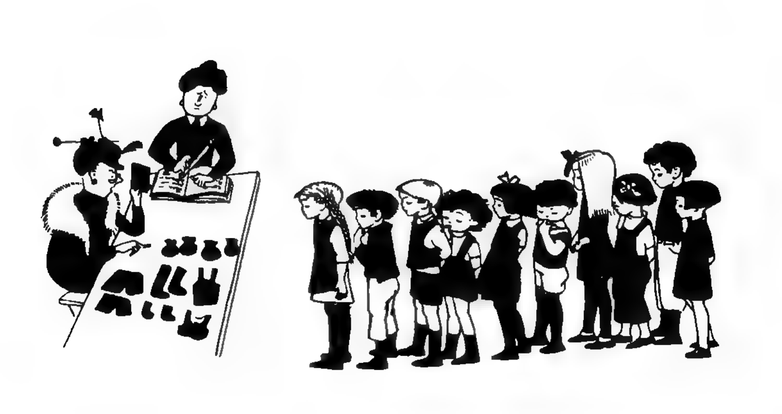
كانت الأسباب التي ساقها القُضاة في هانوفر وكارلسروه واضحةً وبسيطةً، فما قيل كلّه كان يهدف إلى إلغاء العقاب البدنيّ، الذي لمْ يعُد مسموحاً به إلّا في حالاتٍ «استثنائيّةٍ نادرة». أراد القُضاة -أيضاً- منع استعمال عقوبة الخزْي «والإذلال» كوسيلةٍ تربويّةٍ، ولكنْ لمْ تكن المحاكم كلّها تحكم بذلك، ففي عام 1956 حكمت محكمة مدينة دارمشتات ببراءة مُدرّسٍ ابتدائيّ قيل إنّه أساء معاملة سبعةٍ من التّلاميذ بأنْ قام «بصفعهم على وجوههم تارةً، وبضربهم على أيديهم بالعصا تارةً أُخرى»، وقام المُدّعي العام بنقض الحُكم؛ لأنّ هذه المعاملة تخْرق المادة 1 من القانون العام، حيث إنّ «الاعتزاز بالذّات لدى التّلميذ شعورٌ طبيعيٌّ، وإهانة هذا الاعتزاز تُعدُّ إهانةً لعزّة النّفس، خاصّةً إذا نُفِّذ العقاب أمام الصف كلّه، «إلا أنّ المحكمة الاتّحاديّة العُليا لمْ تعتدَّ بهذه الأسباب، وعدّتها «غير صالحةٍ للدّفاع»، فالكرامة الإنسانيّة ليست قيمةً مُطلقةً، ولكنّها قيمةٌ اتّفق عليها المجتمع، وأصبحت تُحدّد السّلوك الإنسانيّ «بوساطة المعرفة المتزايدة بالقِيم الأخلاقيّة، والقوانين الأساسيّة المنبثقة عن هذه القِيم، ولكنّ الموقف الأخلاقيّ للمجتمع القانونيّ، والمُستنِد إلى مستوى المعرفة الحالي، يرى أنَّ عقاب الأطفال عقاباً بدنيّاً معتدلاً بوساطة الأهل، أو المُدرّسين ما زال حتّى الآن مسموحاً به، وله أسبابه في قوانين وواجبات

التّربية»؛ أمّا إذا كان هناك «رأيٌ تربويٌّ مُحدّدٌ» يناقض هذا الكلام، فليس من اختصاص المحكمة أن «تنتصر لهذا الرّأي»[267].

انقضى عشرون عاماً تقريباً حتّى استطاع مُعارضو عقاب الضّرب كسْب القانون، والموقف الأخلاقيّ في صفّهم، وفي هذه الأثناء اختبر المجتمع الألمانيّ الغربيّ تحوّلاً عميقاً نحو اللّيبراليّة والدّيمقراطيّة، ولمْ تستطع المدارس الوقوف في وجه هذا التّحوُّل. بدأ هذا التّحوُّل لدى التّلاميذ أنفسهم الذين قاوموا الأسلوب السُّلْطويّ لمُدرّسيهم (وآبائهم)، حتّى الآباء لمْ يلتزموا الصمت إزاء ممارسة المُدرّسين للعادات التي يعتقدون أنّها التّصرُّف الصّحيح. أظهر استبيانٌ في سبعينيّات القرن العشرين هذا التّحوُّل الواضح في الآراء بوضوحٍ؛ ففي عام 1974 أعْرب 26% فقط ممّن شملهم الاستبيان عن موافقتهم على عقوبة الضّرب للتّلاميذ[268]، وفي هذا الوقت كانت مُعظم محاكم الولايات قد استطاعت إيجاد السَّند القانونيّ الذي افتقده حُكم المحكمة الاتّحاديّة العليا في عام 1957، وقضتْ بمنْع المُدرّسين من استعمال العُنْف البدنيّ تُجاه التّلاميذ، هكذا أصبحت ألمانيا الاتّحاديّة أخيراً «دولةً حضاريّةً» تعدّ العقوبات البدنيّة «مُهينةً للكرامة ومُذلّة»، وحظرت ألمانيا الاتّحاديّة هذه العقوبات في مدارسها كلّها بدون استثناءات»[269].

ثمَّ خضع المُدرّسون الذين يُقدِمون على شتم وإهانة تلاميذهم للعقاب أيضاً، فقد تزايد انتقاد المُدرّسين الذين يسلكون سلوكاً يزدري التّلاميذ، ويُثير لديهم شعوراً بالخزْي، كما تصفهم نظريّات التّربية المعاصرة[270]، وأصبح المُدرّس الذي يعامل التّلاميذ بازدراءٍ، أو يفْضحهم، أو يَسْخر منهم، مُضطّراً إلى مواجهة آباء يدعمون أبناءهم، ويشجّعونهم على رفْض محاولات خزْيهم، وأصبح مثال (بيبي ذات الجوارب الطّويلة)

مثالاً يُحتذى به؛ ففي عام 1945/ 48 نشرت أستريد ليندغرين لأوّل مرّةٍ كتاباً للأطفال بعنوان: «بيبي ذات الجوارب الطّويلة»، وتُرجِم الكتاب من السّويديّة إلى حوالي سبعين لُغة، وأصبح منذ ستّينيّات القرن العشرين من أكثر الكتب الكلاسيكيّة مبيعاً، في هذا الكتاب تعيش البطلة، وهي الطّفلة بيبي، وحْدها بدون أبَويها، مع حيواناتها المفضّلة، في فيلا كونتربونت، ولمْ تكن بيبي تسمح للكبار أنْ يخيفوها، أو يعرّضوها للخزْي، ففي المدرسة (التي لمْ تكن تذهب إليها بانتظام) قامت إحدى السّيّدات الثّريّات ذات يومٍ باختبار معارف للأطفال، وعندما أجابت بيبي إجابةً خاطئةً وبّختها السّيِّدة، وذنّبتها: «قِفي في الطّابور هناك، وعليكِ أنْ تشعري بالخَجل من نفسك»، إلّا أنّ بيبي وجدت أنّ ما تقوم به السّيّدة «غير مُنصف»، وثارت ضدّها؛ فقامت بالاشتراك مع الأطفال الواقفين في الطّابور نفسه باختراع لعبة أسئلةٍ تعيد لهم الثّقة بأنفسهم مرّةً أُخرى، وأخذت تقدّم إليهم الهدايا من البونبون والنّقود[271].



صورة 13: التّحقُّق من معارف التّلاميذ في فصل بيبي ذات الجوارب الطّويلة (الرّسم من النّسخة الفرنسيّة)

مجموعة الأقران في السُّلْطة

لمْ تهدم بيبي فقط آليّة الخزْي التي استعملتها السّيّدة روزنبلوم، فقد قاومت -أيضاً- عصابة الأولاد التي كانت تسْخر منها بسبب شَعرها الأحمر، وطريقة ملابسها غير التّقليديّة، وكانت العصابة تضطّهد الأولاد والبنات الأضعف أيضاً. أصبحنا نُطلق على هذه التّصرُّفات اليوم التّنمُّر[272]. أصبح التّنمُّر منذ النّصف الثّاني من القرن العشرين أحد الموضوعات المهمّة التي تتناولها كتب الأطفال. عادةً، كان المُدرّسون والآباء هُم من يُعرّضون الأطفال، والأولاد، والبنات للخزْي، ولكنْ تطوّر الأمر الآن، وانضمّت إليهم مجموعاتٌ تتزايد باستمرارٍ من زملاء الأولاد والبنات.

وأكّدت الحوارات واستطلاعات الرّأي هذه الحقيقة؛ ففي عام 2009 سُئِل تلاميذ وتلميذات في سنٍّ الخامسة عشرة عن تجاربهم مع تنمُّر الآخرين ضدّهم، فأجاب قُرابة 44% من التّلاميذ بأنّهم قد تعرّضوا بالفعل إلى سُخرية زملائهم، مثل: إشاعة «أشياء قبيحة عنهم»، وأجاب خُمْسُ الذين شملهم الاستبيان بأنّ زملاءهم قد تعاملوا معهم «بإهمالٍ شديدٍ»، وكانوا يتعمّدون «إهمالهم، أو عدم الانتباه إليهم»، وكانت البنات عُرضةً لهذا التّنمُّر أكثر من الأولاد بنسبة الضّعف، وأقرّ واحدٌ، أو واحدةٌ من كلّ أربعةٍ، أنّ المدرّسين عرّضوهم لموقفٍ مُخْزٍ أمام الآخرين[273].

لمْ يكن هناك استطلاعات رأيٍ مثل هذه في القرن التّاسع عشر، والقرن العشرين؛ ولهذا فليس بإمكاننا أن نعقد مقارنات عن الكَمّ، لكنْ تُقدّم لنا كتب الأطفال بديلاً عن الاستطلاعات، ومادّةً ثريّةً تمكّننا من المقارنة النّوعيّة[274]، فيمكن أنْ نحلّل كتب الأطفال التي كانت تُنشَر منذ أكثر من مئة عامٍ، حتّى ثمانينيّات القرن العشرين، وتتوجّه إلى القارئات والقُرّاء من الشّباب، وحصلت على جوائز ، وحقّقت نسبة مبيعاتٍ كبيرةً. إذا قُمنا

بذلك، سنجد أنّ هذه الكتب تشير إلى المواقف التي تعرّض فيها الشّباب للخزْي والخَجل منذ منتصف القرن العشرين، ولكنّها تَصِف المواقف التي كانت تحدث بين الأقران بعضهم مع بعضٍ أكثر من المواقف التي كانت تحدث بين الكبار وبين الأطفال. تظهر مواقف الخزْي هذه بوضوحٍ في الكتب كلّها تقريباً، فغالباً افترض المؤلّفون والمؤلّفات أنّ هذه المواقف هي ما تمثّل المشكلة الأساسيّة بالنّسبة إلى القارئ الشّابّ؛ ولذلك قدّموا إليهم النّصائح عن أفضل طريقةٍ للتّعامل معها، فكتبت أورسولا فولفل كتابها: «الحذاء النّاريّ، والصّنْدل الهوائيّ» في 1961، الذي يحكي عن تيْم ذي السّتّة عشر عاماً، وكيف أنّ زملاءه يسْخرون منه بسبب بدانته، ويؤلّفون عنه الأغاني السّاخرة، وعندما شَعَر تيْم بالضّيق الشّديد لهذا السّبب، قال له والده: إنّه أخطأ في ردِّ فعله، «فقد كان يجب أنْ تضحك أنت أيضاً منها»[275].

وفي كتاب كاترينا ألفرايس «صيف الدّلافين» الذي نُشر عام 1963، تعاني أندرولا الصّغيرة من قريبتها وأصدقائها الذين يكنّون لها العداء، و«يسْخرون منها، ويزعجونها»، ويفرحون بطريقةٍ جهنّميّةٍ إذا عُوقِبت في المدرسة بالتّذنيب في الرُّكن، لكنّ أندرولا لا تشعر بالخزْي كردٍّ فعلٍ على «الشّماتة»، ورغبة البنات الشّرّيرة في خزْيها، ولكنّها «تغضب بشِدّة»، حتى إنّ ابنة خالها شتاسا «تضطرّ إلى التّراجع عن أفعالها قليلاً»[276]، وكتبت جودي بلوم كتاب: «دهن الحوت» في عام 1974، الذي تدور أحداثه في بنسلفانيا، ويركّز على التّنمُّر بصفته موضوعاً أساسيّاً في كتابها. تصوّر هذه القصّة ليندا ذات الاثني عشر عاماً، التي تسْخر منها زميلاتها عَلناً دائماً؛ بسبب وزنها الزّائد وملابسها، وتحكي جيل، وهي إحدى المُشارِكات في التّنمُّر على ليندا، لأمّها عمّا يحدث مع ليندا، وتخبرها أنّ عجْز ليندا عن الدّفاع عن نفسها هو ما يدفع الآخرين إلى معاملتها بهذا النّوع من الازدراء: «هناك بعض النّاس الذين يستفزّون فيكِ الرّغبة لاختبار قوّة

تحمُّلهم». تعتقد الأمُّ أنّ تجاهُل ليندا لهذه السُّخرية، أو الضّحك عليها هو ردُّ الفعل الصّحيح، فبهذه الطّريقة تتجنّب أن تجعل من نفسها ضحيّةً للخزْي طوال الوقت. تنسحب جيل من المجموعة التي تعرّض ليندا للخزْي، بعدما انتابها إحساسٌ يميل أكثر إلى العدْل، وهنا تبدأ الجماعة نفسها بمعاقبة جيل، والسُّخرية منها. ولكنْ عوضاً عن تجاهُل الإذلال، أو تقبُّل ما يفعلونه بها أيضاً، بدون دفاعٍ عن نفسها كما تفعل ليندا، تبدأ جيل بالمقاومة، فتعمل على زرْع التّفرقة في جبهة عدوّاتها، وتكسب أصدقاء جُدداً. البطلة في هذا الكتاب ليست ليندا التي تقبل دور الضّحيّة، وتقبل أنْ يقرّر الآخرون ما يحدث معها، ولكنّ البطلة هنا هي جيل، إنّها النّموذج والمثال الذي يجب أن تتطلّع إليه القارئات الشّابّات[277].

حقّقت بلوم نجاحاً كبيراً في كتابة أدب الأطفال. كان دافعها لكتابة رواية «دهن الحوت» صراعاً دار في فصل ابنتها ذات العشرة أعوام، فقد استغلّت زعيمة الصف سُلْطتها من أجل إذلال بعض الأطفال علانيةً، ومن أجل أن تُجبر الأطفال الآخرين على السّكوت على ما تفعله، أو أنْ تدفعهم إلى التّآمُر معها لخوفهم من أن يقعوا هُم أيضاً ضحيّةً لها. وتصاعدت الأزمة؛ لأنّ المعلّمة لمْ تتدخّل، كما لمْ يحكِ الأطفال لذويهم عمّا يحدث في المدرسة، غالباً لخجلهم من الإذلال الذي تعرّضوا له، أو خجلهم لأنّهم سكتوا عمّا يحدث للآخرين. أرادات بلوم أن تكسر دائرة الصَّمت هذه، وتفاءلت كثيراً بعد أنْ دخل كتابها ضمن برنامج إعداد المُدرّسين. انتقد بعض القُرّاء الكبار الكتاب قائلين: «إنّ القصّة عنيفةٌ، واللّغة المستعمَلة فيها عُنفٌ أيضاً»، ولكنْ واجهت بلوم هذا النّقد بأنْ قالت: «إنّه لا يمكن أن تكون الكتابة عن حافلة المدرسة مقنعةً إلّا إذا استعملنا لغة حافلة المدرسة نفسها: «الأطفال يفهمون هذه اللّغة. إنّهم يعيشونها»[278].

لا تُعدُّ ثقافة التّنمُّر هذه ظاهرةً جديدةً كُلّيّاً؛ فالخزْي والتّنمُّر في الصف، الذي يقوم به الأقران تُجاه بعضهم كان موجوداً دائماً، كما أنّه موجودٌ أيضاً خارج الصف في أثناء قضاء أوقات الفراغ. نُشر كتابٌ فرنسيٌّ للأطفال في عام 1912، وتُرجِم إلى الألمانيّة تحت عنوان: «حرب الأدْمغة». يحكي هذا الكتاب عن التّنافس بين قريتَيْن مُتجاورتَيْن، حيث يقوم الشّباب في كلّ قريةٍ بضرب وشتم الشّباب من القرية المُجاورة، وذات مرّةٍ قام شباب قرية لونجفرن بأسْر أحد شباب قرية فرلان، ومزّقوا حزام بنطاله، وأزراره، إلى درجة أنّه عاد إلى أصدقائه، وقد سقط عنه البنطال. هنا قام شباب فرلان بالثّأر له، وقاموا بإذلال زعيم شباب القرية الأُخرى بالطّريقة نفسها، ولكنّهم تعمّدوا أنْ يتمّ الإذلال هذه المرّة في حضور الفتيات[279].

من بين أنواع القصص التي تحكي عن مواقف الخزْي بين الأطفال، بعضهم مع بعض، نوعٌ يُسمّى «رواية المدارس الدّاخليّة». يعود أصْل هذا النّوع إلى بريطانيا العُظمى، التي كان بها الكثير من المدارس الدّاخليّة، وكانت مُعظمها مدارسَ خاصّةً، في حين كان مُعظم التّلاميذ في ألمانيا في القرن التّاسع عشر حتّى القرن العشرين يذهبون إلى مدارس حكوميّةٍ، أو مدارس البلديّة، وكانت كلّها مدارسَ يوميّةً[280]. كان تلاميذ المدارس الدّاخليّة يواجهون فَوْر قدومهم طقوس وهَرَم السُّلْطة داخل المدرسة، فيختبرون يَد المدير القاسية التي تضرب الجميع علانيةً، كما كان عليهم في الوقت نفسه الدّفاع عن منزلتهم داخل عالم التّلاميذ الموازي، ففي هذا العالم أيضاً كانت تسْري علاقات السّيطرة والتّبعيّة بوضوحٍ، وهي علاقاتٌ تُشْرح للتّلاميذ الجُدد بطريقةٍ عنيفةٍ. كانت اختبارات الشّجاعة جزءاً من الحياة اليوميّة، والذين لا ينجحون في هذه الاختبارات يُعدّون جبناء، ويواجهون -على ذلك- وضعاً صعباً في تلك المدارس التي تهتمّ كثيراً

بالتّربية الذّكوريّة الجريئة. من يتمسّك بتحذيرات الأبوين، ويردّد الصّلوات قبْل النّوم، يتعرّض لسُخرية زملائه الذين يتّخذونه مادةً للضّحك[281].

إذا كانت مُعظم كتب الأطفال تُشير إلى سُخرية الأطفال بعضهم من بعضٍ، فإنّ هذا يدلّ على أنّ السُّخرية كانت تلعب دوراً كبيراً في حياة الأطفال اليوميّة. لا تذكر تلك الكتب أنّ الكبار هُم من يسْخرون من الأطفال، ولكنّها تَصِف سُخرية الأطفال من أطفالٍ آخرين. أرادت الكاتبة الأيرلنديّة ماريا ايدجوورث في بداية القرن التّاسع عشر، أنْ تغرس في نفوس قُرّائها عدم الاكتراث بالسُّخرية، والطّريقة الخبيثة التي يتعامل بها أقرانهم معهم، وتُعدُّ كتب ايدجوورث من أكثر الكتب مبيعاً، وتُرجِمت قصصها ودروسها إلى الألمانيّة، والإيطاليّة، والفرنسيّة. أرادت الكاتبة أنْ تحثّ الشّباب والشّابّات على اتّباع بوصلتهم الأخلاقيّة الخاصّة: «إذا لمْ تقُم بفعل شيءٍ خاطئٍ، أو غبيٍّ، فلا تهتمّ بسُخرية الآخرين منك»[282]. كانت هذه النّصيحة مهمّةً جدّاً لأحد مُدرّسي مدارس الأحد الأمريكان الذي قال لأحد زملائه في عام 1834: إنّه طوال حياته كان يتّبع النّصيحة التّالية: «لنْ يصبح عظيماً من يخاف من سُخرية النّاس منه»، وعوضاً عن الشّعور بالخزْي أمام سُخرية الآخرين منك، عليك أنْ تتّبع قاعدةً أُخرى، عليك أنْ تثبت شجاعتك، ولا تجعلهم يستخدمونك[283].

لكنْ ليس الجميع بقادرٍ على الانسحاب بشجاعةٍ وثقةٍ من مواقف الخزْي التي يضعهم فيها الآخرون. يمكن أن يكون التّحالف مع من يفكّرون بالطّريقة نفسها عاملاً مُساعداً، فبإمكانهم أنْ يشكّلوا معاً ضغطاً من الجهة المقابلة، هذا ما فعله روديارد كيبلنج ستاكي وأصدقاؤه في عام 1899 عندما انتقموا من زميلَيْن من زملائهم الأجْلاف بالطّريقة نفسها: ضربوهما، وأهانوهما، وأذلّوهما، وفي الوقت نفسه كانوا ينفّذون المقالب

في المدرّسين غير المحبوبين؛ لإحراجهم أمام الجميع، إلّا أنّ هذه التّحرُّكات ضدّ الاستبداد وصلت إلى نهايتها عندما سمحوا لأنفسهم أن يتحوّلوا إلى سُلْطةٍ، حتى لو كانت سُلْطة مقاومة[284].

مثل هذا النّموذج اتّبعته أشْهَر روايةٍ ألمانيّةٍ للبنات في نهاية القرن التّاسع عشر، وهي رواية «العنيد» لإيمي فون رودنس. يحكي الكتاب عن الزه ذاتِ الخمسة عشر عاماً، التي تذهب إلى إحدى المدارس الدّاخليّة للبنات؛ لتتعلّم كيف تصبح سيّدةً حقيقيّةً، لكنّ الزه كانت تتعامل بعنادٍ وغضبٍ، وعندما سَخِرت مديرة المدرسة والبنات الأُخريات منها علانيةً؛ لأنّها لَمْ تعتنِ كثيراً بما تقوم بخياطته، أُصيبت الزه بنوبة غضبٍ شديدةٍ. نصحتها مُدرّستها المفضّلة بأنْ تعتذر إلى مديرة المدرسة، وهو ما استبعدته الزه: «إنّ الآنسة رايمر هي من أهانتني على نحوٍ مبالغٍ فيه، وجرحتني. لنْ يحدث أبداً أنْ أطلب إليها الصَّفْح. لمْ أطلب إلى أحدٍ الصَّفْح من قبْل، ولنْ أفعل هذا الآن!». إلّا أنّها في النّهاية، وبعد مزيدٍ من التّشجيع من مُدرّستها، تقوم بالاعتذار إلى مديرة المدرسة، الأمر الذي جعلها تشعر أنّها لا تحمل أيّ ثقلٍ، وأنّها «خفيفةٌ» على نحوٍ لمْ تشعر من قبْل[285]؛ إذْ حتّى الزه المتهوّرة والمتمرّدة ترضَخ في النّهاية، وتتعلّم قَبول السُّلْطة، وأهمّ درسٍ بالنّسبة إليها كان: أنّ التّحرُّر يكمن في طلب الصَّفْح، على الرّغم من أنّها كانت تعتقد في البداية أنّه دليلٌ على الإذلال.

ليست البنات المُحبّات للسُّخرية من الآخرين من يُمثّلنَ الشّخصيّات الأساسيّة في هذه القصّة، فموقف الخزْي وأزمته يدور بين الزه ومديرة المدرسة، كان هذا هو البناء المُتّبع في مُعظم كتب الأطفال في القرن التّاسع عشر، وبداية القرن العشرين، باستثناء بعض روايات المدارس الدّاخليّة التي كانت تضع العالم المُضادّ، أو عالم التّلاميذ الموازي في

مركز الأحداث، ثمّ قام ويليام غولدنغ في عام 1954 بتغييرٍ جذريٍّ، فكتب قصّة «سيّد الذُّباب» التي تُرجمت إلى الألمانيّة. كُتبت الرّواية في الأصْل للكبار، ولكنّها سُرعان ما أصبحت جُزءاً من كتب القراءة المدرسيّة. تحكي الرّواية عن أولادٍ بريطانيّين تعرّضت سفينتهم لحادثٍ، فلجأوا إلى إحدى الجُزُر، وهناك حاولوا أنْ يُنْشئوا نظاماً للبقاء على قيْد الحياة في ظلّ عدم وجود مساعدةٍ خارجيّةٍ. تنافس اثنان منهم على قيادة سائر الجماعة، واتّخذ التّنافس بينهما شكلاً عنيفاً، ليصبح في النّهاية مُميتاً. إنّها قصّةٌ تكتشف «المناطق المظلمة في قلب البشر»، مثل رواية جوزيف كونراد «قلب الظّلام». تكشف هذه الرّواية عن دوافع بدائيّةٍ في الإنسان: الطّموح إلى السُّلْطة بأيّ ثمنٍ، طقوس الدَّم المُنتشية، الرّغبة القاسية في التّدمير. يُخفي جاك -البطل السّلبيّ في هذه الرّواية- خَجله وحَيْرته خلف قناعٍ؛ ليستطيع إذلال الأطفال الأضْعف بأكثر الطُّرُق قسوةً، ولكنّنا نجد أنّ رالف أيضاً، المُعارض له، والدّاعي إلى الدّيمقراطيّة، والالتزام بالقواعد التي تحترم النّاس، والسّلوك المُحترم، ينْجرف في النّهاية نحو ارتكاب الأخطاء نفسها، فيقوم بإذلال صديقه الحَميم بيجي، الذي يصبح بسبب جسْمه البدين أضحوكة الجميع، فعلى الرّغم من أنّ تصرّفات بيجي كلّها تتّسم بالذّكاء، والتّعقُّل، والشّعور بالمسؤوليّة، إلّا أنّ الجماعة تحكم عليه بالتّهميش؛ للتّأكيد على «دائرة القَبول فيما بينهم»، والتّأكيد على التّجانس الشّكليّ المزعوم، والوحدة الظّاهريّة؛ فالخزْي المُهين لأحد أفراد الجماعة، وإقصاؤه، يعمل على إدماج الآخرين كلّهم في مجموعةٍ واحدةٍ، هكذا ينسى النّاس -مؤقّتاً- التّصدُّعات السّياسيّة والثّقافيّة[286].

لا يظهر الكبار في رواية غولدنغ إلّا في النّهاية، حيث يقومون بإنهاء النّزاعات العنيفة بين المعسكرين، ويعودون بأولادهم إلى بريطانيا

المتحضّرة، وعالم ما بعد الحرب العالميّة الثّانية. لمْ يعُد الكبار يلعبون أدواراً مهمّةً في معظم كتب الأطفال والشّباب التي ظهرت في أواخر القرن العشرين؛ فلا يوجد في هذه الكتب أمّهاتٌ تعرّض أطفالهنّ لمواقف مُخْزيةٍ كما نقرأ في كتاب إليزابيث ويثريل الذي نُشر في عام 1850، ففي هذا الكتاب تقوم الأمُّ بخزْي ابنتها؛ لأنّها ترتدي ملابسَ مبقّعةً، وجواربَ ممزّقةً، كما لا توجد في هذه الكتب شخصيّةٌ مثل شخصيّة الجدّة في قصص تيلكا فون جومبرت «قصص أوراق القلب» التي نُشرت في عام 1884، حيث تقوم الجدّة بخزْي حفيدها؛ لأنّه لا يستطيع تعلُّم القراءة بسهولةٍ، كما لا توجد عمّاتٌ وخالاتٌ برلينيّاتٌ كما في قصص كلمنتينه هلمز «المراهقة» التي نُشرت في عام 1863، ففي هذا الكتاب تدفع الخالات والعمّات فتاةً في الخامسة عشرة من عمرها إلى الشّعور بالخجل والعار؛ لأنّها تتثاءب بدون أنْ تضع يدها على فمها[287]، عوضاً عن ذلك كلّه بدأت كتب الأطفال في أواخر القرن العشرين تصوّر أطفالاً يعرّضون الكبار للخزْي، كما نقرأ في رواية إريش كستنر «لوتشن المزدوجة» التي نُشرت في عام 1949، أو في روايته «مؤتمر الحيوانات» التي نُشرت في العام نفسه، كما أنّنا بدأنا نقرأ أيضاً، وعلى نحوٍ أكثر شيوعاً عن أطفالٍ يضعون أطفالاً آخرين في مواقف مُخْزية.

ما الذي نستخلصه ممّا سبق عن الوضع الاجتماعيّ للعار والخزْي؟ وكيف تغيّر هذا الوضع مع الوقت؟ في البداية، وأوّلاً: فإنّه ممّا لا شكّ فيه أنّ الخزْي كانت له في أدب الأطفال والشّباب أهمّيّةٌ مركزيّةٌ، وما زالت له هذه الأهمّيّة. ثانياً: انتقلت مواقف الخزْي من مجال التّعامل بين أشخاصٍ كبارٍ جديرين بالاحترام من ناحيةٍ، وبين الأطفال من ناحيةٍ أُخرى، إلى مواقف تحدث على مستوى أفقيٍّ في علاقات الأطفال بعضهم مع بعض،

أو بين التّلاميذ، أوبين أعضاء نادٍ من النّوادي، أو بين أفراد مجموعةٍ معيّنةٍ.
ثالثاً: ارتبط هذا التّغيُّر بتحوُّلٍ في المرجعيّات المعياريّة المهمّة. كان الكبار يحاولون مراقبة ذواتهم والآخرين، وأرادوا فرْضَ قِيَمٍ، مثل: الطّاعة، والنّظام، والنّظافة، والاجتهاد، والأمانة، لكنّ منظومة معايير الأطفال كانت على النّقيض من ذلك تكافئ صفاتٍ أُخرى، مثل: التّوافق مع المجموعة خاصّةً، فكانت الخيانة (أي الوشاية) تُصوَّر سَلْباً، ويُصوَّر التّضامن ضدَّ السُّلطة كقيمةٍ إيجابيّةٍ، ولكنْ تقوم منظومة معايير الأطفال في الوقت نفسه، ثانويّاً، بتكريس النّظام الأخلاقيّ في عالم الكبار، فمنظومة الأطفال تخلق -هي أيضاً- هَرماً للسُّلْطة، وقيوداً تفرض التّوافُق، وطقوساً للخزْي.
رابعاً: تتغيّر الدّوافع والموضوعات التي تؤدّي إلى الخزْي: فالبناطيل الممزّقة أصبحت اليوم تعبيراً عن الموضة، ولمْ يعُد أحدٌ يشعر بالخزْي بسببها، مثلها مثل عدم الالتزام بآداب المائدة وسْط جماعة الأقران، بلْ إنّ عدم الالتزام أصبح برهاناً على الاختلاف (أنه مقبول أو «كوول»)، وعدم التّكيُّف، ولكنّ هذا لا يعني أنّ القبْضة الاجتماعيّة الأخلاقيّة قد تراخت عامّةً، فقد أصبحت المعايير الخاصّة بالجسد أكثر صرامةً، وتسْري على البنات على نحوٍ أكبر من الأولاد، فمن يعاني من وزنٍ زائدٍ يواجه المشكلات، ويجعل من نفسه بهذا ضحيّةً لمواقف مُخزية، كما حدث مع بيجي في 1954، أو مع تيْم في 1961، أو ليندا في عام 1974.

كيف يتناسب هذا كلّه مع وصْف المجتمعات الحديثة لنفسها بأنّها تنظيماتٌ ليبراليّةٌ، الأفراد فيها مستقلّون، ويحترم بعضهم بعضاً، ويُراعون عدم إهانة كرامة الآخرين؟ كيف تعلّم الآباء والمُدرّسين التّخلّي عن الخزْي العلنيّ في ممارساتهم التّربويّة، ولو كانوا قد تعلّموا ذلك ببطءٍ؟ كيف تعلّموا ذلك بينما ظلّ كثيرٌ من الأطفال والشّباب يعرّضون أقرانهم

لمواقف الخزْي، ويستمتعون بذلك بتزايدٍ؟ لا تلعب الخلفيّة الاجتماعيّة هنا أيّ دورٍ، كما أثبتت الدّراسات الحديثة، فلا يقلُّ التّنمُّر في المدارس الخاصة والعليا عنه في المدارس العامّة، وتعاني البنات من التّنمُّر مثلهنّ مثل الأولاد، ولكنْ على نحوٍ مختلفٍ يُعيد إنتاج الصّورة النّمطيّة للجنسَيْن.

من المنطقيّ هنا أنْ نفسّر التّنمُّر بوصفهِ شكلاً من أشكال ديناميّة الاستبعاد - الاحتواء: فهناك مجموعةٌ تحتاج وتنتج المهمّشين ليتضامن أفرادها ويندمجوا معاً ضدّهم. هكذا يمكن أن يكون الاستبعاد في حدّ ذاته مُخْزياً بقَدْرٍ كافٍ، بدون الحاجة إلى مزيدٍ من التّنمُّر، فلماذا يصبح من الضّروريّ أن يتذكّر الطّفل -دائماً- أنّه ليس من أفراد المجموعة، وأنّه لا أحد يعترف به، ولا يقدّر قيمته؟ ما الذي يجعل هذه اللّعبة مثيرةً لمن يلعبونها إلى هذه الدّرجة؟

إنّه الشّعور بامتلاك القوّة، والقُدرة على فرض الإرادة الذّاتيّة على الآخرين، ولو قاوموا ذلك. امتلاك القوّة، والاحتفاظ بها ليست حالةً، ولكنّها عمليّةٌ متجدّدةٌ تحتاج إلى التّغذية والتّشجيع على الدّوام، فكلّما زاد عدد الأشخاص الذين يشاركون في استعراض القوّة هذا، ازداد عدد من يتفاعلون معه، وكلّما أصبح الاستعراض ممتعاً بالنّسبة إلى أولئك الذين يجعلون العَجَلة تدور، يبدو هذا واضحاً عند ممارسة العُنف الجسديّ، ولكنّه ينطبق أيضاً، وعلى نحوٍ أقوى على ممارسات التّنمُّر.

وضْع الضّحيّة -على الأقلّ في مواقف الخزْي التي تحدث وجهاً لوجه- هو -أيضاً- مسارٌ يتغيّر ويتجدّد، وليس حالةً، فالأطفال إمّا أنّهم يقبلون وضْع الضّحيّة، كما حدث مع ليندا، ويلعبون اللّعبة وفْقاً لقواعد المتنمّرين، وإمّا لا يقبلون هذا الوضْع، ويقاومونه، ويخترعون عقوباتٍ

مضادّةً، ويبحثون عن المساعدة، ويتحالفون مع من يعاونهم. يمكن للأطفال أنْ يحاولوا التّحصُّن ضدَّ مواقف الخزْي، بحيث لا تؤثّر فيهم، كما يمكن أنْ يرفضوا بدورهم معايير تلك المجموعة التي تقصيهم، وتتنمّر عليهم، ويتحالفوا مع آخرين، فقد جعل التّشهير التّقليديّ هذه الاحتماليّة ممكنةً، عندما كان أصدقاء الشّخص المشهَّر به يعكسون المزاج العام السّائد، ويكسبون المشاهدين إلى صفّ المشهَّر به. آليات المقاومة، وإثبات الذّات هذه ما تزال صالحةً للاستعمال حتّى اليوم، وتُصوَّر حتّى في كتب الأطفال، بوصفها آليّات نموذجيّةً يُحتذى بها.

هذه المقاومة مهمّةٌ؛ لأنّ الأطفال يميلون أكثر من الكبار إلى الوقوف عاجزين، وبدون مقاومةٍ، في مواجهة الخزْي، ولكنْ ليس هذا هو السّبب الوحيد، فثقة الأطفال والشّباب بأنفسهم تكون عادةً أضعف، وارتباكهم أكبر في فهْم ما هو صحيح، وما هو خطأ؛ وهذا يجعلهم معتمدين على نحوٍ أكبر على آراء الآخرين، فإذا وجدوا المساندة، والاعتراف، والقبول داخل إحدى المجموعات، يضعون أنفسهم فوراً تحت وصاية هذه المجموعة، ويستسلمون لديناميّتها التي نادراً ما يتحكّمون هُم بها، لكنّ الحياة خارج المجموعة ليست خاليةً من المشكلات، فهي حياةٌ تعرّض النّاس أيضاً، ومباشرةً، للتّنمُّر والإذلال.

عندما تجتمع هذه العوامل كلّها مع بعضها، فإنّها تتطوّر على نحوٍ مثيرٍ عبْر تطوّر التّاريخ، ووفْقاً لاختلاف المحيط العائليّ، فإذا قارنّا وضْعنا مع وضْع النّاس في القرن التّاسع عشر، وبدايات القرن العشرين، نجد أنّ عدداً أكبر من الأطفال والشّباب يقضون اليوم وقتاً طويلاً في دوائر أقرانهم، إذا كان الأبوان يعملان، وإذا كان الطّفل، أو الشّابّ وحيداً؛ لا إخوة له يكبر وسطهم، هنا يصبح التّواصل مع الأطفال والشّباب الآخرين

أكثر أهمّيّةً، وتكتسب المجموعات المتجانسة في السّنّ أهمّيّةً متزايدةً، ولكنْ تتزايد في الوقت نفسه إمكانيّة التّعرُّض للإهانة والخزْي داخل المجموعة، وبسببها.



الإدماج من خلال الإذلال: ممارسات التّربية العسكريّة

كثيراً ما تميّز بعض المجموعات نفسها عن طريق صرامة تنظيم دخول أعضاءٍ جُدُدٍ إليها، فيقبل الأعضاءُ الجُدُد اجتياز طريقٍ من العوائق، واختبارات الشّجاعة قبْل أن ينالوا شرف قَبولهم داخل المجموعة، ويحصلوا على التّقدير نفسه الذي حصل عليه الأعضاء الأقْدم. دخل هاري جراف كسلر إحدى المدارس الدّاخليّة الإنجليزيّة الرّاقية في السّبعينيّات من القرن التّاسع عشر، وكان أوّل شيءٍ أُجبر على فعله هو الاشتراك والفوز في مباراة ملاكمةٍ، وبعد فوزه في النّهاية عرض عليه الصّبيُّ الذي تحدّاه في مباراة الملاكمة صداقته، وتبعه الأولاد الآخرون[288].

لمْ تكن كلّ بدايةٍ في المدارس الدّاخليّة تسير هكذا؛ فالشّخص الجديد كان في العادة أضعف، والأشخاص الموجودون بالفعل داخل المجموعة أقوى، وكانوا يستعملون قوّتهم هذه ليؤكّدوا على قُدرات المستجدّين المحدودة. لَحظ عالِم الأنثروبولوجيا الفرنسيّ، أرنولد فان جونوب في عام 1909 أنّ طقوس القَبول في الجماعة صعبةٌ للغاية، ومتقلّبةٌ، فمن أجل أن يحصل المستجدّ على هُويّته الجديدة كان عليه أنْ ينفصل عن هُويّته القديمة. هنا يجد المستجدُّ نفسه في حالةِ من يقف على العتبة، حيث لمْ تعد القواعد المعتادة ساريةً، والقواعد الجديدة ليست في متناول اليَد

بعد. لا يملك الشّخص الجديد حدوداً واضحةً، ويُسْمح لباقي أعضاء المجموعة بالاستمرار في إضعافه قبْل أن يُقبل في النّهاية في دائرتهم[289].

هنا يتّضح لماذا يقبل بعض النّاس اجتياز هذه الخطوات؛ فهُم لا يستطيعون النّجاح بدون الانضمام إلى إحدى المجموعات، ففي المجتمعات التي تعدُّ خطوات استقبال المستجدّين جزءاً من الحياة الاجتماعيّة، لا يملك النّاس اختياراً آخر فعلاً غير قَبول هذه الخطوات، ويندر أنْ يشعر هؤلاء المستجدّون بأنّ ما يتعرّضون له مُهينٌ، أو مُذلٌّ؛ إذْ إنّ هذه الإجراءات تسْري على الجميع، وتعدُّ جزءاً طبيعيّاً من مرحلة النّضج؛ أمّا المجتمعات التي تؤكّد على حرّيّة الفرد، وتضعف الرّغبة في الارتباط بإحدى المجموعات عوضاً عن تقويتها، ففيها طرائق أُخرى لتطوير الذّات، ولكنّها تحوي نماذج أُخرى للإذلال، وإذا كانت المؤسّسات في هذه المجتمعات تتعمّد إذلال أعضائها، فلنا أن نفترض أنّه قد حدثت مقاومةٌ ضدّ هذا الإذلال بالتّأكيد من قِبَل، أو أنّ هذه المقاومة ستأتي ذات يومٍ، وسيأتي الدّافع للمقاومة إمّا من الرّأي العام، وإمّا من أولئك الذين تعرّضوا للإذلال.

يمكن أن نلْحظ هذه الممارسات داخل الجيوش، فالجيش يُعدُّ أحد أكثر المؤسّسات احتواءً في المجتمع الحديث بعد المدرسة. بدأ ملايين من الشّباب في التّعرف إلى هذه المؤسّسة منذ القرن التّاسع عشر، وعرفوا حتّى قبْل أن يدخلوا الجيش أنّ خدمة الوطن لن تكون مهمّةً سهلةً، وعلى عكس المدرسة، كان الجيش منشأةً «شاملةً» ومعزولةً بقَدْرٍ كبيرٍ عن البيئة المحيطة، وتضغط أعضاءها داخل نظامٍ من تدرُّج السُّلْطة، كما تسري بالجيوش قواعد خاصّة تفرضها بالعُنف إذا استدعى الأمر ذلك. تمارس المؤسّسات الشّاملة وفقاً لعالم الاجتماع ارفينج جوفمان في كثيرٍ من

الأحيان طقوساً معيّنةً لقبول أعضاءٍ جُدُدٍ فيها، تكمن وظيفة تلك الطّقوس في التّأكيد على الحدود بين الخارج والدّاخل، وتنزع عن المستجدّين السِّمات كلّها التي يمكن أنْ يستمدّوا منها هُويّتهم[290]، ففي الجيش يُجبَر المجندّون على التّخلّي عن ثيابهم الشّخصيّة، واستبدال الزّيّ العسكريّ بها، إضافةً إلى ذلك كان من عادة الجيوش حلْق شَعر رؤوس المجندّين، ولمْ يبدأ المجندّون في الاعتراض على هذه الإجراءات إلّا في نهاية السّتينيّات من القرن العشرين، ما دعا وزير الدّفاع الألماني ذا التّوجُّه الاجتماعيّ الدّيمقراطيّ آنذاك، هلموت شميت، لإصدار قرارٍ في عام 1971 يسمح بارتداء شبكةٍ للشَّعر، وبموجب هذا القرار سُمح للجنود بالإبقاء على شُعورهم الطّويلة وفقاً للموضة، ولكنْ كان عليهم أن يجمعوا شعرهم في شبكةٍ في أثناء فترة خدمتهم.

حدثت في السّتينيّات من القرن العشرين أيضاً أوّل فضيحةٍ كبيرةٍ داخل الجيش الألمانيّ؛ فقد كان لأحد الضُّبّاط الملقّب بـ«طاحونة ناجولد» سُمعةٌ سيّئةٌ بسبب «استمرار معاملته المُهينة لمن هُم أقلّ منه في الرُّتبة»، وحُكم عليه في النّهاية بالسّجن، لكن الضابط لم يشعر بأي خطأ في تصرفه: «أنا أدرّب الجنود بالطّريقة نفسها التي تدرّبت أنا بها»، كما أنّ معظم المجندّين كانوا يتغاضون عن طريقة المعاملة هذه، ولا يقاومونها؛ بسبب الخوف من التّعرُّض لوسائل أبشع من الإساءة والتّنمُّر جزئيّاً، وبسبب فهْمٍ خاطئٍ لمفهوم التّضامن بين الرّفاق أيضاً. كان بعضهم مبهوراً بطريقة المدرّبين الذّكوريّة، وخلطوا بين القسوة والوحشيّة. قليلٌ منهم فقط وجد الشّجاعة لأنْ يتمرّد ويُعلن للرّأي العام ما يحدث[291].

كان ردّ فعل الرّأي العام هو الاستياء الشّديد الذي تزايد بسبب وسائل الإعلام، وكان هذا أوّل علامةٍ على التّحوُّل الذي يحدث في المجتمع،

ففي المجتمع البرجوازيّ اللّيبراليّ والدّيمقراطيّ لمْ يعُد من المقبول أن يتمتّع الجيش بأيّة حقوقٍ خاصّة، بلْ يجب عليه الحفاظ على قواعد سلوكيّةٍ تكفل الاحترام لأعضائه، فلمْ يعُد الحطّ من شأن المطلوبين للتّجنيد من الشّباب مسموحاً، ومُنع تكديرهم، أو التّنديد بهم، ومع كلّ فضيحةٍ جديدةٍ كانت تُنشر عمّا يحدث داخل الجيش كانت التّصوّرات تزداد وضوحاً عمّا يعدّه النّاس إذلالاً ومهانةً، وبدأت قائمة الممارسات المُهينة تطول: فقد كان يفرض على المجنّد تناول كبد الخنزير نيّئاً، أو تناول كمّيّةٍ كبيرةٍ من المشروبات الكحولية، ولا يتوقّف حتّى يُفرغ ما في جوفه، إضافةً إلى التّجاوزات الجنسيّة الجارحة. كان القادة المدرّبون هُم من يقومون بتلك الممارسات كلّها، ويعدّونها اختبارات يقيسون بها تحمل الجنود. أطْلق المجندّون وآباؤهم الإنذارات، والتقطت الصّحافة هذه القضيّة، وتدخّلت النّيابة العامّة[292].

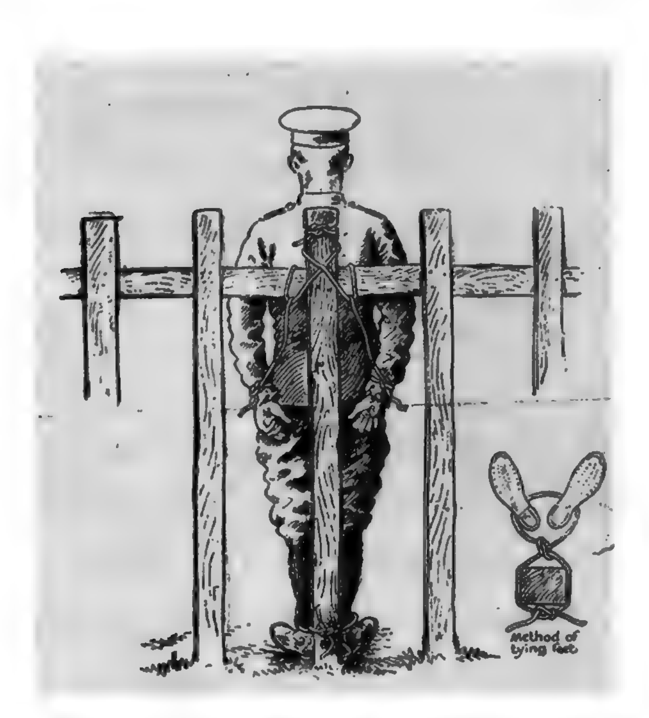
كان موضوع سوء معاملة الجنود قد أُثير من قبْل بالفعل في نهاية القرن التّاسع عشر، ففي ذلك الوقت استغلّ الحزب الاجتماعيّ الدّيمقراطيّ كلّ فرصةٍ من أجل وضْع الجيش تحت مجهر النّقد بوصْفه أداةً من أدوات السُّلْطة، إلّا أنّ الرّأي العام كان يحتفل بالجيش بوصْفه «مدرسة الرّجال»، وكانت له سُمعةٌ جيّدةٌ، ولو كان التّعامل داخله يتّسم بالخشونة والفظاظة أحياناً، فقد عدّ النّاس آنذاك أنّ مثل هذه الطّريقة في التّعامل لا تضرّ بالهدف التّعليميّ داخل هذه المؤسّسة، على العكس، فقد أجاب في عام 1956 %63 من النّساء، و%55 من الرّجال في ألمانيا الاتّحاديّة، بنعم عن سؤال عمّا إذا كان «شباب اليوم» يحتاجون دخول الجيش؛ لأنّه «يعلّمهم النّظام والأدب»[293].

يعود هذا التّصوُّر عن الجيش كمؤسّسةٍ للتّربية إلى بداية القرن التّاسع

عشر عندما فرضت الدّولة البروسيّة التّجنيد على الشّباب مُتبعةً في ذلك خُطى النّموذج الفرنسيّ. لمْ يُبْدِ المدرّبون حساسيّةً كبيرةً في اختيارهم لوسائل التّربية. حظرت قواعد الحرب البروسيّة في عام 1808 استعمال الضّرب، ووسيلةً أُخرى سيّئة السُّمعة، وهي الجرْي مع تلقّي الضّربات على الظَّهْر العاري، فهذه الوسائل لمْ تعُد تتطابق مع كرامة مواطني الدّولة الذين يؤدّون الخدمة العسكريّة، إلّا أنّ احترام «الحُرّيّة التي يحملها المجنّدون على ظهورهم»، كما عبّر عنها آنذاك الملازم الأوّل أوغست نايدهارت فون جنايزناو قوبِل برفضٍ شديدٍ من الضُّبّاط[294]، ولمْ تتغيّر معاملة المجنّدين للأفضل، فعندما أكّد نُوّاب الجمعيّة الوطنيّة في فرانكفورت في عام 1848 أنّ «العقاب الجسديّ يهين كرامة الرّجال الأحرار، وسيادة الشّعب الذي كافح لانتزاع تلك السّيادة»، كانوا يقصدون بذلك الممارسات العقابيّة داخل الجيش[295].

حتّى في الحرب كان المدافعون عن الوطن يتعرّضون لـ«النّيران الصّديقة» من جانب ضبّاطهم، ومن هُم أقلّ منهم في الرُّتبة، وكان عليهم أنْ يتحمّلوا لذلك هجومهم عليهم بالسُّباب، والشّتائم، وعبارات التّحقير، إلّا أنّهم كانوا يرون تقييد الجنود إلى أحد الأشجار عقاباً لهم على أخطاء صغيرةٍ أمراً مُهيناً على نحوٍ خاصّ: كان الجنديّ يُربط واقفاً إلى شجرةٍ، أو إلى عَمودٍ، ويظلّ مقيّداً لساعاتٍ طِوالٍ معرّضاً لنظرات الجميع. كان هذا العقاب مستعاراً من موقف التّشهير التّقليديّ المعتاد داخل الجيش البريطانيّ الذي شاهده المتطوّع الشّابّ لودفيج ديمر في السّبعينيّات من القرن التّاسع عشر في أثناء الحرب ضدّ فرنسا[296]، وبعد أربعة عقودٍ من ذلك التّاريخ، قال لودفيج ديمر: إنّه تعرّض لعقوبةٍ مشابهةٍ بعد وقتٍ قصيرٍ من انضمامه للسَّريّة، فقد رُبط بعَجَلة سيّارةٍ؛ لأنّ المعطف الذي يرتديه

كان متّسخاً. «ما الذي خطر على ذهني وقتها؟ حسنٌ، (...) كان علينا أن نحتمل في هذه الفترة الكثير من المواقف غير العاديّة والغريبة، وقلت لنفسي: إنّ التّقييد إلى شجرةٍ، أو إلى عَمودٍ، هو أحد هذه المواقف الغريبة في الجيش».



صورة 14 عقاب في ميدان المعركة، رقم 1

ألَمْ يخطر على بال ديمر آنذاك بالفعل أيّ شيءٍ آخر؟ هذا أمرٌ مشكوكٌ فيه، فهذه الرّزانة الهادئة التي يسترجع بها الموقف تتطابق تماماً مع السّلوك الرّزين الذي يحكي به الرّجال المتقدّمون في السّنّ عن فترة شبابهم، لكنْ يتذكّر أستاذ التّاريخ هانس دلبروك الموقف على نحوٍ مختلف؛ كان دلبروك في ذلك الوقت ملازماً صغيراً في السّريّة نفسها التي خدم فيها ديمر، وكان

هو من نفّذ العقوبة فيه. كتب دلبروك خطاباً أرسله إلى عنوان ديمر في عام 1912 جاء فيه: «من بين الصُّور الحيّة التي أتذكّرها عن فترة الحرب حتّى اليوم، تبرز تلك الصّورة التي أرى فيها وجهك الشّابّ الجميل أمامي، وقد تجمّد عليه تعبير الصّدمة؛ بسبب المهانة التي فُرض عليك أن تقاسيها». لمْ يشكّك دلبروك آنذاك في أنّ ربْط الجنود كان إهانةً بالفعل، وأنّه كان «إذلالاً لشخصيّة الرّجُل الوطنيّ»، ومع ذلك كان دلبروك يرى أنّ هذه الإجراءات التّأديبيّة «على الرّغم من وحشيّتها الباردة» ضروريّةً من أجل الحفاظ على النّظام والقُدرات القتاليّة للجنود[297].

كان هذا أيضاً رأي العديد من الضُّبّاط في أثناء الحرب العالميّة الأولى، فلمْ يقبلوا التّخلّي عن هذه الممارسات إلّا بعد مقاومةٍ شديدة. كان من جرّم هذه الإجراءات في برلمان الإمبراطوريّة الألمانيّة هُم النُّوّاب الاشتراكيّون الدّيمقراطيّون واللّيبراليّون في المقام الأوّل، وفي النّهاية أصدر وزير الحرب هرمان فون شتاين في أيار/ مايو 1917 قراراً بمنع هذه العقوبات، ولكنْ في آب/ أغسطس من عام 1918 حاول قائد أركان حرب الجيش باول فون هيندنبورج إقناع الوزير بإعادة العمل بعقوبة التّقييد إلى شجرةٍ، أو إلى عَمودٍ في حال «أظهر الجنود جُبْناً، أو إذا قاموا بأخطاء أُخرى أشدّ، وهي الأخطاء التي تطرأ كثيراً اليوم»، وأتى الرّدّ سريعاً، وواضحاً، ولا لَبْس فيه: «إنّ عقوبة التّقييد عقوبةٌ مُهينةٌ للكرامة، فقد شهدنا عدداً من حالات الانتحار لبعض الجنود بعد تعرّضهم لهذه العقوبة»[298].

كانت هناك خطابات، ومذكّرات، ويوميّات جاء فيها ما يبرهن على أنّ الجنود البسطاء كانوا يرون في هذه الممارسات والإذلال اللّفظيّ من جانب القادة العسكريّين تحقيراً وإذلالاً لهم. في نيسان/ أبريل من عام 1917 كان مارتين هوبوم أحد الجنود الذين استُدعوا إلى الحرب، وهو

في سنّ الرّابعة والثّلاثين، وكان يعمل قبل استدعائه ليخدم في جراوديتس مؤرِّخاً. كتب هوبوم في مذكّراته يقول: «الانضباط ليس صعباً عليّ، ولكنّ الطّريقة المُهينة غير الضّروريّة في تنفيذه هي الصّعبة (...). ليس هناك اختبار للأعصاب أقسى من التّعرُّض دائماً للاستفزاز والتّهديد، ونحن نؤدّي الخدمة العسكريّة الشّاقّة. إنّه من السُّخف أنْ نقول: إنّنا لا نهتمّ بذلك؛ فالشّعور بالكرامة هو قوّةٌ فطريّةٌ في الإنسان، لا يمكن أنْ نعطّله وقتما نشاء»[299]، وكتب جنديٌّ آخر في حزيران/ يونيو 1917 خطاباً في أثناء وجوده على الجبهة الشّرقيّة عبّر فيه عن الرّأي نفسه، فهو «يرحّب بالحبس لعدّة أسابيع، فقط حتّى يهرب من هذا العناء غير المعقول، وغير الضّروريّ، وحتّى لا يضطرّ إلى أن يرى بعينيه الظُّلم البادي لكلّ إنسان، الظُّلم الذي يعاملوننا به، والذي فُرض علينا كلّنا قَبوله ضمنيّاً؛ لأنّ الهيئات والقوانين كلّها ليست في صفّنا، ولأنّنا لا نريد -على ذلك- إتعاس أنفسنا العُمر كلّه. أيّة عبوديّةٍ هذه التي فُرضت علينا نحن! نحن الذين كنّا نشعر من قبْل أنّنا أحرار، ولمْ نكن نصدّق أنّنا سنقدر ذات يومٍ على قَبول مثل هذه الإهانات مهما كانت صغيرةً، أو كنّا نتخيّل أنّنا سنستسلم لهذا الظُّلم بدون أنْ نعاقب من ظلمونا»[300].

حاول هوبوم التّخفيف ممّا قاله في تقريره عن «الأحوال الاجتماعيّة السّيّئة للجيش، التي هي جزءٌ من انهيار ألمانيا». فكتب: إنّ العقوبات مثل التّقييد والربْط إلى شجرةٍ، أو إلى عَمودٍ، «عقوباتٌ يراها جيلنا مكروهةً على نحوٍ لا يمكننا التّعبير عنه»، إنّها بقايا الدّولة التّقليديّة التي تعمل ضدّ الطّبيعة، وتُعدُّ اعتداءً على «الكرامة الإنسانيّة». أعلن دلبروك، وكان معلّماً للجنديّ هوبوم، في عام 1912 أنّ «نظام الجيوش» يعلو فوق كرامة الإنسان، لكنّ «جيل الحرب العالميّة»؛ أي الجيل الأصْغر، كان له رأي

مختلف، وهو رأيٌ يمكن أن يكون علامةً على «ازدياد وانتشار الشُّعور بالكرامة بين المواطنين»[301].

لا تتطابق الكرامة الإنسانيّة مع كرامة المواطنين؛ فالكرامة الإنسانيّة تخصّ كلّ إنسانٍ بصرف النّظر عن موقعه الاجتماعيّ، أو انتمائه السّياسيّ؛ أمّا كرامة المواطنين فتتحقّق لأعضاء المجتمع الذين تكفل لهم الدّولة حقوقاً وواجباتٍ محدّدةً بوضوح، لكنّ كرامة المواطنين تشمل -أيضاً- كرامة الفرد، فإذا شَعَر الجنود في أثناء خدمتهم العسكريّة بالإهانة، أو بالتّقليل من شأنهم، طالبوا بحقّهم كمواطنين لهم كرامة، وكأفرادٍ لهم كرامة أيضاً، فدائماً ما كانوا يؤكّدون أنّهم لا يمكن أنْ يقبلوا مثل هذه المعاملة السّيّئة في حياتهم المدنيّة، وجعلهم العجْز الذي يضطّرّهم «لقبول مثل هذه المعاملة ضمنيّاً، يشعرون بالخزْي مضاعفاً»، وكان هذا الموقف «مُهيناً لهم بصفتهم أشخاصاً أحراراً».

عبّر رجالٌ عاديّون جدّاً هنا عن وعْيٍ مختلفٍ لمْ يكن موجوداً في الجيش قبْل مئة، أو مئتي عامٍ أيضاً، فلمْ يعُد أفراد الجيش يخضعون للإرشادات والتّوجيهات الجارحة بدون تذمُّرٍ، بلْ لقد بدأوا يعبّرون عن ثقةٍ بالنّفس تستند بقَدْرٍ متساوٍ إلى الكرامة الإنسانيّة، وكرامة المواطن، لكنْ مرَّ نصف قرنٍ حتّى انتشر هذا الوعْي، واستطاع فرْض نفسه على الرّأي العامّ، وكسبه إلى صفّه، وبدأت شرائحُ عريضةٌ من الشّعب الألمانيّ منذ ستّينيّات القرن العشرين تتراجع عن الشّعور بأنّ ممارسات التّربية المهينة والمذلّة داخل الجيش أمرٌ طبيعيٌّ، فما لمْ يعُد مقبولاً في المدرسة كان لا بدّ من أنّ يختفي من معسكرات الجيش أيضاً.

طقوس القبول داخل الرّجولة:
الإذلال والتّفويض

لمْ يكن أحدٌ يهتمُّ كثيراً بأنّ الإذلال والتّحقير لا يمارسه القادة العسكريّون فقط، وأنّه كان يُمارس أيضاً من قِبَل أشخاصٍ من الرّتبة نفسها، والمنزلة، والسّنّ، فبين الحين والآخر كان بعض الجنود في القرن التّاسع عشر يشكون من سوء معاملة زملائهم المُخْزية لهم. كثيراً ما كان الضّبّاط الصّغار هُم من يأمرون بهذه المعاملة المُخْزية، فعندما كانوا يسيئون معاملة بعض الجنود، كانوا يعطونهم السُّلْطة بعد ذلك لضرب جنودٍ آخرين. كان الجنود غير المندمجين في المجموعة، والذين لا يتمتّعون بالقوّة البدنيّة نفسها، أو مستوى الذّكاء نفسه، يتعرّضون بقَدْرٍ أكبر إلى السُّخرية والإهانة، إضافةً إلى ذلك كانت هناك قواعد داخل الفِرق العسكريّة بخصوص معاملة الجنود الأقلّ في الرُّتبة: فالمجنّدون الأصغر عليهم أن ينظّفوا الأحذية العسكريّة لأولئك الذين قضوا وقتاً أطول في الخدمة، ولا بدّ من أن يُبدوا استعدادهم الدّائم لمعاونة من هُم أقْدم منهم، وأعلى رتبةً، وإذا لمْ يُقْدِم أحد الجنود الأصغر الاحترام الواجب للأكبر منه، سيزوره ليلاً من يطلق عليه في الأمثال: «شبح المعسكر»، وسيأتي هذا الشّبح في صورة الجنود الأقْدم ليبرحوه ضَرباً[302].

على الرّغم من ذلك لمْ يكن الشّباب يتذمّرون من هذه التّحرّشات بقدْر تذمُّرهم من تجاوزات قادتهم، فالقيام بالخدمة وطريقة التّعامل التي تؤكّد التّراتبيّة والأقدميّة كانت من الممارسات المعتادة داخل فِرق الشّباب، ولا تصدمهم، أو تنفرّهم إذا بقيت داخل الحدود المعقولة. كانت مثل هذه الطّرائق في التّعامل موجودةً أيضاً داخل شِلَل شباب العمّال الهمجيّة، وهي المجموعات التي اشتهرت بإثارة الفَزع في المدن الكبرى

في عشرينيّات القرن العشرين، كما سَرت قواعد التّعامل نفسها أيضاً داخل المدارس اليوميّة، والمدارس الدّاخليّة، واتّحادات الطّلّاب، ولمْ يكن الأمر في ألمانيا مختلفاً بقَدْرٍ كبيرٍ عن بريطانيا العُظمى، أو عن الولايات المتّحدة الأمريكيّة[303]، فقد كان الشّباب الأكبر سنّاً الذي تعرّض للتّنمُّر من قبْل يقوم بممارسة التّنمُّر نفسه ضدّ آخرين أصغر منه، واتّخذ هذا التّنمُّر أشكالاً مبالغاً فيها في جامعة الينوي في 1900 على سبيل المثال، فقامت إدارة الجامعة بإصدار قراراتٍ صارمةٍ لمواجهتها وصلت إلى درجة فصْل المتنمّرين من الجامعة. كانت هناك طقوس تُفرض على سنواتٍ دراسيّةٍ كاملةٍ تجبرهم على تأدية خدماتٍ مُذلّةٍ ومهينةٍ للطَّلَبة في السّنوات الدّراسيّة الأكبر. عندما اختفى التّنافس بين السّنوات الدّراسيّة بأكملها منذ القرن العشرين، اختفت أيضاً طقوس القبول إلّا أنّ التّنمُّر لمْ يختفِ تماماً من حياة الجامعة حتّى اليوم[304].

عُرض الفيلم الأمريكيّ «المعزة» في مهرجان برلين السّينمائيّ في عام 2016. تدور أحداث الفيلم في الوقت المعاصر، وتقود المشاهدين إلى داخل حَرَم وأبنية الجامعات الأمريكيّة التّقليديّة، حيث الحشائش الخضراء، والبنايات الأنيقة، والشّباب صغير السّنّ من الجنسَيْن، الذين يرتدون الشّباشب والبناطيل القصيرة. يتعلّم هؤلاء الشّباب داخل قاعات المحاضرات والمكتبة ليهيّئوا أنفسهم لمواجهة الحياة، كما يحصلون أيضاً على التّدريب العاطفيّ اللّازم في بيوت الطَّلبة، أو الأخويّة، أو نوادي الطالبات النّسائيّة. يتناول الفيلم إحدى هذه الأخويّات بالتّفصيل، فيحكي عن أحد الطَّلبة في أوّل فصْلٍ دراسيٍّ جامعيٍّ له. للطّالب شقيقٌ أكبر، عضوٌ في إحدى الأخويّات، تبدو حياة الأخ الأكبر داخل دوائر الأخويّة جميلةً: فأعضاء الأخويّة مترابطون جدّاً، ويتمتّعون باحترامٍ يُكنّه لهم كلّ من هُم خارج الأخويّة، وهُم أيضاً قادرون على التّعرُّف على نحوٍ أسهل من غيرهم

على رفيقاتٍ للعلاقات الجنسيّة، كما يحصلون دائماً على ما يكفيهم من المشروبات الكحولية. يخضع الأخ الأصغر مع متقدّمين آخرين لمرحلةٍ ممتلئةٍ بالاختبارات، وبعدها سيقوم أعضاء الأخويّة بالتّصويت على قبول الأعضاء من هؤلاء المتقدّمين. ما يهمّ في هذه الاختبارات ليست اختبارات الشّجاعة، أو اختبار القُدرة على تأدية الخدمات للأقدم، فالأهمّ هو اختبار حدود الرّاغبين في الانضمام إلى الأخويّة في قبول ما يُفعل بهم كلّه: شُرب البَول، والغطس داخل ماء المرحاض، والثّغاء مثل الماعز، والزّحف مثل عُجول البحر في الجليد، وشُرب الكثير من البيرة الدّافئة حتّى يفرغوا ما في جوفهم، والرّكوع أمام السّيّد (سيّد المتقدّمين) ليبصق عليهم، ويسبّهم، ويذلّهم، والوقوف أمام حائطٍ، والتّحرُّك بطريقةٍ توحي بأنّهم يمارسون الجنس، ودائماً هناك التّهديد باغتصاب أحد المعز (أحد المتقدّمين للأخويّة). هذا الإذلال كلّه يُمارس في حضور ومشاركة من قُبلوا في الأخويّة كلّهم من قبْل.

يستند الفيلم إلى عملٍ أدبيٍّ يحكي فيه الرّاوي براد لاند -بصيغة الأنا- تجربتَه الشّخصيّة في إحدى هذه الأخويّات[305]. تؤكّد التّجارِب الفرديّة، وطفْرة الدّراسات عن طقوس القبول منذ 1990، أنّ هذه الممارسات التي صوّرها فيلم «المعزة» تتطابق مع ما يحدث بالفعل في الواقع[306]. أُنشِئت في هذه الأثناء مواقعُ إلكترونيّةٌ عن طقوس القبول في العديد من الجامعات الأمريكيّة تشرح للطَّلبة حقوقهم، وتشجّعهم على مقاومة مثل هذه الطّقوس، فطقوس القبول ممنوعةٌ رسميّاً، حتّى في قوانين وبيانات اتّحادات الطَّلبة، إلّا أنّها ما زالت ساريةً في ثقافة الطَّلبة الفرعيّة، ومحميّةً بإلزام أعضائها بالسِّرّيّة، فالْتزام السِّرّيّة يمنع في العادة أنْ يظهر ما يحدث داخل الأخويّات ونوادي الطّالبات النّسائيّة إلى العَلن.

تُعدُّ طقوس الإذلال من منظور الأخويّات ونوادي الطّالبات النّسائيّة منطقيّةً ومثيرةً؛ فأعضاء الأخويّات يؤكّدون بوساطتها على سُلْطتهم، كما يؤكّدون على أنّهم جماعةٌ واحدةٌ متضامنةٌ في السّرّاء والضّرّاء، وإذا كانت شخصيّة بعضهم بها مَيْلٌ إلى السّاديّة، فسوف يستمتع هؤلاء برؤية آخرين يخوضون في القذارة. تتكوّن هذه القذارة في مُعظم الأحوال من البراز، وهذا يكشف عن الكثير في هذه الطّقوس، كما يكشف التّرديد المستمرّ لجُملٍ بعينها، أو التّنجيد؛ حيث يُضرب الشّخص على مؤخّرته العارية بِعَصا تشبه المِجْداف، عن الكثير ممّا تحمله هذه الطّقوس، والشّيء نفسه ينطبق على طقس إكراه الشّخص على الإيهام بأنّه يمارس الجنس.

ولكنْ لماذا يسمح الشّباب بأنْ يحدث لهم ذلك؟ لماذا يخضعون لهذا الإذلال بإرادتهم الحُرّة؟ يرى العلماء المتخصّصون في الدّراسات الثّقافيّة في هذه الطّقوس نوعاً آخر من طقوس القَبول، والانتقال إلى مرحلةٍ أُخرى في الحياة التي تتأكّد فيها رجولة الشّخص الخاضع لهذه الطّقوس، ففي هذه الطّقوس يُبرهن المتقدِّم على أهليّته، ليصبح عضواً في جماعة الرّجال المقصورة على أفرادها. يرى بعضهم هنا نظاماً من الألعاب يسري فقط في تلك المواقف، ولكنّه لا يؤثّر فيما يحدث خارجها[307]، ولكنْ هل هذا صحيح؟ لا يرى براد لاند، ولا أيٌّ من الطَّلبة الذين حاورتهم عالمة الأنثروبولوجيا بجي سانداي في الإذلال أيّة سِماتٍ للألعاب، فقد قامت بجي ساندي بإجراء حواراتٍ مع الطَّلبة في آخر الثّمانينيّات من القرن العشرين، بعد حوادث موت بعض الأشخاص نتيجةً لطقوس القَبول هذه، ما أثار فضيحةً كبرى في التّسعينيّات من القرن العشرين، وأثبتت تلك الحوادث أنّ الأمر ليس نظاماً للألعاب.

عبّر الشّباب في هذه الحوارات عن شعورهم بالارتباك الذي فجّره

الانتقال من بيت العائلة إلى الجامعة، فكان ردّ فِعلهم هو البحث عن جماعةٍ تساندهم وتجعلهم يشعرون داخلها بالأمان العاطفيّ، وتخيّلوا أنّ الانضمام إلى أخويّة من الأخويّات تجعل الإنسان قويّاً، داخليّاً وخارجيّاً، فبعد أنْ يدفع الشّخص ثمن تذكرة الدّخول يجد في تلك الأخويّة الأبديّة أناساً لهم تفكيره نفسه. هكذا تصبح الشّكوك ومشاعر التّوتُّر والاضطّراب تافهةً في مقابل ما تعِدُ به الأخويّة، بلْ إنّ بعضهم يُجبر نفسه على رؤية معنىً أعمق في طقوس القَبول المُهينة، ففي تلك الطّقوس يُدرك الشّباب مدى تفاهتهم، إنّهم يتحوّلون إلى ورقةٍ بيضاء، يبدؤون في كتابة هُويتّهم الجديدة عليها، وهي هُويّةٌ أكثر ثباتاً، وأكثر قُدرةً على مواجهة تحدّيات الحياة كلّها، إنّها هُويّة الأخ داخل الأخويّة. «شَعَرنا كلّنا بالذّوبان تحت وطأة سوء المعاملة هذه، كلّنا شَعَرنا بأنّنا لا قيمة لنا، ولكنّنا كلّنا الآن معاً، ونشعر بأنّ حالنا جيّد»، ويُغفل الشّباب هنا أنّ الأخويّة الجديدة تجعلهم معتمدين عليها إلى أقصى حد[308].

تعمل الرّابطات الطّلّابيّة الألمانيّة على نحوٍ مشابهٍ، لمْ يكن عصرها الذّهبيّ في القرن العشرين مثل الأخويّات الأمريكيّة، فقد كان عصرها الذّهبيّ في القرن التّاسع عشر، وتُعدُّ الأخويّات الألمانيّة اليوم هامشيّةً، وتجاهد للحفاظ على بقائها. كانت تلك الرّابطات الألمانيّة أيضاً تعطي طقوس قَبول الشّباب في جماعة الزّملاء أهمّيّةً كبيرةً، وهناك أيضاً كان من الأهمّيّة بمكانٍ إلغاء آثار الحياة السّابقة كلّها، وترسيخ شعورٍ جديدٍ بالذّات. في بداية العصر الحديث كان من المعتاد أنْ يخضع الطَّلبة الجُدُد كلّهم في الجامعات الألمانيّة لما يسمّى بالإيداع: كان الطَّلبة الجُدُد يسمحون للطَّلبة الأقْدم بضربهم، وشتمهم، والسُّخرية منهم، واضطّهادهم علانيةً. ألقى مارتين لوثر في عام 1536 خطبةً في أثناء مأدبة طعامٍ مع طَلبة جامعة

فيتنبرج. في هذه الخُطبة وصف لوثر معنى هذه الطّقوس كلّها بسُخريةٍ خفيفةٍ، وقال عنها: إنّها «تشبه طريقة القانون الذي يعلّمنا أن نتعرّف إلى أنفسنا، من نحن؟ وكيف نحن؟ وأنّنا يجب أن نترك نفوسنا تشعر بالذُّلّ أمام الله، وأمام البشر»[309]. فرضت الجامعات في القرن التّاسع عشر امتحاناً رسميّاً لقبول الطّلّاب الجُدد، ليحلّ محلّ هذه الممارسات المُهينة، ومع ذلك فقد ظلّت رابطات طلّابيّة عديدة تحافظ على هذه الطّقوس وتحترمها، ولكنّها قصَرتها فقط على أعضائها. هكذا لمْ يعُد هناك ضرورة لطقوس القبول على المستوى الرّسميّ، ولكنّها أصبحت طقساً اختياريّاً يشترط قبول المتقدّمين له.

على عكس \الأخويّات الأمريكيّة والجمعيّات السّرّيّة التي تحافظ على سِرّيّة وكتمان ما يحدث داخلها، كانت رابطات الطّلّاب الألمانيّة تسمح بتداول المعلومات بشأنها. نشرت العديد من المجلّات، والسِّير الذّاتيّة، والمذكّرات التّاريخيّة معلومات أدلى بها طلّاب انضمّوا إلى هذه الرّابطات. شرحت هذه الكتابات معنى أنْ تكون زميلاً في إحدى هذه الرّابطات، ووصفت شعور الأعضاء داخل هذه الطّبقة المميّزة. تؤكّد هذه الكتابات الفارغة مدى الفخر الذي يغرسه الوجود داخل إحدى رابطات الزّملاء. لمْ تكن هناك مقاومة من الطّلّاب، فقد كانوا يتوقون عادةً إلى «طقوس العُنف»، وكانوا يشاركون في ممارستها بفعالية. كان طقس العِراك بين الطَّلبة هو أهمُّ طقسٍ من طقوس القبول الفعليّ داخل الرّابطات المهمّة، فكانت تقام مبارزةٌ بين اثنين من الطَّلبة وفْق قواعد صارمة يستعملان فيها سيوف المبارزة. في هذا الطّقس يقف اثنان من الطّلّاب متواجهَيْن على المستوى نفسه: إنّهما يستعملان الأسلحة نفسها، ويخضعان للقواعد نفسها، ويستطيعان تعويض النّقص في قوّتهما الجسديّة باستعمال التّقنيّات

والمهارات. لمْ يكن هذا الطّقس مُذلّاً، أو مُهيناً، على العكس: فقد شعر الكثيرون في أثناء ذلك أنّه «حافزٌ يدفعهم إلى الحفاظ على رجولة العصور السّحيقة»، كان هذا ما قاله شقيق توماس مان الأصغر، فيكتور. وحْده الزّميل الذي سيركع لشعوره بالخوف، هو من عليه أن يشعر بالخزْي؛ أمّا من يثبت في المواجهة حتّى النّهاية، ويخرج من العِراك مُنهكاً بندبةٍ مميزة في وجهه، تثبت شجاعته وثباته، فسيخرج مرفوع الرّأس من أرض المبارزة[310].

كانت هناك بالتّأكيد طقوسٌ وقواعدُ للتّعامل داخل الأخويّات والفِرق العسكريّة، وكانت تلك الطّقوس تخدم بالفعل هدف تأكيد الذّات، ففي طقس «دروس الثّعالب» يتعلّم المستجدّون الدّرجات المختلفة في هرم السُّلْطة داخل الرّابطات، وبين الرّابطات بعضها مع بعض. يبدأ المستجدّون، وهُم على درجة «الثّعلب»، وهي درجةٌ تحمل داخلها سِمات الخضوع المُهين كلّها؛ أمّا طقس «قواعد شُرب البيرة» فتوضّح لهم كيف يتحوّل شكلهم إلى شكلٍ بائسٍ ومثيرٍ للشّفقة، إذا ما وصلوا إلى حالة السُّكْر، ولكنْ تجبرهم «قواعد البيرة» في الوقت نفسه على التّماسك حتّى في أثناء هذا الوضع البائس. في هذا «التّخلّي طوعاً عن الحُرّيّة» (فيكتور مان) يتذكّر المستجدّون يوميّاً سُلطة الرّابطة الصّارمة، وتحكّمها في وقتهم، فليس بالإمكان الاهتمام بأشياء أُخرى، أو عقْد صداقاتٍ خارج الرّابطة إلّا نادراً، حتّى من كان يشعر بثقل الالتزامات المستمرّة، والرّقابة عليه، يظلّ متمسّكاً بالأخويّة، ويشعر في النّهاية بشعورٍ إيجابيٍّ تُجاه «جماعة الزّملاء البديعة»، فقد اتّفق معظم الشّباب تقريباً على أنّهم قد تعلّموا الثّبات والقوّة في سنوات الشّباب، وأصبحوا «أعضاءً نافعين» في مجموعة أكبر، فزملاء الرّابطة يبقون على اتّصالٍ بعضهم ببعض طوال

الحياة، كما أنّ هؤلاء الزّملاء كانوا مفيدين للأجيال الأصغر مثلما استفادوا هُم أنفسهم من الزّملاء الأقْدم من قبْل. هكذا يصبح للإذلال الذي خضعوا له في البداية نتيجة مفيدة وواضحة لهم في معظم الأحوال[311].

كرامة النّساء:

الاغتصاب والجنسانيّة

الفرق بين رابطات الطّلّاب الألمانيّة وبين مثيلتها الأمريكيّة كان في علاقة الطّلّاب بالنّساء، فحتّى ستّينيّات القرن العشرين كان تعبير «المرأة المبهجة» (Coleurdame) متداولاً ليصِف النّساء الشّابّات، والبنات المدعوّات إلى الحفلات الرّاقصة التي تقيمها رابطات الطّلّاب، وكان الطّلّاب يعاملونهنّ بترحابٍ شديدٍ، (ومع ذلك كان الطّلّاب من الحكمة ألّا يوجّهوا إليهنّ الدّعوة لحضور ولائم السُّكر والعِراك). في القرن التّاسع عشر كانت «النّساء المبهجات» هُنّ بنات أساتذة الجامعة في الأغلب، ثمّ أصبحن الزّميلات في الصّفّ الدّراسيّ، وكان الطّلّاب الألمان يعاملونهنّ بقِيَم الفروسيّة، وحتّى اليوم تسرَح النّساء المتقدّمات في السّنّ بخيالهنّ ليعدن إلى تلك الأوقات، حيث كانت طريقة التّعامل معهنّ تتّسم بالتّهذيب الشّديد، وهي طريقةٌ كادت تختفي تماماً اليوم، كما تتذكّر النّساء أيضاً شعورهنّ بالرّاحة وسْط هذا الجمْع من الشّباب المهذّب، ولهذا فسوف يهززْن رأسهنّ غير مصدّقاتٍ إذا قصّ أحدهم عن الاغتصاب الجماعيّ الذي يحدث بين الحين والآخر في الجامعات الأمريكيّة، والذي يشارك فيه أعضاء الأخويّة بسرور.

لا يمكن مقارنة الجامعات الألمانيّة في ستّينيّات القرن العشرين، أو في بداية القرن العشرين أيضاً، بما يحدث في حَرَم الجامعات الأمريكيّة، فقد

تغيّرت العلاقة بين الجنسَيْن، وأصبحت العلاقات الجنسيّة تُمارس على نحوٍ بدهيٍّ وبكثرةٍ، ولمْ يحدث هذا فقط بسبب الاختلاط في الجامعات الأمريكيّة في السّتّينيّات، فالتّغيّر الذي حدث في المعايير الاجتماعيّة فيما يخصّ الحياة الجنسيّة كان تغيّراً جذريّاً لمْ يحدث بهذا الشّكل في أيّ مجالٍ آخر، وانعكس هذا التّغيُّر أيضاً وبوضوحٍ حتى داخل أسوار الجامعات الأم الوقور (Alma Mater).

أصبحت العلاقات الجنسيّة في حياة الطَّلبة، أو الطّالبات أمراً طبيعيّاً في سبعينيّات القرن العشرين بالفعل، ولو كانت الجامعات الأمريكيّة تتظاهر بعدم السماح بالعلاقات الجنسيّة في بيوت الطَّلبة، ولمْ يكن هذا التّظاهر أمام الآباء فقط، فعندما كانت تقع بعض التّجاوزات، وهذا ما كان يحدث أحياناً بالتّأكيد، لمْ يكن أحدٌ يتحدّث عن الاغتصاب، ولهذا فقد أفلت المجرمون من العقاب، وإذا حدث وتقدّمت إحدى الطّالبات ببلاغٍ داخل الجامعة عن حالة اغتصابٍ، سارعت إدارة الجامعة لترضية الشّاكية حتّى لا تتعرّض سُمعة المؤسّسة للضّرر، إضافةً إلى ذلك كان ضحايا الاغتصاب يجدْن صعوبةً في التّحدُّث عَلناً عمّا حدث لهنّ، فقد كنَّ يشْعُرن بصدمةٍ عميقةٍ، وإحساسٍ كبيرٍ بالعار لوقوعهنّ ضحايا لاغتصابٍ عنيف؛ أمّا من كانت تجرؤ على الرّغم من ذلك على الذّهاب إلى الشّرطة، فكانوا يردّدون على مسامعها مشاركة المرأة في تحمل المسؤوليّة. لمْ يتغيّر المزاج العام تُجاه الاغتصاب إلّا عندما بدأت النّسويّات في السّبعينيّات بطرح الموضوع وفضْحه، فقد نظّمت حركة النّسويّات الراديكاليات في نيويورك في عام 1971 فعاليةً علنيّةً عن الحديث بدون خوفٍ تناولْن فيها قضيّة الاغتصاب، ونظّمن بعد هذه الفعاليّة مؤتمراً عن الموضوع نفسه، وبعد أربع سنوات، نُشِر كتاب الصّحفيّة سوزان براونميلر يحمل عنواناً

منهجياً هو: «ضدّ إرادتنا»، وحقّق الكتاب نجاحاً عالميّاً، حتّى إنّ مكتبة نيويورك العامّة أدرجته في عام 1995 ضمن قائمة أهمّ مئة كتاب في القرن العشرين[312].

لمْ يكن من السّهل إدراج الاغتصاب على جدول أعمال المهتمّين بالسّياسة، فالاغتصاب يحدث عادةً بين اثنين، وبين أشخاصٍ يعرف بعضهم بعضاً: أزواج وزوجات في المقام الأوّل، وصديقات وأصدقاء، وطلبة وطالبات من الزّملاء، لكنّ الاغتصاب الجماعيّ داخل الحَرم الجامعيّ كان على العكس من ذلك يظهر بسرعةٍ إلى العَلن، ولمْ يكن أحدٌ يشكّك فيما يسبّبه من إذلالٍ للضّحايا. قامت أستاذة الأنثروبولوجيا الأمريكيّة سانداي في الثّمانينيّات من القرن العشرين، بإجراء حواراتٍ مع ضحايا الاغتصاب الجماعيّ ومُرتكبيه، وتوصّلت في حواراتها مع أعضاء الأخويّات إلى أنّهم كانوا واعين تماماً بأنّ فعل العُنف المصاحب للاغتصاب يهين الضّحيّة ويخزيها، ولكنْ ألقى الشّباب في الوقت نفسه المسؤوليّة على المرأة، كما سوّغوا ما قاموا به بأنّهم وقعوا هُم أيضاً ضحيّةً لأفعالٍ مشابهةٍ عندما أُجبروا على الخضوع لطقوس القَبول داخل الأخويّة، وكان عليهم قَبول الإذلال على أنفسهم، لكنْ لمْ يذكر أحدٌ أنّ المرأة الضّحيّة كانت مخدّرةً؛ لأنّها شربت الكثير من المشروبات الكحولية، ولمْ تُسأل على ذلك إذا كانت موافقةً على إقامة علاقة[313].

لا يمكن سحْب مسوّغات «الأخوّة» ببساطة هكذا على حالاتٍ أُخرى، مثل تلك التي بدأت الصّحافة وموظّفو الهيئات غير الحكوميّة بتوثيقها بتزايُدٍ[314]، فالعديد من المغتصِبين لا يفكّرون، أو لا يتحدّثون عن السّبب الذي يدفعهم إلى استعمال العُنف مع المرأة، خاصّةً عندما يكون الاغتصاب جماعيّاً. تلعب ما يطلق عليها علماء النّفس علاقة التّرابط دوراً

مهمّاً في حوادث الاغتصاب الجماعيّ، إضافةً إلى الرّغبة في استعراض القوّة والسّيطرة: فالفعل الجماعيّ له تأثير مثل الكتلة اللّاصقة التي تضمّ من يشاهدون هذا الفعل كلّهم، ويحرّضهم، ويدفعهم إلى تصوير الاغتصاب، وهو الأمر الذي بدأ يتكرّر كثيراً، وعندما ينتشر الفيديو على الإنترنت يتحوّل إذلال المرأة المغتصَبة إلى استعراضٍ كبير.

يعدُّ الاغتصاب الجماعيّ بلا شكّ من أكثر أشكال الإذلال، والخزْي العلنيّ، و«انتهاك الحُرمة» تطرّفاً، التي تتعرّض لها النّساء (وبقَدْرٍ أقلّ الرّجال المثليّون) في أنحاء العالم كلّها، والمكان المثاليّ الذي تحدث فيه واقعة الاغتصاب ليس هو السّياق المدنيّ كما يبدو، فالاغتصاب يحدث أساساً في أثناء الصّراعات السّياسيّة والحربيّة[315]. كانت اتّفاقية جنيف لعام 1949 قد منعت أطراف النّزاع كلّها من «انتهاك الكرامة الشّخصيّة، ومنعت بوجهٍ خاصّ معاملة المدنيّين، وأسْرى الحرب على نحوٍ مُهينٍ ومُذلّ»[316]، ولكنْ ما حدث في أثناء حرب البوسنة في الفترة بين 1992و1995 أعاد إلى وعْي الأوروبّيّين العام الاغتصاب الجماعيّ الذي كان يقوم به جنود الجيش والقوّات شبه العسكريّة في أثناء الحرب العالميّة الثّانية، بعد أنْ كانت تلك الأعمال الوحشيّة قد اختفت من وعْيهم بعد الحرب[317]. كانت الصّدمة التي اقتحمت حياة السِّلْم في قارّة أوروبّا بسبب أنّ هذه الأعمال الوحشيّة قد حدثت في نهاية القرن العشرين في قارّة أوروبّا نفسها، وبتوجيهٍ وتنسيقٍ مُنظَّمٍ من أعلى. خدمت تلك الأعمال الوحشيّة غرضاً سياسيّاً محدّداً لا يتمثّل فقط في إذلال النّساء (من المسلمات عادةً)، إنّما كان يهدف أيضاً إلى «تدنيس» الأعراق؛ لأنّ النّساء حَملْن بأطفالٍ من أعراقٍ مختلفةٍ نتيجة الاغتصاب. كان الاستياء شديداً وشاملاً، ونظرت المحكمة الدّوليّة في مدينة لاهاي آنذاك ألْفَيْ قضيّةٍ مرفوعةٍ ضدّ ثلاثة أشخاصٍ من صِرْب

البوسنة اتُّهموا باغتصاب، وتعذيب، واستعباد أشخاصٍ آخرين، وإهانة كرامتهم، وكان عدد الحالات خمسين حالة موثّقة، وبعد عامٍ من هذا التّاريخ أكّدت المحكمة التُّهم الموجّهة إليهم، وحكمت عليهم بأقصى عقوبةٍ، كما رفضت المحكمة طلب المتّهمين باستئناف الحُكم في عام 2002 [318].

وفي عام 1978 قامت الصّحفيّة المثيرة للجَدل أليس شفارتسر بمشاركة نساءٍ أُخريات شهيرات، وأقلّ شهرة، برفْع دعوى أمام محكمة الولاية بهامبورج. كان لهذه الدّعوى بُعدٌ، وشكلٌ آخر يختلف عن الدّعوى التي نظرتها المحكمة الدّوليّة، فقد رفعت النّاشطات الدّعوى ضدّ التميز على أساس الجنس الذي تنشره مجلّة شترن الألمانيّة واسعة الانتشار أسبوعيّاً، فالمجلّة كانت تميل إلى وضْع صورٍ لنساء شابّات شبْه عاريات، أو عاريات بالكامل على أغلفتها. ورأت الشّاكيات أنّ هذه الصّور تحطّ من شأن المرأة، وتختزلها في مجرّد موضوعٍ جنسيٍّ، كما أنّ هذه الصّور تهين النّساء، وتجرح كرامتهنّ الإنسانيّة. كان المقصود من رفْع الدّعوى إعطاء أمثولة؛ لأنّ العديد من المطبوعات الصّحفيّة كانت تستعين بالصّور والموضوعات نفسها، لإثارة الانتباه، وجذْب عددٍ كبيرٍ من القُرّاء (من الرّجال)، فالجنس يبيع، وتصوير مؤخّرةٍ نسائيّةٍ عاريةٍ، أو صدْرٍ نسائيٍّ عارٍ يزيد من المبيعات، وانضمّ المجلس النّسائيّ الألمانيّ إلى شفارتسر و«النّائحات» الأُخريات، كما أطلق عليهنّ آنذاك رئيس تحرير مجلّة شبيجل، رودولف أوجشتاين متهكّماً. لكنّ القُضاة في محكمة هامبورج آنذاك كان لهم رأيٌ آخر، فقد قرّروا أنّ «النّساء» يشكّلن أغلبيّة الشّعب، ولا يمكن حصرهنّ كلّهنّ في مجموعةٍ واحدةٍ يمكن إهانتها، وهكذا رفض القُضاة الدّعوى [319]، حتّى مجلس الصّحفيّين الحريص على ميثاق الشّرف

الصّحفي، وجد أنّ قضيّة شفارتسر تفتقر لما يسوّغها، ولمْ يوجّه أيّ لومٍ إلى مجلّة شترن. على الرّغم من ذلك، فقد رأت النّسويّات أنّهنّ قد حقّقن نجاحاً مع «أوّل قضيّةٍ تُرفع ضدّ التمييز على أساس الجنس» في ألمانيا الاتّحاديّة، فقد عَددْنَ أنّ مجرّد مناقشة موضوع «كرامة النّساء الإنسانيّة»، وأهمّيّتها علناً، وبهذا الانتشار يُعدّ مكسباً، وخطوةً إلى الأمام[320].

ولكنْ كان هناك نوعٌ آخر من الخزْي العلنيّ لمْ يحظَ بالانتباه القانونيّ نفسه: مسيرة العار (Walk of Shame) المعروفة في الجامعات الأمريكيّة ذات القاعات الصّغيرة المكشوفة للجميع. يصِف القاموس الإلكترونيّ (Urban Dicitionary) هذا المصطلح بأنّه «مسيرة شخصٍ يخترق الحَرَم الجامعيّ، وهو مُرتدٍ الملابس نفسها التي ارتداها أمْس، بعد أن يكون قد قضى اللّيلة مع أحد الأشخاص، ومارس معه علاقةً جنسيّةً»[321]، على الرّغم من أنّ التّفسير لمْ يحدّد جنس الشّخص في مسيرة العار، وإذا كان رجُلاً أم امرأةً، إلّا أنّ الوصف كان ينطبق في الغالب على النّساء الشّابّات، ففي هذه المسيرة تسير النّساء مرتديات ثياب حفلة أمْس بشَعرٍ منكوش، وزينة وجْهٍ ممسوحةٍ، هذا كلّه يجعل مظهرهنّ يختلف بوضوحٍ شديدٍ عن مظهرهنّ العادي اليوميّ، ويصبحْنَ لافتاتٍ على نحوٍ أكثر من الرّجال الذين يسيرون المسيرة نفسها، هكذا يصبح نشاط النّساء الجنسيّ أكثر وضوحاً للعيان من نشاط الرّجُل، وتخفي هذه الممارسة نوعاً من التّحفُّظ الخبيث الذي ما زال النّاس يشعرون به تُجاه النّساء اللّاتي يمارسْن العلاقات الجنسيّة بانفتاحٍ، ولا مبالاةٍ، واستقلاليّةٍ مثلهنّ مثل الرّجال، فهؤلاء النّساء يخالفْن الحدود التّقليديّة الخاصّة «بالنّقاء» الجنسيّ، والاستقامة التي ما زالت آثارها باقيةً حتّى في أكثر العوالم ليبراليّةً في نهاية القرن العشرين، فما هو مسموحٌ للرّجال ما زال غير مسموحٍ للنّساء.

لكنْ لا يعرف أحدٌ إذا كانت مواقف الخزْي هذه تحدث بالفعل[322]. لا يمكن أن يتصوّر أحدٌ أنْ تحدث مثل هذه المسيرة في المدن الألمانيّة التي توجد بها جامعات؛ لأنّ الطَّلبة هناك يعيشون في عالمٍ اجتماعيٍّ مختلفٍ، إنّه عالمٌ أقلّ تحكّماً، وأقلّ رقابةً. تحتاج مواقف الخزْي إلى جمهورٍ يشارك فيها، فإذا غاب هذا الجمهور، أو وجّه اهتمامه إلى شيءٍ آخر، أصبح موقف الخزْي فارغاً من معناه، إضافةً إلى ذلك، فيبدو أنّ «ضحايا» هذه المواقف قد بدأْنَ بالتّسامي بمشاعرهنّ فوق هذه المواقف أكثر وأكثر، وبدأْنَ بتطبيق الشّعار النّسويّ الشّهير: «انتهى زمن الإحساس بالعار»[323]، وربّما تعلّقت آذانهنّ أيضاً بأغنية مادونا التي غنّتها في عام 1983 بعنوان «الاحتراق» Burning up التي أعلنت فيها أيقونة البوب لجمهورها بوضوحٍ عن نيّاتها فيما يخصّ العلاقات الجنسيّة: «أنا لمْ أعُد كما كنت، أنا لا أشعر بالعار، أنا ساخنة». لمْ يعُد النّساء يشْعرْنَ بالخجل والخزْي من حياتهنّ الجنسيّة، وأصبح من المستحيل أن يتراجع النّساء عمّا حقّقنَه في موجة الحُرّيّة والتّوعية الجنسيّة في آخر السّتّينيّات والسّبعينيّات من القرن العشرين[324]. لمْ يَصل النّساء كلّهنّ إلى الدّرجة نفسها التي وصلت إليها إحدى راقصات التّعرّي التي تعمل في الوقت نفسه في وظيفةٍ بمكتب أحد المحامين في هامبورج، فقد اعترفت الرّاقصة لمجلّة شترن في عام 1969 أنّها كانت تشعر في البداية بخجلٍ شنيعٍ من رقصة التّعرّي، ولكنْ بعد سنواتٍ قليلةٍ من الخبرة قضتها في ريبربان (منطقة الدّعارة في هامبورج)، أصبح بإمكانها أنْ تعلن لأمّها، وللقُرّاء كلّهم، والقارئات أنّها ما زالت «المرأة الصّالحة نفسها مثل ذي قبل»، «إنّها فقط أكثر حُرّيّةً، وانفتاحاً، وسعادةً، ولا تشعر بالخجل»، ونصحت كلّ امرأةٍ تعاني من «الانغلاق والكبْت» أنْ تمارس «مرّةً واحدةً في حياتها رقصة التّعرّي»[325].

لا يعني مصطلح بلا خجل هنا بلا كرامة، فهذه المرأة الشّابّة لمْ تكن تريد أن تشعر بالخجل بسبب تحرُّرها، ولكنْ لمْ يكن هذا يعني قطّ أنّها على استعدادٍ لخسارة كرامتها، فأنْ تتعّرى أمام جمهورٍ معظمه من الرّجال أمرٌ لا يضرُّ كرامتها؛ لأنّها تتعرّى بقرارٍ حرٍّ من جانبها؛ أمّا لو كانت قد أُجبرت على التّعرّي، فهذا هو ما يهين كرامتها، وبعد عشر سنوات من ذلك قدّمت رئيسة تحرير مجلّة ايما أسباباً مشابهةً عندما رفعت دعوى ضدّ مجلّة شترن. كانت صور البنات العاريات قد أصبحت تُنشر بلا أيّة موانع على أغلفة المجلّات؛ بسبب الشّعار الذي رفعته النّسويّات: «انتهى زمن الإحساس بالعار»، وبدا كأنّ الصُّحف تحتفل بالمطالب النّسويّة للتّحرُّر من ثقافة الإحساس بالعار القاهرة للنّساء[326]، لكنْ رأت رئيسة تحرير مجلّة إيما أنّ استغلال إحدى المجلّات التّجاريّة صورَ النّساء المتحرّرات من الإحساس بالعار كفاتحٍ لشهيّة الرّجال، يُهين النّساء الأُخريات رغماً عنهنّ، كان هذا بلا شكّ تفسيراً متعنّتاً من جانبها، ولمْ يكن رأيها يمثّل غالباً رأي الأغلبيّة آنذاك، ولا يمثّلها اليوم أيضاً، لكنْ كان ما فعلته رئيسة تحرير ايما هو التّأكيد على مقولةٍ ثقافيّةٍ مهمّةٍ: فأنْ يتخلّص النّاس من قيود الإحساس بالعار لا يعني الاستغناء عن كرامتهم. على النّقيض من ذلك، فإنّنا نلْحظ أنّ الكرامة قد بدأت تفرض نفسها بقوّةٍ على خطاب المجال العام، مثلها مثل زيادة التّحرُّر الجسديّ من قيود الإحساس بالخجل والعار، لكنّ الكرامة تتّخذ لدى النّاس مفهوماً ذا أشكالٍ عديدة.

التّشهير في الجرائد

عندما اتُّهمت مجلّة شترن في عام 1978 بأنّها تتّبع آليّات نشرٍ مهينةٍ للكرامة، وأخذ النّقد النّسويّ يشهّر بالمجلّة، كان هذا الأمر يعكس انقلاباً

في الظّروف والعلاقات إلى حدٍّ ما، ففي واقع الأمر كانت الصُّحف ترى نفسها مؤسّسةً يحقّ لها ممارسة التّشهير من جانبها؛ لأنّها كانت تلتقط سوء الأوضاع الاجتماعيّة والسّياسيّة، وتعرضها على النّاس، وتكشف عن المسؤول عنها، وكانت الصُّحف تمارس هذه الوظيفة بحماسٍ، وبانحيازٍ إلى جانبٍ واحدٍ في فترة النّازيّة على وجه الخصوص؛ فقبْل أنْ يصل هتلر إلى الحُكم، وجّهت مجلّة (دير دويتشه زندر) سهام السُّخرية والنّقد تُجاه التّقارير الإذاعيّة «غير المرغوب بها» (الماركسيّة)، وطالبت القُرّاء بمساعدتهم في شجْب هذه التّقارير. كانت هذه الصّحيفة تصْدر عن اتّحاد أعضاء الإذاعة الألمانيّة في الإمبراطوريّة الألمانيّة، وكان يرأس تحريرها منذ تشرين الأول/ أكتوبر 1923 جوزيف جوبلز[327] أمّا مجلّة (دير شتورمر) التي تصف نفسها بأنّها «صحيفة نورنبرج الأسبوعيّة للنّضال من أجل الحقيقة»، فقد نشرت في عَمودٍ صحفيٍّ يحمل عنوان «على عَمود التّشهير» أسماء النّساء والرّجال الذين تجاهلوا «عِرْقهم الآريّ»، وتعاملوا مع اليهود، وكانت هذه الصّحيفة توزّع نصف مليون نسخة[328]. بالطّريقة نفسها تعاملت بعض الصُّحف في بداية العشرينيّات من القرن العشرين، في المناطق الألمانيّة الواقعة على يسار نهر الرّاين، والمحتلّة آنذاك من قِبَل فرنسا وبلجيكا، عندما اتُّهمت بعض النّساء الألمانيّات بأنّهنّ على علاقةٍ بالمحتلّين، أو أنّهنّ يتعاونَّ معهم[329].

كانت الصُّحف منذ القرن التّاسع عشر حاضرةً وبقوّةٍ في حياة الشّعب اليوميّة؛ ولهذا فقد سمحت لنفسها بلعب دور التّشهير، ففي عام 1896 أكّد فون بار رئيس جامعة جوتنجن أنّ «الصُّحف الدّوريّة أصبحت اليوم احتياجاً حقيقيّاً في حياة النّاس، ولو كانت تخدم في الوقت نفسه أهداف التّسلية، وإثارة الفضول، أو نشْر الحوادث المثيرة»[330]. لمْ تكن الصُّحف

احتياجاً في حياة النّاس فقط لأنّها كانت تقدّم لهم الخدمات، وكانت تنشر إعلانات عن السِّلع والخدمات من كلّ نوعٍ وشكلٍ، وتنشر إعلانات الزّواج، وإعلانات الوَفَيات، والمناسبات العائليّة الأُخرى، فإضافةً إلى ذلك، كان النّاس، وفي إنجلترا في القرن الثّامن عشر؛ يستعملون الصُّحف لنشْر الإعلانات التي يعتذرون فيها من مخالفاتٍ، أو إهاناتٍ قاموا بها، وفي الوقت نفسه كان النّاس يستعملون الصُّحف ليقوموا بالعكس أيضاً؛ فكانوا يدفعون النّقود من أجل إهانة آخرين وخزْيهم عَلناً.

كان النّاس الذين أُهينوا في الجرائد يعدّون أنّهم قد تعرّضوا للخزْي العلنيّ، ما دفعهم إلى اللّجوء إلى القضاء، ففي عام 1903 شعرت إحدى الزّوجات بأنّها فُضِحت وأُهينت عندما نشر زوجها إعلاناً في سبْع صُحفٍ في منطقة الألزاس بعد أن ترك شقّة الزّوجيّة، وجاء في الإعلان: «تحذير! أُعلن هنا أنّني لمْ أعُد مسؤولاً عن تسديد ديون زوجي ماريا، واسْمها قبْل الزّواج ماريا س. توقيع ي .ي. ن.». شعرت ماريا ن. بأنّ زوجها أطلق عليها سُمعة «المرأة المُسرفة»، ما أضرّ بديونها، وسبّب لها أضراراً أُخرى. رفعت ماريا ن. دعوى لمنع الإعلان، وطالبت زوجها بنشْر تكذيب[331].

قدّمت الصّحافة للمواطنين فضاءاتٍ جديدةً لإنهاء نزاعاتهم الزّوجيّة والتّجاريّة، ونقلتها أمام جمهورٍ كبيرٍ، ما يُعدُّ تشهيراً بالخصْم أمام الرّأي العام. في الوقت نفسه استفاد الصّحفيّون أنفسهم من هذه الفُرص؛ فلمْ يعودوا يلتزمون بتقاليد الصّحافة التي تقضي بنشْر التّقارير عمّا يحدث، فقد بدأوا يتدخّلون في القضايا السّياسيّة والاجتماعيّة، و«رفعوا صوتهم «كما يقول فون بار: ليعبّروا عن «الصّالح العامّ، ومن أجل صالح الإنسانيّة»[332]. اجتهد بعض الصّحفيّين في الالتزام بالحياد السّياسيّ، بينما عدَّ آخرون أنفسهم بوقاً للدّعاية لبعض الاتّجاهات السّياسيّة والمذهبيّة.

أمّا في الموضوعات التي تهمُّ النّاس كلّها، فكان الصّحفيّون جميعهم يتمسّكون بموقفٍ واحد. كشفت جريدة (زودفرانكشه تسايتونج) في عام 1888 عن اسم أحد ضُبّاط الصّفّ الذي كان يُسيء معاملة الجنود ويصْفعهم، ونصحته «بتجنُّب بعض الاحتفالات والتّجمُّعات طوال وجوده في المنطقة، وإلّا فإنّه سوف يتعرّض لمواقف غريبة»[333]، وكانت هذه الصّحيفة تنشر -أيضاً- أحكام المحكمة الابتدائيّة، وفي عام 1906 بدأ ماكسيميليان هاردن، رئيس تحرير الصّحيفة الأسبوعيّة (دي تسوكنفت) حمْلته ضدّ حاشية القيصر فيلهلم الثّاني التي اتُّهم أفرادها بالمثليّة الجنسيّة، وشاركت صُحفٌ أُخرى في هذه الحمْلة، وحملت مقالات هاردن سِماتٍ واضحةً من التّشهير، واستقبلها النّاس أيضاً بوصْفها تشهيراً[334].

كانت المطبوعات تحقّق أغراض كشْف النّاس وفضْحهم، وأدْرك النّاس هذا بالفعل في بداية العصر الحديث. كانت الكتابات الهجائيّة، أو الكتابات عن الفضائح منتشرةً بقوّةٍ، وإنْ كان انتشارها محلّيّاً فقط، وكان مؤلّفو هذه الكتابات مجهولين في العادة. كانت هذه المنشورات تُعلَّق على حيطان الكنائس، أو مباني البلديّة، أو على المقْصلة، وكانت تشتمل في العادة على النّقد السّياسيّ، ولكنّها كانت تنتقد -أيضاً- المشكلات الاجتماعيّة، والانحرافات الأخلاقيّة، وتنشر أسماء النّاس المُراد فضْحهم[335]. سبّبت هذه «المنشورات الهجائيّة والسّاخرة» إزعاجاً شديداً للسُّلطات في المدن وفي الدّولة؛ ولهذا كان ردّ الدّولة على هذه المنشورات قاسياً، فقد أصْدرت محكمة الولاية في بروسيا في عام 1794 حُكماً يقضي «بحرْق أحد المنشورات علانيةً في مكانٍ عام نزولاً عند طلب المشهَّر به في المنشور»، وفي ثلاثينيّات القرن التّاسع عشر دخل رجال القانون والمشرّعون في جدالٍ عنيفٍ حول المنشورات، وإذا كانت «طريقة تفكيرٍ مناسبةً للعصر»،

فقد طالبت كتلةٌ برلمانيّةٌ قويّةٌ بأنْ يُربط كُتّاب المنشورات «الذين أرادوا التّشهير بكرامة وشَرف المواطنين الآخرين» إلى عَمود التّشهير[336].

عندما تقوم الدّولة بتجريم هذه المنشورات، فإنّها بذلك تمنع المواطنين من ممارسة ما تراه حقّاً مقتصراً عليها وحْدها، الذي تنفّذه فقط في حالة عقاب المُجرم وفْقاً للقانون. احتفظت السُّلطة الحاكمة لنفسها بحقّ لصْق اسم المحكوم عليه على المقْصلة، أو ربْطه إلى عَمود التّشهير، أو نشْر الحُكم في الجريدة الرّسميّة، وهو الأمر الذي كان شائعاً في القرن التّاسع عشر إلا أنّه على الرّغم من التّهديد بالعقوبات الشّديدة لمْ يكن من الممكن منْع المواطنين عن مطالبتهم بالحقّ نفسه الذي قَصَرته الدّولة على نفسها. هكذا استمرّ النّاس في التّشهير بآخرين «انتقاماً منهم، أو بسبب حبّهم الشّديد للحزب، أو لأيّة دوافعَ أُخرى مُهينةٍ للكرامة»، وكان هذا ما قيل في أثناء المشاورات والنّقاش حول قانون العقوبات البروسي الجديد في عام 1833، «فمثل هذه الكتابات بغرض التّشهير أصبحت تظهر بكثرةٍ في الأعوام الأخيرة، ما يقوّي ويعزّز من «هذه الطّريقة في التّفكير أكثر ممّا يضعفها»[337].

لمْ يكن «عَمود التّشهير في الصُّحف»، الذي ينشر أسماء النّاس المكروهين في القرن التّاسع عشر أمراً مقتصراً على بروسيا فقط، ولا على الأراضي الألمانيّة فقط[338]، ففي إنجلترا، حيث كانت الصّحافة تحظى بحُرّيّةٍ أكبر من الصّحافة في ألمانيا، كانت الصُّحف تنشر في القرن الثّامن عشر مقالاتٍ تضرّ بسُمعة آخرين لدوافع سياسيّة، أو دينيّة، أو أخلاقيّة، حتّى إنّ سُمعة بعض هؤلاء الأشخاص دُمِّرت بسبب هذه المقالات تماماً، فقد تذمّر أحد القُضاة في عام 1728 من هذا الأمر، وقال: إنّ كلّ من يدخل أحد المقاهي اليوم، ويفتح إحدى الصُّحف، لا يعرف إذا كان

ما يقرأه صحيفةً، أو منشوراً فاضحاً، وكانت مجلّات، مثل: (لندن سباي)، أو (ذي نايت ووكر) تنشر تقاريرَ عن «الفجور» والفُحْش، ولكنّها لمْ تكن تكشف عن الأسماء على كلّ حال؛ لأنّها لا تريد أنْ تترك أولئك النّاس فريسةً لغضب وسوء معاملة «الغوغاء»، فالجريدة تناشد فقط ضمائر من تعنيهم في مقالاتها، وتتمنّى لو أصْلحوا من حالهم: «إنّ مهمّتنا هي الإصلاح، لا الفضْح»[339].

حُرّيّة الصّحافة في مقابل حماية الشّرف

أكّدت الصُّحف في القرن التّاسع عشر أيضاً على اهتمامها بالإصْلاح والتّحسين، ولكنّها لمْ تتخلّ على الرّغم من ذلك عن وسائل الفضْح والكشْف؛ ولهذا السّبب وضع القانون الألمانيّ قيوداً على الصُّحف، وكان عدد الدّعاوى القضائيّة التي رُفعت ضدّ الصّحفيّين ورؤساء التّحرير آنذاك كبيراً. وجَّه ممثّلو النّيابة العامّة في الإمبراطوريّة طاقتهم بوجهٍ أساسيٍّ نحو قمْع الصّحافة الاشتراكيّة الدّيمقراطيّة، حتّى إنّ بعض المُحرّرين في هذه الصُّحف قضى في السّجن وقتاً أطول ممّا قضاه في العمل بالصّحافة. تصدّرت تُهمة إهانة الذّات الملكيّة أعلى قائمة الانتهاكات المُجرّمة حتّى عام 1907[340]، وكان من المعروف عن بسْمارك أنّه كان يرفع دعوى قضائيّةً بمجرّد أنْ يشعر بالإهانة (وكان فيما مضى يتحدّى الآخرين أحياناً للمبارزة أيضاً)، وقلّده سياسيّون آخرون في ذلك، وكان هناك عددٌ قليلٌ من السّياسيّين الذين لم يتقدّموا برفْع دعاوى السَّبّ والقذْف، مثل: أوغست بيبل، رئيس الحزب الاجتماعيّ الدّيمقراطيّ، وأويجن ريشتر، نائب البرلمان اللّيبراليّ اليساريّ، كان الاثنان يرفضان رفع مثل هذه الدّعاوى؛ لأنّهما يعدّانها أداةً من أدوات الرّقابة السّياسيّة[341].

لمْ يكن القانون الجنائيّ يسْمح برفْع دعوى قضائيّةً ضدّ الصُّحف طالما الْتزمت، وفقاً للفقرة 193 من قانون العقوبات في الإمبراطوريّة؛ بتحقيق «مصالحها المشروعة»، ولمْ تتجاوز «في طريقة التّعبير». تُعدُّ المصالح مشروعةً عندما يتعلّق الأمر «بمقاومة الفُجور بين أفراد الشّعب، واسترشدت بمسار المعرفة العلميّة والسّياسيّة، ورفاهية الشّعب ورخائه». انتقد كارل بيندنغ، أستاذ القانون في لايبزج في عام 1902 استسلام الصّحافة «لإرضاء الفُضول، وحُبّ الإثارة، وإدمان قراءة الحوادث البشعة»[342]، فهذا ما لا يجب على الصّحافة أن تقوم به، وكانت المحاكم تحكم أيضاً في الاتّجاه نفسه، فإذا قدّم المحرّر ما يثبت على نحوٍ مُقنعٍ أنّه كان يقصد «التّثقيف»، ولا يقصد «تسلية الجمهور»، تحكم المحاكم هنا، وفي أغلب الأحوال، برفْض دعوى السّبّ والقذف[343].

إذا أرادت الصّحافة أن تنتقد وتشهّر بالأوضاع السّيّئة، وبمن تسبّب فيها، فعليها في هذه الحال أنْ تدرس بحِرْصٍ شديدٍ إذا كانت مصلحتها في ذلك مشروعةً أم لا، وهو ما يفسّره من يقومون بالتّشهير على نحوٍ مختلفٍ عمّن يتعرّضون له. كانت محكمة الإمبراطوريّة تميل إلى وضْع قيودٍ على القراءة، وهو ما انتقده كلٌّ من الاشتراكيّون الدّيمقراطيّون واللّيبراليّون بحِدّةٍ[344]، واتّسع -في وقت جمهوريّة فايمار- المجال أمام نشْر الآراء السّياسيّة، فازداد عدد المواقف المتطرّفة، وسادت حالة من الاستقطاب، وكثرت حالات الإهانة، والسّبّ، والقذْف، والفضْح لدوافع سياسيّة، وتسابقت الصُّحف الشّيوعيّة والنّازيّة في حِدّة النّبرة، وخفض مستوى الاحترام والحِرص، وصدرت قوانين حماية الجمهورية في الأعوام 1920 و1930، التي أَخضعَت للعقاب كلَّ ما يمكن أنْ يكون سبّاً، أو إهانةً، أو قذْفاً لأعضاء الحكومة، أو تحقيراً لهم، أو تقليلاً من شأنهم، إلّا أنّ المحاكم

كانت تطبّق هذه القوانين في المقام الأوّل على الصُّحف اليساريّة، ولمْ يطبّقوها على جرائد الحزب النّازيّ[345].

تعرّض فريدريش ايبرت، أوّل رئيسٍ لجمهوريّة فايمار ذو التّوجُّه الاجتماعيّ الدّيمقراطيّ، بوجهٍ خاصٍّ إلى وابلٍ حقيقيٍّ من الإهانات والإذلال العلنيّ، فقد كان يتلقّى العديد من خطابات الشتم، والقذْف الموجّهة إلى شخصه، التي تصِفه مثلاً: بأنّه «ثور»، أو «حثالة الأوغاد»، أو «سائس الخيول القذِر»، أو بأنّه «خنزيرٌ عجوزٌ سكّير»، وكان مُرسلو هذه الخطابات يهدّدونه بأنّهم سوف «يقطّعونه إرْباً»، أو «سيقتلونه رمْياً بالرّصاص»، وسوف يلطّخون «جثّته بالبراز»[346]؛ أمّا القسّ إرنست كريستولايت فقد دَعا من منبَره في بروسيا الشّرقيّة إلى «كنْس «صبي سياس الخيل» هذا عن كرسيّ رئاسة الجمهوريّة»، فهو غير جديرٍ «بتقلُّد هذا المنصب؛ لأنّه لا يُدرك ما يفعله من فرْط سُكره»[347]، وكان السّبّ والقذْف الذي سمحت به الصّحافة اليمينيّة واليساريّة لينال من فريدريش ايبرت قذْفاً مبتذلاً، ولكنّه كان مؤثّراً في الرّأي العام؛ فعلى سبيل المثال: نشرت جريدة (زوتسياليستيشه ريبوبليك) التي تصدر في مدينة كولونيا في عام 1921 إعلاناً لانتخاب الحزب الشّيوعيّ الألمانيّ، نُشر هذا الإعلان تحت عنوان «معرض الأوغاد» وجاء فيه: «ايبرت هو ممثّلٌ لجمهوريّة المهرّبين، إنّه مجرّد شخصٍ منتفخٍ يملأ فراغاً خلّفته عائلة النُّبلاء هوهنتسوللرن، إنّه مجرّد مُدمنٍ على التّدخين والخمْر»، وفي مقالٍ آخر اتُّهم ايبرت بالفساد والتّربّح، «فمثل هذه الدّهون حول كرشه لا تأتي من فراغ»[348].

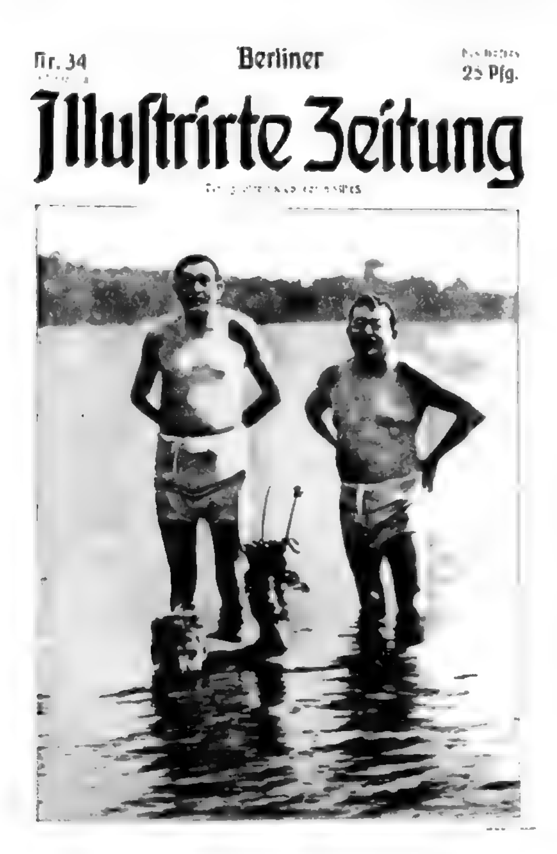
ونشرت جريدة (برلينر الوستريته) في عام 1919 صورة هذا «الكرش» ليراها جميع القُرّاء، وحقّق هذا العدد نسبة توزيعٍ عاليةٍ، ففي اليوم الذي كان ايبرت سيُقسم فيه على حماية الدّستور، نشرت الجريدة في صفحتها

الأولى صورةً تجمع ايبرت مع الوزير جوستاف نوسكه، وهو ذو توجُّهٍ اجتماعيٍّ ديمقراطيٍّ أيضاً. يظهر الاثنان في الصّورة بملابس السّباحة على شاطئ بحر البلْطيق. أثارت هذه الصّورة الانتباه بشِدّةٍ، واستعملتها صُحفٌ كثيرةٌ بعد ذلك، خاصّةً الصُّحف اليمينيّة المحافظة، والصُّحف الشّعوبيّة، من أجل فضْح الجمهوريّة التي كانت مكروهةً بالفعل.

اعتذر كلٌّ من رئيس تحرير (بيتس) ومدير دار نشر أولشتاين ذات التّوجُّه اليساريّ الّليبراليّ، لدى ايبرت من «هذا الخطأ المؤسِف»، فلمْ يكن أيٌّ منهما يريد إهانة الجمهوريّة، أو التّحقير من شأن رئيسها، ولكنّهما أرادا تصويره كشخصٍ عاديٍّ، كإنسانٍ يشبهك ويشبهني[349]. في أثناء فترة الإمبراطوريّة الألمانيّة كانت جريدة (بيتس) تعدُّ السّياسيّين بالفعل أشخاصاً عاديّين، وتسلِّط الضّوء عليهم بوصْفهم كذلك، ففي عام 1902نشرت الجريدة صورةً للمستشار الألمانيّ برنهارد فون بيلوف في أثناء «وجوده في المسْبح» على جزيرة نوردرناي، لكنّ المستشار ظهر آنذاك في الصّورة بكامل ثيابه، وكانت زوجُه تضع «مسحوق تجميلٍ صيفيّاً، وترتدي قبّعة شاطئ»، وفي عدد 26 نيسان/ أبريل من عام 1903 نشرت الجريدة نفسها صورة بيلوف في أثناء قضائه إجازته في كابري، وكان يرتدي قبّعةً، وبذلةً، وحذاءً برقبة، وفي 30 حزيران/ يونيو من عام 1906 نشرت الجريدة صورةً للإمبراطور في أثناء زيارته إلى النّبيل والنّبيلة بيلوف في جزيرة نوردرناي، وكان يرتدي بدوره بذلةً كاملةً، وقبّعةً صيفيّةً فاتحة الّلون، وفي 1 نيسان/ أبريل من عام 1910 بعد أنْ تسلّم تيودور بيتمان هولفيج منصب المستشار بعد بيلوف، ظهرت صورةٌ على غلاف الصّحيفة يظهر فيها المستشاران: الحاليّ، والسّابق، وهُما يقضيان إجازه عيد الفصْح في روما.

كانت الصّورة خارج كلّ سياقٍ؛ لأنّ الاثنين كانا في ملابس السّباحة،

على الرّغم من أنّ الجوّ كان ما زال بارداً لممارسة السّباحة في نهر التيبر. ظهر بيتمان النّحيل في زيّ السّباحة المخطّط، وبيلوف المترهّل في زيّ سباحةٍ لا يغطّي الجُزء الأعلى من جسده، وهنا بدأت الرّسائل «الفظّة» تنْهمر على المجلّة، فالكثير من القُرّاء شعروا بأنّ عرْض الصّورة لا يعبّر عن منصب رجُل الدّولة، وأنّ هذا قد أزعجهم. سارعت مجلّة (بيتس) إلى توضيح أنّ الأمر لا يعْدو كونه كذبة نيسان/ أبريل: «فلمْ يسبح بيلوف أوالمستشار في نهر التيبر»، سواء في زيّ السّباحة أم بدونه[350].



صورة رقم 15: «ايبرت ونوسكه وسط هواء الصّيف المُنعش»

آب/أغسطس 1919.

بعد معرفة القصّة وراء نشْر الصّورة، عدَّ النّاس نشْر صورة ايبرت-نوسكه إهانةً وفضحاً على نحوٍ واضح. استعملت جريدة (دويتشه تسايتونج) ذات الاتّجاه المحافظ الصّورة لهذا الغرض أيضاً، وكانت الجريدة هي أوّل من أعاد نشْر الصّورة التي لمْ تُثر صدى واسعاً عند إعادة نشْرها، فقامت بتوزيعها في صورة بطاقاتٍ بريديّةٍ، وعندما رفع ايبرت قضيّةً على الجريدة بسبب هذه الصّورة، حَكم القُضاة بأنّ نشْر الصّورة أمْرٌ غير قانونيّ، ولكنّهم لمْ يوقعوا عقوبةً على رئيس التّحرير المسؤول، فقد كانت حُرّيّة الصّحافة اليمينيّة أهمّ من كرامة الرّئيس.

وفي عام 1933 انتهى عهْد حُرّيّة الصّحافة في نقْد رجال الحكومة وأفعالهم، وأصبح من المستحيل منذ ذلك الحين إهانة شخصيّاتٍ، مثل: «الفوهرر» ووزرائه، إضافةً إلى ذلك، كان لا يُسمح «بإهانة بعض الكيانات، التي يرى الشّعب وفقاً لتقديره السّليم أنّها تمتلك كرامةً ذاتيّةً»، فهنا يصبح من حقّ هذه الكيانات اللّجوء إلى القضاء للحفاظ على كرامتها، وذلك عكس ما كان سائداً من قبْل. من ضمن هذه الكيانات على سبيل المثال: كان الجيش الألمانيّ، وحزب العمّال الاشتراكيّ القوميّ الألمانيّ (الحزب النّازي)، وما يندرج تحتهما كلّه[351]. وضعت هذه القواعد قيوداً على الصّحافة الموالية للنّظام الحاكم، والمتّفقة مع أفكاره، ولكنّها أوْكلت إليها في الوقت نفسه، وبموجب قانون مُحرّري الصُّحف الجديد مهمّةً خاصّةً، هي «التّربية العامّة والتّثقيف». وسّع هذا القانون من مفهوم مصالح الصّحافة المشروعة، فقد سمح للصُّحف بالتّشهير والفضْح، ولكنْ فقط في حال «إذا سمح تقدير الشّعب السّليم بذلك»[352]، ولمْ يكن التّشهير قاصراً على حالات النّساء اللّاتي «انتهكْن نقاء العِرق الآريّ». هكذا بدأت الصّحافة تلعب دوراً مركزيّاً، فقد أصبحت «شكلاً حديثاً من أشكال التّشهير»[353].

عانى النّاس كثيراً بسبب هذا الميراث النّازيّ، ولهذا أُضيف تعديلٌ على قانون العقوبات، وصدرت منه طبعةٌ جديدةٌ في عام 1947. حذف تعديل «شونكه» أيّة إشارةٍ إلى قانون مُحرّري الصُّحف، كما استبدل بمصطلح «تقدير الشّعب السّليم» مصطلح «التّقدير القانونيّ السّليم»، وفيما عدا ذلك، اعتمد قانون العقوبات الجديد على الأحكام القضائيّة في جمهوريّة فايمار، وأكّد على حُرّيّة الصّحافة في أن «تنشر علانيةً ما له علاقة بحماية المصالح العامّة المشروعة كلّه، بدون أن تخشى اتّهامها بالسّبّ، والقذْف، والتّعرُّض للعقوبة بسبب ذلك»[354]، وعلى الرّغم من ذلك، فقد وضع القانون العام في عام 1949 حدوداً لحُرّيّة الصّحافة والإذاعة؛ لأنّه تضمّن فقرةً عن «حماية الكرامة الشّخصيّة» (المادة 5، الفقرة الثّانية من القانون العام). أوضح تيودور هويس في لجنة القانون العام داخل البرلمان، أنّ هذه الحدود مهمّةٌ بالنّسبة للمُشرّع؛ لأنّه «لا يجب السّماح بتجريح النّاس، ونشْر أخبارٍ كاذبةٍ عن حياتهم الخاصّة والعامّة. لقد تخلّينا عن كتابة فقرةٍ خاصّةٍ بحماية رجال المجال العام من التّجريح، حتّى نتجنّب كل ما يبدو أنّ له علاقة بقانون حماية الجمهوريّة؛ ولأنّ البشر كلّهم لديهم الحقّ نفسه في حماية كرامتهم الشّخصيّة»[355].

ولكنْ تراجع التّمسُّك بفقرة حماية رجال المجال العامّ في أثناء فترة حكومة ادناور الأولى إلى حدٍّ ما، فقد نصَّ القانون الجنائيّ المُعدَّل في عام 1951 على معاقبة كلّ من يدّعي على الدّولة ورموزها ادّعاءاتٍ كاذبةً، كما نصَّ على معاقبة السّبّ والقذْف بحقّ الهيئات الدّستوريّة عقاباً مخفّفاً (§§ 90a /b StGB). علاوةً على ذلك، فقد حمى هذا القانون الشّخصيّات التي تظهر في «حياة الشّعب السّياسيّة»، من التّعرض للافتراء، والسَّبّ، والقذْف (§§188 STGB). لكنْ تحوَّل مسارُ السّياسة القانونيّة منذ السّتّينيّات، واشتدّ

النّقد الموجّه للمحاكمات السّياسيّة، وفي عام 1979 نظرت محكمة راسل في برلين وضْعَ حقوق الإنسان في ألمانيا الاتّحادية خاصّةً بعد صدور قانون إعفاء المتطرّفين من وظائفهم الحكوميّة في عام 1972، ثمّ صدور قانون مكافحة الإرهاب في 1976/ 1977، وفي العام نفسه أصْدر اجتماع المحامين توصيته بضرورة إلغاء الفقرات الخاصّة بالادّعاء الكاذب[356].

ومن ناحيةٍ أُخرى تغيَّر المناخ الاجتماعيّ، وهو ما جاء في صالح الصّحافة وحُرّيّة التّعبير عن الرّأي، فالتّضييق على حُرّيّة الصّحفيّين بموجب قوانين حماية الكرامة الشّخصيّة يتصادم مع مبادئ الدّيمقراطيّة والعلانية. هكذا أجازت المحكمة الاتّحاديّة في حُكمها في قضيّة هولنفوير: «التّعبير عن الرّأي ولو كان حادّاً، وعلى نحوٍ غير مناسب»، وكانت المحكمة نفسها قد حكمت في عام 1951 لصالح مجلّة (كونستانسه)، وطالبتْ بالحِرص في «استعمال وسائل التّعبير»، ووضعت «قيوداً شديدةً» على طريقة نقْد الصّحافة، ولكنْ بعد خمسة عشر عاماً من ذلك التّاريخ استُغنيَ عن ذلك الحِرص لصالح «حُرّيّة الرّأي، وصراع الأفكار»[357]، كما أكّدت المحكمة الدّستوريّة الاتّحاديّة التي بدأت عملها في عام 1951 على حُرّيّة الصّحافة في مواجهة حماية الكرامة الشّخصيّة[358].

شرف المواطن والمواطنة الضّائع

إلّا أنّ هذا قد أصبح مثاراً للنّقد منذ الثّمانينيّات من القرن العشرين، فقد انتقد رجال القانون «طرائق التّعامل العنيفة في السّياسة»، ورأوا في ذلك مقدّمةً «لملاحقة النّاس، والتّشهير، والتّعذيب النّفسيّ»، وأشاروا إلى «شرف المواطن المفقود في ألمانيا الاتّحاديّة»، وطالبوا «بقواعد أفضل فيما يخصّ

التّعبير عن الرّأي»[359]. لمْ يقتنع المنتقدون لحُرّيّة التّعبير بأنّ دستور الولايات المتّحدة الأمريكيّة يحتوي على العديد من الضّمانات لحماية حُرّيّة الرّأي كما لمْ يقنعهم أنّ المحكمة الأوروبّيّة لحقوق الإنسان قد أكّدت على أنّ «حُرّيّة الجدال السّياسيّ له الأولويّة عن سُمعة المشاركين فيه»[360]. حصل المنتقدون على المساندة والدّعم من المجتمع، ومن الصّحافة نفسها. في عام 1974 نشر الكاتب الألمانيّ الحاصل على جائزة نوبل، هاينريش بول قصّة «شرف كاتارينا بلوم الضائع»، وكان بول قد كتب تلك القصّة استناداً إلى ما حدث له عندما كان ضحيّة حمْلة تحريضٍ ضدّه في جريدة (بيلد) التي زعمت أنّه متعاطفٌ مع جماعة الجيش الأحمر. نُشرت القصّة في البداية في مجلّة (دير شبيجل)، ووجّهت النّقد الشّديد لصحافة الإثارة التي تدمّر وجود الإنسان بصفته مواطناً، كما تدمِّر وجوده الاجتماعيّ والأخلاقيّ عندما تتعمّد التّشهير به من دون التّحقُّق من صحّة الأخبار[361].

كانت الدّوافع لتدمير سُمعة هاينريش بول سياسيّةً، ولكنْ كانت هناك أيضاً موضوعاتٌ أُخرى غير سياسيّة تصْلح أيضاً لإثارة الفضائح[362]. هنا توفّر لنا ملفّات القضايا المنظورة أمام المحاكمات مادّةً وفيرةً. انتقد محامي الدّفاع من مدينة بون، هانس داس في اجتماع المحامين الألمان السّنويّ في عام 1959 السّماح «للإذاعة والتلفاز بالدّخول إلى قاعات المحاكمة بلا قيود»، فهكذا يجد المدّعى عليهم أنفسهم أمام «عَمود تشهيرٍ تقنيٍّ، وهو أسوأ من عَمود التّشهير الذي كان منتشراً في العصور الوسطى»، وعاد داس بعد عشر سنوات من ذلك التّاريخ ليقول: إنّ المدّعى عليهم يخشون «من التّشهير العلنيّ في الصّحافة أكثر ممّا يخشون من الحُكم الذي قد يصدر عليهم»[363]، ثمّ تحدّث داس الابن في الاتّجاه نفسه في عام 1982 في أثناء اجتماع رجال القانون الألمان السّنويّ، وكان داس الابن بدوره محامي دفاع. قال داس: إنّ تجربته قد أثبتت أنّ الصّحفيّين يفضّلون «الاهتمام

بالقضايا التي يتوقّعون فيها الحصول على مادّةٍ ثريّةٍ تصلح لقصّةٍ مثيرةٍ بسبب أشخاص المدّعى عليهم، أو بسبب موضوع القضيّة نفسه، أو بسبب المدّعى عليهم وموضوع القضيّة معاً»؛ ولهذا فإنّ الصّحافة لا تهتمّ في هذه الحال بتغطيةٍ إخباريّةٍ للقضايا بقدْر اهتمامها بإثارة وتغذية مشاعر، مثل: الحقد، أو الإحساس بالتّفوّق الأخلاقيّ، أو التّفوّق المعرفيّ، أو الكراهية، أو الشّماتة، أو مشاعر أُخرى شبيهة»[364].

في عام 1985 قرعت جريدة (زود دويتشه تسايتونج) أجراس الإنذار، وطالبت «بتشهيرٍ مضادٍّ» «للتّشهير الذي تقوم به الصّحافة الحديثة، وآثاره على ضحاياه»، وكان السّبب في هذا الاستياء هي التّقارير الصّحفيّة التي نشرتها الصُّحف الصّفراء عن آخر القضايا المثيرة، المتّهم فيها الملاكم جوستاف شولتس (بوبي) الذي قتل زوجَه تحت تأثير المخدّرات، كما نشرت الصُّحف الصّفراء -أيضاً- قضيّةً مرفوعةً ضدّ أحد رجال الأعمال وزوجِه اللّذَيْن حبسا فتاةً شابّةً شهوراً طويلةً، وعذّباها، واغتصباها. وقّعت هذه الفتاة -التي كانت تبلغ في هذه الأثناء التّاسعة عشرة من عمرها- عقْداً مع جريدة بيلد، ووافقت بموجبه على «فضْح نفسها علانيةً». قدّمت الفتاة تفاصيل وصَفها مُراسل مجلّة (دير شبيجل) ساخراً بأنّها تجعل «المطبوعات المهتمّة بهذه القضيّة في حالة انتشاءٍ»، وقال أحد المعلّقين في جريدة زود دويشته تسايتونج: إنّ الصّحيفة مسؤولةٌ أيضاً عن هذا الفضْح؛ لأنّها لمْ تقُم «بالتّشهير بالفاعل» وحْده، وفضْحه أمام القُرّاء، كما جرت العادة حتّى الآن، ولكنّها فضحت الضّحيّة، وشهّرت بها أيضاً، وشكّكت في ذلك فيما يعنيه «مبدأ المحاكمة العلنيّة»[365].

لمْ يستطع هذا الهجوم وقْف تزايد التّشهير في الصُّحف، فالتّوقُّف عن التّشهير يتعارض مع المصلحة التّجاريّة لوسائل الإعلام المعتمدة على الإثارة؛ لأنّها تتوقّع أنْ يزيد تسريب الأسرار من مبيعات الجريدة،

وترى لذلك أنّها على الطّريق الصّحيحة، على الرّغم من ذلك، حاول محامو الدّفاع، و«الصّحفيّون الحريصون على الجودة» شرْح الحدود التي يجب ألّا يتجاوزها الخزْي العلنيّ، وطالبوا بتطبيق هذه الحدود. قامت السُّلطات في عام 2008 بتفتيش منزل رئيس مجلس إدارة البريد الألمانيّ، كلاوس تسومفينكل لشكّهم في تهرُّبه من الضّرائب، وقُبض عليه بأمْرٍ من المدّعي العام لاستجوابه، في هذه الأثناء كانت كاميرات التلفاز موجودةً في المكان، هنا شَعَر كثيرٌ من النّاس بالاستياء ممّا يُطلق عليه الصّحفيّون «تسريباً للأخبار»، فأنْ تقوم وسائل الإعلام المرئيّة والمسموعة بتصوير أحد الأشخاص المشهورين في أثناء سقوطه، وعرض ذلك علانيةً، كان أمراً غير مقبول؛ أمّا ما كان مرفوضاً تماماً، فهو أنّ أحد المصادر داخل الدّوائر الحكوميّة كان هو من سرَّب المعلومات عن القضيّة. علّقت جريدة (فرانكفورتر ألجماينة) بأنّ ما حدث كان «تشهيراً اجتماعياً» لأحد المُديرين الكبار، وأنّ الجهات الرّسميّة قد استحسنت هذا التّشهير، فأخيراً وليس آخِراً، لمْ تكن طريقة القبْض عليه وحْدها هي ما جلبت عليه «العار، والفضيحة، والرّفض الاجتماعيّ» «لدرجة أنّ سياج حديقته أصبح مشهوراً جدّاً، وتأتي إليه الحافلات السّياحيّة بالسُّيّاح لمشاهدته»[366].

استعملت جريدة (فرانكفورتر ألجماينه) مصطلحاتٍ، مثل: التّشهير، والعار، والفضيحة، وتحفّظت بذلك على ممارسات ربطتها بعصْرٍ سابقٍ كان لا يحترم الكرامة الإنسانيّة. تزايد ظهور هذه المصطلحات في مقالات جريدة (فرانكفورتر ألجماينه) منذ تسعينيّات القرن العشرين، ما يُشير إلى تزايد حالات الخزْي العلنيّ، ولكنْ من المحتمل أيضاً أن يكون رفْض «المواطنين المستنيرين» والصّحفيّين لحالات الخزْي قد أخذ يزداد حِدّةً، فكثر لذلك الحديث عنها[367]، ولا يعني هذا في حالة تسومفينكل المطالبة بالتّساهل في محاكمة المتّهمين، ولكنّه يعني غلْق الطّريق أمام أيّ ميْلٍ إلى

الحُكم على الأشخاص بدون محاكمةٍ حقيقيّةٍ، كما أنّ الشّماتة لا تناسب وسائل الإعلام في حقيقة الأمر، كما لا يناسبها أيضاً أنْ تصبَّ مزيداً من الزّيت على نار السّخط والغضب، أو أنْ تشعل هذه النّار بنفسها.

ما رفضه النّاس في أوروبّا كان يُعدُّ في الولايات المتّحدة الأمريكيّة تعاوناً وثيقاً معتاداً بين القضاء وبين هيئات تنفيذ القانون والإعلام. كان الصّحفيّون في ألمانيا يملكون منذ القرن التّاسع عشر الحقّ في كتابة التّقارير الصّحفيّة عن القضايا المنظورة أمام المحاكم، وتوسّعوا بالفعل في استعمال هذا الحقّ، ولكنْ يعدُّ ظهورهم في مكان الحدث قبْل رفْع الدّعوى، ومراقبتهم للشّرطة، وهي تقوم بعملها، مخالفاً للعُرف غير المكتوب؛ ولهذا السّبب أثارت حادثة القبْض على تسومفينكل علانيةً هذا النّقد والاستهجان الحادّ كلّه، ولكنْ يختلف الوضع في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ولمْ يعرف قُرّاء الصُّحف الأوروبّيّون ومشاهدو التلفاز ذلك إلّا في عام 2011، ففي ذلك العام احتلّ اسْم السّياسيّ الفرنسيّ دومينيك شتراوس-كان العناوين الرّئيسة في الصُّحف العالميّة عندما اتّهمته موظّفةٌ في أحد الفنادق في نيويورك بأنّه أرغمها على ممارسة الجنس معه. كان أكثر ما انتشر في الإعلام هو صورة «د.ش.ك» مقيَّد اليَدَيْن في صُحبة الشّرطة متوجّهين به إلى قاضي التّحقيق. يطلق الأمريكيّون على هذا الموكب «مسيرة المُجْرم» (Prep Walk). ويفتخر الأمريكيّون بأنّ مجتمعهم يفرض مسيرة العار هذه حتّى على الأشخاص البارزين أحياناً مثلهم في ذلك مثل المجرمين العاديّين، ولا يهمّ هنا إذا كانت براءة المقبوض عليه ستظهر فيما بعد، وتُخْلي المحكمة سبيلَه، كما لا تهمّ أيضاً ممارسات بعض رجال الشّرطة المشكوك فيها عندما يقومون بإخراج وتصميم شكل مسيرة المُجْرم خاصّةً للصّحافة، أو عندما يقومون بتدبيرها من الألف إلى الياء، فالأهمّ هو تلبية احتياج الرّأي العام المزعوم للمعلومات وحُرّيّة

التّغطية الصّحفيّة[368]. قابل النّاس في أوروبّا ما حدث باستغرابٍ شديدٍ، وعلّق القُرّاء من الأنحاء جميعها، من فرنسا، ومن هولندا أيضاً، قائلين: إنّ نظامهم القضائيّ يحترم كرامة الأفراد بقَدْرٍ أكبر، ويضمن حمايتها على نحوٍ أقوى[369].

الإهانة برِضا الأطراف جميعها: صيغة التلفاز

عندما يعترض المواطنون على الإذلال العلنيّ، ويقاومون هذا الإذلال، فهذا ليس فقط بسبب أنّه يستهدفهم مباشرةً، فاعتراضهم بصفتهم مشاهدين مُحتملين لحالات الإذلال العلنيّ، يوثّق في التّاريخ ظهور وعْيٍ جديدٍ بين النّاس يجعلهم قادرين على التّمييز بين التّصرّفات الّلائقة وبين تلك المُشينة. تزايد هذا الوعْي في بداية القرن التّاسع عشر ضدّ حملات الانتقام التي قامت بها الدّولة تُجاه من وقعت عليهم عقوباتٌ قانونيّةٌ، فقد دُهست كرامتهم بالأقدام وفقاً لرأي الّليبراليّين في هذه الفترة؛ أمّا في نهاية القرن العشرين، فقد ازدادت حساسيّة المواطنين من وسائل الإعلام التّقليديّة والرّقميّة إذا صوّرت النّاس في مواقف، أو أوضاعٍ مُهينة.

ولكنْ كيف يمكن التّعامل مع الأمر في حال قَبول من تعرّضوا لهذا التّصوير المُهين، وموافقتهم على أنْ يصبحوا المادّة الّلازمة له؟ ازدادت منذ بداية القرن الواحد والعشرين حالات الفضْح التي تتمّ برضا الأطراف جميعها، التي تُعرض على مدار السّاعة في القنوات الخاصّة. كانت البداية مع برنامج المنوّعات «الأخ الأكبر» (Big Brother) في عام 1999. كانت صيغة هذا البرنامج قد ابتُدعت في هولندا، وعُرضت هناك في البداية، ومع الوقت انتشرت هذه الصّيغة في أوروبا جميعها، وأجزاء كبيرة من سائر العالم. يصوّر البرنامج مجموعةً من النّاس في أثناء إقامتهم معاً داخل

بيتٍ بُني خاصّةً للبرنامج. يعرض البرنامج محاولات هؤلاء الأشخاص لإنجاح الحياة المشتركة فيما بينهم، كما يصوّرهم، وهُم يتنافسون على المهامّ المطلوبة، ويقسّمونها فيما بينهم. تفتقر طريقة تعامل الجهة المتعاقدة معهم إلى كلّ ذوقٍ وكياسةٍ، كما أنّها تهينهم، وتذلّهم، فيقوم المسؤولون عن البرنامج باختبار مدى تحمّلهم للأمور المثيرة للاشمئزاز، ويتخطّون الحدَّ المسموح به دائماً، فإذا أراد المتسابقون البقاء حتّى نهاية المنافسة ليربحوا مبلغاً كبيراً من المال، فعليهم أنْ ينجحوا في تلك الاختبارات، ويبدو أنّ الإغراءات كبيرةٌ جدّاً، وإلّا لما قبِل المتسابقون أداء هذه الاختبارات المطلوبة كلّها.

هناك برامج تلفزيونيّة أُخرى تعمل وفْق سيناريوهات الخزْي نفسها، ففي ألمانيا يعرض برنامج (ألمانيا تبحث عن نجم النّجوم)، الذي يُبثّ على قناة ر.ت.ل منذ عام 2002. أطلق البرنامج الأصليّ في عام 2001 في بريطانيا، وبدأ تسويقه منذ ذلك الحين في العالم أجمع، في هذا البرنامج تقوم لجنةٌ من الحُكّام برئاسة الشّخص نفسه دائماً بتقييم أداء مجموعة الشّباب والشّابّات المتقدّمين لتجارب الأداء. يُفرض على هؤلاء المتقدّمين والمتقدّمات اجتياز العديد من مراحل الاختبار، يقيّم فيها المحكّمون أصواتهم، ولكنْ هذا ليس كلّ شيءٍ، فالتّقييم يشمل -أيضاً- ملابسهم وحضورهم على المسرح، وكثيراً ما يقوم رئيس المُحكّمين بتجاوز المسموح به، ويُدلي بتصريحات فيها الكثير من الاستعلاء، ولكنّه يقدّمها خاصّةً من أجل زيادة جُرعة التّسلية في البرنامج. كانت هذه الصّيغة محبوبةً في أوساط الشّباب في المقام الأوّل، ولكنْ كانت هناك في الوقت نفسه عدّة شكاوى ضدّ البرنامج، فقامت لجنة حماية الشّباب من الإعلام بتقييم البرنامج، ثمّ فرضت عليه دفع غرامةٍ ماليّةٍ، وفي عام 2010 انتقدت اللّجنة

مرّةً أُخرى «تصرُّف المحكّمين المُهين»؛ لأنّهم يتعمّدون «السُّخرية من المتقدّمين الشّباب، ويجعلونهم عُرضةً لاستهزاء ملايين المشاهدين»[370].

تعرّض برنامج «أفضل عارضة أزياء قادمة في ألمانيا» للانتقاد أيضاً على نحوٍ دوريٍّ، ويُقدّم هذا البرنامج منذ عام 2006 تحت رعاية عارضة أزياءٍ سابقة. سار هذا البرنامج على خُطى صيغةٍ أمريكيّةٍ بدأ تقليدها منذ عام 2003 في العالم كلّه. المشاركات في هذا البرنامج فتياتٌ شابّاتٌ منجذباتٌ إلى عالم خشبة عُروض الأزياء الفاتن، وقد تحصل الفائزة في النّهاية على عقود عملٍ بصفتها عارضة أزياء؛ أيْ: إنّ الشُّهرة والأموال تلوح في الأفق، ولكنْ قبْل الفوز يُفرض على هؤلاء المراهقات اجتياز سلسلةٍ من الاختبارات، كما يُفرض عليهنّ السّماح للمصوّرين بالتقاط صورٍ لهنّ في أوضاع غريبة: التّصوير في أثناء صبِّ صَلْصة السَّلَطة فوقهنّ، أو في أثناء الوقوف عاريات في حانةٍ ثلجيّةٍ، أو الرّقص حول عَمود، وقالت بعض الفتيات: إنّ ما يحدث لهنّ مُهين[371]، لكنّ المشاهدات صغيرات السِّنّ في العادة يجدْنَ متعةً في مشاهدة البرنامج، ولا يتوقّفن عن متابعته، فإلى جانب الانجذاب إلى البرنامج، تشعر المشاهدات بالشّماتة بأولئك الفتيات الّلاتي يرغبْن بشِدّةٍ في العمل بوصْفهنّ عارضات أزياء، فيُشمتْن لتعثّرهنَّ في المشْي، أو لصعوبة تحدّثهنَّ باللّغة الألمانيّة، أو يشمتْنَ في أيّ موقفٍ محرجٍ يتعرّضْن له.

يضمن حُبُّ الفرْجة هنا نسبة مشاهدةٍ عاليةٍ للبرنامج، ولكنْ يبقى السُّؤال عمّا يدفع الآلاف من الفتيات إلى الوقوف في طابور المتقدّمات لتجارب الأداء. ما الذي يجعلهنَّ يقبَلْنَ بالخضوع بكامل إرادتهنَّ لمثل هذا الموقف تحت بصر الملايين؟ ربّما لا يمتلكْن البصيرة ليكشِفْن ما يحدث، ويركّزن اهتمامهنّ كلّه على المكسب المُحتمل، أو ربّما يسْمحن

بما يحدث لهنّ أملاً في الشُّهرة والثّراء السّريع. هنا يصبح لكرامة هؤلاء الفتيات ثمن، وثمن الكرامة هنا هو النّجاح.

يرى بعضهم في مثل هذه البرامج تعبيراً عن روح عصْر النيوليبرالية التي تدفع بالنّاس لعرض أنفسهم في السّوق بوصفهم بشراً أكثر اكتمالاً، وأكثر قدرةً على الإنجاز، وأكثر رغبةً في النّجاح، ولكنْ يعود الميل إلى مثل هذه البرامج لزمن ما قبْل برامج تجارب الأداء، وبرامج الواقع في نهاية القرن العشرين، ففي مسابقات الجمال السّابقة التي بدأت في مُستهلّ القرن العشرين، وازداد عددها منذ الخمسينيّات، كانت النّساء يسْمحن باستعراض أنفسهنّ، ويوافقْن على أن يقوم الآخرون بتقييمهنّ، ويقبلْنَ اختزالهنَّ في مجرّد قياسات الجسْم، وهذا كلّه من أجل الحصول على الّلقب، والنُّقود، والشُّهرة[372]، ولكنْ حدث أمرٌ جديدٌ ومختلفٌ في صيغة القرن الواحد والعشرين: في حين كانت مسابقات ملكات الجمال التّقليديّة تدور حول اختيار أجمل المتقدّمات للمسابقة، وأكثرهنّ رشاقةً، وصاحبة أجمل ساقَيْن، أصبحت الصّيغة الحاليّة تدور حول مشاهدة المتقدّمات، وهُنَّ يُخفِقْن، فقبْل أن يُعلن عن الفائزة لتُكرَّم، يتمرّغ الجميع في التّراب رمزيّاً، ويتعرّض أداؤهنّ المُخفق للتّشريح تحت أنظار المشاهدين. تشبه هذه البرامج إلى حدٍّ ما طقوس القَبول كما هي معروفة داخل جماعات الشُّبّان، ورابطات الطَّلبة، والجيش. من يريد أن ينتمي للجماعة، فعليه أنْ يقبل الحطَّ من كرامته.

لكنّ الفرق المهمّ هو أنّ طقوس القبول كان يشاهدها أعضاء الجماعة فقط؛ أمّا برامج التلفاز فهي تُعرض أمام الملايين من المشاهدين. صحيحٌ أنّ مشاهدي هذه البرامج مجهولون للمتقدّمين في البرامج، ولكنّهم يملكون حضوراً طاغياً وفعّالاً؛ فالجمهور يعلّق على أداء المتسابقين

في كلّ منتدى للنّقاش، سواء كان ذلك على الفضاء الرّقمي أم لا. هنا يمكن للمشاهدين أنْ يتحوّلوا إلى هيئة التّحكيم، كما يحدث في برنامج (الأخ الأكبر)، ويمكن أنْ يتواطؤوا مع مقدّمي البرامج، والمُحكّمين، والمتسابقين أنفسهم، لزيادة أدوات الخزْي، كما أنّ المشاهدين قادرون أيضاً على تدمير المتسابقين، فإمكانات وسائل الإعلام تسمح بذلك، ولكنْ لا يقوم المشاهدون بذلك إلّا نادراً، وهذا يعني أنّ هناك حدوداً معترفاً بها في ثقافة احترام الكرامة الإنسانيّة لا يجوز تخطّيها، وقد فرضت تلك الثّقافة نفسها في بعض أقسام المجتمع، ولكنْ ليس في أقسامه كلّها.

الخزْي على شبكة الإنترنت

تتّضح الحدود في ثقافة احترام الكرامة الإنسانيّة أيضاً عندما تستعمل وسائل الإعلام الرّقميّة ألعاب الخزْي والإذلال. بدأت وسائل الإعلام الرّقميّة هذه الألعاب منذ وقتٍ قصيرٍ، ولكنْ بدرجةٍ مكثّفةٍ، حتّى تحوّل الأمر إلى كابوسٍ دائمٍ لمن تعرّضوا لمثل هذه الألعاب. تنتشر حالات الخزْي على شبكة الإنترنت بسرعة الرّيح، ويمكن أنْ يصل عدد مشاهداتها من حيث المبدأ إلى أرقامٍ غير محدودة، إضافةً إلى ذلك، تتغيّر وظيفة وخصائص الخزْي، فهناك فيديوهات منتشرةٌ تصوّر حالات الاغتصاب الجماعيّ، أو توثّق ما يُطلق عليه استهزاءً اسْم: الصّفعات السّعيدة (السّعيد هنا هو فقط من يقوم بالصَّفع). يقوم الجُناة في هذه الفيديوهات بتدبير تصوير الفيديو لفضْح الضّحايا. توثّق هذه الفيديوهات عجْز الضّحايا الذين يختارهم المعتدون بالمُصادفة، وعادةً ما يكون المعتدون متفوّقين في القوّة بدرجةٍ لا تسمح للضّحايا بالدّفاع عن أنفسهم[373]. يُعدُّ العجز عن الدِّفاع عن النّفس في أوساط الكثير من الشّباب نقْصاً وفضيحةً، فكلمة «ضحيّة» هي

سُبابٌ مُخزٍ، ومن يجعل الآخرين ضحايا له، فإنّه يقوم بإذلالهم، ولكنّه لا يقوم بذلك عقاباً لهم؛ لأنّهم خَرقوا أحد الأعراف، أو التّقاليد مثلاً، ولكنّه يقوم بهذا بدافع الاستمتاع بقوّته الذّاتيّة، والتّلذُّذ بعجْز الآخرين.

إنّ الصّراع بين القوّة والعجْز صراعٌ تراجيديٌّ في كثيرٍ من الأحيان، وغير متكافئ، ويجد هذا الصّراع في وسائل الإعلام الرّقميّ صيغةً تقنيّةً واجتماعيّةً ملائمةً، فمن ناحية تسمح هذه الوسائل بإخراج الخزْي من سياقه الاجتماعيّ، ومن وظيفته التّقليديّة، فالأمر هنا لا يدور حول الكشْف عن خَرق القوانين والأعراف، ولا حول إدماج المجموعات الاجتماعيّة، أو الجماعات في المجتمع، ولا حول الاحتفال بطقوس القَبول في الجماعة، فالتّركيز هنا على الإذلال بوصْفه إذلالاً فقط، والمتعة في التّحقير والخزْي تصبح غايةً في حدِّ ذاتها. يمكن أنْ نفسّر ممارسة الإذلال هنا على أنّها علامةٌ على عدم الاندماج الاجتماعيّ، أو لا معياريّة؛ فعوضاً عن القواعد السّارية على العموم، وعوضاً عن التّقاليد والأعراف، يسْري هنا الاقتصاد المرتكز على تلبية الرّغبات الذّاتيّة، يسْري القانون الشّخصيّ، ولكنْ على النّاحية الأُخرى تحتاج الرّغبة الشّخصيّة في خزْي الآخرين إلى عرض الخزْي على المجتمع، وهنا تقدّم وسائل الإعلام الرّقميّة إمكاناتٍ غير محدودة. لا يتمتّع ما ينتشر على شبكة الإنترنت بالحماية الاجتماعيّة، ويصبح بذلك مُتاحاً لمُستخدمي الشّبكة كلّهم. يستعرض بعضهم على الشّبكة قدرته على الحطّ من شأن الآخرين، وتحويلهم إلى ضحايا له، ويقوم باستعراض قدرته على نحوٍ مجرّدٍ وخالصٍ أمام مجتمع شبكة الإنترنت، ويشاهد هذا المجتمع الفيديو والتّعليق عليه.

تمثّل هذه الظّواهر تحدّياً أمام أيّ مجتمعٍ يريد أن يؤكّد ويصدر عن نفسه صورةً يظهر فيها كمجتمعٍ قادرٍ على ترسيخ طُرق تواصُلٍ خاليةٍ من العُنف، وقائمة على الاحترام المتبادل، واحترام الكرامة الإنسانيّة، ويؤكّد

فيها أنّه مجتمعٌ يحترم هذه القِيَم، فبعيداً عن الحالات المريضة نفسيّاً واجتماعيّاً أيضاً، فإنّ مسابقات الخزْي والكراهية التي يتعرّض لها النّاس على شبكة الإنترنت، وعلى شبكات التّواصل الاجتماعيّ (التي يمكن أن نَصِفها بأنّها شبكاتٌ للتّواصل غير الاجتماعيّ، أو مضادّة التّواصل الاجتماعيّ)، تسْخَر من هذه القِيم التي يريد المجتمع ترسيخها، حتّى أولئك الذين لا يعانون من خَللٍ في التّفاعل الاجتماعيّ يشاركون في هذه السُّخرية، ولو اضطرّ مُستعملو الشّبكة، والمعلّقون إلى الكشْف عن أسمائهم بوضوحٍ، وعجزوا عن التّخفّي تحت اسمٍ وشكلٍ مجهولَيْن، فإنّ سرعة ومباشرة التّواصل الاجتماعيّ تغريهم بسبٍّ وقذْف الآخرين، والسُّخرية منهم بطريقةٍ نعجز عن وصفها، ولا ينطبّق هذا على الشّباب والأطفال الذين نجدهم يستعملون شبكة الإنترنت منذ بلوغهم العاشرة من العمر. يرى مستعملو الشّبكة أنفسهم بمواجهة تنمُّرٍ افتراضيٍّ قد يصل أحياناً إلى تعمُّد الافتراءات والتّجريح، فمجرّد الإشارة إلى إحدى الفتيات على شبكة الإنترنت بأنّها سهلة المنال، وتقبل إقامة العلاقات مع الكلّ قد تؤدّي إلى اغتصابها جماعيّاً، وهذا ما حدث لفتاةٍ إيطاليّةٍ تبلغ من العمر أربعة عشر عاماً، عندما نشرت «صديقة» لها مزاعمَ مشابهةً عنها على صفحة في موقع التّواصل الاجتماعيّ (فيسبوك) تحت اسم مُستعار[374].

حتّى الكبار يتعرّضون أيضاً لمواقف الخزْي على شبكة الإنترنت، خاصّةً إذا كانوا أشخاصاً مشهورين بدرجةٍ ما[375]. في عام 2011 استطاعت طالبة تدرس عِلم النّفس، اسمها مارينا فايسباند أنْ تصبح نجمةً من نجوم حزب القراصنة(*)، وحازت على شُهرةٍ واسعةٍ في وسائل الإعلام. تتمتّع مارينا فايسباند بالجاذبيّة وبشخصيّة كاريزميّة، ولكنْ عندما نشرت مواقعُ

(*) حزب يعني بحقوق المواطنة والمطالبة بحرية تداول المعلومات. (م).

يمينيّةٌ متطرّفةٌ صورتها، انهالت عليها رسائل الكراهية الإلكترونيّة المُعادية للسّاميّة[376]. الشّيء نفسه حدث لمقدّمة برنامج حواري في قناة (زد دي أف)، دونيا هايالي التي لمْ يكن موقفها السّياسيّ، ولا أسلوب حياتها مناسباً لعديدٍ من النّاس، هكذا أغرقها النّاس باستمرارٍ بخطاباتٍ مُهينةٍ، ورسائل إلكترونيّة تحقّر من شأنها، كما قاموا أيضاً بكتابة تعليقاتٍ تحضّ على كراهيتها علانيةً على شبكة الإنترنت، وفي عام 2016 انتقدت دونيا هايالي في كلمةٍ لها بمناسبة حصولها على إحدى الجوائز «فظاظة اللّغة»، كما تحدّثت عن الرّسائل التي تَردُ إليها من مُرسلين أغلبهم من الذّكور، وقالت: إنّ هذه الرّسائل تحوي الكثير من «التّهديد، والسّبّ، والقذْف، والتّمنيّات أنْ تتعرّض للاغتصاب»، وتشعّ طاقةً سلبيّةً كبيرةً، ويمكن أنْ تحوّل الإذلال اللّفظي إلى إذلالٍ فعليّ[377].

كانت الرّسائل مجهولة المُرسل التي تحوي كلاماً مُهيناً موجودةً في أوقاتٍ سابقةٍ، بلْ إنّ بعضها حفظ في الأرشيف الحكوميّ؛ لأنّها كانت موجّهةً إلى أشخاصٍ في مناصب عُليا، مثل: الرّسائل التي وُجّهت إلى الإمبراطور، أو رئيس الجمهوريّة، أو المستشار، ولكنّ الجديد هو زيادة عدد هذه الرّسائل، وتداولها علانيةً بواسطة الإمكانات التّقنيّة التي يسمح بها الفضاء الرّقميّ، والجديد أيضاً هو أنّ الخزْي العلنيّ لمْ يعُد قاصراً على رجال السّياسة، أو الشّخصيّات المعروفة، فكلّ إنسانٍ، من ذكرٍ وأنثى؛ يمكن من حيث المبدأ أنْ يجد في أيّ وقتٍ صورته واسْمه منشورَيْن في منتدياتٍ تخزيه علانيةً: قد يكون السّبب وزنه الزّائد، أو علاقاته الجنسيّة العديدة، أو لأنّه يساريٌّ متطرّفٌ، أو يمينيٌّ متطرّفٌ، أو لأنّه مثليٌّ، أو لأنّها مثليّةٌ، أو لأنّه متهرّبٌ من الضّرائب، أو بسبب أنّه يهْدر المياه، أو يقود بسرعةٍ عاليةٍ على الطّريق السّريع. كلّ مُستعملٍ للشّبكة مسموحٌ له في الواقع بكتابة قائمته الخاصّة، وعليها أسماء من يريد التّشهير بهم، ثمّ ينشرها على

شبكة الإنترنت[378]، وانتشار هذه القائمة على الشّبكة بلا حدود، ولا تسقط بالتّقادُم، فشبكة الإنترنت لها ذاكرة ذات قُدرة تخزينٍ طويلة المدى، وذلك على عكس الأخبار اليوميّة في وسائل الإعلام التّقليديّة غير الرّقميّة، فشبكة الإنترنت لا تنسى شيئاً، ولا تنسى أحداً[379].

هذا هو الفرق بين الفضْح على الإنترنت وبين السّبّ والقذْف وجهاً لوجه، وهو ما كان سارياً وموجوداً قبل العالم الرّقميّ. الأسهل هو إذلال شخصٍ لا نقف في مواجهته، خاصّةً إذا كنّا نشعر بالخجل من أنّنا أذْللناه، هذا من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أُخرى، فإنّه من الصّعب على الضّحيّة أن تدافع عن نفسها في مواجهة هجوم الإنترنت، فكيف يمكن أنْ تتعامل بيبي لانجشترومبف على شبكة الإنترنت مع أولئك الذين يسْخرون من شَعرها وملابسها؟ هل هي قادرةٌ على استعمال قوّتها لتعكس الأمر، وتضعهم في موقفٍ مُخْزٍ؟ هل يمكن أن تتجاهل السُّخرية، وتضحك منها أم إنّها تستطيع إنهاء هذا كلّه بأن تنتقل إلى صفٍ جديدٍ، ومدرسةٍ جديدةٍ؟ لم يعد هذا ممكناً اليوم، أو لمْ يعُد لهذا أيّ معنى؛ لأنّ شبكة الإنترنت قادرةٌ على ملاحقة كلّ شخصٍ، وقادرةٌ على تعطيل الزّمان، وتقليص المكان.

بهذا اكتسب الخزْي الاجتماعيّ نوعيّةً جديدةً، فالتّأكيد على وصْمة العار أصبح أقوى من إعادة إدماج الأشخاص في الجماعة، وأخذ الخزْي يقترب كثيراً من الإقصاء، وهي صفةٌ كانت من قبْل من سِمات الإذلال، فمن يتعرّض للخزْي لا يُقبل مرّةً أُخرى داخل الجماعة. سوف يبقى دائماً معاقباً في الرُّكن مع مارتين كيببرجر، حتّى بعدما تنتهي الحصّة.



الفصل الثالث

قواعد الكرامة، ولغة الإذلال في السّياسة العالميّة

يمسّ الإذلال العلنيّ المتعمّد البشر بوصفهم أفراداً منتمين إلى مجموعاتٍ اجتماعيّةٍ، أو جنسٍ معيّنٍ، أو مجموعةٍ عُمريّةٍ، أو عِرقيّةٍ معيّنةٍ، لكنْ يُمارس الإذلال أيضاً في أثناء لقاءات الدّول بعضها ببعض عندما تحاول كلّ دولةٍ أن تقيس مدى قوّتها وسيطرتها. تظهر هذه المنافسة أحياناً على المستوى الرّمزيّ، وتكشف عن نفسها في أحيانٍ أُخرى على نحوٍ ملموسٍ، وبوسائل عسكريّة، وكثيراً ما أدّت إهانة كرامة رموز الدّولة إلى صراعاتٍ عسكريّةٍ، وكانت هذه الحوادث معروفةً في بداية العصر الحديث. نقرأ في «قانون الشّعوب» الذي ألّفه ايميه دو فاتل في عام 1758: «يجب على كلّ حاكمٍ أن يحافظ على كرامته»، وأنْ يحرص على أنْ يستمر النّاس «في إظهار احترامهم الواجب له»، ولا يمكن للحاكم أنْ يسمح «بانتهاك هذا الاحترام»، بلْ عليه أن يصمّم على «ردٍّ اعتبارٍ» فوريٍّ، وإذا لمْ يتحقّق له ذلك، فمن حقّه «أنْ يردّ اعتباره بقوّة السّلاح»[380]. تسري هذه القواعد نفسها على رُسل ومبعوثي الحُكّام، فإذا شَعر المبعوث بأنّه تعرّض للإهانة، ولمْ ينَل «ردّ الاعتبار» المناسب، «فيمكن أنْ يؤدّي ذلك في بعض الأحيان إلى نشوب الحرب»، هكذا حذّر يوليوس برنهارد فون رور في عام 1733 في كتابه «مدخل إلى عِلم مراسم العظماء»[381].

أصبح العالم اليوم أكثر حرصاً في مسألة إعلان الحرب، ولكن في المقابل لم يختفِ الإذلال، وأصبح أمراً من عالم الماضي، فهو ما زال من الأدوات المفضّلة لفنّ إدارة الدّولة، فيمكن لأيّ انحرافٍ عن سَير المراسم

المعتادة، أو المتوقّعة أنْ يُثير الانزعاج. قام الرّئيس الأمريكيّ في عام 2016 بزيارة الصّين، ولكنّه نزل من الطّائرة على سُلَّمٍ غير مخصّصٍ للرّؤساء، ولمْ يُفرد البساط الأحمر أمامه، قامت وسائل الإعلام الأمريكيّة، وخاصّةً وسائل الإعلام ذات التّوجُّه الاشتراكيّ، بتفسير ما حدث بأنّه ليس سوء فهمٍ تقنيٍّ، إنّما هي فظاظةٌ مقصودةٌ تُجاه الضّيف، وتقليلٌ من شأنه[382].

ولكنْ ليست المراسم وشؤون البروتوكول وحْدها التي تسلّط الضّوء على سياسة الإذلال، فقد قيل إنّ الإذلال حدث أيضاً عندما قام الطّلّاب الإيرانيّون باحتلال السّفارة الأمريكيّة في طهران، واتّخذوا موظّفيها رهائنَ؛ لإجبار الولايات المتّحدة الأمريكيّة على تسليم الشّاه الهارب من البلاد. ما حدث كان خرْقاً واضحاً للقانون الدّوليّ الذي يضمن سلامة وحصانة السّفارات الأجنبيّة. اعتذرت الحكومة الإيرانيّة ممّا حدث وفقاً لقواعد القانون الدّوليّ، وكان عليها أنْ تقدّم التّعويضات المناسبة (وهو ما لمْ يحدث حتّى اليوم). عدَّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة هذا التّصرُّف تصرُّفاً مُخزياً بحقّها، ويضرّ بوضعها بوصفها قوّةً عالميّةً، ويُفرض عليها على ذلك أن تتّخذ ردود أفعالٍ قويّة. كان الأمر بالنّسبة إلى الرّئيس جيمي كارتر ووزير خارجيّته زبجنيو بريجنسكي مسألة «كرامةٍ وطنيّةٍ»، ومن أجل إنهاء هذه «الإهانة العالميّة» أمر كارتر بتنفيذ عمليّة إنقاذ، وعلى الرّغم من إخفاق هذه المهمّة من أساسها، إلّا أنّ بريجينسكي تمسَّك بها قائلاً: «كان الأمر سيصبح مُخزياً وغير لائقٍ بأمريكا لو لمْ نقم بهذه المحاولة»[383].

هكذا كانت وستظلّ الكرامة وإهانتها تحتلّان دوراً كبيراً في العلاقات الدّوليّة. تُترجم الكرامة هنا مباشرةً بالقوّة، فمن يفتقر إلى القوّة التي تمكّنه من رفْض الإهانة يُعدُّ ضعيفاً، وفي المقابل، فإنّ الأطراف تتفاوض حول

القوّة بلغة الكرامة، فأنْ تشعر الدّولة، أو ممثّلها بالإهانة، أو بالإذلال، تتّخذه بعض الدّول ذريعةً كافيةً من أجل فرْض سُلطتها، وكلّما كانت العلاقات بين الدّول خاضعةً للمراقبة والملاحظة العلنيّة حصل اختبار القوّة الرّمزيّ بين الأطراف على أهمّيّةٍ أكبر، وصدى أوسع. المراقبون هُم من ناحية الدّول الأُخرى التي تلْحظ وتسجّل أيّ تغيُّرٍ في السُّلطة بانتباهٍ ليهيّئوا أنفسهم لذلك التّغيير، ومن ناحيةٍ أُخرى فإنّ الرّأي العام المحلّيّ، قد بدأ منذ نهاية القرن التّاسع عشر في متابعة تصرّفات حكومته في المجال الدّوليّ، وأسلوب تعاملها بكلّ دقّة، ويبالغ الرّأي العام المحلّيّ في كثيرٍ من الأحيان في تفسيره للإشارات الدّالّة على «عدم إظهار الاحترام الملائم»، ويقوم بتحويل المسائل بطريقةٍ دراميّةٍ إلى قضايا تمسّ وجود الكيان الوطنيّ، أو تشير إلى عدم وجوده.

اللّورد ماكارتني وقيصر الصّين

في فترة 1800 تقريباً، كانت السّياسة الدّوليّة تمضي بدون إهاناتٍ علنيّةٍ إلى حدٍّ كبير. لمْ يلتفت أحدٌ تقريباً إلى أنّ اللّورد جورج ماكارتني قد أبْحر من بورتسموث على متْن سفينة (أتش أم ليونز) الحربيّة متوجّهاً إلى الصّين، وكان ذلك في 26 أيلول/ سبتمبر عام 1792. كان جلالة ملك بريطانيا قد كلّف اللّورد ماكارتني بالتّوجُّه إلى إمبراطوريّة الصّين للتّفاوض على تحسين شروط التّجارة الخاصّة بشركة الهند الشّرقيّة للدُّخان، وصاحبه في رحلته وفْدٌ يضمُّ مئة شخص. حَوَت حقائب اللّورد ماكارتني الهدايا الثّمينة المُرسلة إلى إمبراطور الصّين، تشيان لونج؛ لأنّه كان يحتفل آنذاك بعيد ميلاده، وكان البريطانيّون يأملون أنْ يتساهل مع مطالبهم إذا ما حصل على الهدايا.

لكنْ لمْ تسِر المهمّة كما كان متوقّعاً لها، وقد لَحظ ماكارتني والوفْد المصاحب له هذا في اللّحظة التي وصلوا فيها إلى الصّين، فعلى الرّغم من أنّ النّاس كانوا يستقبلونهم في كلّ مكانٍ بكثيرٍ من الاحترام، ويسارعون إلى تلبية مطالبهم، إلّا أنّ إجراءات التّحضير للقاءٍ مع الإمبراطور الصّينيّ كانت معقّدةً، واستهلكت الكثير من الوقت. كان الأمر بالنّسبة إلى الطّرفين مثل امتحانٍ في الصّبْر. رأى موظّفو الدّولة الصّينيّة أنّهم في مواجهة مفاوضٍ بريطانيٍّ لا يمتلك خبرةً كبيرةً، ولكنّه يصمّم في المقابل على انتزاع حقوقٍ ليست له. لمْ يكن هذا الوفْد أوّل وفْدٍ أجنبيٍّ يأتي إلى البلاط في العاصمة الصّينيّة، فقد توافدت على الصّين منذ منتصف القرن السّابع عشر ستّ عشرة بعثةً دبلوماسيّة تهدف كلّها إلى إنشاء علاقاتٍ تجاريّةٍ مع الصّين، وتحاول تمهيد الطّريق أمام التّجارة هناك، كما استقرّت بعثة طائفة اليسوعيّين في الصّين منذ القرن السّادس عشر، وكان أعضاؤها يحظون بالكثير من الاحترام بوصفهم من علماء الدّين، ومن الحِرفيّين الماهرين[384]، إضافةً إلى ذلك كان الصّينيّون يستقبلون أيضاً بعض الحُكّام ورُسلهم لدفع الجِزْية.

لمْ تكن هناك علاقات رسميّة تربط بين بلاط الإمبراطور وبين شعوب الغرب البعيد التي كان الصّينيّون يعدّونها شعوباً من البَرابِرة، ولكنْ كان هناك استثناء وحيد: روسيا؛ فمن أجْل إبقاء امبراطوريّة قيصر روسيا بعيدةً عن الصّراعات بين الصّين وبين أمراء المغول، أعطت الصّين لروسيا امتيازاتٍ واسعةً: دينيّةً، واقتصاديّةً، وثقافيّةً، وكان الصّينيّون يستقبلونهم بالمراسم الملائمة، وعندما أرسل إمبراطور الصّين كانج زي مبعوثاً له إلى سانت بطرسبرج في عام 1712، أمره بالالتزام بالطّقوس وأشكال المراسم المعتادة هناك كلّها، بينما كان الحُكّام الذين يدفعون الجِزية للإمبراطور

الصّينيّ مُجبرين على الالتزام بأصول الّلياقة الصّينيّة في بلادهم إذا ما استقبلوا زوّاراً من الصّين[385].

استوعب القيصر بطرس الأوّل سُلْطته الجديدة، وأخذ يؤكّد عليها. أرسل القيصر مبعوثه الكونت ليف اسماعيلوف في عام 1719 إلى البلاط الصّينيّ من أجل التّمهيد لظروفٍ أفضل للتّبادل التّجاريّ، وهي المهمّة نفسها التي كُلّف بها الّلورد ماكارتني بعد سبعة عشر عاماً من ذلك التّاريخ. أعطى القيصر مبعوثه تعليماتٍ مكتوبةً تنصّ على ضرورة أنْ يقدّم خطاب اعتماده بنفسه إلى الإمبراطور، وألّا يقبل الالتزام بمراسم تقديم الاحترام الصّينيّة (الكوتاو). كان قيصر روسيا يدرك آنذاك أنّ إسماعيلوف سوف يقوم بهذه الطّريقة بخرْق أهمّ قاعدةٍ من قواعد المراسم الصّينيّة، فقد كان يُفرض على كلّ زائرٍ للإمبراطور أن يركع على رُكبتيه ثلاث مرّاتٍ، ويلمس في كلّ مرّةٍ الأرض برأسه. وصل إسماعيلوف إلى بكّين، واستقبله رُسُل مفوّضي الإمبراطور بالاحترام الّلائق، ولكنّه التزم بما أوصى به قيصر روسيا؛ فقد أصرَّ على تسليم خطابه يَداً بيَد إلى الإمبراطور الصّينيّ، ورفض الرُّكوع على الأرض.

وبعد الكثير من الأخذ والرّد، أحضر الإمبراطور الصّينيّ العديد من موظّفي الدّولة والمترجمين في محاولةٍ لإقناع إسماعيلوف بأهمّيّة إبداء الاحترام المتبادل، وقالوا له: إنّه في حال ما إذا أرسل الإمبراطور الصّينيّ مبعوثاً إلى موسكو، فسوف يلتزم المبعوث بالمثول أمام القيصر بدون غطاء رأسٍ، على الرّغم من أنّ النّاس في الصّين لا يظهرون في العَلن بدون غطاء رأسٍ، إلّا إذا كانوا مُدانين في إحدى الجرائم، كما أنّ المبعوث سوف يلتزم بالمراسم الأُخرى المعتادة في روسيا كلّها، وحتّى يُعطي الإمبراطور الصّينيّ مصداقيّةً لوعوده، نزع عن أهمّ موظّفٍ في الدّولة غطاء

رأسه أمام إسماعيلوف، وهو تصرُّفٌ كان يعكس آنذاك إذلالاً كبيراً للذّات. أثّر هذا الموقف في المبعوث الرّوسيّ، وأعلن قَبوله الالتزام من جانبه بالأعراف الصّينيّة، وبعد مرور أحد عشر يوماً على هذه المفاوضات، مَثُل إسماعيلوف في البلاط في يوم الاستقبال، وسجد أمام الإمبراطور، بينما رفع خطاب الاعتماد بيَديه عالياً. كان الإمبراطور يشعر بالضّيق من الوقت الطّويل الذي استغرقته المفاوضات مع المبعوث الرّوسيّ، فتركه وقتاً طويلاً في هذه الوضعيّة غير المريحة قبْل أنْ يرحمه ويتسلّم منه الخطاب بنفسه، وليس بوساطة أحدٍ من حاشيته[386].

كان ماتيو ريبا، وهو قسٌّ إيطاليٌّ يعمل بالحفر على النُّحاس؛ شاهداً على هذه الواقعة عن قُربٍ، وقام بنقلها إلينا. ألْقت هذه الواقعة الضّوء على ألعاب القوى الدّبلوماسيّة على المسرح الدّوليّ في القرن الثّامن عشر. كانت المراسم هي الوسيلة التي تتفاوض من خلالها الأطراف المعنيّة على مسائل الكرامة. كان معيار القوّة والعجْز ينعكس في طريقة الاستقبال: ففيها يتحدّد معيار القوّة على أساس من يجب عليه أن يستقبل الآخر، ووفقاً لأيّة قواعد، وكان الخروج على هذه القواعد غير لائق. في منتصف القرن الثّامن عشر كلّف أحد السّاسة البريطانيّين –وهو اللّورد تشسترفيلد ابنه فيليب بأنْ يستعلم بدقّةٍ عن الأعراف جميعها المتّبعة في العالم.

فلا بدّ من الخضوع لكلّ عُرفٍ من أعراف البلاط الملكيّ، بصرف النّظر عمّا إذا كان سخيفاً أم معقولاً، فهكذا نتجنّب التّصرُّفات غير المقبولة عن غير قصْد، أو عن حماقةٍ، التي قد تجلب علينا المشكلات[387]. كان الأوروبّيّون يتّبعون هذا المبدأ في العلاقات بين بلادهم، ولكنّهم حاولوا أن يضعوا قواعد أُخرى في معاملاتهم مع الصّين.



صورة 16: «الاستقبال». كاريكاتير يصوّر الجمهور الحاضر في لقاء اللّورد ماكارتني بالإمبراطور الصّينيّ. الفنان: (جيمس جيلاري 1792)

حاول ماكارتني بدوره أنْ يضع قواعده الخاصّة أيضاً، على الرّغم من أنّ المسؤولين في شركة الهند الشّرقيّة قد شدّدوا عليه ألّا تصرفه أيّة تفاصيل خاصّة بأصول اللّياقة (الإتيكيت) عن التّركيز على مهمّته الأصليّة، فيجب عليه أن يقبل كلّ شيءٍ ما لمْ يتعارض مع كرامته وكرامة حاكمه. كان هذا موقف ماكارتني الذي التزم به بالفعل عندما سافر إلى الصّين، فكتب في مذكّراته أنّ الوفْد تغاضى عن المضايقات كلّها، كما لمْ يهتمّ أعضاء الوفْد بأنّ الصّينيّين عدّوا الهدايا التي جلبوها معهم «جِزيةً» يدفعونها للإمبراطور الصّينيّ. أبدى ماكارتني -في الوقت نفسه- إعجابه بالحِرص والدّقة التي أولاها الصّينيّون لمراسم البلاط الإمبراطوريّ: «لقد أشاروا إلى اختلاف الأزياء لدى الشّعوب المختلفة، وأولوا أزياءنا اهتماماً أكبر، ثمّ أبدوا بعد ذلك تفضيلهم لطريقة ملبسهم؛ لأنّ زيّهم فضفاضٌ، ويسمح

بالرّكوع والسُّجود بسهولةٍ، وهو ما يجب على النّاس جميعاً أنْ يقوموا به إذا خرج الإمبراطور إلى الشّارع، لكنّهم نظروا بقلقٍ إلى الأربطة التي نضعها حول الرُّكبة، وأربطة الجوارب، وألمحوا لنا بأنّه من الأفضل أنْ نخلع هذه الأربطة قبل دخولنا البلاط، «لكنّ ماكارتني أوضَح لهم سريعاً أنّه لن يقوم بهذه الحركات، وأنّه سوف ينحني أمام الإمبراطور بالطّريقة نفسها التي ينحني بها أمام حاكمه البريطانيّ، ولو أثار عدم التزامه بالمراسم الصّينيّة الاستياء، إلّا أنّه وبوصفه مبعوثاً بريطانيّاً لنْ يستطيع القيام بهذه المراسم، فأولى التزاماته هي إرضاء وخدمة الملك البريطانيّ»[388].

ساد الهدوء بضعة أيّامٍ بعد هذا الشّدّ والجذْب، ثمّ ذكَر الصّينيّون الموضوع نفسه مرّةً أُخرى. لَحظ ماكارتني أنّ الصّينيّين يهتمّون كثيراً بهذا الموضوع: «أخذوا يلحّون عليّ كثيراً حتّى أقبل مراسم البلاط، وقالوا إنّ الرّكوع على الأرض ليس بالشّيء المهمّ، وعرضوا أمامي كيف يقومون به. «لمْ يهدأ الضّغط على الوفْد البريطانيّ، فقام ماكارتني بكتابة تفسيرٍ لسلوكه، وطلب ترجمته إلى الصّينيّة. دَعا ماكارتني في هذا التّفسير إلى اتّباع أصول اللّياقة الإنجليزيّة التي تقضي بثَنْي الرُّكبة، وتقبيل اليَد، وقدّم إليهم عَرْضاً؛ فإذا كان عليه اتّباع العادات الصّينيّة، فيجب أنْ يقوم أحد الصّينيّين، الذي يماثله في الرُّتبة بالرُّكوع أمام صورة الملك البريطانيّ ثلاث مرّات[389]، ولكنْ رفض الصّينيّون هذا العَرْض المقدَّم «من بَربريٍّ جاهل». في هذه الأثناء كان ماكارتني يحاول إيجاد حلولٍ أُخرى تجعل هناك فرقاً بين أسلوب الأمراء المفروضة عليهم الجِزْية في إظهار الإجلال وبين المراسم: «الجديرة بحاكمٍ عظيمٍ وذي سيادة». كان ماكارتني يلتقي بالصّينيّين كلّ يومٍ من أجل الوصول إلى حلٍّ، وبعد مرور أربعة أسابيع من تاريخ أوّل حديثٍ بين الطّرفين، ظهر الحلّ؛ يمكن للّورد ماكارتني أنْ يمثُل

أمام الإمبراطور الصّينيّ بالطّريقة نفسها التي يمثُل بها أمام مَلِكه؛ أيْ: برُكبةٍ مثنيّةٍ، ولكنْ ليس عليه أن يقبّل يَد الإمبراطور، فهذه عادةٌ ليست مألوفةً في الصّين[390].

كان الأمر بالنّسبة إلى مبعوث الإمبراطوريّة البريطانيّة مسألةً تخصّ الكرامة الوطنيّة، وكرامته الشّخصيّة المستمدّة من منصبه، ولهذا فقد كان مُصرّاً على عدم الاستجابة لقواعد المراسم الصّينيّة. صمّم ماكارتني على أنّ كلّاً من إمبراطور الصّين وملك بريطانيا يقفان على قدم المساواة (على الرّغم من أنّه كان يعتقد بالطّبع أنّ بريطانيا أكثر تفوّقاً)، وعدَّ أنّ طقوس الرُّكوع أمام الإمبراطور الصّينيّ تشكّك في هذه المساواة، ومن ناحيتهم، كان فخر الوزراء الصّينيّين بالصّين يدفعهم إلى معاملة الضّيوف الأجانب باحتقارٍ لمْ يبذلوا جهداً في إخفائه، وعدَّ ماكارتني أنّ قبول الصّينيّين في النّهاية بالمراسم التي أرادها نجاحاً شخصيّاً له، ورأى نائبه، جورج ستاونتن في استسلام الصّينيّين لإرادة ماكارتني انتصاراً للعقل، وتحوّلاً واضحاً في أداء الحكومة الصّينيّة، وفسّر البريطانيّون هذا التّحوّل بأنّه تحوّلٌ إيجابيٌّ[391]، لكنْ لمْ يكن ما حدث يعكس تغيّراً في الموقف بالنّسبة إلى الصّينيّين، إنّما كان من وجهة نظرهم مجرّد هبوطٍ في مستوى تصرّفاتهم تُجاه البرابرة غير المتحضّرين القادمين من بلادٍ بعيدةٍ، التي لا يعرف الصّينيّون عنها شيئاً، ولا يريدون أنْ يعرفوا شيئاً[392].

كانت هذه هي رسالة الإمبراطور تشيان لونج، الذي كان آنذاك في ذروة سَطوته، إلى الملك البريطانيّ، عندما أعاد الوفْد إلى بريطانيا بدون إنجاز المهامّ المطلوبة إليه. امتدح الإمبراطور الصّينيّ في جورج الثّالث «تواضعه الصّادق وطاعته»، وشَكره على «الجِزْية» التي أرسلها عبْر البحار البعيدة، ولكنّه أوضَح أنّه غير مهتمٍّ بمنتجات المصانع والورش

الإنجليزيّة، وأنّه غير محتاجٍ إليها؛ ولهذا فلمْ يكن في مقدوره تلبية مطالب الملك بقَبول وجود سفيرٍ بريطانيٍّ دائمٍ في الصّين ليقوم برعاية المصالح التّجاريّة بين البلدَيْن»[393].

كان المرسوم الإمبراطوريّ مُصاغاً في شكل قصيدةٍ، وكان معناه واضحاً جدّاً، فلمْ يكن هناك شكّ في أنّ الإمبراطور تشيان لونج قد عدَّ الحاكم البريطانيّ أحد المتوسّلين الذين يدفعون الجِزْية؛ ولهذا السّبب عامَل الوفْد الذي أرسله بأدب. لمْ يكن الإمبراطور الصّينيّ يتصوّر أنّ هناك بلداً آخر يقف على قدم المساواة مع إمبراطوريّة الصّين، ولمْ يخطر على باله أنّ حاكم هذا البلد يمكن أن يكون نِدّاً له، كما لمْ يفكّر ولا لحظة واحدة في إمكانيّة أن يقوم احترامٌ متبادلٌ بين البلدَيْن على النّدّيّة والمساواة، وهو الأسلوب الذي توافق عليه سَلَفه مع روسيا، ولكنْ كان الأمر بالنّسبة إلى بريطانيا العظمى مختلفاً عن روسيا؛ فلمْ تكن الصّين مهتمّةً بأن تلتزم بريطانيا بحُسن التّصرُّف تُجاهها، ولا كانت الصّين معتمدةً اقتصاديّاً، ولا عسكريّاً على تعاون بريطانيا معها.

أوضَح الإمبراطور الصّينيّ هذا كلّه لملك بريطانيا حتّى قبْل أنْ يبدأ ماكارتني محادثاته الطّويلة حول مراسم الاستقبال الملائمة كما فعل إسماعيلوف من قبْله. كان المجلس الاستشاريّ الأعلى قد كتب هذا المرسوم في بداية آب/ أغسطس من عام 1793؛ أيْ: قبْل أنْ تبدأ المحادثات الثّنائيّة حول سلوك الوفْد البريطانيّ في البلاط الإمبراطوريّ بأسبوعين، ثمّ أعلن الإمبراطور الصّينيّ المرسوم في 23 أيلول/ سبتمبر؛ أيْ: تسعة أيّامٍ بعد أنْ استقبل ماكارتني في البلاط وسط الجمهور، وعلى الرّغم من استياء الصّينيّين من «غطرسة البريطانيّين التي لا حدَّ لها»، ومن عنجهيّتهم، إلّا أنّ هذا لمْ يكن له تأثير يُذْكر على القرار الذي اتّخذوه، فقد كان القرار قد اتُّخذ قبْل ذلك بالفعل.

لمْ يحسب ماكارتني حساب هذا كلّه، كان رفض الإمبراطور غير متوقعٍ بالنسبة له على الإطلاق، فقد تخيّل أنّ رضوخ الصّينيّين لإرادته في مسألةِ مراسم الاستقبال علامةٌ إيجابيّةٌ، ولكنْ من الواضح أنّ ماكارتني قد خلص إلى استنتاجاتٍ خاطئةٍ، هو والوفْد المصاحب له، الذي لمْ يفكّر لحظةً واحدةً في إمكانيّة الرّضوخ لأصول اللّياقة في البلد المُضيف. استطاع ماكارتني أنْ يفرض أسلوبه في التّحيّة، وأنْ يقوم بثَنْي الرُّكبتين فقط عوضاً عن السّجود تسع مرّاتٍ أمام الإمبراطور، ولكنْ لمْ يكن قبول الصّينيّين لطريقة ماكارتني بدافع التّهذيب والمجاملة بقدْر ما كان يعكس عدم اهتمامهم من الأساس.

عدَّ البريطانيّون فرْض مراسم الاستقبال الصّينيّة عليهم نوعاً من الحطّ من شأنهم، واعترضوا عليها لذلك، ومن هنا كان سوء الفَهْم. كان يوهان كريستيان هوتنر يعمل مُدّرساً خاصّاً لابن ستاوتن، وسافر معه إلى الصّين، ووصف الأعراف المتّبعة في البلاط الإمبراطوريّ بأنّها «مُهينةٌ»؛ ولا تلائم «كرامة المبعوث البريطانيّ»[394]، ولكنْ لمْ تكن هذه المصطلحات مفهومةً للصّينيّين؛ فقد كان تقديم الاحترام الواجب بالسّجود أمام من يستحقّ هذا التّوقير، أمراً طبيعيّاً، كان الأطفال يقومون بطقوس الاحترام بهذا الشّكل أمام الأبوَيْن، ويقوم بها الأحياء أمام الأموات، والرّعيّة أمام الإمبراطور، والإمبراطور يقوم بهذه الطّقوس بدوره أمام أسلافه، وأمام السّماء. كلّ واحدٍ كان يدين بالاحترام لشخصٍ آخر، وتُعدُّ حركة السّجود تعبيراً ملائماً عن هذا الاحترام، حتّى الإمبراطور نفسه لمْ يكن مترفّعاً عن طقس السّجود، ومن يُدرك منزلته في هذا العالم، يعرف جيّداً ما هو المطلوب منه بدون أنْ يرى في الأمر إذلالاً، أو خزياً. على العكس: فطقوس (الكوتاو) تتيح للنّاس مشاركة من يسجدون أمامهم في سُلْطتهم[395].

لمْ يكن الأوروبّيّون على استعدادٍ لفَهم هذه الطّقوس، أو احترامها، وهذا ما يدلّ على جهلهم وهمجيّتهم؛ فلو كانوا قد تكيّفوا مع الأمر، لكان الصّينيّون قد عدّوهم «أناساً لطفاء، على تربيةٍ جيّدةٍ»، وكانوا سيرحّبون باستقبالهم في البلاط. في عام 1794 جاء وفْدٌ هولنديٌّ إلى الصّين، وفي أثناء مرور الإمبراطور في طريقه إلى مقرّ إقامته الصّيفيّ، سجد أعضاء الوفْد في الشّارع أمامه، فعدَّ الصّينيّون هذا التّصرُّف علامةً على رغبة الهولنديّين في «أن يتعلّموا التّحضُّر من الثّقافة الصّينيّة»، ولهذا عامل الصّينيّون الهولنديّين بتهذيبٍ ورُقيّ[396].

السّيادة، والمساواة، وإدارات المراسم

كان البريطانيّون مصمّمين في المقابل على حقّ السّيادة، الذي يمنع الإنسان من إهانة نفسه أمام الحُكّام. السّيادة تعني، وفقاً لتفسير قُدِّم في عام 1842: «استقلال الدّولة استقلالاً سياسيّاً تامّاً عن القوى الأُخرى، فيجب أنْ تبرز صورة الدّولة ذات السّيادة -سواء في علاقاتها الدّاخليّة أم في الخارجيّة- تحرُّرها التّامّ من أيّ تأثيرٍ أجنبيّ»[397]. لا يمكن لدولةٍ ذات سيادةٍ قَبول وضْع التّابع؛ حتّى مجرّد افتراض أنّها دولةٌ تابعةٌ يُعدُّ إهانةً موجّهةً إليها؛ ولهذا فقد شعر الوفْد البريطانيُّ بالإهانة عندما عدَّ الصّينيّون هداياهم للإمبراطور تشيان لونج جِزيةً يدفعونها.

ترسّخ مبدأ السّيادة في أوروبّا منذ القرن السّابع عشر، وبدأت الدُّول ترتبط مع بعضها في علاقاتٍ قائمةٍ على التكافؤ، فكانت الدّول يتفاوض بعضها مع بعضٍ على أُسُس المساواة، حتّى إذا كانت هذه الدّول تختلف في مساحتها، وفي قوّتها. لمْ يتمّ إقرار هذه المساواة بين الدّول إلّا في مؤتمر فيينّا عام 1815بعد حروب نابليون، ثمّ في مؤتمر آخر عام 1818، إلّا

أنّ هذا المبدأ كان مُسلَّماً به بالفعل، وأصبح قانوناً دوليّاً سارياً بعد حروب الثّلاثين عاماً، وبعد إبرام معاهدات السّلام في مونستر وأوسنابروك[398].

وفي الوقت نفسه، فقد أصبح من العادة أنْ تتواصل الدّول ذات السّيادة بعضها مع بعضٍ عن طريق سُفراء، ومفوّضين، وقائمين بالأعمال، في حين كانت الّلقاءات بين ملوك الدّول شيئاً نادراً ما يحدث حتّى القرن التّاسع عشر؛ فقد كان الحُكّام يفضّلون آنذاك القيام برحلاتٍ داخل بلادهم أكثر من ارتحالهم إلى عواصم أجنبيّة، كما كانوا لا يفضّلون استقبال الحُكّام الأجانب[399]. كانت الدّول ترسل بمبعوثيها للتّواصل مع الدّول الأُخرى، وللتّفاوض على مصالح حُكّامهم، وكان على المبعوثين قراءة القانون الدّوليّ حتّى يتعرّفوا إلى طريقة التّصرُّف الصّحيحة في البلاد الأجنبيّة، كما كان يمكنهم دائماً الرّجوع إلى الكتب الإرشاديّة المترجمة المنشورة، كان عِلم المراسِم، وهو تخصُّصٌ ازدهر حديثاً في بداية القرن الثّامن عشر؛ يقدّم لهم الكثير من العون بهذا الخصوص[400].

ظلّت مراسم البلاط الملكيّ الفرنسيّ نموذجاً يُحتذى به لفترةٍ طويلةٍ. كان الفرنسيّون يستقبلون سُفراء الدّول الأُخرى بمراسم خاصّة بها الكثير من الاحترام، فالسّفراء كانوا يُعدّون ممثّلين لحُكّامهم، وكانوا يُعاملون باحترامٍ يناسب الحُكّام الذين أرسلوهم، فكانوا يُخاطَبون بلقب صاحب السّعادة، أو صاحب المعالي، وكانوا يتّخذون مكانهم إلى يمين الملك، سواء وقوفاً أم جلوساً[401]. لمْ يكن الحاكم الذي يرسل المبعوثين هو من يحدّد الألقاب التي يُخاطبون بها، ولا طريقة الاحترام التي يتلقّونها، بلْ كان الحاكم المستقبِل للمبعوثين هو من يقوم بذلك، الأمر الذي كان يمكن أنْ يثير المشكلات أحياناً، فلمْ يقبل الحُكّام الفرنسيّون في القرن الثّامن عشر مثلاً وجود سفراء من الأمراء الألمان في بلادهم، وكان رفْضهم يعني أنّهم

لا يعترفون لهؤلاء الأمراء بالسّيادة، ولا بأنّهم يقفون على قدم المساواة معهم، حتّى في الألقاب كانت هناك درجات؛ فوفقاً للعُرف السّائد في غرب أوروبّا كان من حقّ السّفير الاحتفاظ بغطاء رأسه إذا ما التقى أحد الأمراء في استقبالٍ رسميٍّ، ولكنّ السّفراء السويسريّين لمْ يكن لهم هذا الحقّ في أثناء وجودهم في البلاط الملكيّ الفرنسيّ، وظلّوا ممنوعين من الاحتفاظ بغطاء رأسهم لمدّةٍ طويلةٍ، ما جعلهم يرون في الأمر إهانةً لهم، وازدادوا تصميماً على احترام سيادتهم[402].

لمْ تكن لمثل هذه العادات، مثل عادة عدم رفْع القُبّعة في مواجهة أحد الأمراء؛ «أهمّيّة بطبيعتها»، هذا كان رأي الّلورد تشسترفيلد، واتّفق معه الدّبلوماسيّ فاتل في رأيه في عام 1758، ولكنْ أصبح لهذه العادة «قيمة حقيقيّة، وأهمّيّة دائمة»؛ بسبب «العُرْف والممارسة»، واتّخذت هذه العادة مكانها بين العادات «المؤسّسيّة» الملزمة بحُكم القانون الدّوليّ، وعلى ذلك، فيمكن أنْ يؤدّي إهمال أيّ طرفٍ من الأطراف في الالتزام بالعادات المُتبّعة إلى توتّراتٍ شديدةٍ، فقد يُستفَزّ الحاكم، وقد يشعر بأنّه لمْ يلقَ الاحترام الّلازم إذا تصرّف أحد السُّفراء على نحوٍ غير لائقٍ في حضرته، وفي المقابل فإنّ كلّ تصرُّفٍ يوجَّه نحو السّفير يعدُّ موجّهاً للحاكم الذي أرسله أيضاً، فكان يمكن أن يثير المواطنون العاديون المشكلات أيضاً، ويتسبّبوا في إحراجٍ شديدٍ للدّبلوماسيّين، فإذا حدث وأهان المواطنون أحد السُّفراء، يصبح لزاماً على الحكومة المَضيفة تقديم «ردّ الاعتبار الّلازم للحاكم المهان في شخص مبعوثه»[403].

كان هذا ما حدث في بداية القرن الثّامن عشر في لندن، فقد أُقيمت مراسم الوداع الرّسميّة للسّفير الرّوسيّ، أندري ماتفييف، وقبْل أنْ يغادر السّفير الرّوسيّ لندن، طالب كلّ من له دَيْنٌ عنده أن يقدّم له الفواتير ليتمكّن

من دفع ديونه قبْل سَفره، ولكنّه لمْ يتمكّن من ردّ مبلغٍ كبيرٍ من المال سريعاً، فشكّ الدّائن في أنّه سوف يحصل على نقوده، وطالب الشّرطة بالقبض عليه، وبالفعل قُبِضَ على السّفير الرّوسيّ في الشّارع. احتجّ ماتفييف لدى الملكة آن، وطالَب «بتعويضٍ رسميٍّ؛ بسبب انتهاك كرامته المصونة». سبّبت هذه الواقعة حَرَجاً كبيراً للبلاط الملكيّ البريطانيّ، وكلّفت الملكة آن السّفير البريطانيّ في موسكو، «بتقديم التّرضية المناسبة علانيةً للقيصر الرّوسيّ»، فقام شارلز ويتوورث في شباط/ فبراير من عام 1710 بتسليم رسالةٍ من الملكة إلى القيصر بطرس الأوّل، أعْربت فيها عن «استنكارها الشّديد، واشمئزازها من الفعل المتهوّر الذي وُجِّه ضدّ وزيرٍ في منصبٍ عام»، وطلبت إليه الصَّفْح عن هذا الفعل. قَبِل القيصر هذه «الاعتذارات»، وعدّها «ردّ اعتبارٍ مناسب»، ولكنّه ألْمحَ إلى أنّه كان يفضّل لو كان الفاعل قد تلقّى عقاباً أقسى. لو لمْ تقدّم الملكة التّعويض المناسب، لكان بإمكان القيصر بموجب القانون الدّوليّ، «الحصول على ردّ الاعتبار المناسب لنفسه، وإعلان الحرب على المملكة»[404].

تصوّر هذه الواقعة كمّ التّعقيدات والهشاشة في العلاقات الدّوليّة، فيتّضح أوّلاً من هذه الواقعة أنّ نظام السّفراء كان في بداية عصر الحداثة مرشّحاً لتأجيج الصّراعات بسهولة. كانت وظيفة السّفراء هي تسهيل المعاملات بين الحُكّام وبين الدُّول، ولكنّهم كانوا في ذلك الوقت قادرين على فعل العكس أيضاً؛ فكلّما كانت القواعد المطلوب اتّباعها كثيرةً كانت احتماليّة خرْقها عاليةً أيضاً، وهو ما كان يمكن أن يؤدّي إلى تصعيدٍ في الأمور إذا ظهرت الحاجة إلى ذلك. لم يكن مصادفةً أنّ البلاط الملكيّ في فيينّا قد ابتدع وظيفة سكرتير رئيس البلاط في عام 1652، وكانت مهمّة السّكرتير تسجيل بروتوكولات المراسم كلّها بدقّةٍ شديدةٍ؛ لتجنُّب وقوع

أيّة حماقاتٍ، أو زلّاتٍ في المناسبات القادمة[405]؛ أمّا في بريطانيا العظمى، فقد جعلت قضيّة ماتفييف الملكة تبادر بتقديم قانونٍ مفصّلٍ للبرلمان في عام 1708 يشرح حقوق السّفراء، وأوصَت بقبوله[406].

ثانياً: ألقت واقعة ماتفييف الضّوء على أهمّيّة المراسم، ومدى تأثيرها؛ فعندما مثُل السّفير البريطانيّ في عام 1719 أمام القيصر ليُدلي بحديثه، لمْ يكن وحْده، وكان استقباله استقبالاً رسميّاً علنيّاً: فقد كان «السّادة النّبلاء في الإمبراطوريّة حاضرين كلّهم، كما دُعي إلى هذا الاستقبال سفراء الدّول الأجنبيّة الأخرى كلّهم، العاملون في بلاط القيصر صاحب السُّمو». جَرت المفاوضات بين ويتوورث وبين القيصر بطرس الأوّل أمام أعين أصحاب السُّلطة والنُّفوذ والنّبلاء كلّهم، فقد كان الأمر الذي تفاوض الاثنان بشأنه ذا أهمّيّةٍ رسميّةٍ عامّة[407].

هكذا، وهنا تتّضح النّقطة الثّالثة: أصبح اعتذار ملكة بريطانيا اعتذاراً علنيّاً. أكّد هذا الاعتذار العلنيّ على مبدأ التّكافؤ بين اثنين من الحُكّام، كما أكّد أيضاً على مبدأ يخصّ السّفراء، فكلّ سفيرٍ يُعدُّ ممثّلاً لشخص حاكمِهِ وكرامته، فإذا أُهين مبعوث الحاكم مباشرةً، أو تعرّض للإذلال، فعليه أنْ يحصل على التّعويض الّلازم من الحاكم الآخر، فلمْ يكن اعتذار الدّائن، أو اعتذار الشّرطة الذين تعاملوا مع ماتفييف بفظاظةٍ كافياً؛ لهذا تقدّمت الملكة آن بنفسها لطلب الصَّفح عن «رعونة» مواطنيها وموظّفيها، لتتجنّب نتائجَ قد تكون أسْوأ.

رابعاً: توضّح الواقعة مدى الاهتمام باحترام الشّكل والمراسم، وعدم السّماح بأدنى شكّ في أساس المساواة بين حُكّام أوروبّا، فقد استُقبِلَ ووُدِّعَ مبعوث الملكة آن في بلاط القيصر بمظاهر الاحترام كلّها، الذي مثُل أمام القيصر «برأسٍ حَسيرٍ»، وفي الوقت نفسه لمْ يكن القيصر بدوره

يرتدي غطاءً على رأسه. انحنى المبعوث ثلاث مرّاتٍ أمام القيصر، وكرّر مظاهر الاحترام نفسها عند مغادرته البلاط. سلَّم المبعوث بنفسه الخطاب الملكيّ للقيصر، وشرح مضمونه باللّغة الإنجليزيّة. لمْ يكن هناك أيّ تحقيرٍ على مستوى المراسم، ولكنْ كان لقاء الطّرفين ندّاً لندّ، كما يلتقي الرّجال الشّرفاء وفْق القواعد الملزمة لهم عندما يقومون بتسوية مسائل تخصّ الشّرف فيما بينهم.

خامساً: توضّح هذه القضيّة مدى المرونة وتعدّد الأساليب التي تتمّ بها المراسم، فكان فاتل يرى مثلاً: أنّ عدم إلزام السّفراء الأوروبّيين بخلْع غطاء رأسهم أمام الحُكّام امتيازٌ لهؤلاء السّفراء، ولكنْ من الواضح أنّ الأعراف في بلاط القيصر كانت مختلفةً؛ فهنا كان إظهار الاحترام يعني السّماح بالمثول أمام القيصر بلا غطاء رأسٍ، ما يهمّ كان الاعتراف بالمساواة التي تنعكس في تبادل الحركات نفسها.

كانت الدّول الأوروبّيّة حريصةً وغيورةً على مبدأ التّكافؤ والمساواة في علاقاتها بعضها ببعض؛ ولهذا فقد أثارت فرنسا الاستياء عندما أظهرت توجُّهاً للتّفرقة في المراسم بين الدّول المهمّة وبين الأقلّ أهمّيّةً، وأثار التّعالي الذي كان يتعامل به الدّيوان الإمبراطوريّ في فيينّا الاستياء نفسه، فقد ذَكر جورج ستاوتن في تقريره الذي قدّمه في عام 1799 عن رحلة الوفْد الإنجليزيّ إلى الصّين أنّ أسلوب البلاط الصّينيّ (الإحساس المتعجرف بالتّفوّق) ذكّره بالنّبْرة المتعالية التي كانت الإمبراطوريّة الرّومانيّة المقدّسة للأمّة الجرمانيّة تستعملها من قبْل[408]، وكانت هذه النّبرة المتعالية قد بدأت تثير الانزعاج والغيْظ بتزايد.

كان لا بدّ لنبْرة التّعالي هذه من أن تنتهي، على الأقلّ في أوروبّا، وبين الأوروبّيّين، خاصّةً بعد أن استعملها نابليون، وسمعها الآخرون منه بوضوحٍ شديد. مهّدت هزيمة الإمبراطوريّة الفرنسيّة الطّريق أمام تشكيل نظامٍ أوروبّيٍّ جديدٍ يحفظ للدّول الأوروبّيّة كلّها حقّها في الوجود، ويعترف بسيادتها، ويعترف في الوقت نفسه بالقوّة المهيمنة لكلٍّ من روسيا وبريطانيا العظمى. سارت معاهدة السّلام مع فرنسا وفْق قواعد الاحترام المتبادل أيضاً؛ فقد جلس وزير خارجيّة نابليون، شارل-موريس دو تاليران إلى مائدة المفاوضات نفسها، وعامله الآخرون كزميلٍ لهم يقف معهم على قدم المساواة[409]. لمْ تسمح الأرضيّة الدّبلوماسيّة التي كانت البلاد تتفاوض على أساسها بظهور أيّة رغبةٍ في إذلال فرنسا، على الرّغم من أنّ البلاد التي غزتها وهزمتها القوّات الفرنسيّة سابقاً قد عانت مادّيّاً ومعنويّاً من الاحتلال الفرنسيّ، وشَعر أهل هذه البلاد بالإذلال بلا ريب[410]. ساعد إجبار نابليون على التّنحّي وعودة آلِ بوربون إلى حُكم فرنسا مرّةً أُخرى على تجنُّب الإذلال. كانت الاتّفاقيّات التي صاغها الدّبلوماسيّون في فترة ما بعد الثّورة وفقاً لمبادئ التّكافؤ والتّبادل، وكان لهذه المبادئ دورٌ في ألّا تظهر سياسة الأخذ بالثّأر والتّحقير على السّطح بعدائيّة.

وكلّما اتّسعت المساحات التي شملتها تلك الاتّفاقيّات داخل أوروبّا زادَ استياء الأوروبّيّين إذا ما لحظوا أيّة إشارةٍ تدلّ على عدم المساواة خارج أوروبّا. من هذه الإشارات على سبيل المثال: كان رفْض الإمبراطور تشيان لونج قبول سُفراء ومبعوثي الدّول الأوروبّيّة بوصْفهم ممثّلين لحُكّامٍ ذوي سيادةٍ، وكان يعدّهم ممثّلين لحُكّامٍ خاضعين للجِزْية، ومن الإشارات الدّالّة على عدم المساواة أيضاً كان نظام التّراتب في البلاط المغربيّ،

حيث احتلّ رُسل الأمم المسيحيّة آخر منزلةٍ من منازل الاحترام؛ فقد كانوا يُعدّون كُفّاراً، ولذلك كان عليهم الانتظار حتّى يقوم آخر رجُلٍ من الرّعيّة بتقبيل يَد الحاكم، هنا فقط يحين دورهم، لكنْ حتّى القُبلة على يَد الحاكم كانت قد بدأت تثير المزيد من الغضب، على الرّغم من أنّها كانت تعبيراً عن الشّكر على الامتيازات الممنوحة لهم، مثل: حرّيّة العقيدة، والاحتكام إلى شريعتهم الخاصّة في شؤونهم الدّاخليّة. في عام 1794 قال المفوّض الفرنسيّ في تونس، جان بابتست لالمون: «إنّ القُبلة على يَد الحاكم تثير اشمئزاز كلّ شخصٍ مؤمنٍ بالجمهوريّة». وبعد عامين وافقه القنصل بونافنتورا بوسييه وقال: «إنّ هذه القُبلة دليلٌ على الإهانة والإذلال». على الرّغم من ذلك، فقد استسلم القنصل لمصيره، واضطّرّ إلى احترام الأعراف الأجنبيّة؛ لأنّها «ترسّخت مع الوقت»[411].

تصرّف القنصل متّبعاً التّوجيهات التي تلقّاها في باريس، والتي ألْزمته باحترام القوانين السّياسيّة، والمدنيّة، والدّينيّة في البلد المضيف، ونصحته بالتّصرُّف وفْق «أصول الدّبلوماسيّة القديمة، ومظاهرها المضحكة»، وألّا يجعل فورة الثّورة تدفعه للاستهانة بهذه الأصول. كان الشّعب الفرنسيّ يعدُّ الشّعوب الأُخرى كلّها إخوةً له، وعلى قَدم المساواة نفسها، ولكنْ لأنّ النّاس في كلّ مكانٍ تلتزم بالقواعد، وبالامتيازات، فعلى الجمهوريّة الفرنسيّة الوليدة أن تفعل المثل، وتخرج أفضل ما فيها من أجل الأمّة[412].

سبق الأنجلوساكسونيّون الفرنسيّين في فرْض التّغيّرات على المراسم؛ فمنذ عام 1816 اكتفى القناصل الأمريكيّون والبريطانيّون في الاستقبالات الرّسميّة في تونس بانحناءةٍ قصيرةٍ يتراجعون بعدها إلى الخلْف. كانت ذريعة الأمريكان هنا شبيهةً بتلك الذّريعة التي قدّمها اللّورد ماكارتني في بكّين: لماذا يجب على القناصل تقبيل يَد باي تونس إذا كان المواطنون

الأمريكان لا يفعلون هذا مع رئيسهم؟ واتّبع القنصل الفرنسيّ الخُطى نفسها بعد ذلك في عام 1836، فقد أخبر الباي مصطفى بأنّ تقبيل اليَد في البلاط الملكيّ المسيحيّ، وفي القسطنطينيّة أيضاً، غير معتادٍ، ويتعارض مع «كرامة ممثّل الأمّة الفرنسيّة»، وكانت فرنسا وتونس قد اتّفقتا قبل ستّة أعوامٍ من ذلك التّاريخ على إسقاط عادة تقديم الهدايا؛ أيْ: إسقاط تقديم الجِزْيَة بمعنى آخَر[413].

بهذه الطّريقة غيَّر الأوروبّيّون والأمريكان قواعد القانون الدّولي وفْق هواهم، وعلى حساب غير الأوروبّيّين، فعوضاً عن قبولهم الأعراف المحلّيّة، فرضوا على البلد المُضيف تصوّراتهم عمّا هو مُهينٌ للكرامة، وما هو غير مُهين، وفي الوقت نفسه توقّعوا في المقابل من مبعوثي الحُكّام الأجانب الالتزام بما هو مُتّبعٌ في البلاط الملكيّ الأوروبّيّ.

لكنّ النّاس كانوا يقبّلون يَد الحاكم في لندن، فقد عرض ماكارتني في عام 1793 على الإمبراطور تشيان لونج أن يقبِّل يَده عوضاً عن الالتزام بأصول اللّياقة الصّينيّة، وهو ما رفضه الإمبراطور في امتعاضٍ؛ ولهذا عندما رفض القناصل البريطانيّون تقبيل يَد باي تونس، كانوا بذلك يتصرّفون وفْق منطقٍ لا يعترف بالاحترام المتبادل، فهذه هي التّحيّة التي يقدّمونها إلى ملكهم، لكنّهم يمنعونها عن حاكمٍ آخَر، وهذا لا يعني إلّا أنّهم يرفضون مساواة الآخرين بهم، ويحرمونهم من المعاملة المهذّبة اللّائقة التي يقدّمونها للأوروبّيّين.

استبعد الأوروبّيّون الأمم الأُخرى من أصول اللّياقة السّارية في أوروبّا، وكانت حُجّتهم أنّ الأعراف الأجنبيّة تمثّل إهانةً وإذلالاً للأوروبّيّين، وتحطّ من كرامتهم، ولكنْ لماذا تصبح قُبلةٌ على يَد الحاكم في تونس مهينةً للكرامة في حين أنّها ليست كذلك في لندن؟ فالأمر لا يخصّ حركة تقبيل

اليَد في حدِّ ذاتها، فهي تحمل العلامات نفسها هنا وهناك: فعندما نحني ظهورنا ورؤوسنا لنلمس بشفاهنا يَد الحاكم، فإنّنا بذلك نظهر احترامنا له. لكن الكرامة ليست مجموعاً صفرياً(*). فمن يحترم كرامة الآخرين لن تتعرض كرامته للإهانة، على العكس، فسيكون له نصيبٌ من كرامة الأكبر منه مقاماً، هكذا يفسّر الصّينيّون معنى الكوتاو، وإذا فهمنا الأمر بهذا الشّكل أيضاً، تصبح القُبلة على يَد الحاكم امتيازاً بالفعل. كان تقبيل يَد الدّوق في مدينة فورتمبورج حقّاً مقتصراً على الأمراء الأحد عشر فقط، واستمرّ ذلك حتّى عام 1781؛ أمّا المواطنون العاديّون، فكان عليهم أن يكتفوا بتقبيل طرف ردائه[414].

إنّ رفْض تقبيل يَد الحاكم، كما فعل المفوّضون الأوروبّيّون في تونس منذ بداية القرن التّاسع عشر؛ يفسّرها الحاكم بأنّ هؤلاء النّاس غير مهتمّين بأن يكون لهم نصيبٌ من شَرفه وكرامته، وقد رفض المفوّضون الأوروبّيّون تقبيل يَد الحاكم؛ لأنّهم يحطّون من شأن كرامته، ويقلّلون منها، وعلى ذلك، فإنّ كرامته تساوي أقلّ من كرامتهم، لقد فقدت كرامته من قيمتها، ولكنْ في المقابل، رفع الأوروبّيّون من قيمة كرامتهم، وطالبوا أن يُعاملوا بما يتناسب مع هذه القيمة، لكنّ مثل هذا المَطْلب لا بدّ من أن يُفرض، ويحتاج فرْضُه إلى السُّلطة، وهي سُلطةٌ بدأت أوروبّا وبعض الدّول الأوروبّيّة بمراكمتها سياسيّاً، وعسكريّاً، واقتصاديّاً منذ القرن التّاسع عشر، وأثبتت امتلاكها أيضاً.

(*) نظرية في علم الألعاب وعلم الاقتصاد، بحيث يكون مكسب الفريق الأول هو بالضرورة مساوياً لخسارة الفريق الثاني. (م).

من ثَنْي الرُّكبتين احتراماً إلى الانحناء

تشكّلت في الفترة الانتقاليّة بين العصر القديم وبين الحديث في أوروبّا في الفترة بين 1750 و1850 أنساقٌ وصِيغٌ عديدةٌ للمجتمع الحديث، والسّياسة الحديثة، ولمْ يكن الاهتمام في هذه الفترة منصبّاً فقط على إعادة ضبْط علاقات القوّة بين الدّول الأوروبّيّة وبين غير الأوروبّيّة، فقد توجّه الاهتمام في أوروبّا في هذه الفترة أيضاً إلى إرساء قواعد لعلاقاتٍ، وطُرقٍ أُخرى في التّواصل، ونظم علاماتٍ مختلفة. في وسط هذا كلّه ظهر قرار الإمبراطور النّمساويّ جوزيف الثّاني في عام 1787، وهو القرار الذي «ألغى إلزام الرّجال والنّساء بتقبيل يَد الحاكم الأعلى، والشّخصيات كلّها ذات المقام الرّفيع الموجودة في بلاط أُسْرة هابسبورج»، وكان هذا القرار متناقضاً مع النّزاعات التي حدثت على الأرضيّة الدّبلوماسيّة خارج أوروبّا فيما بعد. لمْ يكن الحاكم المستنير يتوجّه بهذا القرار إلى الدّبلوماسيّين الذين كان يُفرض عليهم تقبيل يَد القيصر الممدودة لهم في بلاطه، فقد كان مهتمّاً أكثر بشرائح الشّعب التي تكيل له المديح، وأصحاب الحاجات من كلّ لونٍ وأصلٍ، المفروض عليهم تقبيل يَده. لمْ يمنع الحاكم تقبيل يَد أصحاب السُّموّ فقط، إنّما منع أيضاً «ثني الرُّكبتين احتراماً والرّكوع»[415]، فالرّكوع حركةٌ «تنمّ عن الإجلال، لا يقوم بها أحدٌ إلّا أمام الله، ولكنْ أساء البشر استعمالها»، كان هذا ما قاله دوق فورتمبورج كارل ألكسندر في عام 1734، وفي عام 1783 انضمّ إليه ملك بروسيا، وطالب بأن يخطب القساوسة في النّاس؛ ليطالبوهم «من فوق كلّ منبرٍ ألّا يركعوا إلّا أمام الرّبّ»[416].

كانت هذه التّوجيهات تهدف من ناحيةٍ إلى التّفرقة في إظهار التّبجيل والاحترام على المستويَيْن: الدّيني، والعلماني، والتّأكيد بذلك على

الفصل بين الدّولة وبين الكنيسة؛ أيْ: الفصل بين الحُكم الإلهيّ وبين الحُكم الدّنيويّ، ومن ناحيةٍ أُخرى، عكست هذه التّوجيهات علاقةً جديدةً بين الحاكم و«شعبه»، فقد أكّدت لغة الجسد وإيماءاته أنّ مساواة الأتباع المحتقرين في السّابق قد تحقّقت، وتحوّلوا إلى مواطنين واثقين من أنفسهم، ولا يمكن أن نتوقّع من المواطنين الواثقين من أنفسهم «ثنْي الرُّكبتين احتراماً»، فعلى المواطنين عوضاً عن ذلك الوقوف منتصبي القامة في مواجهة أمرائهم.

عدّ المعاصرون لهذه الفترة هذا التّطوّر ارتقاءً حضاريّاً، وقارنوه بالأوضاع السّائدة خارج أوروبّا، ولمْ تكن هذه المقارنة مُصادفةً على أيّة حال، فجاء في أحد التّعليقات على قرار الإمبراطور جوزيف الثّاني في عام 1787 أنّ أوروبّا قد تخلّت في آخِر الأمر عن «الموضة الآسيويّة المُهينة بثَنْي الرُّكبتين والرّكوع أمام الحاكم المستبدّ»؛ إذْ «لا شيء يحطّ من كرامة الإنسان أكثر من عادة التّذلّل أمام الحُكّام، والسُّجود أمامهم، (فهذه العادة) لا تسود إلّا في الشّرق، حيث الشّعب يرزح تحت نير الحاكم التّعسُّفيّ، ولا يرى في حُكّامه آباء لوطنهم، ولكنّهم يعدّونهم أنصاف آلهة؛ «أمّا في أوروبّا، فلا وجود لهذه العادة السّيّئة إلّا في دولة الكنيسة الرّومانيّة، وذكر كاتب هذا الكلام -وكان إنجيليّاً- أنّ البابا نفسه يتوقّع من الأجانب الرّكوع أمامه في أثناء الاستقبالات الرّسميّة، ويتوجّه إليهم بالحديث، وهُم على هذا الوضع، بدون أن يُشير إليهم إشارةً واحدةً بالوقوف»[417].

كان الاستياء من هذا «التّصرُّف المُذلّ» شديداً؛ لأنّ البابا كان يتصرّف بهذا الشّكل بوصْفه رئيساً للدّولة، فإذا كان يطالب المؤمنين بالرّكوع أمامه بوصْفه رئيساً للكنيسة الكاثوليكيّة، لكان هذا مقبولاً حتّى من وجهة نظر البروتستانت؛ فالرّكوع أصبح منذ نهاية القرن الثّامن عشر من عادات

المسيحيّين التّعبُّديّة. كان اليهود والمسيحيّون الأوائل لا يركعون في الأصل لإلههم في أثناء العبادة، فقد كانوا يتعبّدون، وهُم وقوفٌ؛ ليؤكّدوا بذلك على الفرق بين الإله وبين الحُكّام الدّنيويّين، الذين يعفّرون رأسهم في التّراب أمامهم لإظهار الاحترام. لمْ يتبنّ المسيحيّون العادات المتّبعة في البلاط الرّومانيّ الشّرقيّ إلّا بعد أن دخلوا تحت رعاية القيصر في القرن الرّابع الميلادي، ومع ذلك ظلّ الرّكوع في أثناء التّعبُّد عادةً مقتصرةً على فتراتٍ محدّدةٍ في السّنة الكنسيّة، فكان المسيحيّون يحتفلون بقيامة المُخلّص في أيّام الآحاد والأعياد، وهُم وقوفٌ، كذلك في المدة بين عيديْ: الفصْح، والعنصرة[418].

كان للرّكوع في أثناء الصّلاة سببٌ موضوعيٌّ؛ فقد ساد الاعتقاد بأنّ هناك ارتباطاً قويّاً بين الرّوح وبين الجسد، وبين المشاعر وبين حركات الجسد، فالإحساس يكتسب قوّةً وطاقةً أكبر إذا عبّرنا عنه بحركات الجسد، وإيماءات الوجه. قد أكّد المعلّم الكنسيّ أوغسطين في بداية القرن الخامس أنّ «حركة الرّوح الدّاخليّة الخفيّة تزداد قوّةً بوساطة الحركات الخارجيّة، هكذا تعلو حركة القلب عندما يقوم جسدنا بالحركات فعلاً». من يعبّر عن استسلامه للإله وخشوعه بحركاتٍ تناسب هذا الشّعور، يفعل ما هو أكثر من الحركات الظّاهريّة؛ فهو يقوّي المشاعر نفسها، وبعد تسعمئة عامٍ يصيغ توماس الأكويني أفكاراً مشابهةً: العلامات الدّالّة على الخشوع، مثل: الرّكوع، لا تعبّر عن الابتهالات الدّاخليّة وحسْب، ولكنّها تثير في أرواحنا «الرّغبة في الخضوع للرّب»[419]، وفي عام 1659 أعاد الفيلسوف الفرنسيّ بليز باسكال إلى الذّاكرة مرّةً أُخرى ضرورة أنْ يتطابق الظّاهر مع الباطن في أثناء التّقرُّب من الرَّبّ، فمن يقوم بالحركات الظّاهريّة فقط، مثل: الرّكوع، وتحريك الشّفاه بالكلام في أثناء الصّلاة، ويرجو مع ذلك

من الرّبّ العَون، فهذا دليلٌ على أنّه يؤمن بالخُرافات، وفي المقابل فكلّ من يكتفي بالخشوع الدّاخليّ، ولا يعبّر عنه على مستوى الظّاهر، فهو متكبّر، وينطبق هذا خاصّةً على النّبلاء الذين يمنعهم خُيلاؤهم من أداء تلك الحركات[420].

احتلّ الرّكوع بوصفه تعبيراً عن الخشوع مكاناً ثابتاً في تراث الطّقوس في العصور الوسطى، وبداية العصر الحديث، ولمْ يكن الرّكوع يقتصر على المجال الدّينيّ فقط، ففي عام 1547 انتصر كارل الرّابع على اتّحاد الأمراء والمدن البروتستانتيّة، وكان أوّل بنْدٍ في وثيقة الاستسلام ينصُّ على أن يطلب المهزومون الصّفْح، وهُم ركوعٌ، فركع المستشارون في مدينة أولم أمام القيصر لمدّة نصف ساعةٍ، وطلبوا إليه الصَّفْح، وهُم يبكون. لمْ يكن هذا سهلاً على البروتستانت خاصّةً؛ فقد ابتعد البروتستانت عن الكنيسة الكاثوليكيّة ورئيسها البابا، ما جعل الأمراء البروتستانت والمدن التي يسكنها البروتستانت مصمّمين على فضّ الارتباط بين السُّلطة الرّوحيّة وبين السُّلطة الدّنيويّة، ولهذا كان الرّكوع يعني بالنّسبة إليهم تداخل الحدود بين الفعل الدّينيّ وبين الفعل الدّنيويّ. رفض أتباع كالفين الرّكوع إلّا أمام الرّبّ، لكنّ أتباع لوثر كانوا أكثر تسامحاً مع مسألة الرّكوع، إلّا أنّهم رفضوا الرّكوع أمام البابا[421].

لمْ يعد الرّكوع في الكنائس الإنجيليّة مقبولاً حتّى بوصفه طقساً دينيّاً؛ فلمْ يكن المسيحيّون يركعون إلّا في مناسباتٍ خاصّةٍ، وفي هذه المناسبات أيضاً، لا يُعدّ الرّكوع «قانوناً مفروضاً»، ولكنّه كان على كلّ حالٍ «أمراً معتاداً»[422]. وصل الأمر في بافاريا إلى صراعٍ ملموسٍ في الثّلاثينيّات والأربعينيّات من القرن التّاسع عشر، فحتّى عام 1803 كان الجنود ملتزمين بالرّكوع أمام قُدس الأقداس في أثناء وجودهم في الكنيسة، ثمّ أصبح كافياً

أن يحنوا رؤوسهم، ويلمسوا قبّعاتهم بأيديهم، وعندما أمر الملك في عام 1838 جنود الفرقة المجتمعة أمامه بالرّكوع في أثناء طقوس التّناول ومنْح البركة، اعترض المجلس الكنسيّ الإنجيليّ الأعلى؛ فلا يصحُّ فرْض هذا الطّقس على الجنود من الطّائفة الإنجيليّة، كما اعترض على ذلك نوّاب البرلمان الإنجيليّون، وفي النّهاية فرض لويس الأوّل أداء التّحيّة العسكريّة التي كانت ساريةً في عام 1803على الجنود مرّةً أُخرى، فقد كان لويس الأوّل مؤمناً بمساواة العقائد المسيحيّة جميعها. هكذا لمْ تعُد هناك ضرورة لأنْ يركع أيٌّ من الجنود، كاثوليكيّين كانوا أم إنجيليّين[423].

اكتسب الرّكوع سُمعةً سيّئةً إذا لمْ يقُم به النّاس كطقسٍ تعبُّديٍّ، إنّما لإظهار الاحترام والتّبجيل أمام الأشخاص الأعلى في المنزلة والمقام، وازدادت هذه السُّمعة سوءاً، ولذلك فُرضت عادة ثَني الرُّكبتين عوضاً عن الرّكوع، ثمّ اختفت هذه العادة أيضاً في القرن التّاسع عشر، على الأقلّ بالنّسبة إلى الرّجال، وتحوّلت إلى انحناءةٍ بسيطة[424]. نُشر في عام 1800 كتابٌ عن السّلوكيّات الحميدة، جاء فيه: «كلّما كان الشّخص الذي تظهر له احترامك أعظم وأرقى كان عليك أن تزيد من انحناءة رأسك وظهرك، ولكنْ يجب أنْ تحرص على ألّا تنحني بعمقٍ، حتّى لا يصبح رأسك موازياً لِردفَيْك»، وأخذت كتب الإرشادات تغرس في قُرّائها ألّا ينحنوا «بعُمقٍ وبتذلُّلٍ»، كما لا يجب عليهم «أنْ يظلّوا وقتاً طويلاً في وضْع الانحناء». أصبح وضْع الانحناء منذ السّبعينيّات من القرن التّاسع عشر من الممنوعات: «فلا بدّ من أن يبقى الجسد في وضعٍ مستقيمٍ قدْر الإمكان»، وكان النّاس يكتفون «في أغلب الأحوال بانحناءةٍ عميقةٍ للرّأس». يمكن أن ينحني الشّخص بالجزء العُلْويّ انحناءةً بسيطةً إلى الأمام في حال مواجهته «لشخصيّاتٍ أعلى في المنزلة الاجتماعيّة» فقط، ولكنْ لا بدّ من أن «يعتدل

الشّخص بسرعةٍ مرّةً أُخرى ليعود إلى وضعه المستقيم»، فالظّهر المحنيّ، والرُّكبتان المثنيّتان يهينون كرامة الرّجُل، ويجعلون منه «أضحوكة»[425]. كان هذا هو الرّأي السّائد في عام 1900 تقريباً.

أمّا النّساء، فعلى العكس من ذلك، فقد فُرضت عليهنّ عادة ثَني الرُّكبتين التّقليديّة، والانحناء بكامل جسدهنّ إلى الأمام. في عام 1775 سَخِر رجُل القانون من مدينة أوسنابروك، يوستوس موزر، من «هذا التّقليد المُضحك في طريقة الفرنسيّين في الانحناء»، وفي المقابل فقد امتدح «كبرياء النّساء النّبيل، اللّاتي يقفْنَ منتصبات القامة، ويُحيّين ضيفهنّ بنظرةٍ ودودة»[426]، ولكنْ أخذ الانحناء يحلُّ محلّ القامة المنتصبة بطريقةٍ لا يمكن إيقافها، وتحوّل الانحناء إلى عادة ثَني الرُّكبتين لدى الفتيات، وهي عادةٌ كانت تُمارس على نحوٍ واسعٍ في مجالاتٍ كثيرةٍ من الحياة، ولمْ تكن تقتصر على تحيّة الأمراء فقط. كانت الفتيات في كلّ مكانٍ يثْنين رُكبهنّ بلُطفٍ، وأمام كلّ سُلطةٍ، سواء كانت سُلطة الأمراء أم سُلطةً عاديّةً؛ حتّى الخادمات في منازل الموظّفين في المدن كنَّ يثنين رُكبهنَّ أمام الضّيوف، كما كنَّ يَقُمن بهذه التّحيّة أيضاً أمام السّادة والسّيّدات الذين يعملْنَ لديهم[427].

تعكس وضعيّات الجسد المختلفة هنا الاختلاف الثّقافيّ بين الجنسَيْن، وأولى القرن التّاسع عشر -على وجْه الخصوص- أهمّيّةً كبيرةً لترسيخ هذا الاختلاف، والإبقاء عليه على المستويات كلّها، حتّى على مستوى أصغر إيماءةٍ، فكانت طريقة السّير في استقامةٍ تميّز الرّجال عن النّساء، والعبيد عن الحيوانات، والسّير باستقامةٍ كان علامةً على الفرق الحضاريّ بين الأوروبّيّين وبين غير الأوروبيين. في عام 1868 أعلن رجُل القانون الدّستوريّ السويسريّ، يوهان كاسبار بلونتشلي «أنّ الرّجال الأحرار في الدّول المتحضّرة» لا يركعون؛ لأنّ «كرامتهم» لا تحتمل هذه «الممارسات

غير المقبولة» التي يواجهونها في «بلاط الحُكّام المستبدّين، خاصّةً في بلاد الشّرق». كان الرّجُل السويسريّ في الأغلب سيرفض الالتزام بالعادة البريطانيّة بالرّكوع أمام الملك بوصفها «ممارسةً غير مقبولة»؛ أمّا في بلاط الملوك الأوروبّيّين الآخرين فقد كان على المبعوث أنْ ينحني ثلاث مرّاتٍ فقط، وهو ما كان يتناسب مع كرامة الرّجال الأحرار، كما يتناسب أيضاً مع «كرامة الدّولة التي يمثّلها»[428].

بريطانيّون في الهند:
إذلالٌ استعماريٌّ، وأصول اللّياقة لدى أهل البلاد

قام سير توماس رو بالانحناء ثلاث مرّات في بلاط السّلطان المغولي الأعظم جاهانكير في أغرا. كان الملك جيمس الأوّل قد كلّف رو بالسّفر إلى شمال الهند؛ ليطلب ترسيخ تجارة شركة الهند الشّرقيّة، وفي أغرا كان أصحاب الحاجات والزّوّار يسجدون على الأرض إذا اقتربوا من الحاكم، ولكنّ الرظجُل الإنجليزيّ طلب أن يُسمح له بالالتزام بأعراف بلده، وقُبِل طلبه. كتب رو في مذكّراته أنّه دخل الدّائرة الخارجيّة حول السُّلطان، وانحنى انحناءةً أولى، ثمّ انحنى انحناءةً ثانيةً في الدّائرة الأقرب إلى السّلطان، وعندما انحنى ثالث وآخر انحناءة كان قد وصل أمام القيصر المغولي مباشرةً، وسلّمه الخطاب الملكيّ المُرسل معه، وقدّم إليه الهدايا التي قبلها السّلطان باستحسانٍ كبيرٍ[429]، وتصرّف الكولونيل مايكل سايمس بطريقةٍ مشابهةٍ عندما أرسله الحاكم العام البريطانيّ في كالكتا إلى بورما. على الرّغم من أنّ الكوتاو كان أسلوباً معتاداً في بلاط الملك البورمي، إلّا أنّ الرّجُل البريطانيّ أُعفي من أداء هذا الطّقس نزولاً عند رغبته[430].

أمّا أغلبيّة الأجانب المقيمين الذين كانوا ينوبون عن شركة الهند الشّرقيّة في بلاط الأمراء الهنود، فقد التزموا بالعادات المحلّيّة السّائدة بشكلٍ، أو بآخر، وعن طيب خاطر، حتّى إنّ بعضهم تبنّى طريقة الزّيّ، وأسلوب الحياة نفسهما، بلْ تحوّل بعضهم إلى الدّيانة المحلّيّة أيضاً، كما كانت الشّركة من ناحيتها تعيّن خبراء من الهنود ليمثّلوها في المسائل الدّبلوماسيّة والخاصّة بالبروتوكولات.

إلّا أنّه حدث تغيّرٌ في طريقة التّعامل منذ عشرينيّات القرن الثّامن عشر، فقد ازدادت شكاوى الأمراء الهنود، والقيصر المغوليّ أيضاً، لدى الحاكم العام البريطانيّ، من تصرّفات البريطانيّين المتمرّدة والوقحة، فحدث مثلاً: في عام 1830 أنْ قام أحد البريطانيّين المقيمين بتسليم الهدايا المفروضة عليه (النُّذور) بيَدٍ واحدةٍ، وعندما سُئل لماذا سلّمها بيَدٍ واحدةٍ فقط، قرّر في محضر الجلسة أنّه شعر بأنّ هذا الطّقس «مُهينٌ» له، ولهذا لمْ يهتمّ كثيراً بأدائه. قام الحاكم البريطانيّ العام، وييلام بنتنيك بتعنيف الرّجُل البريطانيّ، ونبّه عليه بضرورة اتّباع أصول اللّياقة التي «يمارسها من هُم في منزلته نفسها من أهل البلد» بكلّ دقّة[431].

وكان ويليام أمهرست، الحاكم البريطانيّ العام السّابق فى بنتنيك قد تصادم مع عادة «النُّذور»؛ لأنّها تُعدّ نوعاً من الجِزية، وأثار رفض أمهرست تقديم «النُّذور» للقيصر المغوليّ في عام 1827 استياءً كبيراً، واعترض الحاكم الهنديّ على أنّ أمهرست قد «منع عنه أقلّ ما يمكن تقديمه من ردّ اعتبارٍ مرتبطٍ في العادة بمراسم الاستقبال الرّسميّ، وإهانته أمام أعين النّاس كلّهم من الرُّتب الاجتماعيّة المختلفة»[432]. كان أمهرست بوصْفه الحاكم العام البريطانيّ يهدف إلى تجنُّب أيّ مظهرٍ قد يشير إلى أنّه من أتباع أميرٍ من الأمراء المحلّيّين المفروض عليهم دفْع الجِزْية؛ ولهذا،

أُعيد تفسير المدفوعات التي تدفعها شركة الهند الشّرقيّة للقيصر المغوليّ بموجب العقْد الموقّع منه لتصبح راتباً، أو معاشاً للقيصر، وتُدفع له بدون مراسم رسميّة[433].

ما عدّه البريطانيّون تأكيداً على استقلالهم وسُلْطتهم، عدّه الملك الهنديّ إهانةً سافرةً، وتقليلاً من شأنه، لكنْ كان لجون مالكولم رأيٌ آخَر، وكان مالكولم لواءً عسكريّاً يعمل في خدمة شركة الهند الشّرقيّة، ومستشاراً للحاكم العام السّابق، فرانسيس رودون - هاستينجس في الوقت نفسه، فالإهانات من وجهة نظره كانت سلاحاً ذا حدَّيْن، ولهذا أكّد على مرؤوسيه في عام 1821 ضرورة أنْ يحتفظ الأوروبّيّون بعاداتهم، ولا يتبنّوا أشكال التّعامل المحلّيّة نفسها؛ لأنّ هذا قد يقضي على «أيّ انطباعٍ عن تفوّقنا عليهم، ولكنّه أوصى من ناحيةٍ أُخرى بضرورة تجنُّب أيّة علاماتٍ تدلّ على التّحقير قدْر الإمكان، فالوضع -بالنّسبة إلى الهنود- سيّئٌ بدرجةٍ كافيةٍ؛ لأنّهم يعيشون تحت حُكم الأجانب، فإذا أظْهر الحُكّام هيمنتهم على نحوٍ مبالغٍ فيه، يمكن أنْ يعدّ الهنود ذلك إذلالاً مقصوداً، لهذا يجب على البريطانيّين أن يجعلوا قلوبهم ومشاعرهم تتحدّث أكثر من عقولهم في تعاملهم مع الهنود، فيجب إبداء الاحترام للعادات والأعراف المحلّيّة، ولأنّ الأوروبّيّين لهم اليَد العُليا (كان مصطلح «الأوروبّيّين» و»البريطانيّين» مترادفين بالنّسبة إلى مالكولم)، فيجب أنْ يتعالوا على التّفاهات فيما يخصّ مسائل المراسم والطّقوس، فإذا كان الأمراء الهنود قد بدأوا يرون في هذه المسائل أهمّيّةً أكبر حتّى يهوّنوا على أنفسهم خسارتهم الفعليّة للسُّلطة، فإنّه ليس من الذّكاء السّياسيّ أن يسْخر البريطانيّون من ذلك[434].

لكنْ يبدو أنّ نصيحة مالكولم لمْ تجد آذاناً صاغيةً لدى الجميع، فتمسّك بعض الحُكّام البريطانيّين بأعرافهم الخاصّة، وأجبروا الهنود على التّوافق

معها، أو كانوا يتقبّلون طقوس الاحترام المقدَّمة من الهنود إليهم بدون أن يقابلوها بالاحترام نفسه من ناحيتهم، وكثيراً ما كانت الإدارة البريطانيّة تجد نفسها مضطّرّةً لإلزام موظّفيها باتّباع السّلوك المهذَّب والمحترم تُجاه الهنود «ذوي الحسّ المُرهف»[435]. في عام 1858، بدأ التّعبير عن التّفوّق الإمبرياليّ ينفّذ فعلاً بالتّزامن مع استيلاء العرش البريطانيّ على السُّلطة في الهند رسميّاً، ومع إدماج الهند في الإمبراطوريّة البريطانيّة. تبنّى البريطانيّون «الدّوربار» الهنديّ، وهي الطّريقة التّقليديّة التي كان الحاكم في الهند يستقبل بها الزُّوّار. استعمل اللّورد شارلز -أوّل نائبٍ بريطانيٍّ للملك في الهند- مثل هذه الاحتفاليّات من أجل إكرام الأمراء، وكبار الشّخصيّات الذين ظلّوا موالين للبريطانيّين في أثناء ثورة عام 1857، ولتوثيق علاقتهم بالدّولة الجديدة، ولكنْ لم تكن مشاركة الهنود في حفل الاستقبال الكبير في عام 1877 مشاركةً فعليّةً؛ فقد كانت الإمبراطوريّة البريطانيّة هي التي تحتفل بالإعلان الرّسميّ الذي أرسلته الملكة البريطانيّة لإمبراطورة الهند، في حين لمْ تكن الملكة فيكتوريا حاضرةً بنفسها[436].

تغيَّر هذا الوضع في عام 1911، عندما وُجِدَ الملك جورج الخامس والملكة ماري في دوربار التّنصيب على العرش في دلهي. على عكس ما حدث في عام 1877، فقد كان للأمراء الهنود في هذه الاحتفاليّة دورٌ نشيط. بدأت المراسم بتقديم نائب الملك، شارلز هاردينج احترامه لملك بريطانيا، وانحنى أمامه ثلاث انحناءاتٍ عميقة، ثمّ ركع على رُكبته ليُقبِّل اليَد الملكيّة، وتَبعه طابورٌ طويلٌ من الحُكّام الهنود، يقودهم نظامُ حيدر آباد، الذي انحني وفقاً للتّقاليد الإسلاميّة، ووضع يَده اليُمنى على صدره الأيسر، واكتفى آخرونَ بتحيّة «السّلام»، أو بأداء التّحيّة العسكريّة؛ أمّا المهراجا في بارودا، فقد تصرّف على نحوٍ غير معتاد؛ فارتدى ملابس

بسيطةً لفتت بساطتها انتباه الجميع، واكتفى بانحناءةٍ قصيرةٍ أمام جورج الخامس، بينما تجاهل الملكة تماماً، وبعد تقديم التّحيّة تراجع مُعطياً الملك والملكة ظَهْره. لمْ تُسجّل التّقارير الرّسميّة ما حدث، ولكنّ الإشاعات كانت تدور خلف الكواليس، فعندما عَلِم نائب الملك أنّ بارودا هو المكان الذي «يفرخ» التّمرُّد ضدّ الحُكم البريطانيّ، طالب المهراجا في نهاية المطاف بتقديم اعتذارٍ مكتوبٍ عن رعاية التّمرُّد. قدّم المهراجا اعتذاره سريعاً، وأكثر من إعرابه عن الإخلاص والتّبعيّة، وقام هاردينج بنشْر هذا الخطاب فوراً في جريدة التّايمز تحت عنوان «اعتذار علني»، وعلّقت الجريدة على الاعتذار قائلةً: إنّ «الإذلال» الذي جَلبه المهراجا على نفسه يجب أن يكون إنذاراً كافياً له[437].

أوروبّيّون في الصّين: مقاومة الكوتاو

اعتمدت الإمبرياليّة منذ القرن التّاسع عشر على المطالبة بالاعتذار كإحدى أدوات سياسة الإذلال، فأشكال التّحيّة والاستقبال كانت ممتلئةً باحتمالات الإذلال، وهو ما كان الحُكّام البريطانيّون واعين له تماماً في أثناء فترة توسُّعهم في السُّلطة رسميّاً، وعلى نحوٍ غير رسميّ. في الدّوربار الذي أقيم في عام 1911 أثبت البريطانيّون أنّهم مستعدّون لقبول الأعراف الهنديّة، طالما تعكس اعترافاً «حقيقيّاً» بتفوّق البريطانيّين. لمْ يحدث قطّ أنْ طالب البريطانيّون من وجهاء الهنود أن يتبنّوا الأسلوب الإنجليزيّ في إظهار الاحترام (الذي كان في بداية القرن العشرين يتمثّل في الانحناء وتقبيل اليَد، كما كان الحال في وقت ماكارتني)[438]، ولكنّهم أصرّوا في وقتٍ مبكّرٍ على استثنائهم من الطّقوس الهنديّة المحلّيّة، ونجحوا في تحقيق ذلك.

حاول البريطانيّون التّوصُّل إلى طريقة التّعامل في الصّين نفسها، حيث كانت شركة الهند الشّرقيّة تحاول أن تتوسّع منذ القرن الثّامن عشر، وكانت الشّركة تستعمل الوسائل الدّبلوماسيّة لتحقيق هذا الغرض، ولكنّ الصّينيّين كانت لهم إمبراطوريّة مركزيّة قويّة، ولمْ يُظهروا استعداداً للتّعاون مع البريطانيّين، أو التّنازل عن عاداتهم، على عكس الأمراء الهنود، والقيصر المغوليّ، الذي سُرعان ما فقد سُلطانه. أخفقَ ماكارتني كما أخفق أمهرست من بعده في تحقيق مهمّتهما في الصّين، وكانت مراسم الكوتاو أحياناً سبباً في ذلك الإخفاق[439]، لهذا استعانت شركة الهند الشّرقيّة منذ ثلاثينيّات القرن التّاسع عشر بالعمليّات العسكريّة في المقام الأوّل لحماية مصالحها التّجاريّة، فحدثت حربان من حروب الأفيون التي أظهرتا ضعف أُسرة تشينج الحاكمة، وهبط فيهما وضع الصّين لتصبح مستعمرةً غير رسميّةٍ تابعةً للقوى الغربيّة. تفاوض ممثّلو دول بريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والولايات المتّحدة في أثناء معاهدات تيان جين في عام 1858 مع الصّين لافتتاح سفاراتٍ دائمةٍ لدولهم في بكّين. وبعد عامين من ذلك التّاريخ، وبعد العديد من الأعمال العسكريّة، وتدمير مساحاتٍ واسعةٍ من الصّين، اعترفت الصّين شكليّاً بحقّ هذه الدّول في افتتاح سفارات لها في بكّين، واهتمّ رئيس المفاوضين البريطانيّين، اللّورد الجين -الذي أصبح في عام 1862 نائباً للملك في الهند- بالشّكليّات الرّمزيّة كثيراً، فقد نصّت المادّة الثّالثة من المعاهدة بين بريطانيا العظمى وبين الصّين بوضوحٍ على التّخلّي عن المراسم الدّبلوماسيّة كلّها التي تنطوي على أيّ «انتقاصٍ» من السّفير البريطانيّ، أو تقليلٍ من وضْعه بوصْفه ممثّلاً لحاكم أمّةٍ حُرّةٍ مستقلّة. ومن ناحيته يلتزم السّفير البريطانيّ تُجاه إمبراطور الصّين بطقوس الاحترام نفسها التي يلتزم بها في حضرة حُكّام الدّول الأوروبّيّة المستقلّة الأُخرى[440].

وضعت المعاهدة البريطانيّة الصّينيّة نهايةً للجَدل الطّويل الذي ثار من قبْل حول الكوتاو، وكان الحلّ مُلزِماً للطّرفين، وفي الوقت نفسه مُرضياً للبريطانيّين، في حين لمْ تتضمّن معاهدات الصّين مع فرنسا، أو روسيا، أو الولايات المتّحدة إلّا الإشارة إلى ضرورة تعامل الطّرفين على أساس المساواة، بهذا استطاع الجين رأْبَ الصَّدْع الذي أحْدثه كلٌّ من ماكارتني وأمهرست من قبْل، والذي أضرّ بصورة البريطانيّين عن أنفسهم بقَدْرٍ كبيرٍ، فبعد أن حصل البريطانيّون على السُّلطة الّلازمة قاموا بفرض ما كانوا يعدّونه من قبْل مهانةً على الصّينيّين، ففرضوا نظام المراسم الأوروبّيّ في البلاط الملكيّ الصّينيّ بحُجّة المساواة، كما فرضوا في الوقت نفسه على سفراء الصّين -إذا حدث وأرسلت الصّين سفراء لها- الخضوعَ للقواعد المتّبعة في أوروبّا.

قوبِل تصرُّف البريطانيّين البرابرة هذا بحساسيةٍ شديدةٍ في بلاط الإمبراطور الصّينيّ (طالب البريطانيّون في المعاهدات أيضاً أن يتوقّف الصّينيّون عن نَعْتهم بصِفة البرابرة)، فإذا كان الصّينيّون قد وافقوا على فتح العديد من الموانئ أمام الأجانب، واضطّرّوا إلى السّماح بالعديد من البعثات الأجنبيّة، إلّا أنّهم كانوا مستمرّين في المقاومة في مجال العلامات الرّمزيّة. نجح الأوروبّيّون في عام 1861 بافتتاح سفاراتهم في المدينة التي كانت ممنوعةً عليهم، لكنّ الإمبراطور كان يرفض استقبال هؤلاء السُّفراء واعتمادهم، واختلق من أجل تجنُّب استقبال السُّفراء الأعذار الممكنة جميعها.

ازدادت في الوقت نفسه الشّكوك حول ما إذا كانت سياسة المقاومة السّلبيّة تفيد الصّين أم تضعفها، فقد تشكّل في عام 1861 المجلس الاستشاريّ للسّياسة الخارجيّة الصّينيّة (زونجلي يامن)، وهنا بدأ

الوزراء الصّينيّون الاهتمام بالقوانين الدّوليّة. أوصى السّفير الأمريكيّ آنسون بورلينجيم في عام 1863بترجمة كتاب هنري ويتون «عناصر القانون الدّولي » إلى الصّينيّة، وقام ويليام مارتين مترجم السّفير بترجمته بالفعل، ونالت التّرجمة استحسان بلاط الإمبراطور الصّينيّ بعد عامٍ من ذلك التّاريخ[441]، وفي عام 1865 سلَّم روبرت هارت مذكّرةً للأمير كونج صاحب النُّفوذ القويّ ينصح فيها الصّين بلعب دورٍ دبلوماسيٍّ أكثر نشاطاً، وكان روبرت هارت يرأس -آنذاك- هيئة الجمارك الصّينيّة. نصح هارت الصّين بضرورة استقبال السُّفراء الأجانب، وإرسال سُفراء لها إلى الدّول الأُخرى، وهو ما يتطلّب دراستهم للّغات الأجنبيّة، والقانون الدّوليّ، وهنا قام المجلس الاستشاريّ للسّياسة الخارجيّة (زنجلي يامن) باستطلاع آراء كبار الموظّفين في الصّين، وكان معظمهم موافقين على تقديم التّنازلات في مسائل الاستقبال الرّسميّ، وإيجاد حلٍّ وسط يُرضي الأطراف جميعها، وقالوا إنّه لا يمكن أن تظلّ الصّين تعامل الأوروبّيّين بهذه الطّريقة التي تعامل بها الدّول الملزمة بدفْع الجِزية مثل دولة أنام (دولة فيتنام فيما بعد)، أو دولة بورما، فلا بدَّ من التّساهل معهم في هذه المسألة. تبنّى الوزراء هذا الرّأي، ونصحوا الإمبراطور باعتماد السُّفراء الأوروبّيّين، وتغيير مراسم البلاط لتصبح أكثر ملاءمةً لهم[442].

أصبح هذا الأمر ضرورةً مُلحّةً، خاصّةً مع اقتراب موعد مراجعة بنود معاهدات تيان جين، فقد أمل الصّينيّون أن يتمكّنوا من التّفاوض لتحقيق أوضاعٍ أفضل لهم إذا ما أظهروا تساهلاً على المستوى الدّبلوماسيّ، كما دَعا المثقّفون أيضاً إلى انفتاح البلد، فاقترح المصلح الكونفوشيوسي فنج جويفن في عام 1863 تأسيس مدرسةٍ لتدريس اللّغات والعلوم الغربيّة في شنغهاي، فقد كان من رأيه أنّه من الضّروري التّعلُّم من المحتلّين الأجانب،

وألّا ينغلق الصّينيّون على أنفسهم أمامهم، فبهذه الطّريقة وحْدها يمكن أن تستعيد الصّين طاقتها الأصليّة، وتجدّدها، وتعزّزها، كما يجب على الصّين أن تنسى ما ألحقته بها القوى الأجنبيّة من «إذلالٍ» و«خزْي»[443].

كان السُّفراء الأوروبيّون ينتظرون منذ عام 1861 السّماح بتقديم أنفسهم في بلاط الإمبراطور، ولمْ يُسمح لهم بهذا فعلاً إلّا في عام 1873، فاستقبل الحاكم الصّينيّ في 29 حزيران/ يونيو سُفراء بريطانيا العظمى، وروسيا، وفرنسا، وهولندا والولايات المتّحدة، وكتب توماس ويد تقريراً مفصّلاً عن هذا الاستقبال: عندما وقف السُّفراء أمام الإمبراطور، انحنى كلّ واحدٍ منهم بالتّتابع ثلاث مرّات، ثمّ وضعوا خطاباتهم على منضدةٍ طويلةٍ، ثمّ انسحبوا بعد ذلك بالطّريقة المعتادة «إلى الوراء»، وهُم ينحنون ثلاث مرّات. استعمل توماس ويد كلماتٍ عاطفيّةً ليقصّ ما حدث، فقال: إنّه لمْ يشهد من قبْل كسْراً للتّقاليد في الإمبراطوريّة الصّينيّة (وهو ما لمْ يكن صحيحاً)، فلا يجب بالتّالي التّقليل من أهمّيّة هذه الخطوة؛ لأنّها علامةٌ على بدايةٍ جديدةٍ، ولو لمْ تكن المراسم مماثلةً لقواعد الاستقبال الرّسميّ الغربيّة على نحوٍ كامل، إلّا أنّه من الضّروري تسجيل الآتي: «إنّنا قد واجهنا الإمبراطور وجْهاً لوجه، وكنّا نقف أمامه مُنتصبي القامة؛ لأنّنا كنّا نمثّل حكوماتنا التي تقف على قدم المساواة مع حكومته»، وفي النّهاية قبلت الصّين أن تتنازل عن ادّعائها بأنّها أفضل وأكبر من الدّول الأُخرى[444].

لكنْ كان السُّفراء يرون أنّ على الصّين أن تقوم بما هو أكثر من ذلك، فبعد مفاوضاتٍ طويلةٍ اتّفق السُّفراء في عام 1891 مع مجلس الزونجلي يامن على المراسم والطّقوس الواجب اتّباعها في الاستقبالات الرّسميّة، وعدَّ السّفير الأمريكيّ شارلز دنبي هذا الاتّفاق «اعترافاً بمساواة الأمم كلّها على المستوى الدّوليّ بالصّين»، ففي نهاية الأمر إنّ هذه المساواة كانت ما

يمثّل «العنصر الأخلاقيّ الأساسيّ في الاستقبال الرّسميّ»؛ أمّا زميله السّفير الألمانيّ ماكس فون براند، فقد رأى أنّ أهمّيّة الاتّفاق تكمن في أنّ التّصرُّف الذي عدّه الصّينيّون «علامةً على الرّحمة والتّساهل من جانبهم، قد وُصف في أثناء سَير المفاوضات بأنّه حقٌّ مكفولٌ للسُّفراء، واتّفقت الأطراف في النّهاية على اعتماد هذا التّوصيف»، بهذا أصبح واضحاً للجميع «أنّ طريقة تصرُّف السُّفراء الأجانب في مواجهة الإمبراطور الصّينيّ تختلف في مجملها عن الطّريقة التي يتعامل بها الصّينيّون والآسيويّون في مواجهة الإمبراطور»[445].

حتّى حركات الجسد التي كان السّفراء يقومون بها كانت مختلفةً، فقد اقتصرت الحركات على انحناءتين، أو ثلاث انحناءات، إضافةً إلى ضرورة الالتزام بنظام المكان، فقد كان استقبال السُّفراء الأوروبّيّين حتّى عام 1873 يتمّ في إحدى قاعات القصر الخارجيّ، وبعد عقْدين من ذلك التّاريخ، مُنح لهم شرف الدّخول إلى القصر الدّاخليّ. » كتب عالم الدّراسات الصّينيّة والمترجم الألمانيّ اوتو فرانكه في عام 1894 يقول: «إنّنا نشعر بردِّ الاعتبار، وننظر بالتّرحيب إلى قرار البلاط الصّينيّ بفتح (القصر الدّاخلي) أمام السُّفراء الأجانب»، وهو القصْر الذي يحرص عليه الصّينيّون بتخوُّفٍ زائد. كان فتحُ القصر الدّاخليّ أمام السُّفراء حلّاً نهائيّاً لمسألة الاستقبال الرّسميّ، على الرّغم من المفاوضات الصّعبة التي استغرقت أعواماً طويلةً[446].

استعمل فرانكه مصطلح «ردّ الاعتبار»، وهو مصطلحٌ يخصّ مفهوم الكرامة: من يُهين كرامة شخص، فلا بدّ من أن يقدّم له ردّ الاعتبار المناسب. كان هذا هو ما حدث للأوروبّيّين الذين أُهينت كرامتهم لمدّة قرنٍ من الزّمان؛ لأنّ طريقة التّعامل معهم في البلاط الصّينيّ لم تكن

تناسب مفهومهم عن الكرامة، وكان هذا رأي فرانكه أيضاً، على الرّغم من أنّه كان مُحبّاً للصّين. كان الكوتاو رمزاً للإهانة والانتقاص من كرامتهم، ومنذ أن تُخُلّيَ عن طقوس الكوتاو في البروتوكولات الرّسميّة، أصبح الأوروبّيّون يقفون مُنتصبي القامة أمام منصّة العرش، وذلك على عكس الصّينيّين الآخرين الحاضرين في الاستقبال الرّسميّ.

انضمّت اليابان أيضاً إلى التّحالف الأوروبّي الرّافض لطقوس الكوتاو، وهو ما أثار حيرة الصّينيّين، فعلى مدى قرونٍ من الزّمان كانت الإمبراطوريّة الصّينيّة ذات أثرٍ سياسيٍّ وثقافيٍّ كبيرٍ على الدّولة اليابانيّة المنعزلة في الجزيرة، فالحُكم العسكريّ اليابانيّ (الشوغون) كان قد تبنّى في أثناء مدّة عُزلته التي دامت حتّى خمسينيّات القرن التّاسع عشر التّصورات الصّينيّة نفسها عن التّراتبيّة في السُّلطة، وكان يقلّد المراسم نفسها[447]. قصّ الطّبيب والرّحّالة الألمانيّ انجلبرت كمبفر في عام 1691 عن أحد الاستقبالات الرّسميّة في مدينة ادو (طوكيو فيما بعد)، وقال: إنّ المبعوث الهولنديّ كان عليه أن يقترب من العَرش زاحفاً «على يديه وقدميه»، ثمّ أحنى رأسه أمام القيصر «حتّى لمست الأرض»، ثمّ زحف عائداً «في الوضعيّة نفسها التي تشبه زحف السّرطان بدون أن يتبادل مع الإمبراطور كلمةً واحدة»[448].

ولكنْ تغيّرت الأعراف الدّبلوماسيّة في أثناء إصلاحات ميجي في اليابان في فترة السّتّينيّات والسّبعينيّات من القرن التّاسع عشر، كما تغيّرت أشياء أُخرى كثيرة، فقد انفتحت البلاد على العالم، وعلى ذلك بدأ المسؤولون في طوكيو يستعلمون عن القانون الدّوليّ، ورحّبت اليابان باستقدام سُفراء الدّول الأُخرى الذين جرت مراسم استقبالهم وفقاً للأسلوب الأوروبّي. قام وزير الخارجيّة الياباني، تانيومي سويجيما في عام 1873 بزيارة بكّين، وهناك أصرَّ على أن يستقبله الإمبراطور الصّينيّ بالطّريقة نفسها

التي يستقبل بها السُّفراء الأوروبّيين، وبدون مراسم الكوتاو. لمْ يفهم الصّينيّون المستضيفون له الأمر، وأشاروا إلى التّراث الثّقافيّ المشترك بين البلدين، وسألوا إذا كانت هناك مقاومة للعادات الجديدة في اليابان. أخبرهم سويجيما أنّ بعض موظّفي البلاط في اليابان قد انتحروا، وقام آخرون بالاعتداء على السُّفراء الأوروبّيين جسديّاً في أثناء توجّههم إلى قصر الإمبراطور. عدَّ الصّينيّون هؤلاء «وطنيّين حقيقيّين»، ولكنّ الوزير الياباني كان له رأيٌ آخر: كان يرى أنّه من الأفضل لهم وللبلاد، لو كان هؤلاء اليابانيّون يتحلّون إلى جانب الشّجاعة والإخلاص بصفاتٍ أُخرى، مثل: الذّكاء، والقُدرة على الحُكم على الأمور بتعقُّل، فرفض التّجديدات التي حدثت في اليابان يدلّ على فهْم ناقصٍ للاستراتيجيّات الضّروريّة والمستقبليّة؛ ولهذا أصرَّ الوزير، وفقاً لرأيه، على تحيّة الإمبراطور الصّيني بالطّريقة المعتادة على المستوى الدّولي؛ أنْ يكتفي بالانحناء ثلاث مرّات[449].

ألغت اليابان أصول الإتيكيت المتّبعة في البلاط الصّينيّ، ولكنْ لم يكن هذا كلّ شيء، فقد تحدّت اليابان الصّين في كوريا، وهي البلد التي كانت تخضع للجِزيْة وفقاً للتّقاليد. انتصرت اليابان على الأسطول الصّينيّ القويّ في عام 1895، وأخضعت كوريا لنفوذها. بهذا فقدت الصّين منزلتها المميّزة في الشّرق الأقصى، وتنازلت عنها لليابان. أصابت الهزيمة النُّخبة الصّينيّة بذهولٍ كبيرٍ، فالإذلال الذي تعرّضت له الصّين على يَد الأوروبّيين كان أثره عليها أقلّ وطأةً من الإذلال الذي تعرّضوا له على يَد بلدٍ كان يقف طوال آلاف السّنين في ظلّ الصّين، ولكنّه أصبح الآن بلداً متفوّقاً ومتعطّشاً للإذلال، وانضمّ إلى صفوف القوى الأوروبّيّة الإمبرياليّة[450].

كانت ألمانيا أيضاً جديدةً في هذا المجال، فقد تمكّنت منذ سبعينيّات

القرن التّاسع عشر من تحقيق وجودٍ لها في الصّين[451]، وعندما تولّى ادموند فون هايكنج منصب السّفير الألمانيّ في الصّين، تغيّرت نبْرة التّعامل مع الصّين دراميّاً، فقد كانت زوجُ هايكنج، السّيّدة اليزابت امرأةً فصيحةً واثقةً بنفسها، ولمْ تتوانَ في رسائلها عن استعمال تعبيراتٍ تنمّ عن ازدرائها «للبَرابرة القَذرين الذين لا يحتاجون إلى وجود سُفراء أوروبّيّين، ولكنّهم يحتاجون بالأحرى إلى أسيادٍ أوروبّيّين، وكلّما تحقّق هذا الأمر سريعاً كان أفضل». رأت زوجُ السّفير أنّ الوقت قد حان لأنْ يحتلّ الألمان موقعاً في الصّين، بعد أنْ «حصل الرّوس والفرنسيّون على أفضل الأماكن بالفعل»[452]، وقد نجح الألمان في ذلك بالفعل في عام 1898 عندما أجبرت ألمانيا الصّين على التّنازل عن كياوتشو لصالح الإمبراطوريّة الألمانيّة.

الصّفح وردّ الاعتبار

قبْل التّنازل عن كياوتشو لألمانيا، قامت الصّين بسلسلةٍ من التّجاوزات رأت ألمانيا فيها ذريعةً للتّدخُّل العسكريّ. بدأ اللّعب بالنّار في البداية على المستوى الدّبلوماسيّ، ففي عام 1897 جاء بعض الضّبّاط الألمان إلى الصّين على متن الطّراد الحربيّ «كورموران»، فاستقبلتهم «الغوغاء بالصّياح، وإلقاء الحجارة والقاذورات عليهم». أحاط السّفير الألمانيّ هايكنج الحاكم العام الصّينيّ عِلماً بالواقعة، واحتفظ بحقّه في الحصول على «ردّ اعتبارٍ مناسب»، ولكنْ قبْل أن يتّفق السّفير مع العقيد البحريّ ألفرد فون تيربيتس على ماهيّة ردّ الاعتبار المناسب، وصلت إليه أخبارٌ عن مهاجمة الصّينيّين للبعثة التّبشيريّة الألمانيّة الموجودة في شنغهاي، وقُتل في أثناء الهجوم اثنان من المبشّرين. هنا قرّر السّفير التّغاضي عن واقعة إلقاء الحجارة على الضّبّاط الألمان، والتّركيز بقَدْرٍ أكبر على حادثة

المبشّرين؛ لأنّها كانت أكثر جدّيّة. طالب السَّفير السُّلطات المحلّيّة بتقديم «خطاب اعتذار» عن الأذى البسيط الذي وقع على الضّبّاط الألمان، كما طالبهم بتقديم التّحيّة للعلم الألمانيّ، بإطلاق إحدى وعشرين طلقة، ومعاقبة المذنبين، وحصل السّفير الألماني بالفعل على ما طالب به، وبهذا حصّلت ألمانيا على «ردّ الاعتبار» المناسب[453].

أمّا ردّ الاعتبار عن مهاجمة المبشّرين، فقد وضع له السّفير هايكنج تصوّراً شبيهاً، ولكنّه أكثر حِدّةً، فطالب أن يحضر وزراء مجلس السّياسيّة الخارجيّة كلّهم (زونجلي يامن) بأنفسهم إلى السّفارة الألمانيّة، والاعتذار شخصيّاً عمّا حدث، إلّا أنّ القيصر فيلهلم الثّاني أصْدر تعليماته للسّفير بتأجيل «هذا التّكفير عن الذّنب» في الوقت الحاضر، فالقيصر كان قد قرّر استغلال الواقعة من أجل القيام بعملٍ «شُجاع»، وأصدر الأمر باحتلال خليج كياوتشو عسكريّاً. اعترض الوزراء الصّينيّون في بكّين على هذا التّدخّل العسكريّ، وطالبوا الألمان بإخلاء المنطقة المحتلّة فوراً، وقال الأمير كينج للسّفير الألمانيّ: إنّ الوضْع قد أصبح «مُهيناً» للغاية؛ لأنّ ألمانيا قامت «باغتصاب» الصّين، وهو ما لمْ يجرؤ عليه أيّ بلدٍ آخر من قبل[454].

لمْ يكن هناك سبب في القانون الدّوليّ يسمح لألمانيا أن تتدخّل عسكريّاً في الصّين، ولكنْ كان المعتاد في حال الهجوم على المنشآت الأجنبيّة، أو على الأشخاص الأجانب، أنْ يطالب المتضرّر «بتعويضٍ كبيرٍ»، كما حدث من قبْل في حالاتٍ سابقةٍ، وكما أراد هايكنج نفسه، ففي عام 1870 قام متمرّدون في تيان جين بالهجوم على القنصليّة الفرنسيّة، والكاتدرائيّة، وملجأٍ للأيتام كانت تديره بعض الرّاهبات، كما قام المتمرّدون بقتل العديد من الأجانب، إضافةً إلى الكثير من الصّينيّين الذين تحوّلوا إلى الدّيانة

المسيحيّة. قام السُّفراء الأوروبيّون إثْر ذلك بتوجيه مذكّرةٍ جماعيّةٍ إلى الزونجلي يامن، وطالبوا بمعاقبة المُذنبين، واتّخاذ المزيد من الإجراءات لحماية الأجانب، ولكنّهم طالبوا قبْل كلّ شيءٍ بتقديم ردّ اعتبارٍ مناسبٍ للفرنسيّين عن الإهانة التي لحقت بهم عندما مُزِّق العَلم الفرنسيّ، فتمزيق العَلَم كان أفظع من الهجوم على الموظّفين الفرنسيّين، وقتل المواطنين الفرنسيّين، واضطرّت الصّين، لتتجنّب تدخُّل فرنسا عسكريّاً، إلى إرسال موظّفٍ صينيٍّ رفيع المقام إلى باريس ليقدّم خطاب الاعتذار بنفسه.

أرسل الإمبراطور الصّينيّ في عام 1870 مبعوثه شونج هو إلى باريس، وكان هذا التّصرُّف شبيهاً بما قامت به الملكة آن في عام 1710 عندما أرسلت سفيرها إلى موسكو للاعتذار من الهجوم على المفوّض الرّوسيّ في لندن. لمْ يُستقبل المبعوث الصّينيّ في باريس؛ لأنّ البلاط الصّينيّ لمْ يستقبل السّفير الفرنسيّ في بكّين، ولكنْ عندما تسلّم الرّئيس أدولف تيير خطاب الاعتذار الإمبراطوريّ، وجد أنّه لمْ يكن يتضمّن اعتذاراً واضحاً، ولا نَدماً أيضاً، فقد اكتفى الإمبراطور في الخطاب بالتّأكيد فقط على أنّ حكومته لمْ تكن مشاركةً في التّجاوزات التي حدثت في تيان جين، وأنّها ما زالت مهتمّةً بالحفاظ على علاقاتٍ سلميّةٍ وودودةٍ مع فرنسا. تعاملت الحكومة الفرنسيّة الجديدة بتسامحٍ مع هذا الخطاب، وقبلته في النّهاية[455].

وفي عام 1875 قُتل المترجم البريطانيّ أوجستوس رايموند مارجراي في منطقةٍ على الحدود بين بورما والصّين، استغلّ السّفير ويد هذا الحادث ليصفّي حساباته جميعها مع الحكومة في بكّين، فأرجع هذا الحادث العنيف إلى «الشّعور بالعداء لدى الطّبقة الرّسميّة، أو الطّبقة المثقّفة»، فهذه الطّبقة لمْ تتعلّم، ولا تريد أن تفهم أنّ الحكومات الأجنبيّة تقف على قَدم المساواة نفسها مع حكومتهم. ورأى أنّه من الضّروريّ أن يقدّم

البلاط الإمبراطوريّ إشارةً واضحةً على أنّه يعدُّ السُّفراء الأجانب ضيوفاً على الإمبراطور، وليسوا أغراباً، وعلى ذلك، عليه أن يستقبلهم باحترامٍ وتبجيلٍ، وقال السّفير إضافةً إلى ذلك: إنّ الحكومة الصّينيّة لا بدّ من أن ترسل مبعوثاً إلى لندن من أجل تقديم الاعتذار عن هذا الهجوم. وافق الوزراء في زونجلي يامن على إرسال مبعوثٍ إلى لندن، ولكنّهم رفضوا أنْ يرسلوا معه رسالة اعتذار[456].

لكنّ رسالة الاعتذار هذه حملها معه كو سونج -تاو، أوّل سفيرٍ صينيٍّ إلى لندن في عام 1877، وأعْرب الإمبراطور الصّينيّ في هذه الرّسالة عن أسَفه لمقتل مارجراي «أسفه ورثائه العميق»، وكلّف السّفير أن ينقل عنه مشاعره «أنْ يعبّر، نيابةً عنّا، عن المشاعر التي نحملها في قلوبنا»[457]، ولكنْ ليس من المؤكّد أنّ الإمبراطور كان يحمل هذه المشاعر في قلبه بالفعل، ففي عام 1878 التقت أرملة الإمبراطور مع السّفير تسنج تشي-تسه، وهو السّفير الذي خلف السّفير كو في لندن، وتحدّثت إليه في هذا اللّقاء عن قلقها من الهجوم المتكرّر على الكنائس والمنشآت الأجنبيّة في الصّين، فهذه الحوادث يمكن أن تورّط البلاد في صراعاتٍ سياسيّةٍ خارجيّة. رأى السّفير أنّه من الطّبيعي أنْ يكره الشّعبُ الصّينيّ ووزراؤه الأجانب، ولكنْ لا بدّ من وضْع حدودٍ لهذا، ولذلك فعلى الصّين أن تصبح أقوى، «فتدمير كنيسةٍ، أو قتل أحد الأجانب لنْ يثأر لمعاناتنا، ولن يقضي على حالة الذّلّ التي نعيش فيها». كان من رأي الدّبلوماسيّ الصّينيّ أنّ عدداً كبيراً من الشّعب الصّينيّ لمْ يدرك هذا بعْد، ولهذا السّبب وقعت حادثة مارجراي التي تسبّبت في هذه المتاعب كلّها للإمبراطور وأرملته[458].

سجّل السّفير هذا الحديث في مذكّراته، فوثّق بذلك ردّ فعل الصّينيّين على احتلال كياوتشو بعد عشرين عاماً من ذلك التّاريخ، وأوضَح أنّ

الشّعور بالمذلّة كان طاغياً جدّاً على الجانب الصّينيّ. كان الشّعور بالمذلّة واضحاً في المحادثات الدّائرة في الأوساط الحكوميّة العُليا، وكان هذا الشّعور حاضراً بالقوّة نفسها في أوساط المثقّفين، وروابط الإصلاحيّين، فالإصلاحيّون والمثقّفون كانوا يربطون وصْفهم للذّات الجمعيّة بالدّعوة للقيام بعملٍ من أجل التّغيير، سواء كان عملاً سلميّاً، أم عنيفاً.

عندما كان كبار الموظّفين الصّينيّين يتوجّهون إلى السّفارات الأجنبيّة، ويبدون تذمّرهم ممّا يعانونه من إذلالٍ، أو اغتصابٍ للحقوق، كانت السّفارات الأجنبيّة تتجاهل شكواهم، وتدّعي أنّهم ملتزمون بالفعل بالقواعد المكفولة في القانون الدّوليّ، التي تحدّد التّعويض المناسب، وطريقة ردّ الاعتبار في حالات الإهانات السّياسيّة، أو الأخلاقيّة، إلّا أنّه من حقّ كلّ دولةٍ تعرّضت لإهانة كرامتها أن تختار ردّ الاعتبار المناسب لها وفق رغبتها، فيمكن أن تختار اتّخاذ إجراءاتٍ قاسية، أو أقلّ قسوة، فيمكن أن تختار مثلاً: أن تؤدّي الدّولة المتجاوزة التّحيّة العسكريّة أمام علمها، أو تطالب بتصريحاتٍ شفاهيّةٍ، أو مكتوبةٍ بدرجاتٍ مختلفةٍ، أو بإرسال مبعوثٍ ليطلب الصَّفح بصدقٍ حقيقيٍّ، ويسلّم خطاب اعتذارٍ رسميٍّ للحكومة[459]، لكنْ كثيراً ما كانت الدّول الأجنبيّة تلجأ للإجراءات الأشدّ قسوةً في مواجهة الصّين، ويدلّ ذلك في واقع الأمر على سياسةٍ مقصودةٍ لإذلال الصّين، وهي السّياسة التي مارستها أوروبّا من أجل إخضاع الإمبراطوريّة الصّينيّة رمزيّاً بعد أن أصبحت أضعف.

في القرن التّاسع عشر، كانت الدّول ذات اليَد العُليا عسكريّاً، وسياسيّاً، واقتصاديّاً، هي من تطالب بالحصول على ردّ الاعتبار في معظم الأحوال. في عام 1863 طالب إدوراد نيل مفوّض بريطانيا العظمى في اليابان، بلاط الشوغون (الحاكم العسكريّ اليابانيّ) بالاعتذار من مقتل أحد التُّجّار

البريطانيّين على يَد أحد السّاموراي. أبْدت الحكومة اليابانيّة أسَفها «للحادث المفجِع»، إلّا أنّ المفوّض البريطانيّ رفض هذا التّصريح، و عدّه غير كافٍ، وصمّم على صيغةٍ يتحمّل فيها الجانب الياباني المسؤوليّة الكاملة عن حادث القتل. استسلمت الحكومة اليابانيّة لهذا الطّلب حتّى تتجنّب ما هو أسوأ، فاعتذر الجانب الياباني، ودفع مبلغاً ضخماً من المال، لكنّ نيل لمْ يكتفِ بذلك، وطالب حاكم المقاطعة التي حدثت فيها المواجهة بين التّاجر البريطانيّ وبين السّاموراي بتقديم اعتذارٍ، ومعاقبة السّاموراي، ودفع تعويضاتٍ مادّيّةٍ، لكنّ حاكم المقاطعة رفض هذا الأمر متذرّعاً بأنّ التّاجر البريطانيّ قد تعامل على نحوٍ غير مُحترمٍ، وكان يستحقّ الموت لذلك. هنا أمر نيل البحريّة البريطانيّة الملكيّة بقصْف مدينة كاجوشيما بالقنابل[460].

أدّت إصلاحات ميجي إلى تقوية وضع اليابان، فتمكّنت اليابان من إجبار كوريا على إرسال مبعوثٍ إلى طوكيو في عام 1882 للاعتذار من الهجوم على السّفارة اليابانيّة، ومقتل المستشار العسكريّ اليابانيّ[461]، وبعد أربع سنوات من هذا التّاريخ طالبت اليابان الصّين بتقديم اعتذارٍ من تصرّفات بعض البحّارة الصّينيّين الذين قاموا بأعمال شغبٍ في أثناء توقّفهم في ناغاساكي، فتحرّشوا بالنّساء، وقتلوا بعض رجال الشّرطة عندما حاولوا إيقافهم عند حدّهم، ولأنّ الصّين كانت في هذه الفترة متفوّقةً عسكريّاً، فقد رفضت تقديم اعتذار[462].

لمْ يكن تقديم الاعتذارات أمراً مفروغاً منه، فقد كان يتمّ بالإجبار، وبعد التّهديد بفرْض عقوبات، فالاعتذار كان يعني إذلالاً للطّرف الذي يعتذر، ويكشف بوضوحٍ عن عجْزه؛ ولهذا السّبب كان الصّراع يدور بقوّةٍ وعنادٍ حول اختيار الكلمات المقدَّمة في صيغة الاعتذار، ولهذا السّبب أيضاً

صمّم السّفير البريطانيّ ويد في عام 1876 على أن تصِف الصّين مبعوثيها إلى لندن بأنّهم «بعثةٌ لتقديم الاعتذار، وترضية الحكومة البريطانيّة»[463].

هكذا تكرّرت في العلاقات الدّوليّة ممارسات كانت ملحوظةً أيضاً في التّفاعل الاجتماعيّ، ففي عام 1811 أصدر الملك البروسيّ قراراً بإلغاء ردّ الاعتبار الشّخصيّ، وسوّغ ذلك بأنّ الرّأي العامّ يعدُّ طلب الصَّفْح أمراً «مُخزياً»، وله تأثير يماثل «الإذلال»[464]، وفي بريطانيا العظمى أيضاً كان تقديم الاعتذار صعباً على الرّجال، ولو كانوا معترفين بخطئهم، وهذا ما أوضَحه مثال ستيفنسون؛ أمّا الرّجال الفرنسيّون والألمان، فكانوا يفضّلون تسوية الأمور بالمبارزة بالسّيف، أو بالمسدّسات أكثر من الصّراع من أجل الحصول على اعتذارٍ عن إهانة الكرامة.

كان السّفراء الأجانب في الصّين يعرفون جيّداً إذن ما الذي يفعلونه عندما كانوا يجبرون الصّينيّين في كثيرٍ من الأحيان على «إرسال بعثةٍ لتقديم الاعتذار»، فعلى المستوى الرّسميّ كان هذا التّصرُّف انتقاماً من الإذلال الذي عانوه على يَد الصّينيّين من قبْل، وكان البريطانيّون والألمان خاصّةً شديدي الحساسيّة في هذا الأمر. في عام 1877 وصل كو سوج-تاو إلى لندن، وعلّقت جريدة التّايمز ساخرةً: بأنّها تأمَل أن يكون الزونجلي يامن قد تعلّم الدّرس، ولمْ يعد يعامل سُفراء القوى الأوروبّيّة بوصْفهم «متسوّلين ذلولين قادمين من بلادٍ خارجيّةٍ غير جديرةٍ بالاحترام»[465]، كما لمْ يفوّت السّفير هايكنج أيّة فرصةٍ لتقديم شكوى ضدّ ما زعم أنّه إهانات. استقبل الإمبراطور الصّينيّ في شباط/ فبراير من عام 1897 البعثة الدّبلوماسيّة الألمانيّة، لكنّ رئيس البعثة أخطأ عندما أراد أنْ يغادر قاعة الاستقبال من خلال باب الدّخول، هنا أمسك أحد الوزراء بذراعه، وأشار إليه بالتّوجُّه إلى الباب الجانبيّ. عدَّ هايكنج هذا التّصرُّف إهانةً،

وطالب بتقديم الاعتذار، لكنّ الزونجلي يامن أخبره بأنّ مطالبته بالاعتذار تصرّفٌ خاطئٌ، ووافق السّفير الأمريكي دنبي على رأي مجلس السّياسة الخارجيّة الصّينيّ، على الرّغم من أنّه كان من توسّط بين الطّرفين. غضبت إليزابيث هايكنج، وقالت: «لقد أصبح دنبي العجوز مثل الصّينيّين، فهو ينتمي إلى مدرسةٍ لمْ نعد نحن -الحداثيّين- مؤمنين بتعاليمها. إنّه ينتمي إلى وقتٍ كان السُّفراء في الصّين يعانون من صعوباتٍ كبيرةٍ لمجرّد أن يقبل الإمبراطور استقبالهم رسميّاً، واكتفوا بذلك»؛ أمّا الحداثيّون، فقد كانوا على العكس من ذلك ينتمون «إلى وقتٍ يرون فيه الأمور بواقعيّةٍ، ولا ينْبهرون كثيراً بالصّين. إنّه من المثير للضّحك أنّ دنبي العجوز ظلَّ يُشير إلى بروتوكولات الاستقبال الرّسميّ السّابقة بينما هو يدافع في الواقع عن الصّينيّين»[466].

كان أوتو فرانكه قد وصف البروتوكول السّائد قبْل ثلاث سنوات من هذا التّاريخ بأنّه «مفيدٌ للغاية»، وأشار إلى المداخل المختلفة في قاعة الاستقبال قائلاً: «يدخل المبعوث من أكثر المداخل رُقيّاً إذا كان يحمل رسالةً إلى الإمبراطور، فيصعد السُّلّم الموجود في المنتصف، والمكسوّ بالسّجّاد، ثمّ يدخل من الباب في منتصف القاعة، الذي لا يستعمله إلّا الإمبراطور؛ أمّا الخروج، فكان على العكس من ذلك، فالنّاس تخرج من بابٍ جانبيٍّ»[467]، إلّا أنّ هايكنج لمْ يعترف أنّه ارتكب حماقةً، وصمّم على اعتذار الصّينيّين، وحصل بالفعل على مراده؛ فقد قام الوزير الذي أمسكه من ذراعه بزيارته في السّفارة، واعتذر إليه رسميّاً، وفي شباط/ فبراير من العام التّالي سارت الأمور في الاستقبال الرّسميّ على نحوٍ «منظّمٍ على غير العادة»، وعلى الرّغم من ذلك كان الأمر بالنّسبة للصّحفي أويجن فولف الذي صاحب هايكنج في هذا الاستقبال غير معقول، فلمْ يكن قادراً

على فهْم السّبب الذي يجعل الدّول الأوروبّيّة تسمح بمعاملة ممثّليها بهذه الطّريقة[468].

قضيَة الكوتاو في برلين في عام 1901، من يذلّ من؟

انتهى الأمر تماماً في عام 1901، ففي العام السّابق حدثت ثورة ييهكوان، أو كما يُطلق عليها في أوروبّا ثورة الملاكمين، وكان ردّ الحلفاء الثّمانية على هذه الحركة عنيفاً على المستويَيْن: العسكريّ، والسّياسيّ، فقد فرضوا على الحكومة الصّينيّة عدّة شروطٍ، وهدّدوا بأنّهم سيتدخّلون عسكريّاً في الصّين في حال عدم تنفيذها، فاشترطوا معاقبة الثّوّار عقاباً شديداً، ودفع تعويضاتٍ ماليّةً ضخمةً، إضافةً إلى إلغاء مراسم الكوتاو في أثناء استقبال الدّبلوماسيّين الأجانب (على الرّغم من أنّ هذه المراسم لمْ تكن تُستعمل فعلاً منذ عام 1873). كانت مساواة الدّول بعضها ببعضٍ، والتّعبير عن ذلك في مراسم الاستقبال في البلاط الإمبراطوريّ مطلباً ما زال مُلحّاً بالنّسبة إلى اليابانيّين، والأمريكان، والأوروبّيّين[469].

كان المطلب الأوّل على القائمة محلّ نزاعٍ، فهذا البنْد كان يُلزم الصّينيّين بالاعتذار من «الجريمة الكبرى» ضدّ السّفير الألمانيّ كلمنس فون كتلر الذي قُتل بطلقٍ ناريٍّ في أثناء الثّورة، كما قُتل أيضاً مستشار السّفارة اليابانيّة، أكيرا سوجياما، وفُرض على الحكومة الصّينيّة على إرسال مبعوثٍ إلى طوكيو ليطلب الصَّفْح عن مقتله[470]. علّق وزير الدّولة برنهارد فون بيلوف على هذه الواقعة في تموز/ يوليو 1900 قائلاً: إنّ «التّكفير عن هذه الجريمة» يُعدّ بالنّسبة إلى الجانب الألمانيّ «مسألة ردّ اعتبارٍ تمسّ الكرامة»، وهي مسألة «كرامةٍ وطنيّة»[471].

بعد ذلك بوقتٍ قصيرٍ تسلّم القيصر فيلهلم الثّاني تلغرافاً من الإمبراطور

الصّينيّ «يدين فيه» مقتل كتلر «ويُعرب عن أسَفه»، ويُعلن عن تقديم قرابين إراقة الخمْر تكفيراً عن الحادث، كما أعْرب الإمبراطور الصّينيّ لحاكم اليابان عن أسَفه العميق، وأمر بإقامة المراسم الدّينيّة من أجل سوجياما المقتول، ودَعا إلى تذكُّر التّراث الطّويل من حُسن الجوار، والاحترام المتبادل. استقبل حاكم اليابان تلغراف الإمبراطور «برضا»، وأوصى الصّينيّين بالاهتمام بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ، لكنّ القيصر فيلهلم الثّاني كان متحفّظاً في ردّه على تلغراف الإمبراطور، وقال: إنّه يرى أنّ الجريمة التي وقعت «والإهانة الشّديدة» التي لحقت بألمانيا لا يكفي «تقديم القرابين للتّكفير عنها»، وطالب باتّخاذ مزيدٍ من الإجراءات[472].

كان استعمال مصطلح «تكفير» ذا وقْعٍ جديدٍ، وغير معتادٍ في آذان الدّبلوماسيّين، فحتّى الآن كان الحديث يدور حول «التّعويض، وردّ الاعتبار والاعتذار، فقد دخلت هذه المصطلحات الخاصّة بشرف طبقة النّبلاء إلى معجم القانون الدّوليّ؛ أمّا مصطلح «التّكفير»، فعلى العكس من ذلك، كان يخصّ المجال الدّينيّ، ويعني وفْق التّفسير الإنجيليّ اللّوثري: «إصْلاح خطأٍ وقع بسبب خرْق القوانين». كان التّكفير يعني: «تحمُّل العقاب المساوي للذّنب»، كما كان يعني: أنْ يشعر «الخاطئ» بالنّدم. انتقل مصطلح التّكفير من المعجم الدّينيّ إلى مجال القانون، خاصّةً في القضاء المدنيّ، حيث كان يُستعمل في القضايا الخاصّة بالطّلاق، أو في قضايا السّبّ والقذْف خاصّةً، من أجل التّوصُّل إلى تسويةٍ سلميّةٍ للنّزاع القضائيّ[473].

لمصطلح «التّكفير» وقْعٌ أكبر من «الاعتذار» من النّاحية الأخلاقيّة، وقد بدأ استعمال هذا المصطلح بكثرةٍ في الوثائق الدّبلوماسيّة في نهاية القرن التّاسع عشر، ما يدلّ على أنّه كان يحمل معانيَ كثيرةً عاطفيّةً وسياسيّةً.

أصبح للمبعوث الصّينيّ في لمْح البصر وصْف «أمير التّكفير»، وكان هذا المبعوث قد جاء إلى برلين في عام 1901 يحمل معه خطاب اعتذارٍ من الإمبراطور الصّينيّ، وبعد ستّ سنواتٍ من هذا التّاريخ ذُكر اسم المبعوث الصّينيّ في معجم ماير الخاصّ بالمحادثات تحت هذا الوصْف أيضاً، وظلّ هذا الوصْف ملتصقاً به في الذّاكرة، وقام معجم البروكهاوس بإدراج عَمودٍ عن مراسم «الكوتاو» لأوّل مرّةٍ في عام 1902، وهي مراسمُ لمْ تكن معروفةً عموماً حتّى ذلك الوقت بين الألمان[474].

لكنْ كيف دخلت مراسم الكوتاو إلى المعجم الألمانيّ؟ كان المسؤول عن ذلك هو فيلهلم الثّاني؛ فقد وقعت في صيف عام 1901 سلسلةٌ من الأحداث تسبّب فيها فيلهلم الثّاني نفسه، وجعلت هذه الأحداث من مراسم الكوتاو موضوعاً رائجاً ومثيراً لاهتمام الدّبلوماسيّين، والصّحفيّين، والمواطنين أنفسهم، بوصْفها «مراسم تعبّر عن الخضوع التّام»، وكان معجم (ماير الكبير) قد قدّم مراسم الكوتاو بهذا الوصْف. أمّا ما حدث، فكان التّالي: كان ردّ فعل القيصر الألمانيّ على أوّل تلغرافٍ يصل إليه من الصّين متحفّظاً، وبعد أن أجْمعت البعثة الدّبلوماسيّة الألمانيّة في بكّين على ضرورة مطالبة الصّين بإرسال بعثةٍ غير عاديّةٍ إلى برلين، صعد الأمير تشون، ابن الامبراطور، متْنَ سفينةٍ ألمانيّةٍ متّجهاً إلى برلين تلبيةً لهذه المطالب، ومن أجل تقديم الاعتذار بنفسه من مقتل كتلر للقيصر فيلهلم الثّاني، وفي الوقت نفسه اتّخذ فيلهلم الإجراءات الممكنة كلّها من أجل تحويل مهمّة شون إلى مهمّةٍ مزعجةٍ له قدْر الإمكان. كان ما فعله متوافقاً عامّةً مع الرّأي العام الذي كان يُلحُّ على ضرورة «إذلال الرّجُل الآسيويّ، وتأديبه على نحوٍ ملموس»، كما عبّرت عن ذلك جريدة (برلينر لوكالانتسايجر)[475].

لا يعرف أحدٌ حتّى الآن من كان الشّخص الذي أسرّ إلى القيصر بفكرة إذلال المبعوث الصّينيّ بمطالبته بالرّكوع أمامه[476]، ولكنّ الواقع يقول: إنّ المارشال الأعلى في البلاط، والرّئيس الأعلى للمراسم، أوجوست تسو أويلنبورج قد أخبر وزارة الخارجية في الثّامن من تموز/ يوليو برغبة البلاط الألمانيّ في استقبال الأمير والوفْد المرافق له في قصر برلين في يوم 27 آب/ أغسطس، هنا استشار وكيل وزارة الخارجيّة أوسفالد فون ريشتهوفن أستاذ الدّراسات الصّينيّة في برلين، كارل أرند، وسأله عن «المسائل المتعلّقة بأصول اللّياقة» لهذه الزّيارة، وأوضَح له أنّ الغرض هو أن تفهم الحكومة الصّينيّة أنّ الأمير ليس ضيفاً عالي المقام، يحقّ له الحصول على مظاهر التّبجيل والاحترام، ولكنّه مجرّد طالب حاجة». كان أرند قد عمل مترجماً في الوفْد البروسيّ الألمانيّ في الصّين لمدّة عشرين عاماً، وكانت له درايةٌ واسعةٌ بأصول اللّياقة. قال أرند: إنّه لا توجد «مراسمُ صينيّةٌ أصيلةٌ لمثل هذه الحالات»؛ ولهذا فيمكن للبلاط أن يفرض على الصّينيّين أصول اللّياقة المعتادة في أوروبّا، وفي الوقت نفسه «فالغرض المرجوّ من هذه الزّيارة» يمكن أن يتّضح أيضاً بقليلٍ من الانحرافات عن البروتوكول، كما يمكن أن يتجنّب الألمان كلّ ما يمكن «أن يُفسَّر بأنّه استقبالٌ احتفاليٌّ بالأمير الصّينيّ في البلاط»[477].

ولمزيدٍ من التّأكُّد أخذ ريشتهوفن أيضاً رأي السّفير الألمانيّ موم فون شفارتسنشتاين في بكّين، ونصح السّفير بدوره عدم الالتزام «بالمراسم الشّرقيّة»، واتّبع مراسم الاستقبال «بالطّريقة المعتادة لدينا»، وكان من رأي السّفير أيضاً أنّه من الممكن التّأكيد على «الغرض الأساسيّ من البعثة الصّينيّة» عن طريق الإيماءات، واستعمال كلماتٍ بعينها[478]. نقل ريشتهوفن هذه الآراء إلى أويلنبورج، ونصحه «بأن يقوم بالتّفكير حتّى في أصغر

التّفاصيل الخاصّة بمراسم الاستقبال الواجب اتّباعها قبْل استقبال الأمير»، كأنْ يحدّد مثلاً: عدد الخطوات التي يجب على المبعوث الصّينيّ القيام بها للاقتراب من صاحب السُّموّ، والمسافة الملائمة بين صاحب السُّموّ وبين المبعوث، وعدد وطريقة الانحناءات، وكيفيّة التّعامل مع مسألة غطاء الرّأس،... الخ»، وفي السّادس من آب/ أغسطس أخبر المارشال الأعلى في البلاط الملكيّ وزارة الخارجيّة أنّ «صاحب السُّموّ القيصر والملك مصمّمان على أن يتقدّم الوفْد المُصاحب بأكمله ناحية العرش، وهُم ركوعٌ، كما هو المعتاد عند المثول أمام إمبراطورهم؛ أمّا الأمير، فيمكن أن يكتفي بانحناءاتٍ ثلاثٍ متقطّعةٍ، وسوف يرسل البلاط مزيداً من التّوضيح بخصوص هذه الفترات المتقطّعة»[479].

أحاط أويلنبورج المبعوث الصّينيّ، ليو هاي-كوان عِلماً بطريقة سَير مراسم الاستقبال، فقام الأخير على الفور بالتّواصل مع رؤسائه في بكّين، وكان قد توجّه قبْل ذلك إلى وزارة الخارجيّة، وطلب إعفاء الحاشية المصاحبة للأمير من الرُّكوع، وفي النّهاية طلب أن يُعفى على الأقلّ المترجم الخاصّ بالأمير، ين شانج، وهو -في الوقت نفسه- ضابطٌ كبيرٌ في الجيش، من هذه المراسم، فأوّلاً: كان القيصر فيلهلم الثّاني قد قلّد هذا الضّابط بنفسه وساماً رفيعاً في عام 1898بمناسبة زيارة الأمير هاينريش إلى الصّين، وثانياً: فإنّ هذا الضّابط هو السّفير الصّينيّ المعيّن في برلين، وسوف يجعل منه الرّكوع أضحوكةً أمام سائر أعضاء البعثة الدّبلوماسيّة. في الوقت نفسه توجّه الأمير كينج في بكّين إلى السّفير موم فون شفارتسنشتاين ليتوسّط لدى مستشار الإمبراطوريّة الألمانيّة حتّى يقبل «عدم الالتزام بمراسم الكوتاو المطلوبة؛ لأنّ هذه المراسم ليست معتادةً في استقبال السُّفراء الصّينيّين في أوروبّا؛ ولأنّها لا تناسب السّياق

الأوروبّي، ولا الأخلاقيّات الأوروبيّة المتحضّرة، ولأنّ هناك بالفعل أفكاراً إصلاحيّةً ظهرت في الصّين في هذه الأثناء تدعو إلى إلغاء مراسم الكوتاو؛ لأنّها لمْ تعد ملائمةً للعصر»، ولكنْ لمْ يرَ فيلهلم الثّاني أيّ داعٍ لتغيير المراسم المنصوص عليها، «فلا يوجد سببٌ لاستثناء مبعوث الصّين ين شانج، على العكس من ذلك، فإنّه من المفيد جدّاً أن نجعل السّيّد ين شانج ينتبه من البداية إلى أنّه لا يمكن أن يهين أحدٌ القيصر الألمانيّ، ولا يُعاقَب، والثّروة التي يمتلكها وليّ العهد لنْ تؤثّر في هذا القرار[480]

في هذه الأثناء كان ليو هاي -كوان قد وصل إلى جنوا ليكون في شرف استقبال الأمير تشون بعد رحلته الطّويلة بالسّفينة، وليُطلعه بنفسه على مُجريات الأحداث[481]. رأى الأمير أيضاً فيما حدث هجوماً على «كرامة البلاد»، فكتب في مذكّرات رحلته (جيوكو): إنّ الرّكوع وأداء طقوس الكوتاو أمورٌ غير معتادةٍ في سائر أنحاء العالم[482]؛ أمّا وزراء الزونجلي يامن فقد أرسلوا إليه توجيهاتهم في برقيّةٍ، وأكّدوا على ضرورة ألّا يستجيب لما يريده الألمان، وألّا يكمل رحلته إلى ألمانيا إلّا إذا تمّ التّوافق وديّاً على شروط استقباله في البلاط، وفي 25 آب/ أغسطس وصلت برقيّةٌ من بازل إلى وزارة الخارجيّة الألمانيّة نصّها كالتّالي: «الأمير تشون مريض. تأجّلت الرّحلة إلى موعدٍ غير معلوم»، وفي اليوم نفسه قام القائم بالأعمال الصّينيّ بزيارة كينجينتال ريشتهوفن في برلين، وأسرّ له بأنّه «مقتنعٌ تماماً بأنّ الأمير سيُشفى من مرضه المفاجئ إذا قبل الألمان أن تؤدّي الحاشية فقط مراسم الكوتاو في البلاط الألمانيّ، بينما يكتفي الأمير بمراسم التشينجان، أيْ: الرّكوع على رُكبةٍ واحدةٍ، وهي الرُّكبة اليُمنى»[483].

أرسل ريشتهوفن هذه الأخبار إلى فيلهلم الثّاني بوساطة مبعوثه هاينريش فون تشيرشكي المقيم في مدينة كاسل- فيلهلمسهوله، إلّا أنّ

سموّ القيصر قرّر في 26 آب/ أغسطس «ألّا يتنازل قيْد أنْمُلةٍ عمّا قرّره من قبْل، وهو: أنْ تأتي البعثة الصّينيّة إلى ألمانيا للتّكفير عن الذّنب، ولا بدّ من أن تحتفظ هذه البعثة بهذه الصّفة تحت أيّة ظروف، «على الرّغم من أنّ الأطراف جميعهم قد حاولوا التّأثير على قيصر ألمانيا بشأن مراسم الكوتاو المشؤومة»، حتّى بيلوف الذي عُيّن في هذه الأثناء مستشاراً للإمبراطوريّة الألمانيّة، لمْ يكن سعيداً بما يحدث، إلّا أنّ فيلهلم الثّاني لمْ «يتزحزح عن موقفه وأخبر تشيرشكي: لست مهتمّاً أبداً بما سوف يحدث؛ لأنّني سأقوم بإرسال أسطول المدرّعات إلى الصّين في حالة الرّفض. إنّ السّبب العميق الذي أخبرني به القيصر بسرّيّة تامّة، ويمنعه من التّنازل الآن هو أنّ ملك بريطانيا و لاسل (السّفير البريطانيّ في برلين)، يعلمان أنّه يطالب بأداء مراسم الكوتاو، ولا يمكنه التّراجع لهذا السّبب»[484].

إذن: كان هذا هو لُبُّ الموضوع؛ لمْ يكن القيصر يريد أنْ يريق ماء وجهه بأيّة حالٍ من الأحوال أمام بريطانيا العظمى في حال تراجعه عن مراسم الاستقبال، لكنّ وزارة الخارجيّة الألمانيّة كانت تخشى تحديداً أن يؤدّي هذا العناد الإمبراطوريّ إلى أنْ تظهر ألمانيا بشكلٍ يدعو إلى السُّخرية أمام العالم كلّه، الأمر الذي قد يجعلها تنعزل سياسيّاً. أرسل فريدريش فون هولشتاين، وهو الشّخص الخفيّ المؤثّر في الأحداث، خطاباً شخصيّاً إلى مستشار الإمبراطوريّة في 23 آب/ أغسطس يصوّر فيها بكلّ حكمةٍ الطّريقة التي يمكن أن تتطوّر بها الأمور، فبالتّأكيد لا تفتقر الحكومة الصّينيّة، ولا الأمير تشون «إلى من يقدّم إليهم النّصائح الجيّدة». لنا أن نتصوّر أنّه قد قيل لهم: إنّ ألمانيا قد أخطأت بهذه الطّلبات المبالغ فيها، ولكنّها لنْ تقدر على فعل أيّ شيءٍ إذا ما رفضت الصّين الانصياع لهذه الطّلبات؛ لأنّ القوى الأُخرى كلّها التي دفعت بالصّين إلى إرسال

بعثةٍ للتّكفير عن الذّنب، تستنكر تصرُّف ألمانيا في هذا الصَّدد، وقال هولشتاين: إنّ الجانب الألمانيّ لا يملك بالفعل القيام بالكثير؛ «فقوّات البلاد المسلّحة البرّيّة والجويّة الموجودة خارج البلاد لا تكفي لإرهاب الصّينيّين، ويمكن أن نفترض أنّ أصدقاءنا المُخلصين قد بذلوا جهدهم كلّه ليشرحوا للحكومة الصّينيّة ما سبق، كما شرحوا لهم وقوفنا وحْدنا في قضيّة مسألة الكوتاو»[485].

هذا كلّه لمْ يكن يهمّ القيصر «في شيء». في الوقت نفسه كان أعضاء البعثات الدّبلوماسيّة الموجودة في بكّين يتعجّبون من تأجيل مراسم الاستقبال من يومٍ إلى آخر. كان السّفير الأمريكيّ ويليام روكهيل على عِلمٍ بما يحدث، وكان موم قد استفسر منه قبْل ذلك على نحوٍ عارضٍ عن مراسم الكوتاو، وبعثة ماكارتني (كان روكهيل قد كتب ما حدث ونشره في عام 1897)[486]. كان الموضوع يُثار في معظم الأحاديث في العديد من مآدب العشاء الدّبلوماسيّة، وكلّ معلومةٍ جديدةٍ كانت تجعل الأمر أكثر إثارةً؛ أمّا عن الجانب الصّينيّ، فقد كان من المعروف أنّ لي هونج زانج، وهو أقوى وزير خارجيّة منذ سبعينيّات القرن التّاسع عشر، قد أبْرق للأمير شون ليطلب إليه ألّا يخضع لما يُملى عليه بخصوص مراسم الكوتاو تحت أيّ ظرفٍ، وفي الرّابع من أيلول/ سبتمبر جاء الخبر أنّ القيصر الألمانيّ قد تراجع عن طلبه: «وابتهج الصّينيّون»[487].

تراجعت برلين بالفعل عن «التّوجيهات» التي أرسلتها إلى الأمير في 26 آب/ أغسطس، والتي كانت تقضي بأن يركع كلّ فردٍ في حاشية الأمير على رُكبتيه مع كلّ انحناءةٍ من الانحناءات الثّلاث أمام القيصر الألمانيّ، كما كان على الحاشية أن تظلّ راكعةً طوال الوقت الذي سيخاطب فيه الأمير القيصر، وحتّى ينتهي القيصر من الرّدّ عليه[488]. لمْ يكن تراجع فيلهلم الثّاني

في النّهاية بسبب اقتناعه بمسوّغات ريشتهوف (الصّحيحة)، التي أكّدت «أنّ القوى الأجنبيّة الأُخرى كلّها التي لها مصالح في الصّين، مثل: روسيا، وربّما اليابان أيضاً، يعدّون الرّكوع على الرّكبتين إهانةً كبيرةً للصّين، ولهذا فإنّ إصرارانا عليه سوف يؤثّر علينا سلباً»، كما لمْ يتأثّر القيصر أيضاً بشماتة الآخرين، ولا بالرّأي العام في بلده الذي كان قد تململ من كثرة الحديث عن الصّين، ولمْ يكن الرّأي العام مقتنعاً بأنّ رفْض الأمير الصّينيّ لأداء مراسم الكوتاو يمكن أن يكون دافعاً لتدخُّلٍ عسكريٍّ جديد. هذا كلّه لم يكن مُقنعاً للقيصر، ولكنّ السّبب الذي جعله يقتنع، كان مفاجأةً تماماً، فقد اقتنع بسبب الدّين[489].

فقد التقى ين شانج، مرافق الأمير تشون ومترجمه، في بازل مع القنصل الألمانيّ، وألقى إليه بملحوظةٍ عن مراسم الكوتاو، وإنّها تستند إلى «مظاهر دينيّة». التقط ريشتهوفن هذه الإشارة على الفور، وطلب تقاريرَ مفصّلةً عن هذا الموضوع، وقلّب في الكتب العلميّة، وفي النّهاية أوضَح للقيصر أنّ المراسم ذات «السِّمة الدّينيّة الواضحة» لا يجوز أن تُمارس مع حُكّام أجانب، فإذا ركع الصّينيّون أمام القيصر الألمانيّ، فإنّ فعلهم هذا يُعدُّ -من وجهة نظر مسيحيّة- «تجديفاً»، «وسوف يجرح هذا الأمر -أيضاً- المشاعر الدّينيّة في ألمانيا بعُمق». افتقر هذا التّسويغ لكلّ أساسٍ موضوعيٍّ، ولكنّه حقّق الغرض منه: فقد نجح في ثَنْيِ فيلهلم عن رأيه. تشاور القيصر مع مستشار الإمبراطوريّة الألمانيّة، الذي قطع إجازته في نوردرني، وأسرع عائداً إلى برلين، وبعد هذه المشاورات أعلن القيصر في الأوّل من أيلول/ سبتمبر «عن رحمته»، وقال: إنّ مسألة المراسم قد حُلّت الآن، فسيمثُل الأمير مع ين شانج وحْدهما أمام القيصر، بينما ستبقى حاشية الأمير في المدخل، وسوف يلتزم الأمير بالانحناءات المعتادة في

البلاط، وفي الثّاني من أيلول/ سبتمبر أرسلت وزارة الخارجيّة إلى القنصل في بازل، والقائم بالأعمال الصّينيّ في برلين لتحيطهما عِلماً بما تقرّر، فصعد الأمير تشون إلى القطار متوجّهاً إلى ألمانيا، وبعد يومين من ذلك التّاريخ مثل الأمير في بلاط القصر الجديد في بوتسدام، ولكنْ حدث تغييرٌ بسيطٌ في البروتوكول، «فقد سمح القيصر أنْ يُعامل الأمير بعد استقباله له وبعد «التّكفير عن الذّنب» «بمراسم التّشريفة المعتادة نفسها؛ أي: أنْ يوجد حرس الشّرف في استقباله، ويكون له مرافقون»[490].

بهذا انتهت الأزمة التي حبس الدّبلوماسيّون بسببها أنفاسهم، فما خطّط له فيلهلم الثّاني من إذلالٍ مقصودٍ للصّينيّين، تحوّل إلى موقفٍ دراميٍّ خشي فيه القيصر أن يفقد ماء وجهه، وحتّى يتجنّب ذلك كان على استعدادٍ للقيام بمخاطرةٍ عسكريّةٍ كبيرةٍ، والتّغاضي عن بعض الاعتبارات السّياسيّة. استطاعت وزارة الخارجيّة وبمساعدة مستشار الإمبراطوريّة ثَنْي القيصر عن هذا المسار المدمِّر (لذاته) بمشقّةٍ كبيرةٍ؛ ليس من المؤكّد إذا كان مسوّغ الدّين قد أقنع القيصر بالفعل أم لا، لكنّه على كلّ حال كان فرصةً للتّراجع بكرامة، وأكّد ريشتهوفن أنّ هذا التّراجع قد حقّق النّجاح لألمانيا داخليّاً وخارجيّاً على نحوٍ أثار الإعجاب»[491].

لكنْ لمْ يكن ما قاله نائب وزير الخارجيّة صحيحاً، فلمْ تكن هذه المسألة مثار فخرٍ قوميٍّ لألمانيا، لا في الدّاخل، ولا في الخارج، فقد ظلّت الصُّحف الكبيرة كلّها تكتب عن هذه الواقعة[492]. اتّفقت الصُّحف كلّها، ما عدا الصُّحف ذات التّوجُّه الاشتراكيّ الدّيمقراطيّ؛ على أنّ الصّين تستحقّ «الإذلال»، فقد وجدت صحيفة (التّايمز) اللّندنيّة أنّه كان ينبغي للحكومة الصّينيّة أن تختبر «الإذلال» الذي جَلبته على نفسها؛ أمّا صحيفة (بايريشه كورير) ذات التّوجُّه الكاثوليكيّ المحافظ، فقد رأت

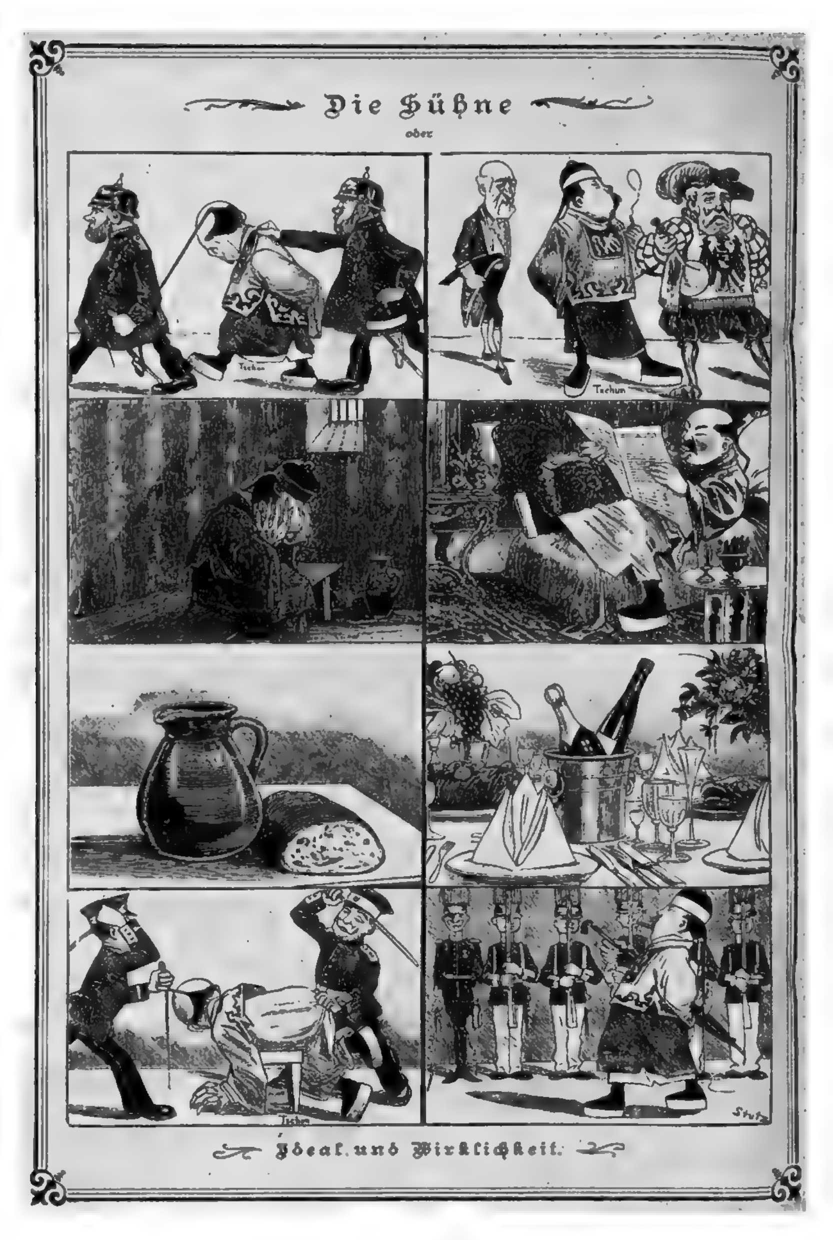
في «إذلال» «أمير التّكفير عن الذّنب» «ردَّ اعتبارٍ مناسبٍ للشّعور القوميّ الألمانيّ الذي أُهين»، بينما ذكرت صحيفة (مونشنر نويسته ناخريشت) أنّ «شكل الاستقبال» والكلمات التي أُلقيت فيه، مُرضيةٌ فقط لأولئك «الذين لا يبالغون في طلب إذلال بعثة التّكفير عن الذّنب»[493]، ولكن كانت هذه المبالغات هي ما أثارت البلبلة في الرّأي العام، فكتبت صحيفة (التّايمز) إنّه من الغريب أن تقوم أمّةٌ مستنيرةٌ مثل ألمانيا تحديداً بمثل هذه المسرحيّة، وتستدعي مراسم الشّرق الأدنى في العبوديّة والخضوع، فهذا التّصرُّف «غير العقلانيّ» يمكن أن يؤدّي بسهولةٍ إلى عكس المراد[494].

ومن بكّين كتب مراسل التّايمز هناك أنّ الصّينيّين يشعرون بالشّماتة، ويحتفلون سِرّاً بنصرهم الدّبلوماسيّ على الألمان البرابرة، وفي المفوّضيّة الرّوسيّة التي كان بلاط الإمبراطور كينج يستشيرها كثيراً، فرِح الرّوس أيضاً بسبب الإحراج الذي طال الألمان من هذه المسألة، واستحسنت جريدة (واشنطن بوست) الحلّ الذي انتهت به الأزمة، ووصفته بأنّه انتصارٌ للدّبلوماسيّة الصّينيّة، كما أنّ بعثة التّكفير عن الذّنب لمْ تعْطِ لألمانيا فرصةً لإظهار تفوّقها الإمبرياليّ على الصّين، ولمْ تكن مُصادفةً أنْ انتشرت بعد ذلك رسومٌ كاريكاتوريّةٌ ضاحكةٌ تصوّر انتصار التّنّين الصّينيّ، والتّراجع الأوروبّيّ المُهين أمامه[495]، هكذا سَخِرت المجلّة الأسبوعيّة في فيينّا (هون) من الألمان الذين استسلموا أمام صلابة الصّينيّين، و«فضحوا» أنفسهم على نحوٍ غير مسبوق، فرسم تيودور هاينه في مجلّة (سيمبليسيسيموس) «أمير التّكفير عن الذّنب»، مصوّراً إيّاه قصيراً ونحيفاً، ولكنّه يقوم بحركاتٍ يسْخر بها من فُرسانٍ ضخام الجُثّث، ويأمر المترجمين بتفسير حركاته، كأنّه يقول: «إنّني أرجو العفو والسّماح»، وفي شارع فريدريش في برلين انتشرت صورة خداعٍ بصريٍّ تصوّر «جون شينامان» بشاربٍ مُتدلٍّ في

حُزن، وعلّقت صحيفة (برلينر دامنتسايتونج) على هذه الصّورة ساخرةً، وقالت بأنّها: «صورةٌ تعبّر حقاً عن الشَّجن»، «ولكنّنا إذا جَذبنا الرّباط الورقيّ النّاتئ الموجود في الشّخصيّة المصوّرة، يرتفع شارب الرّجُل الصّينيّ الحزين إلى أعلى، ويصبح شكله مبتهجاً وفخوراً»، وطبعت فوق صورة شينامان الكلمات التّالية: «الأمير تشون، قبْل وبعد تأدية مراسم الكوتاو!». عكس هذا المقال السّاخر «موقف السُّكّان في برلين على نحوٍ صحيح»، فالسُّكّان تتبّعوا بكلّ دقّةٍ كيف تحوّل «الشّخص الخاضع إلى شخصٍ منتصر»[496].

كان هذا هو رأي جريدة (برلينر تاجيبلات) أيضاً، الذي نشرته في الثّالث من أيلول/ سبتمبر من عام 1901، وكانت الجريدة قد عبّرت من قبْل عن رأيها في «مسيرة التّكفير» التي سيقوم بها الأمير، وعلّقت بأنّ هذه المسيرة تصرُّفٌ «لا غُبار عليه»، بلْ إنّه مناسبٌ تماماً للصّينيّين «المتكبّرين بشكلٍ يدعو إلى السُّخرية»، ولكنْ فيما بعد، وبعد أن جعلت هذه الواقعة من ألمانيا «أضحوكة أُمم البلاد الأجنبيّة»، كان من الحَصافة أن تنتهي هذه المسألة بسرعةٍ؛ أمّا المترجم أوتو فرانكه الذي التقى الأمير تشون وحاشيته على السّفينة المُتّجهة إلى أوروبّا، والذي كان مُلمّاً بالفعل بتفاصيل قضيّة المراسم القابلة للانفجار، فقد كتب في مذكّراته أنّه كان من الصّعب تسويغ موقف ألمانيا، والدّفاع عنه، وأنّ الآثار الجانبيّة لهذه القضيّة كانت مزعجةً للغاية، فقد «كانت السّياسة الألمانيّة مثار تعجُّب العالم الأوروبّيّ لبضعة أيّامٍ، ثمّ أصبحت مثار سُخريته»[497].





صورة 17: التّكفير أو : المثال والواقع

(رسم كاريكاتوري للفنان لودفيج شتوتس في مجلّة كلادراداتش 1901)



صورة 18

أمير التّكفير (مؤلّف هزليّ للكاتب أوتور رويتر نحو عام 1901)

كانت هذه السُّخرية هي نهاية الصّراعات التي دارت لمئات السّنين حول مراسم الكوتاو بوصفهِ عنصراً من عناصر مراسم الاستقبال في البلاط الإمبراطوريّ الصّينيّ، فما كان يفترض أن يكون إذلالاً للصّين، انتهى بإذلال ألمانيا، ولكنْ سُرعان ما قامت ألمانيا بمَحْو هذا الإذلال

من الذّاكرة الرّسميّة للبلاد[498]، وفي الوقت نفسه فإنّ هذا النّصر المرحليّ لم يجعل الصّينيّين ينسون أنّ البلاد قامت في السّابع من أيلول/ سبتمبر 1901؛ أيْ: بعد ثلاثة أيّام من استقبال الإمبراطور فيلهلم الثّاني للأمير تشون، بتوقيع بروتوكول بكّين النّهائيّ، وكان هذا البروتوكول وثيقةً أُخرى تؤكّد هزائم الصّين الممتدّة أمام الغرب، وأمام اليابان أيضاً، فقد نصَّ البروتوكول على إنشاء قُبّةٍ تذكاريّةٍ من أجل القسّ المقتول كتلر، وافتتحت القُبّة في عام1903 وأراق فيها الأمراء الخمر، وهو ما يعدّه النّاس في الصّين علامةً مؤكَّدةً على العار والخِزْي، وفي عام 1924 أعلنت الحكومة في الصّين -التي أصبحت في تلك الأثناء جمهوريّةً- يوم السّابع من أيلول/ سبتمبر «يوم العار القوميّ». ومع بداية الأربعينيّات من القرن العشرين، كان التّقويم الصّينيّ يشتمل على مئة يومٍ من أيّام العار القوميّ، أصبح تذكُّر أيّام العار عنصراً أساسيّاً في الشّعور الوطنيّ الصّينيّ، وما زال النّاس في الصّين يتحدّثون حتّى اليوم عن مئة عامٍ من الإذلال، ويعنون بذلك الفترة التي استمرّت من تاريخ أوّل حربٍ من حروب الأفيون في عام 1839 حتّى الثّورة الشّيوعيّة في عام 1949[499].

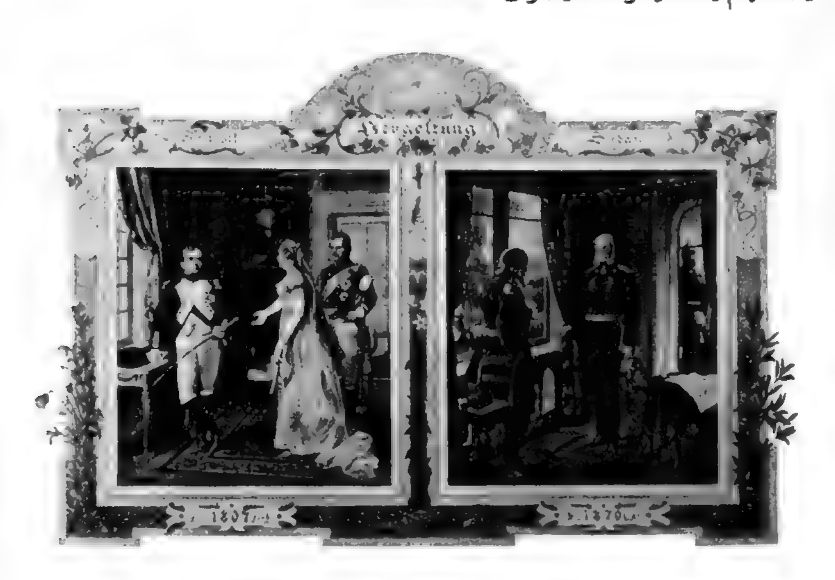
الكرامة والمهانة، الحرب والسّلام في أوروبّا

للإذلال مكانٌ بارزٌ في المُعجم اللّغويّ السّياسيّ في الصّين، ولكنْ ليس في الصّين وحْدها، فالألمان أيضاً يستعملون هذا المصطلح بكثرةٍ، ومع ذلك فليسوا وحْدهم من يفعل ذلك في أوروبّا، فحتّى بعد أنْ انتهت النّزاعات التّقليديّة حول المنزلة والرُّتبة في المجال السّياسيّ في بداية القرن التّاسع عشر، وترسّخ مفهوم النِّدّيّة بين الدُّول الأوروبّيّة، ظهر لدى الجميع ميلٌ إلى الشّعور بالإذلال والإهانة في كلّ مكانٍ، وكلّ وقتٍ، حتّى

في مجال السّياسة الدّوليّة كانت الكرامة تلعب دوراً محوريّاً لمْ يتراجع قطّ، فعندما انتقلت الكرامة من شخص الأمراء إلى الدّولة، ثمّ الأمّة، أصبح التّنافس على القوّة بين الدّول عنواناً للصّراع على الكرامة الوطنيّة، ويتّخذ إشكالاً دراميّاً.

انتشر «جنون الوطنيّة» في نهاية القرن التّاسع عشر، وكان نيتشه هو من أطلق هذا الوصف في عام 1885 منتقداً المغالاة في المشاعر الوطنيّة[500]، وأصبحت الّلغة المعبّرة عن الكرامة متعنّتةً، وذات حِدّةٍ غير مسبوقةٍ، وأصبح لها في الوقت نفسه تأثيرٌ واسعٌ على النّاس، بعد أنْ كانت من قبْل قاصرةً على المجال السّياسيّ الخاصّ بالنُّخبة وحْدها. أصبح الآن كلّ مواطنٍ ومواطنةٍ يرى كرامته الشّخصيّة متماهيةً مع كرامة البلاد، وهو شعورٌ بدأت الصّحافة والرّوابط القوميّة تعمل على تقويته، فكلّ ما يُعدُّ إهانةً لكرامة البلاد، يفسّره المواطنون بأنّه إهانةٌ شخصيّةٌ لهم. نصَّ القانون الدّوليّ على حقّ الدّول في فرْض كرامتها، وكان لذلك تَبعات خطيرة. كتب السّياسيّ الّليبراليّ كارل فلكر في عام 1847 «إذا عدّت الدّول إهانة الكرامة القوميّة سبباً كافياً وعادلاً لإعلان الحرب في كثيرٍ من الأحيان، فعليها أن تقوم بذلك بدعمٍ من شعوبها»[501]، هنا تستطيع الدّعاية أن تُهيّئ الرّأي العام بطريقةٍ تجعل النّاس تقبل المسوّغات القائلة بمصلحة الدّولة في فرْض قوّتها، فقد اهتمّت الحكومة الألمانيّة في أثناء أزمة الكوتاو في 1901 كثيراً بأن يحصل الشّعب الصّينيّ على «انطباعٍ صحيحٍ عن بعثة التّكفير»، ولكنْ من الغريب أنّ الحكومة الألمانيّة لمْ تنتبه إلى علاقات القوّة الموجودة داخل الصّين، التي تمنع إشراك الشّعب في المسائل السّياسيّة بحسْمٍ[502]، ولكنْ في المقابل، كان السّياسيّون المسؤولون في برلين متخوّفين من ردّ فعل الرّأي العام داخل بلادهم، المُنعكس في «الصّحافة والجمهور؛

ولهذا كان عليهم إعلان مُجريات الأحداث والقرارات على النّاس بشكلٍ يجعلهم يستسيغون ما يجرى»[503].



صورة 19: الثأر. تيلسيت 1807. سيدان 1870.
(أكريل للفنان فيلهلم كامبهاوز)

كان قرار إعلان الحرب على فرنسا في عام 1870 مستساغاً للشّعب البروسيّ الألمانيّ. كان هذا سهلاً؛ لأنّ نابليون الثّالث كان هو من أعلن الحرب أوّلاً. وعد الإمبراطور الفرنسيّ شعبه «بردٍّ اعتبارٍ باهرٍ» تعويضاً عن الإهانات الدّائمة التي تقوم بها ألمانيا في حقّ فرنسا منذ عام 1866، وانتشرت –منذ ذلك الحين في المراسلات الرّسميّة، وغير الرّسميّة بين الطّرفين– كلماتٌ، مثل: «الإذلال»، و»التّحقير»، والكرامة الوطنيّة المُهانة. كان كلّ طرفٍ يخشى من أنْ يصبح «مثاراً للسُّخرية العامّة في أوروبّا»، ويخاف من فقدان الاحترام، لكنّ الخوف من فقدان المنزلة داخليّاً كان أكبر بكثير، خاصّةً عند نابليون الذي كان حُكمه المستبدّ مستنداً إلى استفتاءٍ

شعبيّ. لمْ يكن هذا هو السّبب الوحيد وراء رغبة الحكومة الفرنسيّة في إعلان الحرب على بروسيا وخوضها، فقد رأت فرنسا أنّ رئيس الوزارء البروسي، أوتو بسْمارك هو الشّخص المناسب لإعلان الحرب عليه، ففي برقيّةٍ حكوميّةٍ داخليّةٍ تُعرف باسم إرسالية إمس (Emser Depeche) فضح بسْمارك الطّريقة غير المقبولة في قواعد التّصرُّف الدّبلوماسيّ التي تعامل بها السّفير الفرنسيّ فينسان بينيدتي في حضرة الملك فيلهلم. عدّت باريس الكشْف عن هذه البرقيّة إهانةً للكرامة الوطنيّة الفرنسيّة، وقامت فوراً بالرّدّ على هذه الواقعة. غضب فيلهلم؛ لأنّ بيندتي طالبه بتقديم «خطاب اعتذار» عمّا حدث؛ لأنّه قد مسَّ «كرامته الشّخصيّة، وكرامة أمّته»[504].

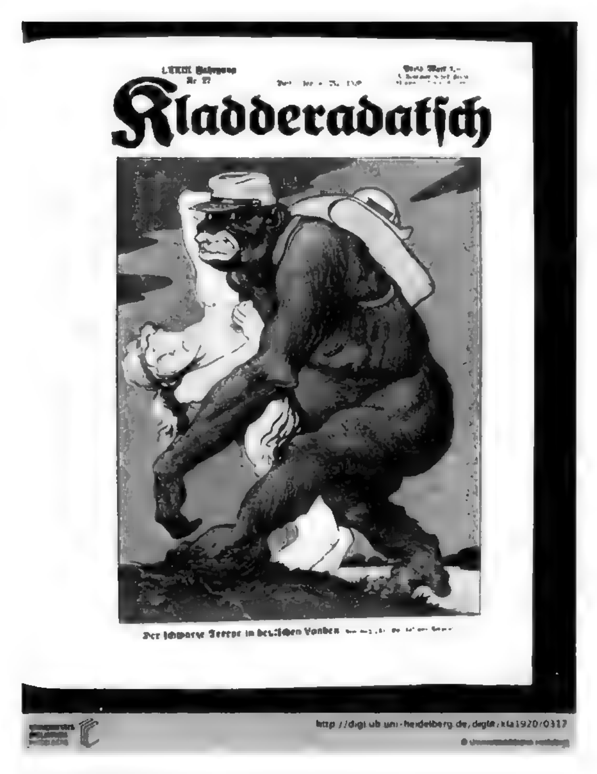
هذه الإهانات والتّصريحات كلّها كانت تدور أمام جمهورٍ كبيرٍ، فقد كان الرّأي العامّ على عِلمٍ بكلّ شيءٍ، بلْ إنّه كان جُزءاً من المسرحيّة. كانت الحكومتان تُرسلان الأخبار التي ترضيان عنها مباشرةً إلى الصّحافة القوميّة، فيبدأ الصّحفيّون في البحث وتصوير الأمور بطريقتهم؛ لمزيدٍ من التّصعيد، حتّى الجرائد الاشتراكيّة كانت تنشر مقالاتٍ تُثير الرّأي العام، وتتباكى على الكرامة الوطنيّة الذين ادّعوا أنّها أُهينت هي وشرف البلاد، وطالبت المسؤولين السّياسيّين باتّخاذ التّصرُّف المناسب. تحوّل «الشّعور الوطنيّ، والكرامة الوطنيّة»، بتعبيرِ بِسْمارك، «إلى قوّة دفْعٍ أخلاقيّةٍ كبيرةٍ»، وتطوّر الرّأي العام ليصبح عنصراً مهمّاً من عناصر القوّة لا يرغب أيٌّ من السّاسة أن يفقد احترامه أمامه[505].

قدَّم كلّ طرفٍ نفسه كضحيّةٍ، فقد كان كلّ طرفٍ يشعر بأنّه أُذلَّ وأُهين بدون أن يكون قد تعرّض للإذلال، أو الإهانة بالفعل، فالطّرف الآخر هو دائماً من يفجّر النّزاع، بينما يكتفي الطّرف الأوّل بالدّفاع عن نفسه. بالطّبع كان كلّ طرفٍ يقول إنّه يثأر لنفسه بسبب الإهانات التي لحقت به من قبْل،

هكذا يمكن تفسير الرّسم على الأكريل للرّسّام فيلهلم كامبهاوزن بعنوان «الثّأر». صاحب الرّسّام كامبهاوزن الجيش البروسيّ إلى فرنسا، وقام برسمَيْن متعارضَيْن: الأوّل يصوّر المشهد الأسطوريّ عندما وقفت الملكة لويزه في عام 1807 أمام الإمبراطور نابليون الأوّل لترجوه أن يقبَل إبرام سلامٍ عادلٍ، وعدم نجاحها في إقناعه، ويصوّر الرّسم الثّاني المقابل مشهداً في عام 1870 يظهر فيه نابليون الثّالث، ابن أخ نابليون بونابرت العظيم، وهو يقوم بتسليم سيفه إلى القيصر فيلهلم، ابن الملكة لويزه، بعد هزيمته في سيدان. يصوّر كلّ مشهدٍ من المشهدَيْن إذلالاً عميقاً، ولكنْ يمكن أن نعدّ المشهد الثّاني ثأراً لما حدث في المشهد السّابق، فقد استُعيدت الكرامة البروسيّة-الألمانيّة[506].

قام الفنّان أنتون فون فرنر برسْمٍ يحكي قصّةً مشابهةً، وهو الرّسمُ الشّهير الذي يصوّر بيان الإمبراطوريّة الألمانيّة في قاعة المرايا في فرساي في عام 1871. كان سقف قاعة المرايا مزخرفاً برسوماتٍ تصوّر الاحتفال بانتصارات لويس الرّابع عشر، وبه أيضاً رسومات عن ضم الألزاس إلى فرنسا بوصفها محافظةً تابعةً لها. شرح رجُل الدّين -الخاصّ المسؤول عن الجيش- العلاقة التي أراد الرّسّام الإشارة إليها، فألقى خطبةً، قال فيها: إنّ بيان الإمبراطوريّة الألمانيّة كان تكفيراً وتعويضاً عن المهانة التي ألحقها هذا المكان، وهذا العرش بشعبنا الألمانيّ ذات يوم»[507].

وبعد نصف قرنٍ تقريباً، استطاع الفرنسيّون التّكفير عن المهانة التي لحقت بفرنسا في عام 1870/ 71، ففي حزيران/ يونيو 1919 وصل ممثّلو القوى المنتصرة في الحرب العالميّة الأولى إلى فرساي من أجل التّوقيع على معاهدة السّلام مع ألمانيا.



صورة 20: منشور لجماعة الطّوارئ ضدّ «الإهانة الثّقيلة» في العشرينيّات من القرن العشرين.

لمْ يكن من قَبيل المُصادفة أنّ رئيس وزراء فرنسا جورج كليمنصو الذي كان قد حارب في عام 1871 ضدّ الألمان، كان هو من اختار قاعة المرايا، وأعدّها لاستقبال مراسم توقيع المعاهدة. كان هذا جُزءاً من سياسة الثّأر والإذلال. لمْ يسمح للمبعوثَيْن الألمانيّيْن، وهُما: وزير الخارجيّة الاشتراكي الدّيمقراطي هرمان موللر، ووزير النّقل يوهانس بل من المركز الكاثوليكيّ، بالجلوس إلى طاولة المفاوضات الكبيرة، فقد دخلا فقط لمدّةٍ قصيرةٍ تكفي للتّوقيع على المعاهدة، ثمّ اصْطُحِبا إلى الخارج مباشرةً

فَوْر انتهائهما من التّوقيع. انهار موللر في الفندق بعد أن ظلَّ محتفظاً برباطة جأشه طوال هذه المدّة، وفي مساء اليوم نفسه، وبعد أن انقضت «أسوأ ساعةٍ في حياتي» بتعبيره، سافر موللر عائداً إلى برلين[508].

لمْ يكن بعض الحاضرين فخورين بالطّريقة التي سارت بها المراسم، فقد شعر إدوارد هاوس، مستشار الرّئيس الأمريكيّ، وودرو ويلسون، أنّ ما يحدث يذكّره بمواكب النّصر الرّومانيّة القديمة، حيث يتبع المهزومون عربة المنتصرين سائرين على أقدامهم وبرؤوسٍ مُنكّسة، وقال: إنّ صِفة «الفروسيّة» كانت غائبةً في أثناء التّوقيع على الاتّفاقيّة، وعوضاً عنها كانت هناك الرّغبة الواضحة في «إذلال» العدوّ، كما شَعرَ الدّبلوماسيّ البريطانيّ، هارولد نيكلسون بالأسف تُجاه الوزيرَيْن الألمان، اللّذَيْن لمْ يكونا مسؤولين شخصيّاً عن سياسة الإمبراطورية الألمانية الحربيّة، فقد كانا عضوَيْن في حكومة ما بعد الثّورة[509].

عدّت ألمانيا اتّفاقيّة فرساي سلاماً مُجللاً بالعار، وتحفّظ السّياسيّون الألمان كلّهم، في الأحزاب كلّها عليها. شعرت البلاد كلّها بالإذلال، وبإهانة الكرامة؛ بسبب الفقرة التي تنصّ على مسؤولية ألمانيا وحْدها عن الحرب، وما ترتّب على تلك الفقرة من شروطٍ قاسية. أخذ الحزب اليمينيّ يعبّئ النّاس على نحوٍ متواصلٍ ضدّ الاتّفاقيّة، وبدأ يشهّر بالوزيرين: موللر، وبل، ويصفهما بالخائنين عديمي الشّرف، على الرّغم من أنّهما قاما بالتّوقيع على الاتّفاقيّة ضدّ رغبتهما، وبتحفُّظٍ شديدٍ؛ أمّا الوزراء الذين اتّبعوا سياسة تنفيذ الإملاءات المفروضة، فقد قُتلوا في الشّوارع.

نصّت الاتّفاقيّة أيضاً على احتلال الراينلاند عسكريّاً، وهو ما كان نوعاً آخر من الإذلال، خاصّةً أنّ الفرق العسكريّة الفرنسيّة الموزّعة هناك كان تضمّ جنوداً من أفريقيا. هنا قامت الأحزاب التّابعة كلّها للتّجمُّع

الوطنيّ في فايمار، باستثناء الحزب الاشتراكيّ الدّيمقراطيّ المستقلّ بإصدار توصيةٍ في عام 1920 وصفوا فيها وجود الجنود الإفريقيّين بأنّه: «مهانةٌ لا تُمحى» لألمانيا، و«خطرٌ مرعبٌ» يهدّد الأطفال والنّساء الألمان، حتّى رئيس الجمهوريّة ذو التّوجُّه الاشتراكيّ الدّيمقراطيّ، فريدريش ايبرت، وجّه «نداءً إلى العالم» قال فيه: إنّ «وجود قوّاتٍ ملوّنةٍ من حضاراتٍ أدنى، ومراقبتهم لشعب الراينلاند، وهو شعبٌ أكثر أهمّيّةً من النّاحية الفكريّة والاقتصاديّة من هؤلاء الجنود، يُعدُّ خرْقاً مستفزّاً لقوانين الحضارة الأوروبّيّة»[510]. الكلام المتسرّع نفسه كان متضمّناً في منشورٍ معاصرٍ لهذه الفترة، فقد وصف المنشور الأمر بأنّه: «إذلالٌ خارقٌ، واغتصابُ جنسٍ أبيضَ ذي حضارةٍ عاليةٍ على يَد ملوّنين لمْ يتخلّصوا بعْد من بربريّتهم[511]».

لمْ يكن معنى «الاغتصاب» هنا مجازيّاً، فقد كان يُشير إلى العلاقات التي نشأت بين جنود الاحتلال وبين بعض النّساء الألمانيّات، وهي علاقاتٌ كانت النّساء تُجبَر عليها أحياناً، وكنَّ يَقُمنَ بها طوعاً في أحيانٍ أُخرى، وكان الأطفال الذين ولدوا نتيجةً لهذه العلاقات مُحتقَرين في أوساط الشّعب، وأطلقوا عليهم وصْف «أولاد الزّنا من راينلاند»، وكانوا يتعرّضون للإذلال. في عام 1921 زار أحد النُّوّاب المحافظين في مجلس العموم البريطانيّ المناطق المحتلّة، وكان هذا النّائب قد شارك في الحرب العالميّة، وصَف النّائب هؤلاء الأطفال بأنّهم: «مخلوقاتٌ عجيبةٌ»، وأنّهم «كائناتٌ غريبةٌ شاهدةٌ على المهانة التي تحدث على ضفاف نهر الرّاين»، وكتب في جريدة (صانداي تايمز) أنّه لا يعترض على إذلال ألمانيا، ولكنْ أن يسمح للإفريقيّين بالتّحكُّم في البيض، فهذا فاق كلّ حدّ. سوف «يَصِم هذا الفعل روحَ ألمانيا، وسيزرع في قلبها الرّغبة العارمة في أن تدفع عنها

هذه المهانة ذات يومٍ بإلحاق إهانةٍ أكبر بالآخرين»؛ هناك حربٌ جديدةٌ قادمة[512].

سارعت الدّوائر النّازيّة والشّعبويّة لتحقيق هذه النّبوءة بالفعل، فبعد عام 1933 جعل هتلر تعديل اتّفاقيّة فرساي هدفاً له، وأمر بإجراء عمليّات تعقيمٍ «لأولاد الزّنا» حتّى لا تتمكّن «الفضيحة السّوداء» من التّناسل «وتدمِّر الجنس الأبيض» من الدّاخل، و«تَنزل به من عليائه السّياسيّ والحضاريّ»[513]. ظلّ هتلر يتحدّث عن الكرامة، والشّرف، والعار، وكان يعرف كيف يستعمل هذه المصطلحات ببلاغة، وعندما احتلّت القوّات الألمانيّة باريس في 14 حزيران/ يونيو من عام 1940، أمر الفوهرر بإخراج عربة القطار التي وقّع فيها الفرنسيّون، والبريطانيّون، والألمان في 11 نوفمبر 1918 اتّفاقية وقْف إطلاق النّار، من المُتحف، وطلب أن يأتوا بها إليه، وفي 22 حزيران/ يونيو نُفِّذ وقْف إطلاق النّار للمرّة الثّانية، عندئذٍ كتب وزير الدّعاية والإعلام جوزيف جوبلز في مذكّراته واصفاً مراسم وقْف إطلاق النّار: «لمْ يكن هناك استعراض للإذلال»، ولمْ تظهر على الجانب الألمانيّ مشاعر «الكراهية»، أو «الرّغبة في الثّأر»، «لكنّ المهانة التي أُلْحِقت بالألمان في عام 1918 مُحِيت من الذّاكرة. نشعر كأنّنا ولدنا من جديد؛ «فعربة الصّالون التي تعرّضت ألمانيا فيها «للإذلال» من قبْل، أُحْضِرت إلى برلين لتُعرض لمدّة أسبوعٍ في أحد المتنزّهات[514].

خطوات ما بعد الحرب

لمْ يكن كسْر دائرة الإذلال المتعمَّد والثّأر بعد 1945 مسألةً ثانويّةً، أو تافهةً، فالعلامات الرّمزيّة كانت لها أهمّيّة كبيرة، وتُثير انتباه النّاس. تسلّم المستشار الألمانيّ كونراد أديناور في أيلول/ سبتمبر 1949 لائحة تنظيم

احتلال ألمانيا من مندوبي القوى العظمى، وأخبر المستشار لجنة العلاقات الخارجيّة في البرلمان الألمانيّ بأنّه قد توصّل بعد مفاوضاتٍ طويلةٍ إلى صيغةٍ «لا تحمل أيّة لمحةٍ من الإذلال لحكومة ألمانيا الاتّحاديّة». كان الفرنسيّون والأمريكان هُم من أبدوا مرونةً في التّفاوض خاصّةً، ففي أثناء استقبال أديناور سارع أندريه فرانسوا بونسيه «على غير المتوقّع بالتّوجّه إلى المستشار الألمانيّ وصافحه، وهكذا ساد جوٌّ من اللّطف منذ البداية».

استغلّ أديناور بدوره هذه الحركة التي قام بها الفرنسيّ ليقوم بخطوةٍ صغيرةٍ، ولكنّها مهمّةٌ بالنّسبة إليه، ففي الواقع، كان بروتوكول الحلفاء ينصّ على أنّ السّجادة الحمراء لا يقف عليها سوى مندوبي القوى العظمى المنتصرة؛ ثمّ يُدعى المستشار الألمانيّ للوقوف إلى جانبهم بعد كلمة رئيس الجلسة، إلّا أنّ أديناور لمْ يلتزم بهذا البروتوكول، فعندما ذهب إليه فرانسوا بونسيه لتحيّته، تقدّم إليه المستشار ليردّ تحيّته، فأصبح بذلك واقفاً معه على السّجّادة نفسها، وعلى المستوى نفسه مع مندوبي القوى الغربيّة المحتلّة، وعلّق أديناور في رضا: أنّه لا أحد من مندوبي القوى المنتظرة «اعترض على ذلك»[515].

تذكّر ماكلوي فيما بعد أنّه قد استقبل أديناور بقوله: «لا بدّ من أنّكم تتذكّرون الآن ما حدث في كانوسا»[516]، كانت «كانوسا» ترمز إلى مسيرة التّكفير التي قام بها هاينريش الرابع إلى البابا جريجور السّابع في عام 1077، حتّى يرفع البابا عنه قرار الحرمان من الكنيسة، وأصبحت كلمة «كانوسا» منذ نهاية القرن التّاسع عشر مساويةً لفعل الخضوع السّياسيّ المُذلّ، ففي عام 1872 ألقى بِسْمارك أمام برلمان الإمبراطوريّة كلمةً قال فيها: «لنْ نذهب إلى كانوسا، لا بأجسادنا، ولا بأفكارنا»[517]، وانتشرت كلمته انتشاراً واسعاً. كانت الكلمات التي تعبّر عن الإذلال معروفةً بالفعل

للحاضرين كلّهم الموجودين فوق جبل بيترسبرج في بون، ولكنْ لمْ يعُد أحدٌ يريد استعمال هذه الكلمات بعد الخبرات المريرة في النّصف الأوّل من القرن. اعترفت الاتّفاقيّات الدّوليّة منذ ذلك الحين بحماية الكرامة الإنسانيّة، وبالاحترام المتبادل، واسْتندت العلاقات الدّوليّة الثّنائيّة، أو العلاقات متعدّدة الأطراف في الهيئات الدّوليّة التي أُنشئت حديثاً إلى «أساس المساواة المُطلقة بين الدُّول». كان هذا الشّرط مُعلناً على أيّة حالٍ في ميثاق الأمم المتّحدة لعام 1945.

تضمّن هذا الشّرط نبْذ العُنف العسكريّ والجسديّ، كما تضمّن أيضاً التّخلّي عن الممارسات التي تؤكّد على الإذلال وتبرزه. تبنّت الأمم المتّحدة هذا الأسلوب الجديد في عام 1948 عندما أخضعت إسرائيل للمساءلة بسبب مقتل وسيط الأمم المتّحدة الكونت برنادوت. كان هناك نقدٌ شديدٌ للحكومة الإسرائيليّة؛ لأنّها لمْ تقم بما يلزم للقبض على القَتَلة واعتقالهم، كما طالب السّكرتير العام للأمم المتّحدة إسرائيل بتقديم اعتذارٍ رسميٍّ، وبالفعل قامت إسرائيل بعد مماطلةٍ طويلةٍ بالاعتذار، ولكنّه كان اعتذاراً تضمّن كلماتٍ ملتوية، هذا نصّه: «إنّ الحكومة الإسرائيليّة تعبّر عن عميق أسفها، وتستنكر ما حدث بشدّة، لكنّ السّكرتير العامّ قَبِل هذا الاعتذار، وتنازل عن اتّخاذ خطواتٍ أُخرى»[518].

لمْ تكن طريقة تعامل إيطاليا مع اليونان في حادث مَقتل الجنرال انريكو تلليني وثلاثة آخرين في عام 1923 تتّسم بهذا التّرفُّق نفسه، وهذه المراعاة. كانت عُصبة الأمم قد كلّفت الجنرال تلليني بالوساطة في الصّراع الدّائر على الحدود بين اليونان وألبانيا. ألقى موسوليني بمسؤوليّة مَقتله على الحكومة اليونانيّة، وبادر باحتلال جزيرة كورفو، متّبعاً أسلوب فيلهلم الثّاني نفسه، كما طالب بتعويضاتٍ ماليّةٍ عن «الإهانة العميقة التي أصابت

الرّأي العام في بلادنا»، وطالب موسوليني أيضاً بإعدام القَتَلة، وتقديم اعتذارٍ بوساطة أعلى رُتبةٍ في الجيش اليونانيّ. كانت الصّحافة اليونانيّة ساخطةً على هذه الإجراءات، كما كتبت جريدة التّايمز اللّندنيّة تقول: إنّ ما تفرضه إيطاليا على اليونان يشير إلى «تخطيطٍ لإلحاق أكبر إذلالٍ ممكنٍ باليونان»، وقارن بعض السّاسة اليوغوسلافيّين ما قامت به إيطاليا بالإنذار شديد اللّهجة الذي وجّهته النّمسا إلى صربيا في عام 1914[519].

بدأت هذه التّصرُّفات المُذلّة غير المتكافئة تفقد بعد عام 1945 شرعيّتها وقوّة جذْبها، فقد قامت عُصبة الأمم بإلزام أعضائها بالاحتفاظ «بعلاقاتٍ تستند إلى المساواة والكرامة»، ولكنّها لمْ تكن تقصد شكل الكرامة الذي يميل إلى استعمال العُنف، كما كانت تمارسه كلّ من النّازيّة الألمانيّة، والفاشيّة الإيطاليّة، فقد أدّت هزيمة هذه الأنظمة سياسيّاً، وعسكريّاً، وأخلاقيّاً في الحرب العالميّة الثّانية إلى تمهيد الطّريق لظهور نظامٍ دوليٍّ يؤكّد على المساواة المُطلقة، وسلامة الأراضي، والاستقلال السّياسيّ عوضاً عن التّأكيد على مبادئ الكرامة[520]. أصبح الصّراع السّياسيّ الدّوليّ في فترة الحرب الباردة يدور بين تلك القوى التي لا تستعمل كثيراً دوافع الكرامة الوطنيّة والعار[521]. لا يظهر مصطلح الكرامة في المعجم الشّيوعيّ كأحد مصطلحات السّياسة الخارجيّة، كما تجنّب العالم الغربيّ أيضاً البناء على التّاريخ المُحمّل بمشاعر الإذلال الوطنيّ، وتجنّب تغذية مشاعر العُنف[522]. جاء قرار الأمم المتّحدة 83/ 56 نتيجة لهذا التّطوّر، ووافقت الجمعيّة العموميّة في عام 2001 عليه. تنصّ الفقرة 37 من هذا القرار بوضوحٍ شديدٍ على أنّه في حالة مطالبة دولةٍ لأُخرى بالتّعويض بسبب خرْق القانون الدّوليّ، فلا يجوز أن يتّخذ هذا التّعويض «أيّ شكلٍ من أشكال الإذلال»[523].

كان الطّريق أمام إعلان هذا القرار ممتلئاً بالعثرات، فمفهوم «التّحقير»، أو «الإذلال» يختلف من شخصٍ إلى آخر، فقد اختلف تفسير الاعتذار الذي تحوّل من علامةٍ على إذلال الذّات والضّعف إلى تعبيرٍ عن القوّة الأخلاقيّة-السّياسيّة، وسلامة الموقف، ولكنْ لمْ يتكرّس هذا المفهوم عن الاعتذار إلّا ببطءٍ، ولمْ يفرض نفسه في محيطٍ كبيرٍ في الأحوال كلّها، فعندما قام السّياسيّ الألمانيّ ذو التّوجُّه الاشتراكيّ الدّيمقراطيّ كارلو شميت بزيارة سجْن الغيستابو السّابق في وارسو، كتب في كتاب الزّيارة كلماتٍ تعبّر عن «الخزْي العميق في هذا المكان الشّاهد على العار الألمانيّ»، لكنّهم في ألمانيا اتّهموه بأنّه أهان «الكرامة الوطنيّة» للشّعب الألماني[524]، وفي عام 1965 وُجِّه نقدٌ مشابهٌ للأساقفة البولنديّين الذين كتبوا خطاباً إلى مجلس الأساقفة الألمانيّ، يطالبون الألمان بالاستغفار عن الجرائم التي ارتكبوها في حقّ الشّعب البولنديّ في أثناء الحرب العالميّة الثّانية، ويطلبون في الوقت نفسه الصّفح عن الجرائم التي ارتكبها البولنديّون في حقّ الألمان في أثناء ترحيلهم من الأراضي البولنديّة.

أراد الأساقفة بهذه المبادرة أنْ يتغلّبوا على «ثقافة الكراهيّة»، وأنْ يبنوا جسوراً بين البلدين، ولكنّهم، ووفقاً لتراثهم المسيحيّ، ربطوا بين الصَّفح والقُدرة على الاعتراف بالذّنب لدى الطّرف الآخر: «فحيث لا يوجد اعتراف بالذّنب، لا توجد مغفرة»، لكنْ لمْ يَقبل الأساقفة الألمان أن يُفرض عليهم الاعتراف بالذّنب، بينما ثمّنوا طلب البولنديّين للصَّفح بوصْفه اعترافاً بالذّنب، وتقبّلوه شاكرين. فقط الكنيسة الإنجيليّة هي من استعملت تعبير «الإدراك الواضح للذّنب المُشترك»، وكان ذلك في

المذكّرة التي أصدرتها في العام نفسه، المعروفة باسم Ostdenkschrift(*)، كما طالبت باتّخاذ خطواتٍ مناسبةٍ لإجراء المصالحة، ودَعت قبل كلّ شيءٍ إلى الاعتراف بحدود الأودر- نايسه كترسيمٍ للحدود التي تفصل بين بولندا وبين ألمانيا الشّرقية[525].

اعترضت الحكومة الشّيوعيّة في بولندا بقوّةٍ على مخالفة الأساقفة للقوانين، وتحفّظ معظم القساوسة والمسيحيّين المتديّنين على هذه الخطوة، ولخّص نائب البرلمان البولنديّ تادويش مازوفيكي، الذي أصبح فيما بعد رئيساً للوزارة، سبب الاعتراض بقوله: إنّ المجتمع البولنديّ ليس «مُستعدّاً لمثل هذه الخطوة بعد»[526] وعلى الجانب الآخر، أثارت مذكّرة الكنيسة الإنجيليّة الألمانيّة الكثير من الجَدل داخل ألمانيا أيضاً، فقد تلقّى من كتبوا هذه المذكّرة خطابات تهديدٍ تضمّنت عبارات السَّبّ والقذْف، وتصِفهم بأنّهم خونةٌ للوطن؛ أمّا روابط الألمان المُرحّلون من مناطق الحدود الشّرقيّة، فقد اعترضوا بقوّةٍ على هذه المذكّرة، ومع ذلك، فقد لاقت المذكّرة استحسان ثُلثي من اشتركوا في النّقاش الدّائر حولها[527].

في وسط هذا كلّه قام مستشار ألمانيا الغربيّة بأوّل زيارةٍ رسميّةٍ له لوارسو في كانون الأول/ ديسمبر 1970. كان من الواضح أنّ هذه الزّيارة تُعدُّ خطوةً سياسيّةً أخلاقيّةً بارزةً في التّاريخ، ففيها وُقّعت الاتّفاقيّات التي تنظّم «تطبيع» العلاقات البولنديّة-الألمانيّة، وتضمّنت أيضاً الاعتراف بالحدود التي تفصل بين البلدين. استقبل الحاضرون توقيع هذه الاتّفاقيّات «بهدوءٍ ورزانة»[528]. قام فيلي برانت قبْل التّوقيع على الاتّفاقيّات بوضْع إكليلٍ من الزّهور على قبْر الجنديّ المجهول، ثمّ ذهب بعد ذلك إلى

(*) مذكرة بخصوص وضع الالمان المهجرين من البلاد المجاورة في الشرق وعلاقة الشعب الألماني بهذه الدول. (م).

النُّصب التّذكاريّ الخاصّ بغيتو ناثان. كان هذا النُّصب التّذكاريّ قد أُقيم في عام 1948 تخليداً لذكرى الأبطال الذين اشتركوا في انتفاضة اليهود في عام 1943. لمْ تكن زيارة هذا النُّصب في العادة على جدول أيّة زيارةٍ رسميّةٍ للضّيوف الأجانب، لكنّ برانت كان قد أعلن في أثناء التّحضير للزّيارة عن رغبته في التّوقُّف عند النُّصب التّذكاريّ، وهناك وضع إكليلاً من الزّهور، ثمّ تراجع عدّة خطواتٍ إلى الخلف، وركع على رُكبتيه وسْط ذهول الحاضرين كلّهم. بقي برانت راكعاً لعدّة دقائق؛ أيْ: لمدّةٍ كافيةٍ ليقوم المصوّرون بتسجيل هذه اللّحظة غير المتوقّعة على شريط آلات التّصوير.

عندما عاد الألمان بعد وقتٍ قصيرٍ إلى المكتب الرّئاسيّ، كان السّاسة البولنديّون قد أُحيطوا عِلماً بما حدث، ولكنْ لمْ يتطرّق أحدٌ إلى «ما حدث، ولا إلى معناه»، كما قال المترجم ميتشيسلاف متذكّراً هذا الموقف[529]. كان تصرُّف برانت غير متوقَّعٍ، ومُحيّراً في الوقت نفسه، فلمْ يكن من المعتاد قطّ أن يقوم رجال الدّولة بالرّكوع، فهذا ما لمْ يره، أو يسمع به إنسانٌ من قبْل.

كان من المتوقَّع أن يفسّر تصرُّف برانت في بلدٍ كاثوليكيٍّ مثل بولندا، بأنّه تعبيرٌ عن المذلّة والخضوع، لكنّ برانت لمْ يكن كاثوليكيّاً، كما لمْ يكن متديّناً، إضافةً إلى ذلك، فهو لمْ يكن مسؤولاً مسؤوليّةً شخصيّةً عمّا وقع في بولندا في أثناء الاحتلال الألمانيّ، فقد خرج برانت من ألمانيا في عام 1933، عندما كان ما زال شابّاً مؤمناً بالاشتراكيّة، ولمْ يعد إليها إلّا بعد انتهاء الحرب، فلماذا ركع على رُكبتيه إذنْ؟

طرح مرافقو برانت هذا السّؤال على أنفسهم، وعندما اجتمعوا في مساء يوم الواقعة حول كؤوس الويسكي، عبّر اجون بار-الصّديق

المُقرّب من وكيل وزارة الخارجيّة الألمانيّ- عن رأيه «بكثيرٍ من الارتباك والإعجاب الخجول»، وقال: «كان هذا قويّاً»، فبادره المستشار قائلاً: «إنّه شعر أنّ مجرّد وضْع إكليل الزّهور لمْ يكن كافياً»، وكانت هذه الكلمات هي بالضّبط ما شرح بها تصرُّفه عندما التقى مُراسل مجلّة (دير شبيجل)، فقد قال له: «أدركت صباح اليوم فقط أنّه لا يمكن أن أتصرّف بالطّريقة نفسها التي أتصرّف بها عندما أضع إكليل الزّهور في أيّة مناسبةٍ أُخرى، كان لا يمكن أن أكتفي بحَني رأسي، فهذه مناسبةٌ من نوعيّةٍ أُخرى»، وبعد عَقْدَيْن من الزّمان كتب برانت في مذكّراته: «لمْ أخطّط لشيءٍ، ولكنْ في أثناء إقامتي في قصر فيلوف تملّكني الإحساس بضرورة التّعبير عن خصوصيّة إحياء الذّكرى عند النُّصب التّذكاريّ في الغيتو. لقد تصرّفت من واقع رؤيتي لأكثر فترات التّاريخ الألمانيّ انحطاطاً، وتحت وطأة مقتل الملايين، وتصرّفت كما يتصرّف البشر عندما تعجز اللّغة عن التّعبير»[530].

وعندما نستدعي ما فعله برانت في الماضي، نجد أنّه قام بالفعل الصّحيح، فالنّزول على رُكبتيه في وارسو كان له صدى إعلاميٌّ ضخمٌ، وأصبحت حركته تلك رمزاً وأيقونةً لسياسة ألمانيا الجديدة تُجاه شرق أوروبّا، ونال فيلي برانت عن هذه السّياسة جائزة نوبل للسّلام في عام 1971، ولكنْ إذا أردنا الدِّقّة، فإنّ ركوع برانت كان أكثر من علامةٍ على التّحوُّل في سياسة ألمانيا الاتّحاديّة، فقد كان هذا التّصرُّف العاطفيُّ علامةً في تاريخ الدّبلوماسيّة الحديث ارتفع به برانت بوضوحٍ فوق الممارسات والمراسم المعتادة في السّياسة الدّوليّة. لمْ يستطع برانت، الذي كان في العادة حريصاً على التّحكُّم بمشاعره، التّعبير عمّا يشعر به إلّا بحركةٍ تنمّ عن المذلّة، وبدون الكثير من التّفكير اسْتدعى في هذه اللّحظة نموذجاً ثقافيّاً معروفاً. تهكّمت إحدى الجرائد على تصرُّف برانت قائلةً: إنّ

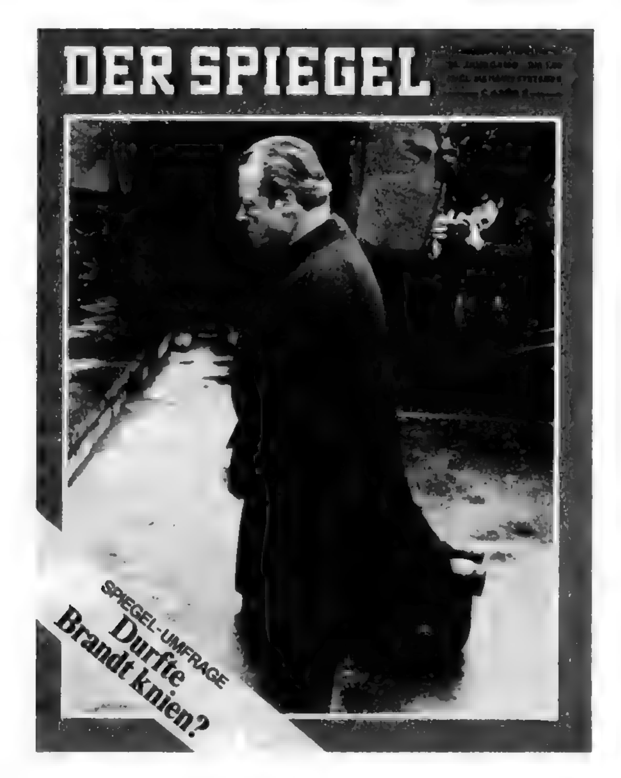
المستشار ذا الخلفيّة البروتستانتيّة قد ركع أمام نُصبٍ تذكاريٍّ يهوديٍّ، كأنّه كاثوليكيٌّ بولنديٌّ مُتديّن. استاء برانت من هذا التّعليق، وقال: إنّ هذا الكلام «لا يمسّ جوهر المسألة»[531].

فجوهر المسألة لمْ يكن بلا شكّ الممارسات الكاثوليكيّة التي تعكس التّفاني والإخلاص، لكنْ ربّما كانت طقوس التّوبة المسيحيّة، وفي الإنجيليّة أيضاً، هي النّموذج والمثال يقوم بها من يريد الاعتراف بالذّنب، وطَلب المغفرة. دخل برانت بهذه الحركة التّاريخ، حتّى فيما بعد، وعندما انتشرت موجة الاعتذارات السّياسيّة، بقي ركوعه أكثر اعتذارٍ من هذا النّوع مثيراً للانتباه، وجديراً بالذِّكْر، اعتذارٌ فريدٌ من نوعه، وغير متكرّر[532]، فقد استمدّ اعتذار برانت قوّته العاطفيّة من لغة الجسد المؤثّرة والموحية. لمْ يتضمّن النّصّ المكتوب لاتّفاقيّة وارسو إلّا كلماتٍ قصيرةً وجافّةً عن الحرب التي كانت بولندا ضحيّةً لها، ولكنّ ركوع برانت لمْ يكن يدلّ على الحُزن فقط، إنّما كان يدلّ أيضاً على النّدم والمذلّة. في الوقت نفسه كان ظهر برانت المفرود يُشير إلى استقامته، فهو نفسه ليس مُداناً، ولكنّه قَبِل -على الرّغم من ذلك- تحمُّل مسؤوليّة الجرائم التي قام بها مواطنوه.

أثار تصرُّف برانت في محيطه البَلْبَلة والفزع. كان غونتر غراس أحد مرافقي المستشار في رحلته إلى بولندا، وكتب في مذكّراته أنّ «المكسب المباشر والحقيقيّ في هذه الرّحلة كان استعادة القُدرة على التّأثُّر شخصيّاً»، ويتذكّر غراس أنّه بدأ منذ صباح السّابع من كانون الأول/ ديسمبر يلْحظ علاماتٍ على هذا التّأثُّر تعبّر عن «الدّهشة، والفزع، والخزْي»، حتّى خارج الوفد الألمانيّ أيضاً، فقد لَحظ ذلك على المضيفين البولنديّين: «فقد تصوّروا أنّهم يعرفون السّلوك الألمانيّ حقّ المعرفة، إلّا أنّ هذا التّصرُّف كان جديداً عليهم». بَدا التّأثُّر على رئيس الوزارء جوزيف

سيرانكيفيتش، أحد المعتقلين السّابقين في معسكرات اعتقال النّازيّ في أوشفيتز وماوتهاوزن.، فقال: «وحْده برانت كان قادراً على أن يقوم بمثل هذا التّصرُّف». فَهِم البولنديّون ما قصده برانت بتصرُّفه؛ ففي الطّريق إلى المطار أخذ رئيس الوزارة بذراع ضيفه، وقال له: «لقد أثار هذا التّصرُّف مشاعر عميقةً عند الكثيرين، ففي مساء ذلك اليوم، تحدّثت زوجُه هاتفيّاً مع صديقةٍ لها في فيينّا، وانخرطت الاثنتان في بكاءٍ مَرير»[533].

لكنّ ردود الفعل في ألمانيا الاتّحاديّة كانت مختلفةً؛ ففي الاستفتاء السّريع الذي قامت به مجلّة (شبيجل)، عدَّ 48% ممّن شملهم الاستفتاء تصرُّف برانت «مبالغاً فيه»، بينما رأى 41% تصرُّفه «ملائماً». كان الرّفض في المجموعة العُمْريّة من 60–30 عاماً أكبر، ففي هذه المجموعة عبّر 54% من المشاركين عن رفْضهم لتصرُّف برانت[534]، حتّى تقارير الصّحافة اختلفت فيما بينها؛ فالصّحافة ذات التّوجُّه المحافظ وصَفت الاتّفاقيّة والاعتراف بحدود بولندا الغربيّة بأنّها «اتّفاقيّة العار»، وكانت هذه الصُّحف قد عبّرت عن موقفها هذا بوقتٍ طويلٍ قبْل رحلة برانت إلى وارسو، وقالت: إنّ أيّ ألمانيٍّ مُخلصٍ لا يمكن أن يوقّع على مثل هذه الاتّفاقيّة، وعدّت -لذلك- ركوعَ برانت أمام النُّصب التّذكاريّ في الغيتو اليهوديّ موقفاً «عديم الكرامة»، وينمّ عن الخيانة، والاستسلام، والخنوع، وكتب أحد القُرّاء في بريد القُرّاء: «يتطابق ركوع برانت تاريخيّاً مع موقفٍ واحدٍ فقط، هو مسيرة التّكفير التي قام بها هاينريش الرّابع إلى كانوسا»[535]. كان غراس قد تخوّف من ردّ فعلٍ مثل هذا، وقال: «كيف يمكن أن نحكي في الوطن عمّا حدث هنا؟ هل سيزيد هذا التّصرُّف من الميل المستتر إلى التّجريح والإهانة الذي سيفسّر ركوع برانت بأنّه ممارسةٌ لطقوس الكوتاو؟»[536].



صورة 21: غلاف مجلة (شبيجل) 1970/51

ها قد عاد مرّةً أُخرى، الكوتاو، الذي ظهر لمرّةٍ وحيدةٍ في عام 1901 على المسْرح السّياسيّ الألمانيّ كاستعراضٍ للإذلال، ثمّ تقرّر التّراجع عنه في اللّحظة الأخيرة، لكنّه ظلَّ حيّاً في الذّاكرة الثّقافيّة، وكان حاضراً لاستعماله في التّشهير بحركة برانت، ووصْمها بالإذلال، لكنّ الجديد هنا هو التّأكيد الصّريح على الشّقّ العاطفيّ في هذا التّصرُّف. كان الحديث في بداية القرن العشرين، وبمناسبة «بعثة التّكفير» الصّينيّة حول النّدم والشّعور بالعار، ولكنْ في عام 1970 أصبحت المشاعر هي مِحور الاهتمام، وسبباً للخلاف، فقد امتدح بعضهم حركة برانت بوصْفها تعبيراً أصيلاً عن

الشّعور بالعار، والحُزن، والألم العميق، بينما انتقد آخرون «هذا المقدار الكبير من العاطفة». كانت «العاطفة» وما يرتبط بها من «مفاهيم مثل: المصالحة، الصّداقة، الثّقة، والحياة في سلام» هي ما أثارت انتقاد سكرتير الحزب المسيحيّ الألمانيّ برونو هيك، فالعاطفة لا تتلاءم مع «الفهْم السّياسيّ، ولكنّها تُلائِم القلب والوجدان أكثر». تحوّل ركوع برانت في وارسو استناداً إلى هذا التّفسير إلى فعلٍ مُريبٍ وغير مناسبٍ «لاستعراض الأخلاق»[537].

كان هذا رأي الرّئيس الفرنسيّ جورج بومبيدو في الأغلب، حتّى وسائل الإعلام في ألمانيا الشّرقيّة تجنّبت ذكْر فعل الرُّكوع في الأخبار؛ أمّا الصّحافة البولنديّة، فقد تعاملت مع الصّورة تحريريّاً، بحيث تعطي الانطباع بأنّ برانت كان يقف أمام النُّصب التّذكاريّ، ولا يركع، إلّا أنّ الصُّحف الغربيّة في المقابل، نشرت صورة المستشار الرّاكع على رُكبتيه أكثر من مرّةٍ على أغلفة المجلّات، ومدحت تصرُّفه، ووصفته بأنّه تصرُّفٌ شجاعٌ، وجديرٌ بالتّقدير، وذو قوّةٍ تعبيريّةٍ عاطفيّةٍ كبيرة[538].

سياسة الأخلاق في عصر الاعتذار

بعد عَقْدَيْن، أو ثلاثة عقودٍ من ذلك التّاريخ أصبحت الآراء أكثر توازناً، فأخذ النّاس في الدّاخل والخارج يتذكّرون باستحسانٍ طريقة تعبير برانت عن مشاعره، وأصبح تصرُّف برانت يُفسَّر بأنّه «علامةٌ على التّغيير الذي حدث في ألمانيا». وأخذت بعض البلاد تنصح به كنموذجٍ يُحتذى به في مواقف الاعتذار السّياسيّ والمصالحة، فطالب أحد العلماء الكروات في عام 1997 الحكومة الصِّربيّة بتصرُّفٍ رمزيٍّ مُشابه، وأثْنت الصّين على تصرُّف برانت أمام اليابان، وقالت: إنّه تصرُّفٌ مثاليٌّ جديرٌ

بأنْ يحذو الآخرون حَذوه»[539]، وفي عام 2014 أشارت وكالة الأنباء الصّينيّة شينخوا إلى التّناقض بين ركوع برانت وبين الزّيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الوزراء اليابانيّ إلى ضريح ياسوكوني، فقد أُقيم هذا الضّريح لتكريم قادة الجيوش، ومن ضمنهم أولئك الذين قُدّموا للمحاكمة بسبب ارتكابهم جرائم حرب. اتّهمت الصّين رئيس الوزراء اليابانيّ بأنّه يرفض مواجهة تاريخ بلاده العنيف في آسيا، وفي الصّين خاصّةً، بصدقٍ وجدّيّةٍ، في حين أنّ «اعتذار برانت الصّامت» قد جلب إلى بلاده الثّقة والاحترام «في اللّحظة التي ركع فيها برانت، انتصبت أمّته عالياً»[540].

ارتفع منذ تسعينيّات القرن العشرين صوت المطالبة بمواجهة البلاد لتاريخها، ولمْ تكن اليابان البلد الوحيد الذي طُلب إليه ذلك. كانت هذه المطالبات علامةً على تحوُّلٍ سياسيٍّ، فقد أصبحت الأخلاق، والاتّفاق حول ماهيّة الخير وماهيّة الشّرّ على رأس جداول الأعمال السّياسيّة في أماكن كثيرةٍ، وهو ما شكّل تحدّياً لمفهوم السّياسة التّقليديّ الذي كان يؤكّد من قبْل على مصالح القوّة. مع نهاية المواجهة بين المعسكرَيْن: الشّرقيّ، والغربيّ، سنحت الفرصة أخيراً للتّخلّي عن تقسيم الدُّول إلى عدوٍّ، أو صديقٍ، أو إلى معسكرٍ شرقيٍّ، وآخَر غربيّ، فقد ظهر أنّ هذا التّفكير قد قاد العالم إلى طريقٍ مسدودة. لمْ يعُد الاهتمام منصبّاً فقط على المزاج الخاصّ، واستراتيجيّات إثبات القوّة، ولكنّه اتّسع ليشمل الوعي المتعاطف بوجود الآخرين أيضاً. حدث التّمهيد لهذا التّحوُّل في وجهات النّظر، ومساندته في الغرب من خلال خطاب حقوق الإنسان الذي بدأ استعماله على نحوٍ مكثّفٍ منذ السّبعينيّات، ومن ناحيةٍ أُخرى كان لما يُطلق عليه «الذّاتيّة العلائقيّة» دورٌ في تمهيد الطّريق أيضاً. الذّاتيّة العلائقيّة حركةٌ معاصرةٌ منتشرةٌ تجعل من خبرات المعاناة الذّاتيّة موضوعها

الأساسيّ، وتؤمن بأنّ الشّفاء يمكن أن يحدث بوساطة التّعاطف الموجَّه، و»التّورُّط بالمشاعر شخصياً»، والاعتراف. مهّدت بعض المفاهيم، مثل: الحساسيّة الشّديدة، والمراعاة، والحِرص على المشاعر، الطّريقَ أمام ظهور ثقافة الضحيّة، التي كانت قد وصلت في هذه الأثناء إلى وسائل الإعلام المنتشرة، والسّياسة منذ وقتٍ طويل[541].

بعدها بدأت موجةٌ قويّةٌ من الاعتذارات الدّوليّة دشّنت «عصْر الاعتذارات» الحقيقيّ[542]، فقد عبّر الرّئيس السّوفييتي ميخائيل جورباتشوف في عام 1990، وبعد مُضيّ عشرات السّنين من الإنكار ؛ عن شِدّة ندم حكومته على المجزرة التي قامت بها في حقّ أسْرى الحرب البولنديّين المعتقلين في كاتين في عام 1940، وكانت تلك المجزرة من أفظع الجرائم التي وُصِم بها النّظام الستالينيّ، وفي مارس 1995 وقف الرّئيس اللّيتوانيّ ألجيرداس برازاوسوكاس في الكنيست، وطلب الصَّفح عن الجرائم التي قام بها أهل بلده، عندما قاموا بقتل اليهود، ونهْبهم في أثناء الحرب العالميّة الثّانية[543]، وفي العام نفسه أعلن الرّئيس الفرنسيّ فاليري جيسكار ديستان أنّ فيشي ليست فرنسا، وهي مقولةٌ أصبحت مقدّسةً منذ عصر شارل ديجول، واعتذر الرّئيس الفرنسيّ من مشاركة الفرنسيّين والدّولة الفرنسيّة منذ عام 1942 في تهجير وترحيل اليهود[544]، وفي عام 1997 قامت ملكة إنجلترا بالزّيارة الرّسميّة الثّالثة للهند، وحملت في حقائبها مخطوطة لكلمتها كانت تصِف فيها مجزرة امريستار في عام 1919 بأنّها مثالٌ «مروّعٌ» للّحظات المُحزنة، والمراحل الصّعبة في التّاريخ البريطانيّ-الهنديّ. لمْ تذكر ملكة إنجلترا هذه المجزرة بكلمةٍ واحدةٍ في زياراتها السّابقة في الأعوام 1961 و1983.

وعلى الرّغم من ذلك، فقد خضعت كلمة الملكة للتّعديل في عام

1997، ولكنْ بحرصٍ شديدٍ. كانت حكومة حزب العمّال المنتخَبة آنذاك ترغب في إصدار اعتذارٍ قويٍّ من المجزرة التي قام بها الجنود البريطانيّون في حقّ المئات من الهنود المدنيّين غير المسلّحين، إلّا أنّ موظّفي الوزارة اعترضوا بأنّ هذا يمكن أن يؤدّي إلى تشجيع المستعمرات الأُخرى السّابقة على مزيدٍ من المطالبات؛ لهذا استعملت الملكة كلاماً عامّاً عن النّدم، ثمّ وضعت إكليلاً من الزّهور عند النُّصب التّذكاريّ، وأحْنت رأسها الملكيّ قليلاً. شَعر الكثير من الهنود بخيبة أملٍ، وأشاروا إلى ألمانيا واليابان اللّتَيْن اعترفتا على نحوٍ قاطعٍ بذنبهما ومسؤوليّتهما[545]. كانت اليابان في هذه الأثناء قد اعترفت بذلك صراحةً، خاصّةً في مواجهة كوريا، فقد ذكر الإمبراطور الياباني هيروهيتو في عام 1985 في حِرصٍ، أنّ العلاقات بين البلدين قد شهدت «فتراتٍ حزينة»، وبعد ثماني سنواتٍ أبدى رئيس الوزارة موريهرو هوسوكاوا «نَدمه العميق» لأنّ بلاده جَلبت «هذه المعاناة كلّها، وهذا الألم كلّه للعديد من البشر»[546].

لـمْ تكن المسألة هنا تدور حول تقديم ردِّ اعتبارٍ، أو تعويضاتٍ عمّا قام به بعض المواطنين، أو بعض الجماعات من تجاوزاتٍ، فتتحمّل حكوماتهم الذّنب كلّه نيابةً عنهم، كما كان يحدث في القرن التّاسع عشر، وبداية القرن العشرين. فالآن بدأت الحكومات تنأى بنفسها بكل شكلٍ عن التّصرُّفات التي قامت بها، أو تغاضت عنها حكوماتٌ سابقةٌ لها. كان الاعتراف بالذّنب وتقديم الاعتذار صعباً، خاصّةً عندما كان ذلك يحدث أمام مواطني وممثّلي دولةٍ أُخرى، وكان الأمر أكثر سهولةً في المحافل الدّوليّة. في عام 1993 قدّم رئيس جنوب أفريقيا فريدريك ويلام دوكليرك اعتذاراً مقتضباً من الفصْل العنصريّ، وتَبِعه الرّئيس نلسون مانديلا باعتذارٍ من أفعال العُنف التي قام بها المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ، وفي عام 1997

اعتذر الرّئيس الأمريكيّ بيل كليتنون من «التّجارب المُخزية والعنصريّة التي أُجريت على مرضى الزّهري من الأمريكان السُّود في توسكاجي في ألاباما بين 1932 و1972، وفي عام 2008 جاء اعتذار رئيس وزراء أستراليا، كيفين رود، فاعتذر لدى السُّكّان الأصليّين (الأبورجين)؛ وفي العام نفسه توجّه رئيس الوزراء الكنديّ ستيفن هاربر بخطابٍ إلى السُّكّان الأصليّين في البلاد، واعتذر من الطّريقة التي تعاملت بها الدّولة مع أطفالهم في المدارس الدّاخليّة الحكوميّة[547].

لكنّ طريقة حساب الأخطاء مع المستعمرات السّابقة اتّخذت شكلاً أكثر تعقيداً؛ فقد اهتمّت القوى الاستعماريّة السّابقة، مثل: بريطانيا العظمى، أو فرنسا ألّا تُتّهم فقط بارتكاب الجرائم، ولكنْ أن تحصل إلى جانب ذلك على التّقدير اللّازم لما قامت به من إنجازاتٍ حضاريّةٍ في المستعمرات. تطرّقت ملكة إنجلترا لهذا المعنى في عام 1997 عندما ذكرت -إلى جانب «لحظات الحُزن» أيضاً- لحظات «الفرح»، وهي تلك اللّحظات التي يجب البناء عليها؛ أمّا الرّئيس الفرنسيّ نيكولا ساركوزي، فقد كان أكثر مباشرةً وهجوماً في عام 2007 في زيارته لكلٍّ من السّنغال والجزائر، فقد ذكر أنّ النّظام الاستعماريّ قد قام بأفعالٍ وحشيّةٍ لا يمكن إنكارها، ولكنّه قدّم أيضاً أعمالاً صالحةً، مثل: إنشاء الموانئ، وتخطيط الشّوارع، وبناء المستشفيات والمدارس، وفي خُطبته أمام الطَّلبة في داكار، وهي الخُطبة التي كانت تقطر شفقةً ورثاءً، رفض أن يذكر كلمة «ندم»؛ إذْ إنّه لا يمكن للأبناء أن يكونوا مسؤولين عن جرائم الآباء، إضافةً إلى ذلك، فإنّ النّدم هو شكلٌ من أشكال كراهية الذّات الواجب تجاوزها من أجل إعادة الشّعور بالكرامة الوطنيّة والفخْر للفرنسيّين مرّةً أُخرى، وكان قد أعلن هذا ليلة الانتخابات، وفي الجزائر العاصمة قال: إنّه يريد أن يترك تفسير

التّاريخ الفرنسيّ-الجزائريّ للمؤرّخين، واكتفى بأنْ قال: إنّه «يبجّل ويُجِلُّ الضّحايا كلّهم». لمْ يكن هذا كافياً بالنّسبة إلى وزير الدّاخليّة الجزائريّ، فقد كان في رأيه أنّ الاعتذار كان يمكن أن يكون «مفيداً»[548]، كما رفض رئيس الوزارة البريطانيّ ديفيد كاميرون في عام 2013 مجدّداً الاعتذار في أثناء وضْعه إكليل الزّهور في أمريستار. اكتفى كاميرون بوصْف المجزرة بأنّها: «حادثٌ مُخزٍ للغاية في التّاريخ البريطانيّ»، ولكنْ هل كان يشعر هو نفسه بالخِزْي؟ هذا غير مؤكَّدٍ حتّى الآن[549].

ولو كان كاميرون قد شعر بالخِزْي، فقد شعر به داخليّاً فقط، طالما لمْ يدفعه هذا الشّعور إلى أنْ يتّخذ «إجراءً مُضادّاً» فعّالاً، كما قال تيودور هويس في عام 1955[550]، فالاعتراف بالذّنب يترتّب عليه تلقائيّاً اتّخاذُ إجراءٍ مُضادٍّ؛ لأنّ الاعتراف، على عكس الشّعور بالخزْي والعار، يتوجّه نحو الخارج، ويجعل الضّحايا وأحفادهم يشعرون بالعدْل والتّقدير، لهذا السّبب فإنّ الاعتراف بالذّنب «مفيدٌ»، بوصْفه تعبيراً أدائيّاً، وتعويضاً رمزيّاً[551]، ولكنّ ما يتمنّاه أحد الأطراف ويتوقّعه، يمكن أنْ يصبح بالنّسبة إلى الطّرف الآخر؛ أيْ: الطّرف المُذْنب، تناقضاً مع ما كتبه في تاريخه، وهادماً للتّسويات التي توصّل إليها، من هذا المنظور، يمكن أن تعبّر الاعتذارات السّياسيّة، ولو كانت بدون حركة الرّكوع، عن شيءٍ من إذلال الذّات، الذي قد لا يقبله الجميع بالضّرورة.

لهذا السّبب نظّمت حركة (حفْل الشّاي) اليمينيّة المحافظة مظاهرةً في واشنطن تحت شعار «استعادة الشّرف» شارك فيها العديد من النّاس، فقد عدّ الكثير من المشاركين أنّ الرّئيس أوباما قد أهان كرامة وشرف البلاد عندما ظلّ يعتذر بلا توقُّفٍ من كلّ شيءٍ «فعلناه من قبْل»، فهُم يَرون أنّ هذا الاعتذار مُذلٌّ ويسلبهم؛ أيْ: يسلب المواطنين الأمريكيّين، احترامَ الذّات

الشّخصيّ والسّياسيّ؛ لهذا اتّهمت سارة بالين في انتخابات 2016 أوباما بأنّه «يخضع لطقوس الكوتاو» أمام أعداء أمريكا[552]، وتُعدّ سارة بالين من الوجوه البارزة في الحزب الجمهوريّ. كانت هناك أصواتٌ مشابهةٌ تُسمع في فرنسا، والمَجر، وبولندا، حيث قامت صراعاتٌ شديدةٌ حول تفسير السّياسة الخارجيّة الثّقافيّة، وحول طريقة تدريس التّاريخ في المدارس، وكلّما كان المتحدّث مُحافظاً كان النّقد حادّاً تُجاه المستعدّ للتّكفير عن الذّنب، فأعلن رئيس مجلس الشّيوخ الفرنسيّ، جيرار لارشيه في عام 2015 أنّ كلّ شخصٍ يتلفّظ بكلمة «ثقافة النَّدم» يُسهِم في هدْم فخْر وكبرياء الأمّة وتاريخها، المعنى نفسه قاله وزير الثّقافة البولنديّ، بيوتر جلينسكي بعد عامٍ واحدٍ، حتّى رئيس الحزب ياروسلاف كاشينسكي أكّد أكثر من مرّةٍ أنّ تربية الأطفال والشّباب البولنديّين لا يجب أن تستند إلى «الشّعور بالعار»، ولكنْ إلى الكرامة والفخر[553].

يمنع شعور الكرامة والشّعور بالفخر إلقاء الضّوء على الجوانب المُظلمة في التّاريخ الذّاتيّ، والاعتذار لمن عانى من هذه الجوانب. وإضافةً إلى ذلك، ينعكس الشّعور بالكرامة والفخْر أيضاً على أشكال التّعامل في السّاحة الدّوليّة. استقبل الرّئيس الأمريكيّ بيل كلينتون في عام 1994 الإمبراطور الياباني في البيت الأبيض، وانحنى أمامه، هنا قامت جريدة نيويورك تايمز اللّيبراليّة بقياس مقدار الانحناء بدقّةٍ، ولامت على الرّئيس تلك الحركة «الخانعة» التي تتعارض مع التّقاليد الجمهوريّة للبلاد. بعد خمسة عشر عاماً من ذلك التّاريخ أصبح الرّئيس أوباما في مرمى سهام النّقد نفسه عندما انحنى أمام ملك السّعوديّة عبد الله. وصفت جريدة واشنطن تايمز هذا التّصرُّف بأنّه «ركوع خانع على الرُّكبتين»، وهي حركة أضْعف بها الرّئيس من قوّة واستقلال الولايات المتّحدة[554].

هنا يتّضح أوّلاً قوّة الرّأي العام الجبّارة التي لمْ تعُد تقتصر في القرن الواحد والعشرين على وسائل الإعلام المكتوبة والمرئيّة التّقليديّة، فالرّأي العام أصبح مجالاً يضمّ دوائر أوسع بسبب وسائل التّواصل على شبكة الإنترنت. للرّأي العام أصوات عديدة وعالية، فالمتنافسون السّياسيّون يعبّرون عن آرائهم بصَخبٍ عندما يعتقدون أنّهم اكتشفوا أيّة علامةٍ تدلّ على انتقاصٍ من الاحترام الوطنيّ، والاعتزاز بالذّات، وفي هذه الحالة، ما أسهل الرّجوع إلى مفهوم الكوتاو كرمزٍ للخضوع السّياسيّ، وإذلالٍ (للذّات)[555].

ثانياً: تتبدّى أخلاقيّة السّياسيّ كسلاحٍ ذي حدَّيْن، فما بدأه ركوع فيلي برانت في عام 1979 تحوّل بعد عشرين عاماً إلى اتّجاهٍ يتكثّف في السّياسة الدّوليّة تختلف حوله الآراء، فما يمتدحه بعضهم كبادرةٍ تبشّر بالتّصالح في المستقبل، ينتقده آخرون لأنّه طقسٌ تكفيريٌّ يعكس الإذلال، ويسترشد بثقافةٍ ماضية.

تحوّل هذا الاتّجاه في السّياسة الخارجيّة إلى سلاحٍ قويٍّ في خِضَمِّ التّنافس حول القوّة والسّيطرة، فالصّين لا تترك فرصةً إلّا وتذكّر اليابان بالنّموذج المثاليّ الذي قدّمه برانت، وتطالب بحركة اعتذارٍ شبيهةٍ تحمل القوّة التّعبيريّة نفسها، ولا تهتمّ الصّين هنا بالأخلاق بقدْر اهتمامها بالسّياسة. أصبح الصّراع حول طريقة التّعامل الملائمة مع الماضي جزءاً من لعبة القوى التي تستعمل فيها الدّولتان الوسائل الممكنة كلّها. تتّخذ الصّين موقف الضّحيّة التي تعرّضت في السّابق للعدوان والحطّ من الشّأن. هنا تضع الصّين مصالحها الحاليّة نصْب عينيها، وتريد إضفاء الشّرعيّة عليها، داخليّاً وخارجيّاً، وللدّول العربيّة حساباتٌ مشابهةٌ عندما تؤكّد على «ثقافة الإذلال»، والشّيء نفسه ينطبق على «أعراض الإذلال» التي انتابت روسيا تحت حُكم الرئيس فلاديمير بوتين[556].

ما زالت سياسة الإذلال حاضرةً في العلاقات الدّوليّة: في صورة ذكرى يُدفع بها إلى الأمام لتبعث بالظُّلم الأجنبيّ إلى الحاضر مرّةً أُخرى، وفي صورة تسويغٍ يدافع به السّياسيّون عن تصرُّفات بلادهم. لمْ تختفِ القواعد المستندة إلى سياسة القوّة حتّى في النّظام العالميّ الجديد الذي تشكّل بعد الحرب العالميّة الثّانية، وتلقّى قوّة دفْع ثانيةً، ولمدّةٍ وجيزةٍ فقط في عام 1989، فأينما، ووقتما يوجد صراعٌ جادٌّ، تستعمل الأطراف المتنازعة -بكلّ سرورٍ- ذريعة الكرامة الوطنيّة المُهانة، أو مُسوّغات الشّرف، أو الكبرياء، ويهدّدون بالثّأر، ويطالبون بالتّرضية المناسبة.

لمْ تعُد نماذج السّلوك، ونماذج الشُّعور هذه منتشرةً في أجزاءٍ واسعةٍ من أوروبّا اليوم، ويعود هذا من ناحيةٍ إلى تأسيس المؤسّسات العابرة للقوميّات، التي تعمل على احتواء الصّراعات، والتّقليل من آثارها، ومن ناحيةٍ أُخرى، فإنّ التّجارب التي مرَّ بها الأوروبّيّون أدركوا معها أنّ مشاعر الكبرياء، والإذلال، والشّرف، والعار تسير جنباً إلى جنبٍ بكلّ تأكيد، ولكنْ لا يؤدّي ذلك إلى الضّعف، إنّما إلى قوّة الأخلاق السّياسيّة، فمن حقّ الفرنسيّين أن يفخَروا بثورة 1789، ولكنْ عليهم مع ذلك أن يشعروا بالعار بسبب وسائل التّعذيب التي مارسها الجيش الفرنسيّ في أثناء حرب الاستقلال الجزائريّة، ومن حقّ الألمان الفخْر بالدّيمقراطيّة التي تحقّقت بعد 1945، وبالإنجاز الاقتصاديّ في الحساب الجاري للدولة، ولكنْ لا يجب أنْ يتوارى الذّنب، والعار، والشّعور بالمسؤوليّة عن جرائم النّازيّة وراء هذه الإنجازات. لمْ تنشأ هذه الرّوابط المتكافئة العاطفيّة بين ليلةٍ وضُحاها، ومن نفسها، فهي نتيجة مواجهاتٍ اجتماعيّةٍ طويلةٍ، كانت غالباً مؤلمةً، فدارت المناقشات في المدارس، والجامعات، ووسائل الإعلام، والسّياسة، ولمْ تنتهِ قطّ، ولا تجمّدت، فكلُّ توافقٍ في الرّأي يمكن أن

ينتهي في لحظةٍ ما، هنا يتغيّر الزّمن، ويتحوّل النّدم مرّةً أُخرى إلى ضعفٍ، ويصبح الإصرار على الكرامة الوطنيّة قوّة.

الصّلات

يُطرح السّؤال التّالي نفسه: هل هناك علاقةٌ بين سياسة الإذلال كما تتشكّل في ساحة العلاقات الدّوليّة، وبين الظّروف الدّاخليّة في المجتمعات الأوروبّيّة؟ هل هناك صِلةٌ تربط بين أفعال الخزْي في عقوبات التّشهير في بداية عصر الحداثة، أو التّجريس في إعلام العصر الحديث جدّاً، وبين «اعتذار» الملكة آن، أو هَوس آخر قيصرٍ ألمانيٍّ بضرورة ركوع الوفْد الصّينيّ أمام عرشه؟

اللّافت للانتباه أنّ المصطلحات والمفاهيم نفسها تظهر في الدّاخل، وفي الخارج على حدٍّ سواء، ففي كلّ وقتٍ، وفي كلّ مكانٍ تدور المسألة حول الكرامة والشّرف، وحول المهانة والعار، والخزْي والإذلال، وأوضاع وحركات الجسَد المرتبطة بهذه المفاهيم كانت يشبه بعضها بعضاً: تُقاس الكرامة بالخطوة المستقيمة؛ أمّا الإجلال والاحترام فينعكسان في حركة الرّكوع على الرُّكبتين، لكنّ الرّكوع يقوم به فقط من فُرِضَ عليه الاعتذار، أو من حُكمَ عليه بعقوبة التّأنيب، أو الضّرب.

إلّا أنّ دلالة المصطلحات والحركات لمْ تكن متطابقةً، فمن ينحني أمام أحد كبار الشّخصيّات، أو يركع أمامه، فإنّه بذلك يُظهر احترامه اللّازم لكرامة هذا الشّخص، ولكنّه يقوم بذلك أيضاً لأنّ الشّعور بالكرامة مهمٌّ له شخصيّاً. ترتبط الكرامة في الحالة الأولى بالمنصب، أو بالوظيفة الحكوميّة، أو بالمركز الاجتماعيّ، وفي الحالة الثّانية تُفسَّر الكرامة بأنّها فطرةٌ موجودةٌ في كلّ إنسان، لا يمكن مصادرتها، أو انتزاعها منه[557].

استعمل النّاس في القرن التّاسع عشر وبداية القرن العشرين مصطلح «الشّرف» لوصف الحالتين، وكان النّاس يتحدّثون عامّةً عن «شرف الإنسان العام»، كما كانوا يتحدّثون عن شرف الدّولة، أو الأمّة[558].

ما زال الشّرف الوطنيّ اليوم شيئاً معروفاً للنّاس كلّهم، ويدركون ضرورة الحِرص عليه؛ لأنّه من السّهل انتهاكه. ومع مفهوم الشّرف ظهرت المطالبة بالحقّ المُطلق في الحفاظ على ما أطلق عليه النّاس من قبْل «الشّرف الإنسانيّ»، ثمّ أصبحوا يُطلقون عليه مصطلح «الكرامة الإنسانيّة». من البدهيّ أن يكون للإنسان شرف، أو كرامة يحرص على تأكيدها من خلال تلقّي التّقدير والاحترام، وكما هو الحال بالنّسبة إلى الأفراد، فإنّه من البدهيّ أيضاً أن يكون للدّولة، أو الأمّة شرف تصمّم على ضرورة الحفاظ عليه واحترامه. نشأ الرّبط التّاريخيّ بين المفهومَيْن عندما كان الأمراء في الأصل هُم أصحاب الشّرف. انتقل هذا الشّرف الشّخصيّ والخاصّ بالأُسرة الحاكمة تدريجيّاً منذ بداية العصر الحديث إلى الدّولة، ثمّ انتقل بعد ذلك إلى الأمّة.

ما يربط أحد المفهومَيْن بالآخر منهجياً هو أهمّيّة السُّلطة، ففي العادة لا يمكن أن يقوم أحدٌ بخزْي الآخرين، أو إذلالهم إلّا إذا كان ذا سُلطةٍ، ويريد أن يثبت سُلطته. ينطبق هذا على الدّولة، كما ينطبق على التّابعين للدّولة: المدرّسين، والمتنمّرين، والجنود المغتصبين، أو الطّلبة المنضمّين إلى الأخويّات الطّلّابيّة. السُّلطة هنا ليست شيئاً ثابتاً، ولكنّها تخضع طوال الوقت للاختبار وضرورة التّأكيد على وجودها عن طريق إثبات عجْز الآخرين، وإبرازه لهم. لا تختلف الطّريقة التي تُنفّذ بها هذه السّياسة داخل مجموعات الأقران عن الطّريقة التي تُمارس بها في العلاقات الدّوليّة، وكانت تلك السّياسة ذات شعبيّةٍ كبيرةٍ في عصر الإمبرياليّة والاستعمار

خاصّةً. تُمارَس هذه السّياسة دائماً في حضور آخرين، وبمشاركةٍ فعّالةٍ للرّأي العام، فلولا الجمهور ما حقّقت مواكب العار النّازيّة، أو بعثات التّكفير الصّينيّة الغرض منها.

لمْ يعد للإذلال المتعمَّد الذي يقوم به الفاعلون الاجتماعيّون أثرٌ كبيرٌ، فقد تزايد النّقد لهذه الممارسات الاجتماعيّة عبْر التّاريخ، ولكنْ يختلف الأمر في السّياسة الدّوليّة، فالدّول المُهانة لا تنجح في قلب المعادلة لصالحها إلّا في حالاتٍ استثنائيّةٍ فقط، وبشرط وجود مساندةٍ قويّةٍ من أطرافٍ أُخرى، كما فعلت الصّين في عام 1901.



لا نهاية

بدأ هذا الكتاب بالقَصَص، وانتهى بالتّاريخ: تاريخ الحداثة الأوروبّيّة بعَدِّها عصْراً تعلّمت فيه أوروبّا قيمة الكرامة والحُرّيّة الشّخصيّة، واستطاعت أن تفرضها على الرّغم من الاعتراضات كلّها، لكنْ لمْ تستطع الحداثة حتّى اليوم أنْ تصبح فضاءً مثاليّاً يتعامل فيه النّاس بعضهم مع بعضٍ بطريقةٍ تعكس الاحترام، وتقوم على التّفاهم، وتخلو من الإهانة، فقد نشأت -في ظلّ التّنوير- أشكالٌ أُخرى جديدةٌ من الإهانات وتقييد الحُرّيّة مستندةً إلى السُّلطة، توجد هذه الأشكال في المستعمرات الأوروبّيّة خارج أوروبّا، كما توجد في المؤسّسات الشّموليّة في الجيش، أو في المدارس الدّاخليّة، ودُور الرّعاية. هنا لَعب الخزْي المتعمَّد -أو الإذلال أيضاً- دوراً محوريّاً، ولمْ تظهر مقاومة هذه الممارسات إلّا فيما بعد، وبعد مشقّةٍ كبيرة.

في الوقت نفسه تغيّر مجال السُّلطة، وتغيّر ممثّلوها على جانب المذنبين، وعلى جانب الضّحايا على حدٍّ سواء: فابتعدت الدّولة عن ممارسات الخزْي كوسيلةٍ من وسائل ضبْط الأعراف والتّقاليد على نحوٍ ملحوظٍ، وأخْلت المجال للمجتمع، فبدأ المجتمع من ناحيته بإيجاد أسبابٍ جديدةٍ للخزْي، وتحديد المجموعات المُستهدَفة، وأصبح لوسائل الإعلام دور الوسيط، والمؤيّد، والمبادر بالخزْي، وعلى ذلك،

تولّت وظيفةً أخلاقيّةً سياسيّةً مهمّةً. قامت وسائل الإعلام بوظيفة التّشهير الرّمزيّ، فأخذت تفضح المواطنين غير المحبوبين، وتختبر محتوى الإذلال في إجراءات السّياسة الخارجيّة، فلمْ يعد اليوم أحدٌ معصومٌ عن التّشهير.

التّاريخ بالحركة السّريعة:
امندينجن، درسدن، هامبورج

انتقل في عام 1773 يوهان جورج شلوسر، وهو محامٍ من مدينة فرانكفورت، إلى مدينة امندينجن مع زوجِه السّيدة كورنيليا، واسْمها قبْل الزّواج، كورنيليا غوته، وامندينجن مدينة تقع في ولاية بادن فورتمبورج يبلغ عدد سكّانها ألْفَيْ نَسَمة. كان حاكم مدينة كارلسروه العسكريّ قد استدعى شلوسر ليتقلّد منصباً إداريّاً مهمّاً، وقبِل شلوسر الوظيفة؛ لأنّه كان يشعر بطاقةٍ كبيرةٍ للإصلاح. كان من بين إجراءات الإصلاح التي قام بها الأمر الذي أصْدره بأنْ يدقّ الحارس اللّيليّ في الرّابعة من صباح كلّ يومٍ على نوافذ المواطنين المدينين، ويصيح: «أيّها النّاس، انهضوا واعملوا حتّى تدفعوا ديونكم!»[559]. كانت الضّوضاء التي يُحدثها الحارسُ اللّيليّ كفيلةً بإيقاظ المَدين النّائم، ولكنّها كانت مسموعةً أيضاً في البيوت المجاورة كلّها، وكان الغرض من هذا الإجراء هو التّرهيب والخزْي العلنيّ لأولئك الذين لا يوفون بالتزاماتهم تُجاه دائنيهم.

ولكنْ ليس من المؤكّد إذا كان مثل هذا الإجراء قد آتى مفعوله، وكانت له نتيجة، فهل شعر من أيقظهم الحارس اللّيليّ بتلك الفظاظة بالخزْي بالفعل، وسارعوا بالذّهاب إلى العمل؟ هل رأى الجيران أنّ الأمر الذي أصْدره رئيس المدينة الجديد صحيحاً وملائماً؟ هل شعروا بالامتعاض

من صوت الحارس اللّيليّ العالي أم إنّهم عادوا إلى النّوم مرّةً أُخرى شاعرين بالشّماتة؟ لمْ تَرِدْ إلينا أيّة انتقاداتٍ لهذا الأمر، أو اعتراضات عليه، ومن المُحتمل أنّ النّاس قبلت هذا التّدخُّل من قِبَل السُّلطات بوصْفه إجراءً مُعتدلاً، فبالمقارنة بعقوبات الفضْح الخاصّة بالشّرف كان هذا الإجراء بالفعل مُعتدلاً، فلمْ ينتهِ الأمر بالمواطنين المتخلّفين عن أداء ديونهم على عَمود التّشهير على أيّة حال. شلوسر كان هنا أكثر ليبراليّةً من زميله في بيلفلد الذي اقترح في عام 1817 نصْب عَمود تشهيرٍ للمتسوّلين عند مبنى البلدية، حيث يُجبر كلُّ مُتسوّلٍ كسولٍ على الوقوف عند العَمود بضعَ ساعاتٍ أمام أعيُن النّاس كلّهم[560]، ومع ذلك، فالحقيقة أنّ التّحذير العلنيّ المتكرّر كلّ صباحٍ يتضمّن أيضاً -وعن قصْدٍ- شكلاً من أشكال الخزْي والفضْح.

بعد مئة عامٍ من ذلك التّاريخ، حدث أمرٌ مشابهٌ في ولاية ساكسونيا، هنا كان موقف المواطنين، ووجهة نظرهم موثقةً على نحوٍ أفضل، فقد انتقد أوغست بيبل، النّائب ذو التّوجُّه الاشتراكيّ الدّيمقراطيّ في برلمان الولاية في درسدن، في عام 1883 ممارسات موظّفي البلديّة تُجاه المتخلّفين عن دفْع ضرائبهم، فقد كان هؤلاء الموظّفون يقومون «بوصْم المتخلّفين عن الدّفع بالعار» علانيةً، فكانوا ينشرون أسماءهم وعناوينهم في النّشرة الحكوميّة، أو في الجريدة الرّسميّة، كما أصْدروا توجيهاتٍ لأصحاب المطاعم والحانات بلصْق هذه القوائم على حيطان محالّهم، وبمنع كلّ من ظهر اسْمه على القائمة من دخول مطاعمهم. لمْ يعترض بيبل على منْع المتخلّفين عن دفْع الضّرائب «الخبثاء» من دخول الحانات، ومحالّ الرّقص إلى أنْ يدفعوا ضرائبهم، ولكنّه اعترض بحسْمٍ على ما عدّه بعض النُّوّاب اللّيبراليّين الآخرين أيضاً «إذلالاً وإهانةً للكرامة»، فقد اعترض

على أنْ تُتلى أسماء هؤلاء المعنيّين في التّجمّعات العامّة، وتُنشر في الجرائد، أو تُكتب فوق اللّافتات، وتُعلّق في الحانات والمطاعم، فهذا شيءٌ يماثل «وقوفهم إلى عَمود التّشهير»، و«التّحذير العلنيّ من التّعامل معهم»، وهو شيءٌ «خبيثٌ ومُحزنٌ»، ويتعارض مع «مُجْمَل التّشريعات الجديدة»، وكانت حكومة ولاية ساكسونيا قد أقرّت هذه التّشريعات الجديدة[561].

التّشريعات الجديدة كانت تعني الأحكام الجنائيّة التي تخلو من التّشهير، وعقوبات الضَّرب العلنيّ، وتؤكّد حماية الكرامة الشّخصيّة، فقد بدأ الشّعور بالنّفور يتزايد منذ نهاية القرن الثّامن عشر تُجاه فضْح الأشخاص علانيةً في أثناء عقابهم على ارتكابهم المخالفات. وضَع المشرّعون الشّعور بالشّرف في اعتبارهم، وتحفّظوا على العقوبات المُخزية، واختفت تلك العقوبات بالفعل في منتصف القرن التّاسع عشر من الممارسات القانونيّة حتّى إشهار الدّيون العلنيّ، وهو ما قام به شلوسر في امندينجن، أصبح إهانةً تستوجب المحاكمة وفقاً للقانون المدنيّ.

يظهر هنا كيف تطوّرت التّصوّرات عن الحقوق المدنيّة، وعن سُلطة الدّولة، فالثّورة الفرنسيّة اخترعت مفهوم المواطن (Citoyen)، وللمواطن الحقّ في حماية شَرفه من التّدخُّلات والتّجاوزات، من الأفراد، ومن الدّولة. كان هناك توافقٌ واسعٌ على أنّ العقوبات الجسديّة العلنيّة، التي كانت تمارس حتّى أربعينيّات القرن التّاسع عشر، تُهين شرف المواطن، وتضرّ باعتزازه بذاته، واحترام الآخرين له دائماً. يتعارض استعمال العقوبات الجسديّة كوسيلةٍ من وسائل الخزْي مع الغرض من العقوبة في العصر الحديث، وهو الإصلاح والتّهذيب، كما تتعارض هذه العقوبة مع المبادئ الحديثة التي تنادي باحترام الكرامة الإنسانيّة، حتّى مع أولئك الذين خالفوا القانون والنّظام.

لمْ يكن القانون قد نصّ بعْد على ضرورة حماية الكرامة الإنسانيّة، ومع ذلك فقد كان لكلّ مواطنٍ الحقّ في مطالبة الدّولة والمجتمع، «الذي يعتمد عليه في حياته»، بحماية «حُرّيّته وكرامته»، كما عبّر عن ذلك السّياسيُّ ذو التّوجُّه اللّيبراليّ كارل تيودور فلكر[562]، فلا أحد يملك سُلطة تحقير الآخرين وخزْيهم علانيةً. من هذا المنطلق، قام كبار القُضاة في الإمبراطوريّة الألمانيّة في عام 1882 بمراجعة قرارٍ سابقٍ ينصّ على إشهار أحد الأحكام في قضيّة سبٍّ وقذْفٍ، وعلى الرّغم من أنّ المشرّعين قد أقرّوا إشهار الأحكام، إلّا أنّ قضاة مدينة لايبزج انتقدوا إشهار الحُكم؛ لأنّ ذلك سيؤدّي إلى «خزْي المذنب في دوائر معارفه»[563].

كان المجلس التّأديبيّ لجامعة هامبورج متفوّقاً على الكلّ في مسألة الخزْي؛ إذْ إنّ لائحته كانت تنصّ حتّى عام 1951 على الإعلان عمّن حُكم عليه بالعقوبات القاسية على اللّوحة السّوداء، ففي عام 1956 حكمت محكمة ولاية هامبورج في عام 1956على أحد طلبة الجامعة بالسّجن لمدّة عامَيْن بسبب نشاطه الجنسيّ المثليّ، والسّبّ، والقذْف، وأحاطت رئيس جامعة هامبورج عِلماً بالحُكم، هنا قامت الجامعة بإجراءاتٍ تأديبيّةٍ مشدّدةٍ ضدّ المحكوم عليه، وصلت حدَّ فصْله من الجامعة بعد عامَيْن. ظلَّ قرار المجلس التّأديبيّ مُعلّقاً لمدّة شهرٍ كاملٍ على مبنى الجامعة الرّئيس، إضافةً إلى الإشارة إلى حُكم المحكمة الجنائيّة أيضاً.

اعترض المحكوم عليه مسوّغاً «أنّ عقوبة التّشهير العلنيّ تتعارض في كثيرٍ من الأوجه مع القانون العام». لمْ يكن الحُكم عليه، أو فصْله من الجامعة هو ما دفعه للاعتراض (على الرّغم من أنّ مبدأ عقوبة المثليّة الجنسيّة قد أصبح مشكوكاً فيه، وبدأ العديد من النّاس يتقدّمون منذ بداية الخمسينيّات بالطّعون في عدم دستوريّة المادة 175 من القانون العام).

اعترض الطّالب بأنّ الخزْي غير مقبول، وقد تحقّق هذا الخزْي مع إشهار الأحكام ضدّه، فلمْ يكن الإشهار متوافقاً مع القانون العام الذي يكفل لكلّ مواطنٍ ومواطنةٍ حماية الكرامة، كما لا يتوافق مع حماية الكرامة الإنسانيّة وفقاً للمادّة 1 من القانون العام، وعلى الرّغم من ذلك، لمْ يتوقّف المجلس التّأديبيّ لجامعة هامبورج عن التّشهير بهذا الشّكل إلّا مع ظهور لائحته الجديدة في عام 1965[564].

مثل هذه الوقائع التي حدثت في هامبورج ودرسدن تصوّر أمْرَيْن: الأمر الأوّل: أنّ عقوبات الفضْح والتّشهير، التي أُلغيت بعد الكثير من الأخْذ والرّدّ؛ كانت لها آثارٌ باقيةٌ في الإدارات العامّة، وفي القانون على نحوٍ يُثير الدّهشة، وإنْ كانت هذه الآثار قد أخذت تضعف مع الوقت، والأمر الثّاني: أنّ هذه العقوبات استدعت بنفسها المقاومة ضدّها؛ فقد ازداد الشّعور بالاستياء تُجاه الخزْي والإذلال الذي تمارسه السُّلطات الحكوميّة، أو سُلطة البلديّة، وعبّر هذا الاستياء عن نفسه في احتجاجات مجموعة الاشتراكيّين الدّيمقراطيّين واللّيبراليّين التّقدُّميّين في ولاية ساكسونيا، كما انعكس هذا الاستياء أيضاً في الحُكم الذي حكمت به محكمة الإمبراطوريّة، وفي الشّكوى التي تقدَّم بها طلبة جامعة هامبورج، ويرجع الفضْل للنّفور من التّشهير العلنيّ إلى دافع التّحرُّر الأصيل لدى البشر: فكلّ إنسانٍ له الحقّ من الأساس في الحصول على التّقدير والاحترام اللّازمَيْن لقيمته الشّخصيّة، بصَرف النّظر عمّا قام به في موقفٍ لمْ يتكرّر؛ لهذا لمْ يعُد من المقبول الحُكم بالفضْح العلنيّ كعقوبةٍ إضافيّةٍ، أو ثانويةٍ، فمثل هذه العقوبات تحقّر من المحكوم عليه، وتتعمّد تعريضه لاحتقار وشماتة الآخرين، وهذا يتعارض مع الاقتصاد الأخلاقيّ في مجتمع المواطنة المتحضّر الذي يؤكّد على الاحترام، والأدب، والتّهذيب.

لمْ يكن أحدٌ يتنبّأ في 1800 بأنّ هذه المواقف من الخزْي والإذلال ستصبح يوماً ما تراثاً مشتركاً، وستتمكّن من التّأثير على لغة التّفاعل الإنسانيّ، إلّا أنّ المعاصرين في ذلك الوقت من ذوي التّوجُّه اللّيبراليّ كانوا ينتقدون بالفعل ما عدّوه سياساتٍ للإذلال. كانت الدّولة هي المجال الذي تُمارس فيه هذه السّياسات، ولكنّها كانت حاضرةً أيضاً في العادات والتّقاليد التي تمارس التّوبيخ والتّأنيب، وتظهر إضافةً إلى ذلك في العقوبات التي تعرّض النّاس علانيةً للسُّخرية والخزْي، وتسيء إلى سُمعتهم، وكانت تلك العقوبات مقتصرةً في معظم الأحوال على الجماعة المحلّيّة، وروابط زملاء العمل. كانت سياسة الإذلال منتشرةً في أوروبّا كلّها في بداية العصر الحديث، ولكنْ اجتهدت الحكومات لاحتواء هذه السّياسات وحظْرها، فمن مصلحة الدّولة أن تكون هي المُحتكرة الوحيدة للعُنف وإصدار العقوبات[565].

كان القول سهلاً، والفعل صعباً؛ ففي عام 1826 قام بعض العمّال في حَوْض بناء السُّفن في بريستول بربْط أحد النّجّارين إلى ساري إحدى السُّفن؛ لأنّه خرَق الإضراب الذي قاموا به، ثمّ داروا به في المدينة كلّها، وكان من المعتاد في القرى الرّوسيّة حتّى القرن العشرين أن تتشكّل جبهةٌ موحّدةٌ ضدّ اللّصوص، أو الخَوَنة؛ وكان استعمال العُنف مع الخزْي العلنيّ متوقّفاً على فداحة الجُرْم[566]. كانت مثل هذه العقوبات تتمّ بدون محاكماتٍ قضائيّةٍ؛ لأنّ القانون لا ينصّ على عقوبةٍ ضدّ ما حدث من خرْقٍ للقواعد، كما في حالة النّجّار في بريستول، أو أنّ المحاكم كانت على مسافةٍ بعيدةٍ، أو غير جديرةٍ بالثّقة، كما هو الحال في روسيا. إضافةً إلى هذه الاعتبارات البراجماتيّة، كانت لممارسات العدالة الشّعبيّة قوّةٌ

شاملةٌ اجتماعيّاً، فالجماعات كانت تؤكّد وتبرهن على سُلطتها لممارسة التّأنيب، والتّوبيخ، والإقصاء عندما تقوم بخزْي أحد الجُناة من أعضائها علانيةً، وكانت تحرص في الوقت نفسه على ألّا تَصِم المخالفين بالعار دائماً، أو تقصيهم تماماً خارج الجماعة، هكذا كانت الجماعة تؤكّد على القواعد المعياريّة، والتّقاليد السّاريّة، بحيث تجعل على الأقلّ أولئك الذين ينفّذون الخزْي، أو المشاركين فيه، مرتبطين بهذه القواعد على نحوٍ أقوى.

نستطيع أن نرى العلاقة المشابهة نفسها بين التّضمين والإقصاء في استعراضات الإذلال التي كانت تمارس في فترة النّازيّة، من ضمن هذه الاستعراضات كانت مواكب العار، واستعراض «أعداء الشّعب»، أو «الخَوَنة» أمام الجمهور في الأماكن العامّة. لا يختلف ما حدث في السّتينيّات في الصّين كثيراً عن ذلك؛ فقد قام بعض الشّباب من الجنسَيْن في أثناء الثّورة الثّقافيّة، وبمساندة الرّئيس الأكبر، بتحدّي واستبعاد السُّلطات كلّها التي كانت مقدّسةً سابقاً في الدّولة، والمجتمع، والعائلة[567]، وكلّما كان سقوط ضحاياهم شديداً ارتفع الوعي الجمعيُّ بمدى سُلطة وسيطرة الفاعلين، وكان الفاعلون مقتنعين تماماً بأنّهم يقومون بالشّيء الصّحيح؛ لأنّهم يدافعون عن الثّورة ضدّ الثّورة المضادّة المزعومة، حتّى رجال العاصفة في فترة النّازيّة كانوا يفترضون أنّهم يتصرّفون بتكليفٍ من جموع الشّعب، ومن أجل حمايته، عندما كانوا يشهّرون بالنّساء والرّجال علانيةً إذا خالفوا الأخلاقيّات الجديدة.

انتقلت سُلطة الجماعة، أو المجتمع في القرن العشرين إلى الوحدات الكبيرة، مثل: الشّعب، وباسْم الشّعب كان بعض الفاعلين شبه الحكوميّين يُنزلون العقاب، ويوقِعون الجَزاء، ويمارسون التّشهير والإذلال بلا أيّ

رادعٍ، وكان يشترك في ذلك معهم بعض الدّوائر من الشّعب. نلْحظ عامّةً أنّ المجتمعات القائمة على الجماعانية، التي تؤكّد على الدور الاجتماعي للفرد، ومسؤوليّته تُجاه الصّالح العام للجماعة، تميل إلى عدم الاهتمام بحماية الأفراد، وحقّهم في الاحترام الّلازم، فالنّازيّة كانت تصدّر الشّعار التّربويّ: «أنت لا شيء، الشّعب هو كلّ شيء»، هنا نجد أنّ حقوق الفرد تتراجع خلْف مصلحة مجموع الشّعب[568]، وفي البلاد التي تسود فيها «الاشتراكيّة الحقّة» أيضاً، نجد أنّ الجماعة لها الأولويّة عن احتياجات المواطنين الفرديّة، وكان الخزْي العلنيّ على جدول الأعمال اليوميّ في هذه البلاد، ففي ألمانيا الشّرقيّة كانت المدارس وأماكن العمل تنشر أسماء العاملين الذين لا يحقّقون الإنجاز المطلوب إليهم على مجلّات الحائط والّلافتات؛ أمّا الصّين، فكانت الرّايات البيضاء توزّع في الخمسينيّات والسّتّينيّات من القرن العشرين على الأفراد لوصْمهم بضعف الإنجاز، فيصبحون عُرضةً «للفضْح» العلنيّ[569].

يتلخّص التّسويغ الرّسميّ لممارسات الخزْي دائماً في ادّعاء الرّغبة في تربية وإصلاح ضحايا هذه الممارسات، وإدماجهم مرّةً أُخرى في الجماعة. يسوق المدافعون عن عقوبات الخزْي في الولايات المتّحدة الأمريكيّة أسباباً مشابهة. ظلّ جون برايثوايت، العالِم الأستراليّ المتخصّص في علوم الجريمة، يروّج منذ ثمانينيّات القرن العشرين لمزايا عقوبات الخزْي، وآثارها الإيجابيّة، وهو يفرّق هنا بين عقوبات الخزْي التي تُعيد إدماج المعاقَب في الجماعة مرّةً أُخرى وبين عقوبات الخزْي التي تَصِمه إلى الأبد بالعار. على خطاه نفسها سار كلٌّ من اكتشف في الخزْي سلاحاً يستعمله من لا يملك السُّلطة ضدّ الأقوياء، هكذا قام بعضهم بالتّشهير بأصحاب البنوك، والمتهرّبين من الضّرائب، وملوّثي

البيئة الكبار على الإنترنت، لكنّنا إذا دقّقنا النّظر سنجد أنّ الخطّ المستقيم الفاصل بين «الفضْح» غير المؤذي، وبين الإذلال المؤذي المُهين، غير واضحٍ، بلْ إنّه أحياناً متعرّجٌ ومقطوع[570]، ففي الواقع إنّ الخزْي يصاحبه دائماً الوصْم بالعار والإقصاء، ولو كان هدف الخزْي في المقام الأوّل التّركيز على إعادة إدماج «الأشرار» اجتماعيّاً وإصلاحهم.

تتجلّى الإشكاليّة عندما تحتكر الحركات السّياسيّة والاجتماعيّة الأخلاق، وتدّعي أنّ لها الحقّ في التّصرُّف باسْم الصالح العام، أو لمصلحة الجموع، وترى في الخزْي وسيلةً مشروعةً لتحقيق ذلك، فقد تحفّظ العديد من النّاس على مقترحاتٍ مثل تلك التي اقترحها الحزب اليساريّ في عام 2012، حيث أراد نشر أسماء المتهرّبين من الضّرائب الأغنياء على الإنترنت. قال المنتقدون لهذا الاقتراح: إنّ مثل هذا التّصرُّف يُعدُّ عودةً إلى عقوبات الفضْح والتّشهير التّقليديّة، ويفتح الأبواب جميعها أمام التّعسُّف، فما ينطبق على المتهرّبين من الضّرائب اليوم يمكن أن يحدث غداً مع متجاوزي السُّرعة في الطُّرق السّريعة، أو يمتدّ ليشمل آخرين لهم تفضيلاتٌ جنسيّةٌ مختلفة[571].

ينعكس في هذه المسوّغات موقفٌ ليبراليٌّ يرفع كثيراً من قيمة احترام الحُرّيّات الشّخصيّة، ويُشكّك في محاولات الخزْي الجماعيّة، وما يسْتتر وراءها من حسٍّ شعبيٍّ، أو طبقيٍّ «سليم». أوضَحت ممارسات الخزْي العلنيّ في النُّظُم الشّموليّة في الواقع مدى سهولة التّحكُّم في هذا الحسّ بوساطة الدّعاية ضدَّ أعداء يتجدّدون باستمرارٍ، وضدّ كلّ من يختلف عن المجموع، حتّى عندما يُستعمل الخزْي العلنيّ كوسيلةٍ لمحاربة الأقوياء، فإنّه لا يفقد شكله الدّنيء والخبيث. «فمن يقوم بخزْي الآخرين علانيةً يماثل من يُريق الدِّماء». هكذا يقول التّلمود[572].

ضحايا الخزْي:

نساءٌ بلا حياء، رجالٌ بلا هِمّة

لمْ تختفِ قطّ الأسباب التي تؤدّي إلى خزْيِ الآخرين علانيةً، فهي كثيرةٌ، فالمجتمعات في بداية العصر الحديث كانت تعاقب بالتّشهير، والضّرب، والوصْم بالعار اللّصوصَ، والمحتالين، ومزيّفي النّقود، ومن يقوم بالسَّبّ والقذْف، أو من يتّهم الآخرين بالباطل؛ أمّا المخالفات البسيطة للتّقاليد والمعايير، فكان يُتعامَلُ معها داخل الرّوابط، والجمعيّات، والمجموعات المحلّيّة، وكانت الزّلّات الجنسيّة خاصّةً تخضع للاستهزاء العلنيّ والسُّخرية، وهو ما كان يمكن أن ينزلق بسهولةٍ إلى العُنف.

لمْ تعد المجتمعات الحديثة تشهد عقوبات الفضْح والعار التي تفرضها السُّلطة، إلّا أنّ الدّوافع الاجتماعيّة للخزْي ولممارسته ظلّت مستمرّةً لمدّةٍ طويلةٍ في هذه المجتمعات. تتعرّض النّساء وحياتهنّ الجنسيّة إلى هذه الممارسات خاصّةً، فالعائلات البرجوازيّة والبرجوازيّة الصّغيرة في القرن التّاسع عشر كانت تربّي بناتها لتجعل منهنّ كائناتٍ تتّسم بالحياء، ويخْجلن من كلّ شيءٍ، حتّى من أيّة بقعةٍ، أو من شقٍّ صغيرٍ في الفستان، وكانت البنات يشحْنَ بنظراتهنّ، وتحمرّ وجوههنّ في حضرة الشّباب، لكنْ إذا حدث وحَملت فتاةٌ خارج الزّواج، فكانت تختفي تماماً عن أعين المجتمع الصّالح، إلّا إذا استطاعت العائلة تزويج الفتاة المخطئة سريعاً، حتّى إذا اضطّرت إلى تزويجها من رجُلٍ أقلّ من مستواها الاجتماعيّ.

كانت حياة النّساء الجنسيّة أمراً لا يخصّ العائلة وحْدها، ولكنّه يتخطّى ذلك بكثيرٍ، فحياة النّساء الجنسيّة كانت تدخل في اهتمامات الدّولة والمجتمع. اتّضح هذا، عندما كانت النّساء «الآريّات» يتعرّضْنَ للفضْح العلنيّ في فترة النّازيّة؛ لأنّهنّ ارتبطنَ بعلاقاتٍ مع رجالٍ يهودٍ، أو مع أحد

عمّال السُّخرة الأجانب. اتّضح هذا أيضاً في البلاد الأوروبيّة التي اجتاحتها الجيوش الأجنبيّة، فبعد تحرير هذه البلاد في عامي 1944/ 1945 تعرّضت عشرات الآلاف من النّساء من أهل البلد «لحَلْق شعورهنّ» علانيةً، والطّواف بهنّ في الشّوارع؛ لأنّهنّ اتُّهمن بإقامة علاقاتٍ مع المحتلّين، وقيل إنّهنّ فرّطْنَ في شرفهنّ، بلْ قيل ما هو أسوأ من ذلك، فاتُّهمْن بتلويث الشّرف الوطنيّ. الاتّهام نفسه وُجّه لبعض النّساء الكاثوليكيّات في شمال إيرلندا في عام 1970؛ لأنّهنّ كُنّ على علاقةٍ بجنودٍ بريطانيّين، فرُبطت النّساء إلى عَمود نورٍ في الشّارع، بعد أن حُلقت شعورهنّ، وغُطّين بالقطْران والرّيش، هنا أيضاً لمْ تكن سُلطة الخزْي في يَد الدّولة، ولكنّها كانت في يَد المجموعات الاجتماعيّة[573].

يتجلّى في هذا المجال التّفاوت الشّديد بين الجنسَيْن؛ كانت النّساء يتعرّضنَ دائماً، وبوضوحٍ، وفي كلّ مكانٍ للخزْي حِرصاً على تطوّر عفّتها الجنسيّة على الطّريق المقبولة اجتماعيّاً وسياسيّاً؛ أمّا الرّجال، فلمْ يكن هناك داعٍ ليتعرّضوا لآليّاتٍ مماثلة؛ أمّا الفرنسيّون الذين اضطّرّوا للعمل بالسُّخرة في أثناء الحرب العالميّة الثّانية في ألمانيا، وكانت لهم عشيقات ألمانيّات، فلم يتعرّضوا للإذلال العلنيّ في بلادهم بعد ذلك، فالشّرف الذُّكوريّ لا يتركّز في أعضائهم الجنسيّة، على عكْس النّساء. يتركّز الشّرف الذُّكوريّ في الشّجاعة: فالصّبيُّ الخوّاف الذي لا يخفي خوفه، كان معرّضاً للمشكلات، فأصدقاؤه وزملاؤه في المدرسة، وأبواه وإخوته أيضاً، يصفونه بأنّه جبانٌ، أو خَرِع، وكان على كلّ من يريد النّجاة من مثل هذا الخزْي أن يخضع لأكثر اختبارات الشّجاعة عبثيّةً، بدون أن يرمش له جفْن، وكانت المدارس الدّاخليّة الإنجليزيّة في القرن التّاسع عشر والقرن العشرين تشتهر بسُمعتها السّيّئة في ممارسة هذه الاختبارات، وكانت

روابط الطّلبة تفرض اختباراتٍ مشابهةً لامتحان الشّجاعة، وبالطّبع كانت هذه الاختبارات تُمارس أيضاً في الجيش بغرض صَقْل المجنّدين.

أمّا أكثر المواقف مأساويّةً، التي يمكن أن يتعرّض لها الرّجُل، فهي عندما تخاطبه امرأةٌ وتصفه بالجبان، أو عندما يصِفه أحدٌ بالصِّفة نفسها أمام جمهورٍ من النّساء. حدث هذا في عام 1914 بعد اندلاع الحرب العالميّة الأولى في بريطانيا العظمى، ففي ذلك الوقت كانت النّساء الشّابّات يتسلَّيْن باسْم الوطنيّة، وكنَّ يقدّمْنَ للرِّجال الذين لا يرتدون الزّيّ العسكريّ ريشةً بيضاءَ أمام الجميع في الشّارع. كانت الرّيشة البيضاء رمزاً للجُبْن، وكان هذا رمزاً مفهوماً للجميع[574]. شعر العديد ممّن تعرّضوا لهذا الموقف بالانزعاج الشّديد، لدرجة أنّ عدداً غير قليلٍ منهم تطوّع بعد ذلك للدّفاع عن الوطن. كان هذا التّصرُّف فكرةً طرأت على ذهْن نائب الأميرال المتقاعد، شارلز كوبر بنروز-فيتزجيرالد، ولكنْ كان تنفيذ الفكرة مسؤوليّة النّساء حتّى يصبح للخزْي تأثير أكبر. تلخّص فيرجينيا وولف في عام 1938 الأمْر، وهي تتذكّر تلك الأوقات قائلةَ: إنّ الرّجُل يجد في النّهاية «أنّ وصْف إحدى النّساء له بالجُبْن إهانةٌ شديدةٌ، تماماً كما تجد المرأة أنّ وصْف أحد الرّجال لها بالفُجور إهانةٌ شديدةٌ أيضاً»[575].



صورة 22: حملة الرّيشة البيضاء. بريطانيا العظمى في أثناء الحرب العالميّة الأولى.

الحملات الدّعائيَة، الوعْي، المقاومات

ولو كان عدد الرّيش الأبيض المقدّم قليلاً، إلّا أنّ حمْلة الخزْي تركت -كما كتبت وولف- «انطباعاً نفسيّاً ضخماً» استمرّ مدّةً طويلةً، فقد شَعر من تعرّضوا لهذا الخزْي أنّهم مخاطبون شخصيّاً، وذلك على عكس اللافتات التي تدعو إلى التّطوّع للتّجنيد، والمعلّقة في كلّ مكانٍ، على الرّغم من أنّها معتمدةٌ على حافز الخزْي أيضاً[576]. لمْ يكن الفرق بين الدّعوة العامّة المُخزية وبين الأُخرى الشّخصيّة بسيطاً، أو تافهاً بأيّ حالٍ

من الأحوال، فالمرء يمكن ببساطةٍ أن يتغافل عن لافتات التّجنيد، أو لا يراها؛ أمّا الدّعوة الشّخصيّة للتّطوّع، فكانت مباشرةً وشديدة القُرب، ولا يمكن الهروب منها، أو تحاشيها.

يشرح هذا الفرق أسباب إخفاق حملات الخزْي السّياسيّة، أو التّجاريّة بصفةٍ عامّة. في عام 1951 طاف الخبّازون في غرْب برلين في شوارع المدينة، وهُم يحملون قَفصاً حَبسوا داخله رجُلاً وامرأةً أطلقا عليهما: «السّيّد إهانة، والسّيّدة فضيحة». كان الاثنان يشتريان الخبز من الجمعيّات الاستهلاكيّة الرّخيصة في برلين الشّرقيّة، ما يضرّ بمصالح الخبّازين الاقتصاديّة في برلين الغربيّة؛ لأنّ ثمن الخبز لديهم مرتفع. كان مجلس الشّيوخ في برلين الغربيّة قد بدأ منذ خمسينيّات القرن العشرين حملةً موجّهةً ضدّ الشّراء من برلين الشّرقيّة عُلّقت في أثناء ذلك اللّافتات، وعُرضت الأفلام القصيرة، والصّور التي تشرح الموضوع. كانت تلك الحملة مكلفةً للغاية، ومع ذلك لمْ تحقّق نجاحاً يُذكر بين النّاس[577]. أخفقَ ذلك الخزْي في تحقيق غرضه؛ لأنّه لمْ يمسّ النّاس شخصيّاً، فأثر النّداءات والتّحذيرات العامّة ضعيف، يتّضح هذا على سبيل المثال: في الحملات ضدّ المتهرّبين من دفْع تذاكر المواصلات؛ أمّا إذا ضُبط المتهرّبون واقتيدوا أمام أعين الرُّكّاب الآخرين خارج القطار، فإنّ هذا الفعل من شأنه أنْ يحرّك لدى الكثيرين شعوراً بالخزْي، ويمنعهم من الإقبال على تجرِبة التّهرُّب من دفع التّذاكر[578].

يُعدُّ الخزْي الذي يواجهه مخالفو القواعد والمعايير مباشرةً، ويفضحهم أمام الآخرين، أكثر فعاليّةً بكلّ تأكيد. في عام 1959 أثارت لافتةٌ معلّقةٌ في واجهة أحد محالّ الأحذية في موسكو ضجّةً كبيرةً، فقد رُسم على اللّافتة رسْمٌ كاريكاتوريٌّ لرجالٍ ونساءٍ من الحيّ نفسه قاموا بسرقاتٍ

واحتيالاتٍ بسيطة. ظَهر كلُّ واحدٍ، وكلّ واحدةٍ منهم على الّلافتة باسْمه الكامل، وتاريخ ميلاده، وعنوانه. كان لهذه الإجراءات في الأغلب تأثيرٌ أكبر من الشّعارات المنتشرة في كلّ مكانٍ عن ضرورة التّخلّي عن النَّصْب والاحتيال من أجل الصّالح العام، ولصالح اقتصاد الشّعب الاشتراكيّ[579].

أمّا في المجتمعات الّليبراليّة، فإنّ فضْح الأشخاص يُعدُّ أمراً مُستهجناً، ففي هذه المجتمعات يُقال: إنّ الفضْح يضرُّ بالكرامة الإنسانيّة؛ لأنّه يستعرض النّاس علانيةً، ويجعلهم عُرضةً لاحتقار الآخرين، لهذا لا يتعمّد المشرفون في وسائل المواصلات العامّة خزْي المتهرّبين من دفْع التّذاكر شخصيّاً، حتّى المؤسّسات هناك بدأت تحظر أيّة لمحةٍ تدلّ على سلوكٍ مُهينٍ للآخرين، أو مُذلٍّ لهم، فصَدرت التّوجيهات للعاملين في الهيئات الاجتماعيّة، ومراكز التّوظيف، باستقبال «عملائهم» بكلّ تهذيبٍ واحترام. أسْهمَ في ذلك الأسلوب المعماريّ الجديد الذي بُنيت به هيئات التّوظيف، فقد تحوّلت من «أماكن «غير لائقةٍ» تقع في «المناطق الهامشيّة» إلى منشآتٍ خدميّةٍ موجودةٍ في ممرّات التّسوُّق، أو في الشّوارع الكبرى[580].

لكنْ إذا شَعر الحاصلون على الخدمات الاجتماعيّة بالخزْي في أثناء حصولهم على الخدمة، فهذا يعني أنّ لديهم وعياً عالياً بالعار، ويرتبط هذا الوعي بدوره بخبرة معاناتهم من فقدان المركز الاجتماعيّ، أو عدم قُدرتهم على تطبيق معايير الإنجاز الاجتماعيّ، ففي مجتمعات العمل الحديثة يُعدّ عدم كسْب النّقود، والاعتماد على الآخرين وصْماً اجتماعيّاً بالعار. يدفع الحاصلون على الخدمات الاجتماعيّة ثمن مشترياتهم أحياناً ببطاقات الغذاء التي توزّعها مراكز التّوظيف عوضاً عن النّقود، ولكنْ إذا شعروا أنّ النّاس لَحظت عليهم ذلك، فقد يشعرون على الفَور «بالإهانة المضاعفة».

هنا قد يخجلون من التّوجُّه إلى طاولات عروض الغذاء المجّانيّة فيما بعد، حتّى لا يكشفوا عن وضعهم المتأزّم للعيان[581].

كان «الفقراء المتعفّفون» في القرن التّاسع عشر يتصرّفون بطريقةٍ مشابهةٍ، فكانوا يحاولون بالطّرائق كلّها ألّا يبدو احتياجهم للمساعدة إلى العيان. كانت بعض المؤسّسات الرّحيمة، والرّوابط النّسائيّة تهتمّ بهؤلاء الفقراء، وكانوا يحرصون على إبقاء أسمائهم سِرّيّةً[582]، ثمّ تحوّل المجتمع إلى مجتمع رفاهٍ، يوفّر الحقوق الاجتماعيّة للمواطنين، فتغيّر بالتّالي مفهوم إعطاء الصّدقات ليصبح شأناً عامّاً خاصّاً بالدّولة، تغيّرت أيضاً التّوقُّعات، وطريقة التّعامل، فلمْ يعد الكثيرون ممّن يُقْدمون على تسجيل فقرهم في الهيئات العامّة يشعرون بالخجل والعار، بلْ كانوا يقومون بذلك، وهُم واثقون بذواتهم وقُدرتهم على المطالبة بحقوقهم الاجتماعيّة[583]. لقد أدركوا أنّهم ليسوا مسؤولين شخصيّاً عن حالتهم، وسهّل هذا الإدراك عليهم الأمر، ففي الفترات التي ترتفع فيها البطالة، أو يرتفع فيها التّضخُّم، يصبح تلقّي المساعدة قَدراً تتعرّض له أعدادٌ كبيرةٌ من النّاس، ولا يعود سبباً يدعو إلى الخجل.

تتشكّل مقاومة الإحساس بالخجل أيضاً عندما نتوقّف عن الاعتقاد بصحّة وسَريان المعايير الاجتماعيّة، فمن يرفض مبدأ العمل بأجْرٍ، ويرفض الإعلاء من مفهوم الإنجاز، لنْ يخجل في الغالب من المطالبة ببطاقات الغذاء حتّى في الأوقات التي يعمل فيها عملاً بدوامٍ كامل، كما لنْ يشعر الأشخاص الذين يذهبون إلى الأوبرا ببنطال جينزٍ ممزّقٍ وبلوفر بالخجل، ولنْ يهتمّوا بنظرات، أو تعليقات الاستنكار من المجتمع الرّاقي، فلنْ تشعر بالخزْي، إلّا إذا اعترفت أوّلاً بالمعايير التي تخالفها.

ولكنْ لمْ يعُد هذا بدهيّاً منذ النّصف الثّاني من القرن العشرين، فقد

تعدّدت أساليب الحياة، فهناك مجموعاتٌ اجتماعيّةٌ معيّنةٌ طوّرت لنفسها قِيَماً وأشكالاً للتّعامل لا تسْري إلّا داخل جماعتهم، ولكنّها أصبحت مقبولةً ومحترمةً من الجميع، ومن ناحيةٍ أُخرى، وهو ما يرتبط أيضاً بما سبق، فقد بدأت عمليّة التّخلّي عن الطّابع الرّسميّ، ما خفّف من قواعد التّصرُّف والسّلوك المتحجّرة وقوّضها، فالكثير ممّا كان يُثير الخجل والخزْي قبْل خمسين عاماً لمْ يعد كذلك اليوم. ثالثاً: أخضعت حركات المساواة الاجتماعيّة في النّهاية التّصوّرات التّقليديّة عن العار، وممارسات الخزْي للفحْص والتّدقيق، وهدمتها على المستوى السّياسيّ، فأعلنت النّسويّات الأمريكيّات والأوروبيّات أنّ الشّعور بالعار وسيلةٌ من وسائل القهر الذي تمارسه المجتمعات الأبويّة، وصكَّ نشطاءُ حركات المثليّين من الرّجال والنّساء في عام 1969 شعارَ «فخْر المثليّ»، وأخذوا يعبّرون عن هذا الفخْر منذ ذلك الحين في العديد من الفعاليّات العامّة المؤثّرة، هنا أيضاً سرت قاعدة: «انتهى زمن الشّعور بالعار»[584].

لكنّ هذا لا يعني أنّ النّاس في المجتمعات الحديثة، أو المعاصرة لا يملكون حسّاً بالشّرف والكرامة، وأنّهم لذلك لا يتأثّرون كثيراً بالخزْي مثل أجدادهم[585]، فما تغيّر -بدون شكٍّ- هو التّصوُّر عن ماهيّة الشّرف، ومن يملك مَنْحه، أو مَنْعه. كان الإحساس بالشّرف والكرامة يأتي في العادة من الجماعة، أو من المستوى الاجتماعيّ الذي ينتمي إليه الفرد، فبدون الجماعة لا يوجد شرفٌ، بالمعنى الإيجابيّ والسّلبيّ، فالشّرف كان يُقاس بالمكان الذي يحصل عليه الفرد في البنْية الاجتماعيّة، ومدى الْتزامه بالمعايير وقواعد السّلوك السّائدة الخاصّة بهذا المكان، لكنْ اختلف الوضْع اليوم؛ فالفرد أصبح يطالب بالشّرف، أو كما يُقال اليوم: يطالب بالاحترام، والمراعاة، والتّقدير[586]. لا تمتلك المجموعات الاجتماعيّة

في المجتمعات الحديثة سُلطةً كبيرةً على طريقة حياة أعضائها ومراقبتها، ففي المجتمعات المتمايزة في نهاية العصر الحديث لا يوجد أساسٌ ماديٌّ تستند إليه سياسات الخزْي الجماعيّة، كما كان الحال في الكوميونات وتجمعات الحِرفيّين في بداية العصر الحديث، فالأفراد يستطيعون تغيير مكان الإقامة، والعمل، والدّائرة الكنسيّة، أو الرّابطة بسهولةٍ، كما لم يعودوا يستمدّون الشّرف والقيمة الذّاتيّة أساساً من المجموعة الاجتماعيّة التي ينتمون إليها.

ومع ذلك، فما زال الخزْي والعار مستمرَّيْن، تستعملهما كلّ مجموعةٍ، خاصّةً في أثناء مرحلة المراهقة، فالنّاس التي لا تعيش وحيدةً، ولها عائلات، وزملاء، وأصدقاء، وجيران، وزملاء دراسةٍ، ومعارف، يهتمّون كثيراً بالحصول على الاحترام والتّقدير[587]، وإذا لمْ يحصلوا عليهما، وإذا حلّت محلّهما الاستهانة الحادّة والمُعلنة، يهتزّ إحساسهم بذواتهم.

التّوجُّه نحو اللّيبراليّة

في الوقت نفسه، فإنّ المجتمعات الملتزمة بحماية الكرامة الإنسانيّة تقوم بتشجيع وتعزيز وعْي مواطنيها تُجاه الممارسات التي يمكن أن تقلّل من شأنهم، أو تُهينهم، بهذا المعنى يمكن أنْ نقول: إنّ الوعْي تُجاه الخزْي يتنامى، فلمْ يكن أحدٌ يتصوّر في الخمسينيّات من القرن العشرين مثلاً: أن يوقّع النّاس على عريضةٍ ضدّ مسابقات الشّباب الرّياضيّة الألمانيّة، ويعترضوا على آثارها المُهينة، فمن نشأ اجتماعيّاً في عائلةٍ، أو مدرسةٍ تسود فيها ثقافة الاحترام والتّقدير، سوف يحْرص كثيراً على أنْ ينال حقّه في المعاملة «بكرامةٍ» أكثر ممّن تربّى منذ صغره على الخضوع وعدم التّقدير. كان توجُّه المؤسّسات الاجتماعيّة منذ ستّينيّات القرن العشرين

إلى اللّيبراليّة هو العامل الحاسم الذي أسْهَم في ارتفاع سقْف التّوقّعات الخاصّة باحترام الفرد، كما أسْهَم في توعية النّاس بأنّ عدم الحصول على الاحترام اللّازم يساوي الإهانة.

إلّا أنّ هذا التّحوّل لمْ يتحقّق من نفسه، ولو كان بعض علماء التّربية قد حذّروا في القرن التّاسع عشر من الإذلال المتعمَّد للأطفال، وخزيهم أمام الآخرين، إلّا أنّ هذه المواقف لمْ تفرض نفسها على نطاقٍ واسعٍ إلّا في وقتٍ متأخّرٍ عن ذلك بكثير، فلمْ تظهر في ألمانيا الاتّحاديّة النّقاشات المجتمعيّة الواسعة حول ممارسات التّربية المهينة في العائلة إلّا بعد السّبعينيّات من القرن العشرين، ففي عام 1952 ألْغت المحكمة الاتّحاديّة العُليا في عام 1952 حُكماً أصدرته محكمة الولاية بمدينة كاسل، أُدين فيه أبَوان؛ لأنّهما أحْدثا إصابةً جسديّةً بابنتهما «الفاسدة» البالغة من العمر ستّة عشر عاماً، فقد قاما بتقييدها، ثمَّ قصّا شَعر رأسها على نحوٍ غير منتظمٍ، حتّى تخجل من «الخروج إلى الشّارع». لمْ يجد القُضاة في مدينة كارسلروه في هذا التّصرُّف «معاملةً مؤلمةً للفتاة»، وذلك على عكس زملائهم في مدينة كاسل، فقد رأوا في تصرُّف الأبوين وسيلةً مناسبةً لإجبار الفتاة على الشُّعور بالعار بسبب ما عانته من عقاب، وهو ما سيجعلها تستوعب أنّ تصرُّفها تصرُّفٌ مكروهٌ أخلاقيّاً، فتخجل منه بالتّبعيّة»[588]، بالنّظر إلى هذا كلّه، يمكن أن نعدّ الحُكم الذي أصدرته المحكمة الدّستوريّة الألمانيّة في عام 1968 علامةً على التّحوُّل، فقد نصَّ هذا الحُكم على الاعتراف بالحقوق الأساسيّة كلّها للأطفال، وبذلك، فلهُم الحقّ في احترام كرامتهم الإنسانيّة وحمايتها من قِبَل الدّولة والمجتمع[589]، وكانت هذه الحقيقة من قبْل محلَّ شكٍّ دائمٍ، فقد ادّعت أجيالٌ عديدةٌ من التّربويّين وخبراء التّربية أنّ الأطفال لا يمتلكون شعوراً بالكرامة، أو الشّرف، أو قالوا: إنّ هذا

الشّعور لمْ يتطوّر لديهم بالقَدْر الكافي حتّى يشعروا بالإهانة بسبب عقاب الضّرب.

مرّت عشْر سنواتٍ كاملة على حُكم المحكمة الدّستوريّة الألمانيّة قبْل أن يسنّ المشرّعون القوانين التي تمنع الأَبوين من القيام «بإجراءاتٍ تربويّةٍ مُهينةٍ» بدعوى الرّعاية والاهتمام، ولكنْ ما هو المقصود بالتّحديد بمفهوم الكرامة، وما هو الفعل الذي يفسَّر بأنّه مُهينٌ للكرامة؟ بدأ النّاس يطالبون المحاكم بتفسير هذه المفاهيم المثيرة للخلاف، وعلى الرّغم من ذلك لمْ تتّفق المحاكم فيما بينها على تفسيرٍ واحدٍ، ولم تقرّر على نحوٍ نهائيٍّ ما هو المقصود من هذه المفاهيم؛ إذْ إنّ الكرامة الإنسانيّة، كما أقرّت بذلك المحكمة الاتّحاديّة العُليا في عام 1957، وبحقّ، ليست شيئاً مُطلقاً، ولا ثابتاً. فما يشتمل عليه مفهوم الكرامة، أو يستبعده، خاضعٌ لتطوُّر التّاريخ، «فالقِيَم الأخلاقيّة» و«الرّؤى» تتشكّل، وتتجدّد، وتفرض التزاماتٍ اجتماعيّةً جديدةً، ويتغيّر -على ذلك- الوعْي بما هو ملائمٌ، أو متعارضٌ مع هذه القِيَم والرّؤى[590].

قرّرت محكمة الولاية في زيجن في عام 1986 بأنّ تأديب طفلٍ يبلغ ثمانية أعوامٍ بأداةٍ للضّرب، يُعدُّ مُهيناً له، وهذا هو ما «يشعر به الأطفال أيضاً؛ لأنّهم يرون أنّهم يُعاملون كما تُعامل الحيوانات، التي لا تُضْرب باليَد، ولكنّها تُضرب عادةً بأدواتٍ أُخرى»، لكنْ لا بدَّ من التّذكير هنا بأنّ قُضاة زيجن لمْ يشكّكوا في حقّ الأَبوَين في تأديب طفلهما؛ لكنّهم اعترضوا فقط على استعمال الأَبوَين لخرطوم مياهٍ في تأديبه، وهو ما يجعل الطّفل في منزلة الحيوان، ويحطّ من شأنه، إلّا أنّ المحكمة الاتّحاديّة العُليا عَدَّتْ هذا التّسويغ «محدوداً»، وقامت بإلغاء حُكم محكمة زيجن، هنا فُتح الباب أمام مناقشاتٍ مجتمعيّةٍ وسياسيّةٍ من جديد، وانتهت هذه المناقشات مؤقّتاً

بإصْدار قانونٍ في عام 2000 منَحَ الأطفال الحقّ في الحصول على تربيةٍ خاليةٍ من العُنف: «لا يمكن قَبول العقوبات البدنيّة، والإهانات النّفسيّة، وأيّ إجراءٍ يتضمّن إهانة»[591].

كانت المدارس قد بدأت تطبيق هذا القانون بالفعل قبْل هذا التّاريخ؛ لأنّها كانت مُنشآتٍ عامّةً، ولكنْ كانت الاعتراضات والقوى الرّافضة للتّغيير قويّةً أيضاً، وليس في ألمانيا الاتّحاديّة وحْدها، ففي عام 1978 نظرت المحكمة الأوروبّيّة المتخصّصة بحقوق الإنسان قضيّة أنثوني تايرر البالغ من العُمر خمسة عشر عاماً، الذي حكمت عليه محكمة الأحداث في جزيرة مان الأيرلنديّة بالضّرب بالعَصا ثلاث مرّاتٍ على مؤخّرته؛ لأنّه قام بالتّعدّي على أحد زملائه. كانت الأحكام المتضمّنة لعقوبات الضّرب ممنوعةً في المحاكم البريطانيّة منذ عام 1948، لكنْ اسْتُثني قانون الأحداث في الجزيرة من هذا الحَظْر. تلقّى تايرر الضّربات في حضور والده، وأحد الأطبّاء، وثلاثةٍ من رجال الشّرطة، ولكنّه توجّه بعد ذلك إلى المجلس القوميّ للحُرّيّات المدنيّة (National Council for Civil Liberties) الذي طالب بدوره المحكمة الأوروبّيّة لحقوق الإنسان بنظر هذه القضيّة. قرّرت المحكمة أنّ عقاب تايرر بهذا الشّكل قد أهان كرامته المحميّة باتّفاقيّة حقوق الإنسان كما أضرّت بسلامته البدنيّة، إلّا أنّ سكّان الجزيرة كان لهم رأيٌ آخر في ذلك الوقت. ومع ذلك كان لحُكم المحكمة الأوروبّيّة أثرٌ فعّالٌ، وأعطى دفعةً قويّةً للأهالي المعترضين على الضّرب كعقوبةٍ تأديبيّةٍ، سواء كان منفّذو الضّرب من الشّرطة أم من المُدرّسين، أو مديري المدارس، وفي عام 1986 أصْدر البرلمان الإنجليزيّ قانوناً يحظر الضّرب في المدارس الحكوميّة، ثمّ أصبح ضرب تلاميذٍ في المؤسّسات التّربويّة الخاصّة في المملكة محظوراً بعد اثني عشر عاماً من ذلك التّاريخ[592].

تلقّى التّلاميذ في إحدى المدارس الابتدائيّة في شمال أيرلندا في عام 2016 خطاباً من مدرّسيهم يوضّح مدى التّغيّر الذي حدث في طرائق التّربية والأخلاق، فقد كانت مدرسة هارموني هيل العامّة في ليزورن - وهو اسْمٌ يوحي بالتّفاؤل(*)؛ تهتمّ كثيراً بتعليم التّلاميذ احترام الذّات، واحترام الآخرين. انعكس هذا الاحترام في الخطاب الذي أرسلته المدرسة إلى التّلاميذ البالغين من العمر آنذاك أحد عشر عاماً، فقد وجّه الخطاب رسالةً إليهم ألّا يُصدموا إذا كانت درجاتهم أقلّ ممّا توقّعوه؛ لأنّهم كلّهم عملوا بجدٍّ واجتهاد، وهذا هو الأهمّ في الحياة، فنتائج الاختبارات لا تعكس طبيعة شخصيّاتهم، ولا الطّريقة التي يتعاملون بها مع الأشياء، وهذا هو ببساطة الأمر «المُبهر»[593] في الأطفال كلّهم.

تداول النّاس على الفضاء الرّقمي هذا الخطاب بسرعةٍ، وأشاد الكثيرون بالمدرسة، وارتفع تقييمها إلى أعلى الدّرجات. يلقي هذا الخطاب ضوءً كاشفاً على التّحوّل الثّقافيّ الذي غيّر من علاقة المدرّسين بالتّلاميذ من أساسها في أماكن كثيرة، فالتّلاميذ ذوو الإنجاز الضّعيف كانوا يُستعرضون في السّابق أمام الفصْل كلّه للسُّخرية منهم، ولكنّ الخزْي أصبح اليوم «مدرسةً قديمةً».

المتنمّرون

تتّبع مدرسة هارموني هيل سياسةً واضحةً ضدَّ التّنمُّر، إلّا أنّ هذه السّياسة لا تعني أنّها تحمي التّلاميذ من تجاوزات المُدرّسين. تعني هذه السّياسة بالأحرى منْع الأطفال الأقوى من التّحرُّش اليوميّ بالأطفال الأضْعف. هكذا اتّبعت المدرسة أيضاً التّوجُّه السّائد، فالخزْي العدوانيّ

(*) هارموني هيل: Harmony Hill، وتعني تل الانسجام أو تل التناغم. (م)

يحدث بين النّاس، كما تثبت الدّراسات الحديثة، فهو يحدث بين زملاء المدرسة، أو بين مجموعة الأقران. تخلّى الأهل والمدرّسون عن ممارسة الخزْي اقتناعاً بمبادئ معيّنةٍ، أو لأسباب تربويّة، ولكن ما زال الكثير من الأطفال والشّباب يهتمّون كثيراً في صراعاتهم داخل الصفوف الدّراسيّة بالحصول على التّقدير والإعجاب، فيقومون أحياناً، ومن أجل رفْع منزلتهم داخل الصف؛ بإذلال بعض الزّملاء الآخرين. تعرّضت بعض كتب الأطفال لمشكلة هذا السّلوك منذ النّصف الثّاني من القرن العشرين، وأصْدر عددٌ كبيرٌ من الولايات الأمريكيّة في العَقْدَيْن الأخيرَيْن قوانين تحظر «التّنمُّر» (Bullying) في المدارس[594]، هنا أيضاً يتّضح كيف أنّ الوعْي تُجاه الممارسات التي تدمِّر احترام الشّخص لذاته، وتضرّ بكرامته، قد بدأ يتزايد.

تغيّرت وظيفة هذه الممارسات على كلّ حال، فلعبة القوّة والسُّلطة بين الأطفال والشّباب كانت موجودةً في الأوقات السّابقة أيضاً، وتدور روايات المدارس الدّاخليّة التّقليديّة في القرن التّاسع عشر كلّها حول هذا الموضوع، وكان هَرم السُّلطة يتأكّد من خلال الصِّراع المؤذي للمشاعر والبدن بقسوة، ومع ذلك لمْ يكنْ أحدٌ يتحدّث آنذاك عن التّحرُّشات المتكرّرة التي يتعرّض لها من هُم أضْعف إلّا نادراً، كما أنّ تحالفات القوّة كانت غير ثابتة، وعُرضة للتّغيّر في العادة، فمن تعرّض للخزْي ذات يومٍ، يمكن أن يستعيد الاحترام من جديد، ويُقبل مرّةً أُخرى في المجموعة، لكنّ الخزْي من أجل إعادة الإدماج في المجموعة ليس هو هدف المتنمّرين، أو المتحرّشين، على العكس، فالتّحرُّشات المستمرّة، والتّحقير الدّائم تهدف إلى الوصْم بالعار، فعندما يقوم بعض المتنمّرين بتصوير مشاهد التّحرُّش والتّنمُّر، وينشرونها على الإنترنت، فهذا من شأنه أن يؤدّي إلى إقصاء من

تعرّض لهذا الموقف إقصاءً تامّاً، أو يجعلهم يتوقّعون هذا الإقصاء التّامّ على الأقلّ، فما يهمّ هنا هي قوّتهم الذّاتيّة التي يوثّقها المتنمّرون بوساطة إخضاع الآخرين، فكلّما كانت طريقة الإخضاع قاسيةً وحادّةً تركت انطباعاً أقوى، واستمرّت إلى وقتٍ أطول على الفضاء الرّقمي.

يسترعي نشْر استعراض القوّة على الفضاء الرّقميّ انتباه عددٍ كبيرٍ من النّاس، ففي عصْر ما قبل فيسبوك وإنستغرام كان ما يشاهده عددٌ قليلٌ من المتابعين لا يستمرّ طويلاً، لكنْ ما يُعرض الآن على الإنترنت أصبح نحْساً يَلحق الضّحيّة (والجاني أيضاً) دائماً، فالنّشر هنا له تأثير الوصْم الذي يتحوّل إلى سِمةٍ تلتصق بمن تعرّض له. مُنعت ممارسات التّشهير السّابقة لاعتباراتٍ تخصّ احترام الكرامة الإنسانيّة، وإعادة دمْج المُذنبين في المجتمع مرّةً أُخرى، وكان هذا ما طُبّق أيضاً على التّشهير بصورته التّقليديّة، فعلى عكس التّشهير على الإنترنت اليوم، كان التّشهير التّقليديّ لا يستمرّ سوى ساعاتٍ، أو أيّامٍ قليلةٍ؛ أمّا اليوم، فالصُّور المُخزية تظلُّ موجودةً لفتراتٍ أطْول، وتجتذب -على ذلك- جمهوراً أكبر.

وفي الوقت نفسه، فإنّ الإنترنت يتّسم بأنّه ديمقراطيٌّ وتشارُكيٌّ، فللمستخدمين الحُرّيّة في تحديد المعلومات التي يرغبون في استقبالها، وتلك التي يرغبون في إعادة نشْرها، كما أنّ بإمكانهم أنْ يقرّروا التّوقُّف عن متابعة المتنمّرين، ويستطيعون تصويب أصابع الاتّهام نحو الفاعل عوضاً عن التّسلية بالمشاركة في معاناة الضّحيّة سِرّاً، أو عَلناً. يسمح الفضاء الرّقميّ بالاعتراض والرّفض، خاصّةً إذا لمْ يكن الفاعلون ذوي سُلطةٍ، أو مكلّفين من الحكومة، هنا يصبح قرار السّماح بفضْح وإذلال الآخرين قراراً يخصّ أفراد المجتمع. لا يحتاج منْع المتنمّرين والمتحرّشين من إزعاج الآخرين إلى قوانين جديدةٍ، أو إجراءاتٍ تقوم بها الشّرطة، نحتاج

فقط إلى مُربّين، وزملاء، وشركاء في الوطن، لديهم القُدرة على مراعاة الآخرين، والحِرص على مشاعرهم، كما نحتاج أيضاً إلى بوصلةٍ أخلاقيّةٍ فعّالةٍ، وقُدرةٍ اجتماعيّةٍ على الحُكم، ومقدرةٍ على تعبئة الآخرين، فإذا لمْ يحصل أولئك الذين يقومون بإذلال الآخرين على الانتباه الكافي، أو لم يحصلوا على أيّ انتباهٍ، ينتفي شعورهم بالمتعة عندما يقومون بهذه الممارسات.

نجد دائماً أنّ ممارسات الإذلال والخزْي لها علاقة بالسُّلطة: بادّعاء الحقّ في ممارسة السُّلطة، وفي الرّغبة في الحصول على قبول الآخرين لهذه السُّلطة، فلا قيمة للسُّلطة بدون موافقةٍ علنيّةٍ من الآخرين واستحسانهم. تحدث أحياناً وحدثت من قبْل مواقفُ اقتصر فيها تصرُّف الإخضاع على اثنين فقط بدون حضور طرفٍ ثالثٍ، إلّا أنّ هذه المواقف لا تهمّ سوى الاختصاصيّين النّفسيّين، وكُتّاب الرّوايات؛ أمّا المؤرّخون، فيهتمّون على العكس من ذلك بسياسة الإذلال التي تمارس في مشهدٍ عامٍّ، حيث يجب أنْ يحضر مشاهدون يعبّرون عن استحسانهم، فبدون استحسانٍ لا يتحقّق الغرض من الخزْي.

ينطبق هذا الشّرط على المنصّات المعاصرة كلّها التي تشهد ممارسات الخزْي مثل شبكة الإنترنت التي يمكن أن يتحوّل فيها كلّ شخصٍ إلى مُذنبٍ، وإلى ضحيّةٍ أيضاً، وينطبق أيضاً على تلك البرامج التي تسمح بالخزْي في التلفاز، فعلى هذه المنّصات يُفضَح النّاسُ أمام الملايين من المشاهدين، ويصبحون مادّةً للسُّخرية، وإذْ قَبِل المتعرّضون للخزْي بذلك، فهذا يعني أنّهم يعدّون أنّ وجود صدى إعلاميٍّ، ولو كان سلبيّاً؛ أفضل من عدم وجوده، فرغبتهم في الحصول على الانتباه والاعتراف قويّةٌ جدّاً لدرجة أنّهم مستعدّون لقبول أيّ إذلال. لكرامة الإنسان ثمنٌ، على

عكس ما افترض إيمانويل كانت: فثمن كرامة الإنسان خمس عشرة دقيقة من الشُّهرة، ولو كانت خمس عشرة دقيقة من الخزْي.

لا يملك المجتمع اللّيبراليّ منْع أيّ فردٍ من موافقته على التّعرّض للخزْي، كما لا يملك أن يمنع الآخرين من مشاهدة هذا الخزْي، إلّا أنّ بمقدور هذا المجتمع، وواجب عليه، أنْ يحْرص على ألّا تشارك مؤسّساته في ممارسات الخزْي، كما عليه أنْ يتدخّل إذا اتّخذ الخزْي أشكالاً عنيفةً، وبدأ يفرض مشاعر العار بالإكراه والعُنف.

دلائل الخضوع أم الاحترام؟

حدثت مثل هذه الواقعة في عام 1935 بالقُرب من شتارجارد في ولاية بومرينيا الألمانيّة، فقد تقدّم أحد العمّال بشكوى إلى جبهة العمّال الألمان ضدّ أحد رؤسائه، فقد وصفه رئيسه بأنّه أكثر العمّال كَسلاً في حضور العاملين كلّهم، هنا توجّه عددٌ من النّاس إلى بيت هذا الرّئيس، وصَحِبوه معهم إلى منزل العامل، وأجبروه على إذلال نفسه بأنْ يركع أمام العامل طالباً الصّفح[595]، وفي الصّين ما زال أصحاب العمل يجبرون العاملين لديهم، الذين لمْ يحقّقوا نسبة البيع المقرّرة بالرّكوع أمام الجميع، وطلب الصَّفح[596].

يُعدّ إجبار أحد الأشخاص على الرّكوع منذ قديم الأزل إخضاعاً له. يمكن أن يتّخذ الرّكوع هنا، كما في حالة المدير من ولاية بومرينيا، وحالة أصحاب الأعمال الصّينيّين أيضاً، أحد الأشكال التّعسُّفيّة لطقوس التّكفير عن الذّنب والاعتذار، ويُعدّ علامةً واضحةً على الإذلال المستند إلى السُّلطة، لكنْ هناك أشخاصٌ يركعون بدافعٍ شخصيٍّ، ولا يُجبرون على ذلك، فالرّكوع أمام الإله حركةٌ تعبّر عن الخنوع أمام الإله، وهي حركةٌ

لها قيمةٌ كبيرةٌ لدى عددٍ كبيرٍ من الثّقافات الدّينيّة، ففي القرن الثّامن عشر، وإلى حدٍّ ما في القرن التّاسع عشر أيضاً كان الرّكوع يُعدّ في مناطق عديدةٍ من العالم رمزاً يُشير إلى الإجلال والاحترام تُجاه أشخاصٍ أعلى مقاماً: ففي الصّين ينحني الأطفال أمام أبَويهم، وتنحني الحاشية الملكيّة أمام الإمبراطور، وفي أوروبّا يثني الخَدم رُكبهم أمام الأسياد، ويركع التّابعون على رُكبهم في أثناء تقديم الالتماس إلى أمرائهم.

ازداد الشُّعور بالنّفور من الرُّكوع بين الرّجال في أوروبّا في المقام الأوّل، ومع التّحرُّر البرجوازيّ أصبح إشارةً إلى الاستعباد والأسْر. أصبح الرّجال يكتفون منذ ذلك الوقت فصاعداً بحَني رؤوسهم بعُمقٍ، بشكلٍ أو بآخر، إذا أرادوا إظهار الاحترام. كان الرّجال يقفون ويسيرون مُنتصبي القامة، واقتصرت ممارسة الحركات التي تنطوي على الخضوع داخل الكنائس؛ أمّا إظهار الاحترام لأشخاصٍ خارج المجال الدّينيّ، فكانت النّاس تعبّر عنه على نحوٍ مُخفّفٍ، ولكنْ كانت هناك قواعدُ أُخرى للنّساء، فقد كان النّاس يتوقّعون منهنّ «أكثر من مجرّد انحناءةٍ»؛ أيْ: يتوقّعون «أنْ يَمِلْنَ بقوّةٍ بجسدهنّ كلّه، وهي حركةٌ تشبه الرّكوع على الرُّكبتين، وكان على النّساء تعلُّمها، والاجتهاد في التّدرُّب عليها»، ويفضّل أن يكون ذلك أمام المرآة[597].

لمْ تكن هذه الحركات والإيماءات موجودةً بالفطرة، ولكنّها يمكن أن تتحوّل في أحسن الأحوال إلى فطرةٍ ثانيةٍ إذا تدرّب الإنسان عليها حتّى يتمكّن من أدائها تلقائيّاً، إلّا أنّ هذه الإيماءات لمْ تكن مصطنعةً تماماً أيضاً. كتب يوهان جورج زولتسر في عام 1773: أنّ هذه الإيماءات تُعدُّ «انعكاساً دقيقاً وحيّاً لحالة الإنسان الدّاخليّة»، وفي عام 1800 تقريباً كانت حركات الجسد، وإيماءاته توصف بأنّها «ترجمة لمشاعرك»، ووصفها

داروين في عام 1872 بأنّها: «لغة انفعالات الرّوح»، فهي تُسْهم في تكثيف المشاعر، كما لَحظ ذلك عالم الطّبيعة البريطانيّ، ولَحظه العديد من علماء النّفس أيضاً، مثل: فيلهلم فونت، وآخرين، ويؤكّد زولتسر إضافةً إلى ذلك أنّ حركات الجسد تخلق علاقةً مع الآخرين، ولها تأثيرٌ مباشرٌ على «الوجْدان»[598]، ظلّت البنات يثْنين رُكبهنّ تلقائيّاً في أثناء تقديم التّحيّة حتّى السّتّينيّات من القرن العشرين، وكان من شأن هذه الحركة أنْ تثير في نفوسهنّ مشاعر الإجلال والاحترام، ومن المُحتمل أيضاً مشاعر الخضوع والإحساس بتفاهتهنّ، ولكنْ في المقابل، فإنّ الشّخص الذي تختّصه الفتيات بهذه الحركة كان يشعر بارتفاع منزلته رمزيّاً، وتقديرها.

في الوقت الذي أصبح فيه الرُّكوع في قارّة أوروبّا علامةً من الماضي، كان البلاط البريطانيّ ما زال يفرضه على الرّجال، وما زال البلاط البريطانيّ يفرض على النّساء ثَنْي رُكبهنّ أمام العائلة الملكيّة، حتّى المستشارة الألمانيّة أنجلا مركل قامت بثَنْي رُكبتيها في أثناء تحيّتها لملكة بريطانيا في عام 2014؛ أمّا لوكي شميت، وهي زوجُ المستشار الألمانيّ هلموت شميت، فقد رفضت بحسْمٍ ثَني الرُّكبتين؛ لأنّها حركةٌ تتعارض مع «موقفها ومبادئها الشّخصيّة»، فهي تنتمي للجمهوريّين في هامبورج[599]، ولا يعرف أحدٌ كيف كان ردّ فعل ملكة بريطانيا على ذلك الموقف، ولكنّ النّاس ينتبهون كثيراً إلى مثل هذه الحركات والإيماءات التي يقوم بها الأشخاص في العَلن داخل وخارج البلاد، ويراقبونها، ويفسّرونها، وينتقدونها أيضاً، فمن يحْني رأسه أكثر من الّلازم يُلامُ فوراً، كما حدث مع الرّئيس الأمريكيّ أوباما في عام 2009، فقد انُتقد بشِدّةٍ؛ بسبب انحنائه العميق أمام إمبراطور اليابان، واتّهموه بأنّه «مارس طقوس الكوتاو المهينة»[600].

كان لطقوس الكوتاو في الدّبلوماسيّة الغربيّة منذ نهاية القرن الثّامن

عشر صدىً صاخباً. كان الكوتاو مرتبطاً في المقام الأوّل بالصّين، ومراسم السُّلطة فيها التي تُلزم أهل البلاد، والمبعوثين الأجانب بالسُّجود أمام الإمبراطور، ولمْس الأرض برؤوسهم أكثر من مرّةٍ أمامه. كانت هذه المراسم في نظر المبعوثين الأوروبّيين إهانةً لهم. لمْ تكن تتناسب مع التّصوّرات عن سيادة الدّولة والمساواة التي تطوّرت في أوروبّا منذ بداية العصر الحديث، التي بدأت تحدّد ملامح التّعامل الدّبلوماسيّ منذ عامي 1815/ 1816، إضافةً إلى ذلك، كانت هذه المراسم صادمةً لشعور الكرامة الوطنيّ الذي تشكّل بقوّةٍ بعد عصْر الوطنيّة والتّوجُّه نحو الدّيمقراطيّة، فإذا حدث وظهرت علاماتٌ على انتهاك هذه الكرامة في التّعاملات الدّوليّة، يبدأ الرّأي العامّ في إظهار التّصميم على الحصول على ردّ اعتبارٍ مناسبٍ وفْقاً للقانون الدّوليّ.

لمْ يكن هذا سَهلاً على الدّولة التي يُفرض عليها تقديم التّعويض المناسب. كانت الاعتذارات الدّبلوماسيّة في القرن التّاسع عشر تُفسَّر بأنّها تنطوي على شيءٍ من الإذلال، مثلها مثل طلبِ الصَّفح شخصيّاً. كان هذا تحديداً هو هدف الدّول الاستعماريّة عندما كانت تطالب بالاعتذار، خاصّةً في مواجهة الصّين، فالصّين كانت البلد الذي تجرّأ وطالب المبعوثين البريطانيّين في 1800 بالخضوع لمراسم الكوتاو، كما استطاعت الصّين إعادة هؤلاء المبعوثين إلى بلادهم بدون إنجاز المهمّة التي جاؤوا لأجلها، وبعد هزيمة الصّين في حَرْبَيْن ضدَّ بريطانيا العُظمى وفرنسا، وجدّ هذا البلد نفسه في النّهاية مضطّرّاً لتغيير مراسم البلاط الملكيّ لديه، ولمْ يكن هذا كلّ شيء، فقد اضطّرّت الصّين أيضاً إلى إرسال بعثات التّكفير عن الذّنب إلى أوروبّا بانتظامٍ؛ ليطلبوا الصَّفح من حكومات باريس، ولندن، وبرلين بعد الهجوم على بعض الدّبلوماسيّين والمبشّرين الذين أرسلتهم

هذه الدّول. كانت هذه السّياسة سياسة إذلالٍ متعمَّدٍ، وهذا ما أدركه من مورسِتْ ضدّه هذه السّياسة.

تُعدّ الاعتذارات في السّياسة الدّوليّة حتّى اليوم موضوعاً حسّاساً ودقيقاً، في حين أصبحت الاعتذارات في مجال العلاقات الشّخصيّة اليوم ملائمةً ومُستحبّةً، ولا تهزّ ثقة المُعتذر بذاته، ولا اعتزازه بنفسه، ولكنّ الوضع في العلاقات الدّوليّة مختلفٌ[601]، فالرّأي العامّ الوطنيّ يَزن المراسم الدّبلوماسيّة بميزانٍ حسّاس، ويسجّل كلّ انحرافٍ طفيفٍ عن مظاهر الاحترام والتّبجيل المتبادل، فالرّأي العام يقيس بدقّةٍ شديدةٍ من ينْحني أمام مَن، وإلى أيّة درجةٍ، استناداً إلى مقياس السُّلطة والقوّة، ويعلّق النّاس على هذا كلّه بالسّياسة الدّاخليّة والخارجيّة أيضاً، فلمْ يكن أغلبيّة الألمان في ألمانيا الاتّحاديّة موافقين على ما قام به المستشار فيلي برانت في عام 1970 عندما ركع أمام النُّصب التّذكاري في الغيتو في وارسو، فقد اعتقد الكثيرون أنّ هذا التّصرُّف قد أضعف موقف حكومة ألمانيا الاتّحاديّة في مفاوضاتها مع بولندا.

كما أنّ بعض الأمريكان كانوا يرون أنّ الاعتذارات التي تقدّمها الحكومة تتعارض مع الكبرياء الوطنيّ، والكرامة الوطنيّة، ففي عام 2001 عبّر الرّئيس جورج بوش أمام الحكومة الصّينيّة عن أسَفه تُجاه مقْتل أحد الطّيّارين المقاتلين الصّينيّين عندما اصطدم بطائرةٍ استطلاعٍ أمريكيّةٍ، فانتقد بعض المثقّفين المحافظين تصرُّفَ الرّئيس ووصفوه بأنّه: «إذلالٌ وطنيٌّ شديدٌ»، فقد «أجبرت الصّين أمريكا على الرُّكوع»، وفي المقابل علّق آخرون على هذا التّصرُّف مؤكّدين أنّ ما قام به بوش لمْ يكن اعتذاراً بأيّ حالٍ من الأحوال، فهو قد عبّر فقط عن «أسَفه الصادق»، إلّا أنّ المتحدّث باسْم وزارة الخارجيّة الصّينيّة نفى هذا: فالخطاب الذي أرسلته واشنطن يعبّر عن (shenbiao qianyi) وترجمته هي: «الاعتذار العميق»[602].

يذكّرنا هذا الصّراع حول الكلمات بالنّزاع الذي دار منذ مئة عامٍ بالضّبط بين الصّين وألمانيا حول الدّلالات، ولكنْ بالنّسبة إلى الصّين المعاصرة، فإنّ «قرن الإذلال» هذا أصبح من ناحيةٍ تاريخاً من الماضي، ومن ناحيةٍ أُخرى مَطلباً سياسيّاً: فلا يمكن أنْ تسمح البلاد لنفسها أن تدخل في مثل هذه التّبعيّة مرّةً أُخرى، ولا يمكن أن تقبل أن تتحوّل إلى لعبةٍ في يد المصالح الأجنبيّة. مثّل هذا القرن في السّياسة الخارجيّة الصّينيّة المعاصرة حافزاً جعلها تصرُّ على المساواة والنّديّة.

لكنّ الأمر لا يتعلّق كثيراً بما يحبّ أن يؤكّد عليه المراقبون الأجانب للثّقافة الصّينيّة؛ أيْ: بهَوس الصّينيّين بحفظ «ماء الوجْه»، فمن يفقد ماء وجهه، يُعدُّ في الصّين ضعيفاً، ولا قيمة له، ويحتل درجةً أدنى[603]، ولكنْ ألا ينطبق هذا أيضاً على الأوروبّيّين، أو الأمريكان؟ ففي عام 1901 رفض فيلهلم الثّاني بحسْمٍ التّنازل عن مطالبة الصّينيّين بالخضوع لمراسم الكوتاو، كان يعلّل رفْضه بأنّه لا يريد أن «يُفضَح» أمام الملك البريطانيّ، فما كان يهمُّ الإمبراطور هنا هو حفظ ماء الوجه أيضاً؛ وهو ما كان المعاصرون في هذه الفترة يطلقون عليه: «التّأكيد على الكرامة». يُشير علماء اللّغة إلى أنّ عدداً كبيراً من الثّقافات، إنْ لم يكن كلّها؛ قد طوّرت لنفسها مطالب «تخصّ حفظ ماء الوجه»، وعبّرت عن الرّغبة في ألّا تتعرّض للخزْي والإذلال، والطّموح إلى الحصول على القَبول والتّقدير[604].

السُّلطة والكرامة

لا يمكن فهْم ما أطلق عليه الفيلسوف هانس-جورج جادامر بأنّه «جدليّة التّقدير» على السّاحة الدّوليّة، ولا في العلاقات الشّخصيّة أيضاً، بدون إدراك وفهْم فئات السُّلطة وطبقاتها، فالأمر ليس كما يفترض جادامر،

أنّ كلّ حركةٍ تنطوي على الاستهانة تخلّف وراءها «شعوراً بالمذلّة»[605]، فإذا قُمْت بتحيّة أحدهم، ولمْ يبادلني التّحيّة، فإنّ ردّ فعْلي الشّعوريّ يعتمد في هذه اللّحظة على أهمّيّة هذا الشّخص بالنّسبة إليّ، فإذا كنت أقدّم له التّحيّة من موقعي كمرؤوسٍ له، فإنّ عدم ردّ التّحيّة يُشير إلى موقعي الأدنى، ويجعلني أشْعر بالخزْي، ولكنْ إذا كنتُ أنا في موقع الرّئيس، أو الأعلى منزلةً، فإنّ التّحيّة التي لم تُردّ تؤدّي إلى شعوري بالضّيق على أقصى تقديرٍ، ولكنّها لن تجعلني أشعر بالمذلّة، فلمْ يتأثّر هنا شعوري بالاعتزاز بالذّات، بصَرْف النّظر إذا كان هذا التّصرُّف قد شَهده آخرون أيضاً أم لا.

إنّ الإذلال العلنيّ يعمل فقط على خلفيّة علاقات القوّة والسُّلطة غير المتكافئة، وفي إطارها. للسُّلطة والقوّة دورٌ في العلاقات الاجتماعيّة كلّها تقريباً، ولكنْ لا تمارس السُّلطة سياسة الإذلال الهجوميّة إلّا تحت ظروفٍ محدّدةٍ، فلا بدّ من أن تكون الفروق في درجات السُّلطة واضحةً، كما لا بدّ من أنّ يكون هناك تعمُّدٌ لإثبات السُّلطة أمام طرفٍ آخر، واستعراضها بوضوحٍ، إضافةً إلى ذلك، فإنّ سياسة الإذلال لا بدّ من أنْ يكون لها صدى في فضاءٍ علنيٍّ يستقبلها بالاستحسان والقبول. كانت سياسة الإذلال في عصْر الإمبرياليّة على جدول الأعمال اليوميّة، وفي عصْر الحروب الأهليّة الأوروبّيّة كانت مقبولةً اجتماعيّاً، وفي مرحلة الحرب الباردة الممتلئة بالتّوتُّر، كانت هذه السّياسة تمارس بين الحين والآخر.

وسط هذه العوامل مجتمعةً، تتحوّل وسيلة الاعتذار المنصوص عليها في القانون الدّوليّ إلى سلاحٍ يمكن استعماله في السّياسة الدّاخليّة، أو الخارجيّة بهدف الإذلال العلنيّ. يصبح الاعتذار مقبولاً فقط في حالة المصالحة الوطنيّة، كما في حالة جنوب أفريقيا في عام 1993عندما اعتذر الطّرفان، أو عندما يطلب أحد السّياسيّين الصَّفح من القمْع الذي قامت

به حكومته من قبْل في حقّ إحدى الأقلّيّات؛ أمّا في العلاقات الدّوليّة في المقابل، حيث تصبح مسالة السُّلطة والقوّة تنافسيّة، يُفسّر الاعتذار في كثيرٍ من الأحيان، وحتّى يومنا هذا بأنّه اعترافٌ بالضّعف ينطوي على كثيرٍ من الخزْي والمهانة.

يرى المحافظون (الجُدد) والإمبرياليّون (الجُدد) المهتمّون بالتّنظير لسُلطة الدّولة أنّ قيمة الدّولة مساويةٌ لقيمة الفرد نفسها، التي يؤكّد اللّيبراليّون على حمايتها في مفهومهم لدولة القانون والدّستور، فبعضهم يرى أنّه لا يمكن إهانة كرامة، (أو شَرف) الدّولة، في حين يرى بعضهم الآخر أنّ كرامة الإنسان هي الأهمّ، لكنْ تحتاج كرامة الدّولة إلى القوّة، بينما تحتاج كرامة الإنسان للحماية. ظهرت قابليّة كرامة الإنسان للإهانة خاصّةً في أثناء أعمال العُنف الوحشيّة في الثّلاثينيّات والأربعينيّات من القرن العشرين، ففي ألمانيا، وفي إيطاليا، وإسبانيا، والمَجر، ورومانيا، «دهست» الدّولة القويّة -بمساعدة بعض المواطنين المتطوّعين- كرامةَ الأشخاص غير المرغوب فيهم، وكانت ترفع فزّاعة «شَرف الدّولة»، وهي تقوم بذلك[606].

بدأ النّاس في المجتمعات الغربيّة يتداولون مصطلح الكرامة الإنسانيّة منذ نهاية القرن الثّامن عشر. تطوّر هذا المفهوم من خلال المواجهات مع مؤسّسات السُّلطة، ومع عقوبات الفضْح التي كان المعاصرون التّنويريّون آنذاك يعدّونها تقليلاً من منزلة الإنسان لتجعله في مستوى الحيوان نفسه، كما أنّ هذه العقوبات كانت تَصِم الإنسان بانعدام الشّرف والكرامة. لمْ يكن الهدف في المقام الأوّل هو حماية المتعرّض للفضْح من الألم، والمعاناة، والتّشهير بما يمارسه المتسلّطون من عُنفٍ[607]، فالهدف كان في الأساس هو ضرورة معاملة البشر ككائناتٍ تشعر وتفهَم عوضاً عن معاملتهم بفظاظةٍ،

كأنّهم حيوانات لا تملك وعْياً، ولا شعوراً، ولكنْ اتّضح بعد عام 1945 أنّه قد أخفق تحقيق هذا الهدف إلى حدٍّ كبيرٍ في أجزاءٍ واسعةٍ من العالم.

لكنْ منذ ذلك الوقت، تمّت إنجازاتٌ كثيرةٌ، ففي ألمانيا الاتّحاديّة أصبحت الكرامة الإنسانيّة في منزلة الملكيّة المحميّة بالقانون. اجتمعت الجمعيّة التّشريعيّة لصياغة الدّستور في عام 1948 لإعداد أوّل مسوّدةٍ للقانون العام، وقدّمت الجمعيّة تفسيراً واضحاً لا لبْسَ فيه للمادّة الأولى في القانون: «الدّولة موجودةٌ من أجل البشر، ولا يوجد البشر من أجل الدّولة. لا يجوز المساس بكرامة الشّخصيّة الإنسانيّة، وتلتزم السُّلطة العامّة بأشكالها كلّها باحترام الكرامة الإنسانيّة وحمايتها»[608]، ولكنْ لمْ يكن هناك اتّفاقٌ حول ماهيّة الأفعال التي تنتهك الكرامة الإنسانيّة، حتّى القضاء نفسه، لمْ يكن متّفقاً على ماهيّتها، فما عدّه بعضهم مُهيناً ومُذلّاً، كان بالنّسبة إلى بعضهم الآخر وسيلةً مشروعةً للتّربية.

تقاربت المواقف في العقود الأخيرة، وساد اتّجاهٌ واضحٌ للتّوسُّع فيما يمكن أن يفسّر على أنّه انتهاكٌ للكرامة الشّخصيّة، وازدادت بالتّوازي مع ذلك المناظرات في المجتمع المدنيّ حول الكرامة وانتهاكها، وأصبحت تلك المناظرات أكثر تركيزاً واستدامةً، لكنّ هذا ليس علامةً على أنّ الإذلال والخزْي قد تزايدا بوضوحٍ، على العكس، فما تغيّر فعلاً هو الوعْي العامّ والخاصّ بالخزْي والإذلال، فأينما يوجد ذلك الوعْي، يُحظَر الخزْي أخلاقيّاً، وبنصّ القانون كفعلٍ ينطوي على العُنف الجسديّ والنّفسيّ، ولا يهمّ هنا إذا تعرّض أحد الأشخاص للخزْي، أو الإذلال على نحوٍ ملموسٍ أم لا، فقد أصبح الإذلال يُفسّر وفْق الشّيفرة الرّمزية، ونظام العلامات الثّقافيّ الخاصّ بالمجتمع، أو بمجموعةٍ اجتماعيّةٍ ما.

لا يُعدُّ كلُّ رفضٍ لردّ التّحيّة انتهاكاً للكرامة الإنسانيّة، فالأمر يتعلّق

بتفسير عدم ردّ التّحيّة، وهذا التّفسير ليس فرديّاً، ولكنّه تفسيرٌ يتّفق عليه الأشخاص فيما بينهم، ففي عصور التّعدّديّة الاجتماعيّة، والتّخلّي عن الرّسميّات، لا تكتسب حركة التّحيّة وزناً كبيراً كما في المجتمعات، أو البيئات التي تهتمّ بكلّ دقّةٍ بتفاصيل إثبات الاحترام، هكذا يصبح لكلّ فردٍ الحُرّيّة لأنْ يرى في رفْض التّحيّة إهانةً، أو لا يراها كذلك، فالأشخاصُ -أصحاب البال الهادئ الرّائق، كما تروّج لهم الفيلسوفة نوسباوم- لنْ يهتمّوا إذا ما تعرّضوا للإذلال، بينما يمكن أنْ يكون ردّ فعل آخرين هو الشّعور بالخجل، أو بالغضب (وهو ما يُطلق عليه علماء النّفس مقاومة الفضْح، أو انعكاس مشاعر التّهيُّج)[609]. يظهر ردّ الفعل الأخير بكثرةٍ كلّما كانت طريقة التّفكير والشّعور تدور حول الأنا، وكلّما كان هناك توجّهٌ زائدٌ نحو النّرجسيّة، وهو نمطٌ من التّفكير والسّلوك انتشر في نهاية القرن العشرين. مَن يضعْ ذاته في مِحور الاهتمام، ويطالب بتقديرها واحترامها اجتماعيّاً، يتأثّر بشدّةٍ إذا لمْ يحصل على التّقدير المتوقَّع، ما يؤدّي إلى اهتزاز شعوره بعزّة النّفس، الأمر الذي قد يتحوّل إلى كارثةٍ شخصيّةٍ، وقد يتحوّل أيضاً، كما حدث في كاليفورنيا، إلى هَوسٍ وطنيٍّ، فهناك قامت الحكومة في عام 1987 بتأسيس «وحدةٍ حربيّةٍ مهمّتها تعزيز الثّقة بالنّفس»، وضمّت إليها خبراء المجتمع المدنيّ من الكنائس والمدارس، أو من مجال التّجارة والأعمال»[610].

إنّ الاهتمام الشّديد بمفهوم الإذلال، وما يرتبط به من ممارساتٍ اجتماعيّةٍ في السّنوات والعقود الأخيرة جعل الإذلال عنصراً من عناصر الاقتصاد الأخلاقيّ، فقد أصبح لهذا المفهوم شأنٌ في البلاد الصّناعيّة الغربيّة، حيث يتوقّع المواطنون من الدّولة، ومن بعضهم الاحترام المتبادل والتّقدير، ويطالبون بهما أيضاً؛ ولأنّ التّوقّعات في تلك المجتمعات عاليةٌ،

فقد تزايد الوعْي بكلّ ما يُفسّر بأنّه إذلالٌ شخصيٌّ، وعلى ذلك، أصبحت ظواهر، مثل: التّحرُّش، أو التّنمُّر تُثير قلقاً وإزعاجاً كبيراً؛ أمّا المجتمعات التي تعتمد فيها معايير السّلوك في المقام الأوّل على الجماعة، فهي لا تهتمّ كثيراً بما يتعرّض له الأفراد، كما أنّ هذه المجتمعات لا تستعمل كثيراً مفهوم الكرامة الإنسانيّة، بلْ قد لا تستعمله من الأساس، وحتّى إذا استعملته فإنّها تعطيه مضموناً آخَر.

لا نستطيع أن نؤكّد إذا كان انتحار محمّد البوعزيزي في عام 2010 بسبب شعوره بانتهاك كرامته الإنسانيّة بوساطة أفعال الشّرطة التّونسيّة القمعيّة، أو إذا كان بسبب شعوره بأنّ عزّة نفسه قد أُهينت عندما صفعته إحدى الموظّفات الحكوميّات، ربّما كانت تلك المفاهيم عن الكرامة، وإهانتها، وما يرتبط بها من مشاعر غريبةٍ عنه، فهو ليس شخصاً معتاداً على الوجود داخل دوائر المثقّفين والمهنيّين ذوي التّوجُّه الأوروبّيّ الذين يتقنون أكثر من لغةٍ، فبالتّأكيد يختلف مفهوم «الذّات» لدى البوعزيزي عن مفهوم موظّفٍ من كاليفورنيا يبلغ من العُمر ستةً وعشرين عاماً، ويعمل في غوغل، كما يختلف أيضاً عمّا يفهمه طالب الدّراسات العُليا البرلينيّ، حتّى تصوّراته عن الشّرف والكرامة لا تتطابق في الأغلب مع تصوّرات رجالٍ من العمر نفسه ينتمون إلى شريحةٍ اجتماعيّةٍ مماثلةٍ في أوروبّا، أو في أمريكا الشّماليّة.

فسّر بعض الصّحفيّين التّونسيّين إشعال البوعزيزي النّار في نفسه على أنّه تعبيرٌ عن الاحتجاج على «المهانة والإذلال»، ولكنْ يُعدّ هذا الرّأي جرأةً في التّفسير، فقد يُصدّق هذا التّفسير أو لا يُصدّق، ومع ذلك، ومن ناحيةٍ أُخرى استطاع هذا التّأطير السّياسيّ إشعال نارٍ أكبر، ولو كان من الصّعب ربْط الفعل اليائس الذي قام به بائع الخضراوات بالصّراع للمطالبة

بالاحترام الشّخصي، أو لتأكيد الهُويّة السّياسيّة، فإنّ الرّسالة التي تضمّنها هذا الفعل كانت واضحةً: لا يمكن قَبول تجاوزات جهاز الدّولة بعد اليوم. أصبح لمفهوم «الكرامة» صدى سياسيٌّ يذكّرنا بمراحل سابقةٍ في مشروع مناهضة الإذلال الأوروبّي: إنّه يذكّرنا بحقوق المواطنين والمواطنات؛ ألّا تجرّدهم السُّلطة من كرامتهم، أو تُهينهم، أو تحقرهم.

تطوّر مشروع مناهضة الإذلال الأوروبّيّ من خلال المواجهات بين الدّولة والمواطنين الذين نزعوا الشّرعيّة بالتّدريج عن ممارسات الإذلال والخزْي في المؤسّسات العامّة مراعاةً للكرامة الإنسانيّة والحُرّيّات، لكنْ لمْ يكن هذا المشروع الذي لعبت فيه البرجوازيّة اللّيبراليّة دور البطل ناجحاً، ولا فارضاً نفسه على طول الخطّ، فقد ظهرت مجالات اجتماعيّةٌ جديدةٌ يُمارس فيها الخزْي، ويُستعرض فيها الإذلال لتسلية الغوغاء، وغير الغوغاء. فمشاهد الخزْي والإذلال يسمح بها، ويستحسنها أيضاً بعض المشاهدين المنتمين إلى البُرجوازيّة أيضاً، فهُم يستعملون وسائل الإعلام والتّواصل دائماً، ويقومون بتصعيد مشاهد الخزْي وينتعشون عندما تنتشر مشاعر الشّماتة بين الجمهور.

هكذا يتعارض احترام رغبة الآخرين في الحصول على التّقدير اللّازم مع الاحتياج المتزايد لاستعمال الإذلال في الصّراع حول السُّلطة والشُّهرة الحاضر في كلّ مكانٍ وزمانٍ، كما أنّ الإذلال يُستعمل كأداةٍ للتّأكيد على الموقف السّياسيّ، أو الوضعيّة الاجتماعيّة، أو الثّقافيّة، لكنْ يعتمد نجاح هذه السّياسة على سلوك الجمهور، فهل سيشارك؟ هل سيصفّق استحساناً أم سيعترض ويرفض؟ لمْ تنتهِ القصّة بعد.



الهوامش

1 Gero von Randow , <<Jetzt kommt das Volk>>, in: Die Zeit v. 20.1.2011

(مع اقتباسات عن الصحفية التونسية سهام بن سدردين واقتباسات من صحف أخرى).

2 *https://web.archive.org/web/20121116003123/http://www.tagesschau.de/ausland/ marokko122.html*

(تم الاطلاع في 24/4/2017).

Thomas Friedman, «The Politics of Dignity», in: The New York Times of 31.1.2012.

أنظر أيضاً

Klein,»Humilation Dynamics»; Lindner, Making Enemies, Zink, Humilation, p. 7-20.

3 *https://web.archive.org/web/20121116003123/http://www.tagesschau.de/ausland/ marokko122.html*

(تم الاطلاع بتاريخ 5/7/2016)

كل الترجمات من الإنجليزية و الفرنسية قامت بها الكاتبة بنفسها، إلا إذا ذكر غير ذلك..

4 Amanda Hess, «The Shaming of Izzy Laxamana» (*http://www.slate.com/articles/technology/users/2015/06/izabel_laxamana_a_tragic_case_in_the_grow ing_genre_of_parents_publicly_shaming.html?wpsrc=kwfacebookdt&kwp_0= 35576*

(تم الاطلاع بتاريخ 5/7/2016).

5 Weber, Wirtschaft und Gesellschaft, p. 28.

6 Demmerling/Landweer, Philosophie. P.223ff.

7 Tangney, «Self-conscious emotions», p. 543; Taylor, Pride, p. 53, 59,

67; Scheff/Retzinger, Emotions; Deonna/Rodogno/Teront, In Defense. Zur psychonalythischen Sicht.

أنظر ايضاً

Seidler, Blick.

8 Kästner, «Klassenzimmer«, p. 31,45, 68, 72, 76ß79.

9 *http://www.ohchr.org/EN/UDHR/Pages/Language.aspx?LangID=ger*

(تم الاطلاع بتاريخ 9/7/2016).

10 Czeguhn, «Verhältnis».

ذكرت الكرامة الإنسانية، أو الكرامة الشخصية في ثلاثة أرباع دساتير الدول على نحوٍ صريح.

(Baets, «Utopia«).

أنظر ايضاً

Pfordten, Menschenwürde; Weber-Guskar, Würde.

11 Whitman, Harsh Justice, p. 100f.

على العكس من ذلك، فإن المراجع كلّها المنتشرة الخاصة بحقوق الإنسان قد ركزت أكثر على القرن العشرين ولم تول مفهوم «الكرامة الإنسانية» اهتماماً كافياً.

(Eckel, Ambivalenzö ders./Moyn (Hrsg.), Moral; Hoffmann (Hrsg.), Moralpolitik).

قارن

McCrudden, «Human Dignity»

12 Foucault, Überwachen, p. 115f., 99.

13 Maraglit, Politik der Würde, p. 15,61;

أيضاً

Bieri, Art, p. 35

(الكرامة هي الحق ألا تمتهن الكرامة)، p. 172.

14 Braithwaithe, Crime; Rossner, «Reintegrative Ritual»; Münster, «Wiederentdeckung».

15 حكم المحكمة العليا في ميونيخ بتاريخ 17/3/2016 – حكم رقم 29 U368/16 (التشهير على الانترنت)

16 Chinese School.

17 Aaron J. Klein, «Israel and Turkey: Anatomy of a Dissing War«, in: Time of 14/1/2010. (*http://content.time.com/time/world/article/0,8599,1953746,00.html*

(تم الاطلاع في 12/7/2016).

18 *http://www.spiegel.de/politik/deutschland/erdogan-stellt-strafantrag-gegen-jan-boehmermann-a-1086637.html*

(تم الاطلاع عليها في 13/7/2016).

19 BGH-Urtiel v. 15.3.1989 – 2 StR 66s/88, Rn. 15.

أنظر أيضاً

Schönke u.a., Strafgesetzbuch (2010), P. 1742ff.

20 Bordieu, «Dialektik».

في رواية ايريش ماريا ريمارك Erich Maria Remarque يتصادم شخصان، فيبدأأن بتوجيه السباب لبعضهما، ويحاول كل منهما أن يأتي بسباب مبتكر، وفي النهاية يظهر كل منهما للآخر احترامه وتقديره.

(Drei Kameraden, p.38f):

عن درء العار من وجهة نظر التحليل النفسي أنظر:

Wurmser, Maske, p. 305-314.

قارن أيضاً

Meier, Beleidigungen.

21 في دراسة عن الخمسينيات وبداية الستينيات أفادت بأن النيابة العامة في جمهورية ألمانيا الاتحادية صنفت 5% فقط من الاهانات المبلغ عنها بانها اهانات عنصرية.

(Christiansen, Beleidigung, p. 87f)

قارن أيضاً

«Ehrenverletzungen und Strafbedürftigkeit».

22 عن صعوبة التفرقة بين humilation و shame ، أنظر

Klein, «Humilation Dynamics«, p. 117f.

قام عالم النفس المقيم في نيويورك بالتفرقة بين المفهومين بأن الخزي يحدث لناس يستحقونه، في حين أن الإذلال يحدث لناس لا يستحقون ذلك.

أنظر أيضاً

Miller, Humiliation, p. 117-124, 164.

23 أتبع هنا رأي هورنله

Hörnle, «Würdekonzept«, p.102:

«استنتاج معنى الإذلال يستند إلى وجهة نظر المراقب العليم بالتفسيرات الرمزية الخاصة بهذه الكلمة، ولا يستند إلى مشاعر المتضررين منها»

فهذه المشاعر (الشعور بالعار، اليأس، السخط) يمكن أن تكون تحت ظروف معينة في حالة الخزي هي نفس المشاعر التي تنتاب الناس في حالة الإذلال»

قارن

Landweer, «Sich-gedemütigt-fühlen».

24 في المقالات المحفوظة في أرشيف جريدة فاز FAZ تظهر كلمة «إذلال» في الفترة ن 1949 وحتى 2016 أكثر من كلمة «خزي» بحوالي عشرة أضعاف، وازدادت الهوة اتساعاً منذ عام 1970.

بُحثَ في أرشيف فاز 92-49 وفي مكتبة فاز (عن الأعوام 1993 وما بعدها) عن طريق البوابة الإلكترونية الخاصة بجريدة فاز المرخصة.

http://faz-archiv-approved.faz.net/intranet/biblionet/r_suche/FAZ.ein (Zugriff am 7. 9. 2016

(تم الاطلاع بتاريخ 7/9/2016)

أما البحث في أرشيف جريدة التايمز البريطانية الإلكتروني، فأسفر عن وجود 10155 نتيجة لكلمة humiliation في الفترة بين 1785 و1985 وعدد 313 فقط لكلمة shaming

25 حكم المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ 18/11/1957

GSSt 2/57 Rn. 17; Geppert, «Straftaten«; Higendorf, «Beleidigungen».

26 *http://www.eluniversal.com.mx/articulo/estados/2016/06/1/no-fueron-maestros-los-que-nos-raparon-dice-profesor*

(تم الاطلاع بتاريخ 14/7/2016)

27 *http://www.telegraphindia.com/1160131/jsp/nation/story_66748.jsp#. V4d3UXptBXt*

(تم الاطلاع بتاريخ 14/7/2016).

28 Preuß u.a., «Demut«; Zink, Humiliation, p. 23ff; Nietzsche, Jenseites, p.200ff, Paulsen, Regierung der Morgenländer, p.129, 134.

29 Elias, Prozeß, Bd. 2, p. 397-400.

30 Simmel, «Psychologie der Scham«; Wumser, Maske, p. 24f., 453; Lewis, «Shame«; Williams, Shame and Necissty, p. 222.

هذا الرأي يعارض أيضاً -مثله مثل المواد التي سنعرضها لاحقاً- فرضية جراينر Greiner في كتابه Schamverlust والتي تقول بإن ثقافة الشعور بالإحراج العادي هو ما حل محلّ ثقافة الشعور بالعار.

(p.24, passim)

31 Marx, «Der achtzehnte Brumaire«, p. 96f.

32 Bader-Weiß/Bader, Pranger, Hentig, Strafe, Bd.1,p. 405-423.

33 Behrens, Scham, p. 205: Rexroth, Milieu, p. 126-137.

34 Patent v. 13.1.1787, §33, Justizgesetzsammlung 611/1787, in: Joseph des Zweyten, p. 15; Bitter, Strafrecht, p. 118.

35 Lidman, Sepktakel, p. 187, 189: Lidman, «Um Schande», p. 208f.

36 Dülmen, Der ehrlose Mensch, p. 81; Smith, «Civilized People«, v.a. p. 33.

37 Burke, Speeches, p. 156.

أنظر أيضاً

Bartlett, «Sodomites«:

38 Martschukat, Inszeniertes Töten; Spierenburg, Spectaccle; Firedland, Seeing Justice Done.

39 Schreiner, «Verletzte Ehre«, p. 279.

ويذكر في معجم تسيدلر في عام 1741 إن عمود التشهير كان يعلق به «الآثمون» (...) لتعريضهم للفضيحة ولسخرية الشعب:

Zedler (Hrsg.), Universal-Lexikon, Bd.29, 1741, Sp.186).

40 Lidman, Spektakel, s. 16S, 370; Wettlaufer, «Schand-und Ehrenstrfen».

فرق كلاينشرود Kleinschrod، أستاذ القانون من مدينة فورتسبورج، في عام 1805 بين التشهير على عمود الفضح وبين عمود التشهير، فعمود الفضح كن للجرائم البسيطة، مثل سرقات بسيطة، تزويج القاصرات وما إلى ذلكن وكان معترفا به من السلطة البرجوزاية ولم يكن شيئاً مخلاً بالشرف، وإنما كان فقط إهانة له؛ أما عمود التشهير فكان يُعدّ حكماً قضائياً مخجلاً وعقوبة تشهير تنفذ ضد جرائم أشد وطأة .

(Kleinschrod, Entwicklung, S. 162)

41 Koziol, Begging Pardon, P. 181f; Schreiner, «Verletzte Ehre«, P.281-285; Neumann, «Beschämung«, Ingram, «Shame Punishments«, .P. 300.

42 نفس المرجع، ص.306.

Nash/Kilday, Cultures of shame, p. 37: Thompson, «Rough Music»

43 Davis, Humanismus, p. 109f, 115f, 127f.

44 Nash/Kilday, Cultures of Shame, p.33f.

45 Neumann, «Beschämung«, p. 281.

46 Schwerhoff, «Verordnete Schande», p.165; Garrioch, «Verbal Insult», p. 108.

47 هذا المعنى هو ما توحي بالقصة الأخلاقية «الأمر بالفضيحة» للكاتب يوهان ايفانجليست فورست Johann Evangelist Fürstالتي نشرت في «جريدة الفلاح في فراوندورف (العام الثامن، العدد 5 بتاريخ 28/1/1826، ص. 33

- 35). كان صاحب الجريدة رجلاً له وظيفة مهمّة في البلاط وكان يعارض عقوبة عامود التشهير.

48 Ammerer, «Durch Strafen«, p. 317.

49 Schwerhoff, «Verordnete Schande«, p. 171, «Decline«, p. 80; Shoemaker, «Streets of Shame«, p.240; Frank, Gesellschaft, p. 194.

50 المرجع السابق، ص. 198.

51 Ingram, «Shame Punishments», p. 298, 300; Ammerer, «Durch Strafen», p. 320; Schwerhoff, «Verordnete Schande«, p. 174, quote p. 181.

52 Bergk (Hrsg.), Beccaria's Abhandlung, p. 197, XXII.

53 Morley (Hrsg.), Defoe, p. 219-256; Moore, Defoe, chap.1; Nash/Kilday, Cultures of Shame, p. 81-85.

54 Leibetseder, Hostie, p. 143f.

55 Foucault, Überwachen, p. 143f.

56 Shoemaker, «Streets of Shame», p. 245; Smith, «Civilized People», p.37.

57 Edinburgh Annual Register for 1815, Vol 8, p. 29-31; Sharpe, «Decline», p.81; Shoemaker, »Streets of Shame», p. 240.

58 Rush, Untersuchung, p. 13, 31, 44.

59 Dufriche de Valazé , Loix Pénales, p. 343f; Muyrat de Vouglans, Loix Criminelles, p. 63f; Hentig, Strafe, Vol. I, p.423-426.

60 Globig/Huster, Abhandlung, p.83.

61 Whiman, Harsh Justice, p. 113-116; Smirra, Entwicklung, p. 83-89; Foucault, Überwachen, p. 144.

62 Novum Corpus Constitutionum Prussico-Brandenburgensium (NCC), Vol. 2, 1756, Nr. 64, Sp. 115 (Rescript of 10.7.1756).

المعنى نفسه خاطب به سفاريس Svarez ولي العهد

(Vorträge ,p. 28)

وفي عام 1834 طالب الوزان ڤيلهلم أدولف دومش Wilhelm Adolf Domsch من مدينة باوتسن باستبعاد كتلة طوق الحديد من مخازن النسيج استناداً إلى التفكير البرجماتي أيضاً، فتنفيذ العقوبة هناك يغلق ممرات الخروج والدخول، ويمنع «تحميل وتنزيل بضائع قيمة» ويعيق التجارة. اقترح دومش تنفيذ العقوبة في «وسط السوق بعامود تشهير يمكن نقله» كما يحدث «في المدن الأخرى».

(Schwerhoff/Völker (Hrsg.), Eide, p. 218)

63 Sonnenfels, Grundsätze, p. 442.

64 Gesetzrevision, Vol. 1, p. 69.

65 Gräff u.a. (Hrsg.), Ergänzungen, p. 336f. (Rescript of 10.10.1794).

المعطف الإسباني، أو معطف العار، كان معطفاً مصنوعاً من الخشب على هيئة برميل يوضع حول المعاقب، الكمان، أو كمان الرقبة كانت آلة عقابية تُستعمل مع السيدات في الأساس.

66 Evans, Szenen, p. 151f.

قدم ايفانس في دراسته أمثلة تعود حتى عام 1830.

67 Gesetzrevision, Vol.1, p. 72.

كان بوده يتحدث باسم لجنة التحقق من قانون العقوبات الجنائية واعترض على عقاب المجرمين المحكوم عليهم بالسجن لفترة غير طويلة أن يعاقبوا أيضاً بعقوبات التشهير بالإضافة إلى ذلك، «فالمفروض أن يُقبلوا ذات يوم مرة أخرى في المجتمع»، ولكن سوف تدمر عقوبة التشهير من «إحساسهم بالشرف والكرامة»، وستجلب عليهم «المهانة على الملأ»، وتقلل إلى الأبد من احترامهم العلني، و «لن تساعد على ذلك على تحقيق هدف الإصلاح وإعادة الإدماج»

68 تنص الفقرة رقم 22 من قانون العقوبات Code Pénaleلعام 1810 على أنّ كل محكوم عليه بأعمال السُخرة والخدمة في بيوت الفقراء «لا بد من أن يعلق على عَمود التشهير قبل أن يبدأ في تنفيذ الحكم، ويعلق على عَمود التشهير لمدة ساعة واحدة أمام الشعب، وتغلق فوق رأسه لافتة مكتوب عليها اسمه، وعمله، ومحل سكنه، وعقوبته، وسبب الحكم عليه بهذه العقوبة بخط واضح وكبير».

(Code Pénale, p.11)

69 Collection complete des lois, p. 121-154, here p.131.

وفقاً لمترماير وكتابه

Mittermaier, Strafgesetzgebund, Bd.1, p.277

فقد انعكست العلاقة بين العقوبات المهدرة للشرف والعقوبات الإصلاحية: في الفترة بين 1825 وحتى 1831 لم تنفذ عقوبة الفضح في ستين حالة من حالات المحكوم عليهم وعددها مائة، وبعد 1832 لم تنفذ عقوبة الفضح إلا على 40 محكوماً عليهم. وفي ألمانيا كان لعدد من الولايات مثل بايرن وزاكسن وهولشتاين اولدنبورج وولايات أخرى كثيرة قوانينها الخاصة بالعقوبات التي كانت تتضمن عقوبة التعليق على عمود التشهير وعقوبات أخرى مهدرة للشرف.

70 Smirra, Entwciklung, p. 143.

71 Landsberg, Gutachten, p. 47.

72 Grolman, Grundsätze, p. 77.

73 Helfer, «Denkmäler«, p. 65; Lottner (Hrsg.), Sammlung, p. 110, 231.

74 Geheimes Staatsarchiv Preußischer Kulturbesitz(GStA) Berlin, I.HA Rep.84a, Nr. 495-45Ö

خطاب وزير العدل البروسي فون كامبتس v.Kamptz إلى الملك فريدريش ڤيلهلم الثالث بتاريخ 5/3/1837، وبتاريخ 9/6/1837. ثم خطاب إلى كامبتس بتاريخ 2/8/1837.

75 Leitner (Hrsg.), Sammlung, p. 118 (Kgl. Ordre of 18.4.1835)

كان قانون بروسيا العام ينص على عقوبة الجلد العلني كعقوبة مصاحبة لعقوبة الإعدام، أو السجن مدى الحياة.

76 أصدر فريدريش ڤيلهلم الثالث في عام 1811 أمراً ملكياً إلى وزير العدل قال فيه إن «الفضح على عمود التشهير بموجب القانون يمكن أن يقدم أمثولة مؤثرة» وهذا ما يبرر ضرورة علانية الفضح

(Gesetz-Sammlung, 1811, p. 196)

ودافع أحد أعضاء الجمعية الوطنية في فرانكفورت في عام 1848 عن «عَمود التشهير» كعقوبة رادعة خاصة في حالة «السب والقذف الخبيث»، أو «تشويه السمعة»

(Behr, Polizei-Wissenschaftslehre, Vol. 1, p. 164).

77 Gesetzrevision, Bd.1, p.3,278; Vol 2, p. 478; Vol.3; p.5,p.135f, 271.

قارن

Blasius, «Grenzen».

78 نصت التوصيات التي أصدرتها اللجنة المكلفة لمراجعة قانون العقوبات في مجلس الدولة بتاريخ 21/4/1838 على «إلغاء الفضح العلني حتى بالنسبة إلى العقوبات القاسية».

(Gesetzrevision, Vol. 4, 1, p. 40)

يتضمن هذا المجلد الشرح الذي قدمه بوده.

Vol. 1, p. 72.

79 Svarez, Vorträge, p. 27.

يشير كوزيلليك أيضاً إلى الطبيعة السلطوية لعقوبة الضرب.

Kosellek, Preußen, p. 641-659.

80 Gesetzrevision, Vol. 1, p. 110f. (Motive zum ersten Entwurf des Revisors v. 1827)

قارن أيضاً

Kleensang, Konzept, p. 195-213.

81 خلص تقرير الكلية الطبية في بايرويت الصادر في عام 1798 إلى أن العقاب البدني غير القاسي «للرجال والنساء يكون عن طريق الضرب بحزمة من

الأغصان، تماماً كما يحدث حتى اليوم من الضرب بحزمة من أغصان غير جافة من شجرة البتولا» ، ولكن في حالة العقوبة القاسية (والشديدة) يكون الضرب للجنسين بوساطة فرع شبه جاف من شجرة بندق سمكه نصف بوصة وطوله ذراعاً ونصف ذراع، ويتراوح عدد الضربات بين 40 و50 وحتى 80 ضربة حسب حالة الشخص المضروب، وتنفذ عقوبة الضرب على مدى يوم، أو يومين»، و«يجب بالطبع الضرب على المناطق التي لا تعرض المضروب للخطر».

(Wharlhold/Antistiani, «Soll der sogenannte gemeine Diebstahl«, quote nr. 150)

82 «Zwey merkwürdie Verordnungen«, p.37f.

كان قانون بروسيا العام يقوم فقط بالتذكير بضرورة مراعاة «الحالة الجسمانية للمعاقب»

(2. Teil, 20. Titel, 10. Abschnitt, §50)

83 Kant, «Metaphysik«, p. 600f.

84 Ingram, «Shame Punishments», p. 295f; Dabhoiwala, «Sex and Societies», p. 297:

(I took up a common prostitute, whose conduct was very offensive, (...) brought her to the whipping-post – being about mid-market, where was present some hundreds of people – I caused her to have twelve lashes; and at every third lash I parleyed with her and bid her tell all the women of the like calling wheresoever she came that the Mayor of Deal would serve them as he had served her, if they came to Deal and commi

85 Smith, «Civilized People«, p. 38 («Publickly Wipt itt Being Shuch a Grate Scandell o Me in My Business & Wood Go Nere to Be My Ruing»); Gesetzrevision, Bd. 4, 1, p. 43.

86 Shoemaker, «Streets of Shame«, p.237f; Smith, «Civilized People«, p. 39; Sharpe, «Decline», p.83.

87 Grolman, Grundätze, p. 85; «Züchtigungen», p. 175.

حتى في النقاشات الحادة التي دارت في 1830 و1840 حول عقوبة الضرب في إطار مراجعة القانون في بروسيا، اتفق المشاركون كلّهم في الجدل إنه لا يمكن السماح ب»العقاب البدني العلني؛ لأن هذه العقوبة تذل المجرم بدرجة كبيرة ويمكن أن تؤدي إلى تحريض الناس في حالة اندلاع أعمال شغب، وهذا ما يؤكد صحة قرار الغاء عقوبة الضرب العلني حتى مع الجرائم الكبيرة.»

(Gesetzrevision, Bd.4, 1. P.40)

من توصيات اللجنة الحكومية في مجلس الدولة بتاريخ 21/4/1838)

88 Mittermaier, «Züchtigung«, v.a. p. 657.

ساق نوللنر Noellner مستشار المحكمة الملكية في مدينة جيسن أسباباً مشابهة ضد عقوبة الضرب: «إن عقوبة الضرب مذمومة ليس لأنها تنفذ علانية في المقام الأول، ولكن لأنها «تذل» المعاقب بها».

(Bemerkungen, p. 202)

89 Gesetzrevision, Bd. 5, p. 306f.

90 Landsberg, Gutachten, p. 29, 47.

91 Gesetzrevision, Bd. 1, p. 112; Bd. 5, p. 293, 297; Bd. 6, p.299.

92 المرجع السابق، ص. 299 وما تلاها.

93 Wick, Ehrenstrafen, p. 7; Welcker, «Infamie«, p. 393,

اتخذ ڤيلكر «إهانة الكرامة الإنسانية» ذريعة «لرفض عقوبة الضرب».

قارن أيضاً

Noellner, «Bemerkungen«, p. 192; Arnold, «Erfahrungen«, v.a. p. 274-278.

94 Jagemann, «Strafe«, p. 241.

95 Mittermaier, «Züchtigungen«,p. 655.

96 Jagemann, «Strafe», p. 241.

97 Gesetzrevision, Bd. 3, p. 273.

98 المرجع السابق، الجزء الخامس، ص. 304.

الأمر الملكي بتاريخ 6/5/1848

Gesetz-Sammlung, 1848, p. 123.

99 Mittermaier,«Züchtigung«, p. 661f,

100 Mommsen, Grundrechte, p. 27f.

كان الكاتب يعلق هنا على فقرة في دستور الرايخ الذي صدر في فرانكفورت لعام 1849 والتي ألغيت بموجبها «عقوبات عَمود التشهير والوصم بعلامات النار، والعقاب البدني»

(Sellert/Rüping, Studien-und Quellenbuch, Bd. 2, p. 52)

أنظر أيضاً

Kesper-Biermann, «Gleichheit».

101 Zedler (Hrsg.) Universal-Lexikon, Bd. 1, 1732, Sp. 467.

102 Allgemeines Landrecht für die Preußischen Staaten, p. 697 (2. Teil, 20. Titel, 10. Abschnitt, §§ 607-609)

103 Globig/Huster, Abhandlung, p. 81.

وجد الكاتبان في الوقت نفسه إنه لا يصح أن يعاقب أحد النبلاء إذا «أهان كرامة من هو أقل منه» بالشدة نفسها إذا حدث العكس، لأن النبيل «يقع عليه ضرر أكبر بكثير من الضرر الذي يسببه فقدانه لاسمه الكريم إذا نفذت عليه العقوبة»

104 Klein, «Kurze Darstellung«, p. 118.

105 Eileen H. Crosby («Fighting for Honor«)

في هذه الدراسة لم تر أيلين كروسبي أن هناك فرقاً يذكر بين المدينة والريف في الفترة من 1650 وحتى 1730.

106 Garrioch, «Verbal Insult«, p. 106, 115; Dinges, Maurermeister.

107 Frank, «Ehre und Gewalt», p. 322.

108 Andrews, «Press».

كانت معظم الإعلانات في الصحف لرجال ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو الدنيا (حرفيون، تجار صغار، عمال نقل) والذين قدموا في هذه الإعلانات اعتذارهم عن «الكلمات المشينة» التي تفوهوا بها.

109 Jensen, «Chicaneur«, p. 167.

قارن

Gleixner, «Das Mensch». Zur preußischen Gesindeordnung Pape, Wiedereinführung, p. 4.

110 NCC, Bd. 9, 1792, Nr. 3, Sp. 657-666.

111 Klein, «Kurze Darstellung«, p. 118.

112 Jahrbücher für die preußische Gesetzgebung, Rechtswissenschaft und Rechtsverwaltung 1 (1813), p. 6f. (Ordre v. 23.5.1812). Quote 7.

113 Gesetzrevision, Bd. 4. 1. P. 37

قارن أيضاً نفس المرجع الجزء السادس، ص. 850.

114 Frevert, Vergängliche Gefühle, p. 20.

115 Behrens, Scham, p. 185.

116 Weber, Injurien, esp. P. 92-95, Qute 94, 120

(مع الإشارة إلى قرار كلية القانون في لايبزج الذي الزم أحد الطلبة في عام 1634 برد اعتبار احدى السيدات التي قبلها رغماً عنها)

Fuchs, Um die Ehre, p. 48, 252.

117 Garrioch, «Verbal Insult«, p. 107; Walz, «Schimpfende Weiber«, v.a. P. 186; Gowing, Domestic Dangers; Crosby, «Fighting for Honor«, p. 296.

118 James, «Frauenstrafen«, p. 314.

عن حلق شعر الراس، قارن أيضاً الشروح حول هذا الموضوع في:

Krünitz, Oekonomische Encycolpädie, Bd. 20, 1780, p. 496-498; Schwerhoff, «Verordnete Schande«, p.167; Hentig, Strafe, Bd. 1, p. 411f.

عن موضوع حجر الفضح والتشهير انظر

Künßberg, Strafe, p.18f.

119 Helfer, «Denkmäler», p. 73.

عن الربط بين الشرف والعذرية منذ القرن السادس عشر، أنظر

Burghartz, «Geschlecht».

120 Krünitz, Oekonomische Encyclopädie, Bd. 14, 1788, p. 807.

121 Gesetzrevision, Bd. 3, P.5, 136, 271.

122 المرجع اسابق، الجزء الرابع، الجزء الأول، ص. 43.
(من تقرير اللجنة الاستشارية بتاريخ 21/4/1838).

123 Gräff u.a. (Hrsg.), Ergänzungen, p. 329; Evans, Szenen,p. 173.

124 Meister, «Schamhaftigkeit», p. 131.

125 اللائحة الصادرة بتاريخ 18/12/1848. في

Gesetz-Sammlung. 1848, p. 423f.

وبالرغم من ذلك، فإن قانون العقوبات ظل يعترف أن لرجال الطبقة البرجوازية النبلاء مفهوماً مختلفاً عن الشرف انعكس في مبارزات السيف.

Frevert, Ehrenmänner.

126 Buddeus, «Ehrenstrafen«, p. 455; Köstlin, Abhandlungen, p. 3, 5; Fahne, Ehrenkränkungen, p. 11.

127 هذه التفرقة وفقاً ل جرولمان

Grolman, Grundsätze, p. 88.

128 Pape, Wiedereinführung, p. 20, 57.

قارن أيضاً

Evans, Szenen, p. 57-169.

ولمزيد من التفاصيل عن التطورات المشابهة في النمسا أنظر

Malfér, Abschaffung».

اعتبر فون هنتيج عقوبة الضرب (مثلها مثل عقوبة الإعدام) «عقوبات سائلة» «فهي تنفذ، ثم لا تنفذ وتكشف عن عدم ثقتنا في أنفسنا.»

v. Hentig, Strafe, Bd.2, p.366)

129 Mittelstädt, Gegen die Freiheitsstrafen, P. III, 18, 24f,

قارن هنا أيضاً

Rosenblum, Beyond, p. 36.

130 Rittner, Mittelstädt's Broschüre, p. 34; Schwarze, Freiheitsstrafe, p. VIII, 42f, 45; Streng, Studien, P.192; Mittelstädt, Gegen die Freiheitsstrafen, p. 85f.

في عام 1899 أعاد القاضي هاينريش كراوسه Heinrich Krauße إلى الأذهان مرة أخرى الجدل الذي دار في القرن التاسع عشر عن عقوبة الضرب، بدون ان يعتبر نفسه من المؤيدين لهذه العقوبة.

131 Frank, Strafgesetzbuch, p.41.

132 Goltdammer, Materialien, Bd. 1, P. 107f, 224; Bd. 2, p. 345 (§§ 30, 163 StGB).

133 Landsberg, gutachten, p. 47, 290; Feuerbach, Betrachtungen, Bd. 1, p. 188; Weber, «Hauptforderungen«, p. 617; Oeffentlichkeit, Mündlichkeit, p. 418, 466.

134 Welcker, «Infamie«, p. 395, 400. Ähnlich Wahlberg, Ehrenfolgen, p. 59.

135 Ortmann, Verhandlungen.

136 Müller, Suche; Siemens, Metropole.

كان العديد من الصحف ينشر وبشكل دوري أخباراً عن المحاكمات، مثل ملحق جريدة برلينر أبندبوست Berliner Abendpost الذي يحمل عنوان «قاعة المحكمة».

137 Schwarze, Freiheitsstrafe, p. 14.

138 Schleswiger Nachrichten 26.8.1902.

139 Wahlberg, Ehrenfolgen, p. 36

140 Whitman, «Enforcing Civility»

(بهذا الكتاب مقارنة بين ألمانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية). أنظر أيضاً

Goldberg, Honor.

عن وضع التشريعات في فرنسا (حيث عدد دعاوى السبّ والقذف أقل كثيراً) أنظر

Pin, «Honneur«

عن التشريعات في الولايات المتحدة الأمريكية، أنظر

Nelson, «Honor».

141 Köstlin, Abhandlungen, p. 7, 12.

142 المرجع السابق، ص. 48، 79. قارن ايضاً

Binding, Lehrbuch, p. 134, 144.

وللمزيد عن احصائيات الجرام لعام 1903 قارن

Brockhaus'Kleines Konversations-Lexikon, Bd. 1, p. 1024.

143 للمزيد عن القضاء المدني وطرق التكفير عن الذنب أنظر

Liepmann, Beleidigung, p. 126; Hahn (Hrsg.), Materialien, p. 277.

144 لم تخبرنا المصادر المتاحة عن السبب في ألا يتضمن قانون العقوبات في الإمبراطورية الألمانية فقرة خاصة بنشر الأحكام القضائية (وهو ما كان شائعاً في بلاد عديدة). في أول مناقشة لمشروع قانون العقوبات أمام اتحاد ولايات شمال ألمانيا طلب النائب العام فريدريش أوسكار Friedrich Oskar من شفارتسهSchwarze الغاء الفقرة 30 التي اقتُبست من قانون العقوبات البروسي (والتي أصبحت الفقرة رقم 36)، وهو ما وافقت عليه اللجنة المشكلة داخل مجلس الولايات الاتحادي.

Schubert/Vormbaum (Hrs.) Entstehung, Bd. 1, P. 73)

145 Frank, Strafgesetzbuch, p. 259; Binding, Lehrbuch, p. 163; Köstlin, Abhandlgunen, p. 80.

146 Gesetz-Sammlung, 1811, p. 149

(نص الأمر الملكي علي أنه من حق الشخص المهان «علناً عن طريق الصور، أو المنشورات الهجائية أن يقوم بإشهار العقوبة الواقعة على من أهانه)

Gesetzrevision, Bd. 1, p. 667.

الاقتباسات من التقرير المباشر الذي رفعه كيرشنهايزن Kirchenhausen وهاردنبرج Hardenberg بتاريخ 30/1/1811)

أنظر أيضاً

Bors, «Abbitte»; Moosheimer, Actio, p. 23-30; Schulte, Strafe, p. 52-74.

147 Liszt, Lehrbuch, p. 247.

هناك رأي مشابه أيضاً، أنظر

Schwarze, Commentar, p. 524.

قارن أيضاً:

Fuchs, «Erörterung».

148 Entscheidungen des Reichsgerichts in Strafsachsen, Bd. 16, p. 73-77; Rep. 107/87

(ساق فريدريش فيلهلم الثالث نفس التبرير في عام 1811 عندما منع الترضية الشخصية.)

149 Wahlberg, Ehrenfolgen, P.50.

150 Entscheidungen des Reichsgerichts in Strafsachsen, Bd. 16, p. 73-77, Rep. 1077/87

(الحكم بتاريخ 15/5/1887).

151 Fuchs, «Erörterung«, p.245f; Quanter, Schand- und Ehrenstrafen, p. 200:

«إن إشهار الأحكام بهذا الشكل يُعدّ حكماً بمعاقبة المذنب بعقوبة عمود التشهير، ويخشى المحكوم عليه عادة اشهار الحكم أكثر من خشيته للعقوبة نفسها»

152 Motive zu dem Entwurfe. P. 18.

153 Gustav Radbruchs Entwurf (1922), P. 5f, 8, 35, 53f.

للمزيد عن جمهورية ڤايمار ، أنظر:

Rutz, Genugtuung; zur deutschen und internationalen Rechtslage Hüttel, Bekanntmachung;.

وللمزيد عن سويسرا

Kuhn; Bekanntmachung.

154 Schomburg, «Bekanntmachung».

155 Gesetzblatt der Deutschen Demokratischen Republik, T. 1, 1957, p. 643-647.

156 Rechtsprechung: Strafrecht, in: Justiz 14 (1960), p. 731-734.

157 Rechtsprechung: Strafrecht, in: Neue Justiz 16 (1962), p. 584f; Gesetzblatt der Deutschen Demokratischen Republik, T. 1, 1957, p. 643-647 (Richtlinie Nr. 12 v. 22.4.1961).

158 المرجع السابق. أكد قانون العقوبات في جمهورية ألمانيا الديمقراطية الذي بدأ العمل به في عام 1968 على التعديلات التي أجريت على القانون في عام 1957، وسمح بإشهار الأحكام القضائية بهدف «تعبئة» الشعب» لمحاربة «بعض مظاهر الجريمة».

(Gesetzblatt der Deutschen Demokratischen Republik, T. 1, 1968, p. 1-48, here, p. 18-§50); Neuhof/Schmidt, «Anwendung».

159 Richtlinie Nr. 12. V. 22.4.1961.

(انظر هامش 126).

160 قرار مجلس الدولة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية والذي يخص الوظيفة الأساسية وطريقة عمل السلطات القائمة على العدل بتاريخ 4/4/1963. أنظر

Gesetzblatt der Deutschen Demokratischen Republik, T.1, 1963; p. 33-35

(الفقرة الثانية تخص النزاعات ولجنة الحكماء)

Betts, «Property«, v.a., p. 219, 239 f; Görner, «Erfahrungen«; Lohmann, «Gerichte».

161 Görner, «Erfahrungen«, p. 715f.

162 في عام 1961 أشادت المحكمة العليا بـ«بالانضباط الواعي» للشعب العامل، وعدّت أن «تربية المواطنين الرجعيين وغير المنضبطين» ضرورة.

(Richtlinie Nr. 12. V. 22.4.1961,

أنظر أيضاً الهامش رقم 126).

163 Schulz, «Elemente«, p. 44f. 48.

في عام 1959 تحدث جوزيف شترايت Josef Streit، رجل القانون المشهور الذي أصبح فيما بعد النائب العام في جمهورية ألمانيا الديمقراطية وأشاد بالمحاكمات التي تجرى في أماكن العمل في تشيكوسلوفاكيا: «يعتبرها المذنبون فضيحة كبيرة لهم، إذا كان عليهم أن يعترفوا بما اقترفوه أمام جماعة لجنة الانضباط، كان هذا بالنسبة لهم فضحاً أكبر من مثولهم أمام القضاء (...) ففي المحكمة لا يسود هذا الجو من عدم التسامح الذي يسود في اللجنة».

(«Einige Gedanken«, p. 39)

وعبر بنيامين عن رأي مشابه في كتابه Konfliktkommissionen صفحة 118 وأكد على «الأثر القوي العقلاني والوجداني الذي تخلفه لجان حل النزاعات على من يخرق القانون. والجدير بالذكر هنا هو ما يقوله المذنبون بأنهم يفضلون المحاكمات القضائية أكثر من تلك السلطة الاجتماعية لتحقيق العدالة».

عن نتائج مشابهة في الاتحاد السوفيتي أنظر

Schejnin, «Kriminalität«, v.a. p. 226.

Haerendel, Gerichtsbarkeit, v.a. p. 231.

164 Reiland, Gerichte, p. 20-55; Hamann, Ehrengerichtsbarkeit; Schönfeldt, Schiedsmann, v.a. p. 3-5 and chap. 3.

لمزيد من المعلومات عن المحاكم الشعبية السوفيتية أنظر

Gorlizki, «Delegatization«, v.a. p. 422;

أنظر لمزيد من التفاصيل عن الاذلال المجتمعي داخل منظمات الشباب (كوموسمول) في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، أنظر:

Tsipursky, «Coercion«, v.a. p. 61-63;

للمزيد من التفاصيل عن المحاكم الشعبية في المصانع الصينية والمناجم أنظر

Cohen, Criminal Process, p. 52, 103f, 170-179.

165 *http://www.documentarchiv.de/ns/nat-arbeit.html* (§§ 35 - 50)

(تم الاطلاع بتاريخ 26/7/2016)

Gusko, «Sinn und Ziel«, v.a. p. 263, 266; Ferse, Betriebspolitik, p. 244-250; Bootz, Hamburger Rechtsprechuing, p. 136-152,

آخر مرجع به معلومات عن تطبيق محاكم الشرف هناك

166 Freisler, «Ehrenwahrung«, p. 10; Schaffstein, «Bedeutung«, p. 271.

167 Dahm, «Erneuerungen» , Sp. 824

(كان دام عضواً في الحزب النازي منذ عام 1933 وعضواً في قوات العاصفة الألمانية، وكان ممثلاً لمنهج مدرسة كيل الخاضعة للنظام بالمشاركة مع شافشتاين سيء السمعة Schaffstein)

Dahm, «Ehrenschutz«, p. 249f; Schaffstein, «Bedeutung«, p. 271; Rietzsch, «Strafen«, p. 137.

قارن أيضاً

Brezina, Ehre; Waldow, Ehrenschutz

168 Denkschrift des Zentralausschusses, p. 114

(كان فرايزلر يراس هذه اللجنة وقام بوضع الفصل الخاص بـ«نظام العقوبات».)

Schaffstein, «Bedeutung«, p. 271; Dahm, «Erneuerung«, p. 832; Rietzsch, «Strafen«, p. 141f.

(كانت أفكار فرايزلر العنيفة قد أثارت الرأي العام ضدها)

قارن:

Hentig, «Pranger»; Bader-Weiß/Bader, Pranger, p. 151.

(كتب فرايزلر أيضاً مقدمة لكتيب كلوتس

Kluetz, Volksschädlinge am Pranger

كان المؤلف، كلوتس، رئيسا للمكتب الصحفي للمحكمة العليا في برلين.

169 Doerner, «Gerichtsberichterstattung«, p. 146; Deutsche Justiz 99 (1937), p. 709

(اقتباس لمستشار المحكمة العليا في المقاطعة ك. شيفر K. Schäfer الذي كان مشاركاً بدوره في لجنة إعداد قانون العقوبات)

170 Przyrembel, «Rassenschande«, p. 73; «Ambivalente Gefühle».

في مدينة اسن تقدم مئات المواطنين في عام 1933 بشكوى غير موقعة بالأسماء قدموها إلى جريدة ناتسيونال تسايتونج National-Zeitung إن السياسي البارز هيرتزيفر Hirtsiefer قد اقتيد في أحد مواكب التشهير داخل شوارع المدينة، وقالوا إن ما حدث هو «فضيحة ثقافية» وسقوط إلى الخلف في العصور الوسطى.

(National-Zeitung v. 20.9.1933. «Schwielenheinrich und die Spießbürger«).

171 لمزيد من التفاصيل عن التقاليد في العصور الوسطى وبداية العصر الحديث أنظر

Wettlaufer/Nishimura, «History of Shaming«, p. 200; Ingram, «Shame Punishments», p. 292f;

وفقاً لبودويس فإن عقوبات الفضح بالجلد العلني كانت تنفذ في العصور الوسطى جنباً إلى جنب مع «حلق شعر الراس للمجرم المربوط في العامود».

Buddeus, «Ehrenstrafen«

لمزيد من التفاصيل عن مواكب التشهير وفقاً للنموذج البيزنطي أنظر

Schwerhoff, «Verordnete Schande«, p. 61.

172 Pollack, Topographie, Botz, Nationalsozialismus, P. 94f, Gedye, Bastionen, p. 294-298.

173 Krüger, «Selbstjustiz» , Wigger, «Schwarze Schmach«, p. 131; Martin/ Alonzo (Hrsg.), Charleston, p. 159; Lebzelter, «Schwarze Schmach».

ازداد التشهير العلني بعد انسحاب جنود الاحتلال، فقد نشرت بعض الجرائد عاموداً بعنوان العاهرات المشهر بهن» ووضعوا عليه شريط حداد أسود، وفي مدينة اسن بريدناي نفذت عقوبة التشهير العلني «في مناطق متفرقة من المدينة» وعلق فوق هذا العامود أسماء عشيقات الفرنسيين.

(Krüger, «Selbstkustiz«, p. 122, 125)

وفي بعض الأحيان كانت عقوبة التشهير تسري أيضاً على الرجال، فقام عمال المنجم في مقاطعة زارلاند بإنشاء «عمود للتشهير» وعلقوا فوقه أسماء العمال الذين لم يشاركوا في الإضراب ضد احتلال منطقة الرور.

(Mallmann/Steffens, Lohn, p. 158, 168)

174 Wildt, Volksgemeinschaft, p. 240, 243.

175 National-Zeitung v. 12. U. 20.9.1933; Bücker/Nadorf/Potthoff (Hrsg.), Nikolaus Groß, p. 140-142;

للمزيد عن مواكب التشهير بأشخاص غير يهود أنظر:

Wildt, Volksgemeinschaft, p. 248f.

176 Kerbs/Uka/Ealz-Richter (Hrsg.), Gleichschaltung, p. 122-126; Washington Times v. 23.3.1933, p. 1; Daily Herald (London), 24.4.1933, p. 8; Bömer, Das Dritte Reich, p. 78f.

أراد زيجل رفع شكوى في مركز الشرطة الرئيس ضد رجال العاصفة في ميونخ بتكليف من وكيله ماكس اولفلدر Max Uhlfelder لأنهم قاموا في المساء السابق بقذف نوافذ محلات أولفلدر بالحجارة، ولكن قام رجال العاصفة في مركز الشرطة بضربه، وفي النهاية علقوا لافتة حول عنقه تقول: «لن أقوم بتقديم شكوى في قسم الشرطة أبداً»، ثم اقتادوه في موكب داخل وسط المدينة. وفي 23/8/1933 نشرت جريدة التايمز اللندنية تقريراً حول «اذلال البنات» في مدن نورنبرج ونويروبين الألمانية. في نورنبرج حلق شعر امرأة شابة لأنه أشيع أنها «عرضت نفسها على أحد اليهود»، وفي النهاية قام رجال العاصفة باقتيادها داخل شوارع المدينة وسط صياح وهتاف وسخرية الناس الذين تجمعوا لمشاهدة هذا الاستعراض. في نويروبين علق رجال العاصفة لافتة حول عنق احدى الفتيات عليها كتابات تسخر منها: فهي لم تنهض واقفة عندما غنيت أغنية هورست فيسل -Horst

Wessel. (وهي الأغنية السياسية الحماسية لرجال العاصفة). نشرت الصحف المحلية موعد هذا «الاستعراض» حتى يتجمع العديد من المشاهدين.

(Times, 23.8.1933. p.10)

177 Denkschrift des Zentralausschusses, p. 113f.

178 Wildt, Volksgemeinschaft, p. 261f.

(اقتباس عن شاخت Schacht ص. 264)

179 Ramm, 20. Juli, P. 495

(كان شلابندورف قد قبض عليه بتاريخ 17م8/1944 بعد محاولة اغتيال هتلر في الجبهة الشرقية، وحكمت محكمة الشعب بتاريخ 16/3/1945 ببراءته، ولكن لم يفرج عنه رغم ذلك، إنما رحل إلى عدد من معسكرات الاعتقال، وفي النهاية حُرّر في مدينة تيرول على يد القوات الأمريكية).

180 Langhoff, Moorsoldaten, p. 213.

181 Luczack (Hrsg.) Polozenie, p. 36f, quote 37

(خطاب هيملر إلى نائب هتلر، رودولف هيس Rudolf Heß بتاريخ 8/3/1940).

182 Tholander, Fremdarbeiter, P. 59-63; Storr, Zwangsarbeit, p. 51-55; Förtsch, «Empörung«; König, «Deutsche Frau«, v.a. p. 112-117; Heusler, «Straftatbestand«; Herbert, Fremdarbeiter, p. 79-82, 125-127.

183 Tholander, Fremarbeiter, p. 64; König, «Deutsche Frau««, p. 115f; Kundrus, «Verbotener Umgang».

في فبراير من عام 1941 حلق شعر مارتا فولرات Martha Vollrath ذات الواحد والثلاثين عاماً علناً، لأنها (أقامت علاقة مع «بولندي قذر») طبقاً لما أُذيع في الميكروفون، وعلقت إحدى الصحف بعناد أنه: «قد يبدو هذا الحكم لبعضكم قاسياً- لكنه يتناسب تماماً مع ما يشعر به الشعب».

(Altenburger Zeitung v. 7.2.1941).

أتقدم بالشكر هنا للسيدة جريت باوم Grit Baum من الأرشيف الوطني لمدينة تورينجن التي ساعدتني في البحث بخصوص هذه الحادثة.

184 Heiber (Hrsg.), Rückseite, p. 234f.

(منشور مارتين بورمانز Martin Bormanns المعمم بتاريخ 13/10/1941. اقتباس رقم 234.

185 هكذا انتقد أحد «الأشخاص الموثوق لهم بالنسبة» لي ، والذي كتب خطاباً قام وزير الرايخ هايينريش لامرز Heinrich Lammers بتسليمه إلى وزير العدل أوتو تيراك Otto Thierack. وبناء على هذا الخطاب اقترح تيراك على فرايزلر «أن يصبح في المستقبل أكثر حرصاً مع المحاكمات العلنية داخل المحاكم».

(Gribbon, «Nahrung«).

حتى الرفاق في الحزب والمتعاطفون مع الحزب النازي رأوا طريقة محاكمات فرايزلر «غير موضوعية وقاسية على نحوٍ مبالغ فيه، وغير عادلة وجافة.

(Koch, Volksgerichtshof, p. 301)

186 تمكّن الناس آنذاك من رؤية الصّور التي صورتها الصّحافة من داخل قاعة المحاكمة فقط، ولكنّهم لم يتمكنوا قطّ من مشاهدة الأفلام، فلم تبث النشرة الأسبوعية الألمانية شريط الفيلم المصور القصير كما لم يوزع الفيلم الطويل «خونة أمام محكمة الشعب» على دور العرض، فعندما عرض جوبلز الفيلم أمام رؤساء إدارات الدعاية والاعلام في الرايخ في 29/8/1944 اعترض مارتين بورمان Martin Bormann، رئيس مستشاري الحزب وأكثر من يثق به هتلر. على تسليم الفيلم إلى مسئولي الحزب في المناطق المختلفة، لأنه يمكن أن يعقب مشاهدة الفيلم » نقاش غير سار عن طريقة سير المحاكمة.» ولم تعرض أجزاء من الفيلم إلا في السبعينيات من القرن الماضي، وعرضت فقط في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

(Tuchel, «Volksgerichtshof«)

187 المرجع السابق، ص. 651.

Ramm, 20. Juli, p. 161-167, 202-206; Mühlen (Hrsg.), Die Angeklagten, p. 199f., 297f, 308.

قارن أيضاً التقرير الذي كتبه شولتسه بفالتسر Scultze-Pfaelzer بعد الافراج عنه مباشرة في 1945.

Schulze-Pfaelzer, Kampf, v.a. p. 21-39.

188 تقرير تيراك الموجه إلى بورمان بتاريخ 8/9/1944، في:

Hofer (Hrsg.), Nationalsozialismus, p. 356; Goebbels, Tagebücher, T. II, Bd. 13, p. 225 (Eintrag v. 4.8.1944), p. 211-215 (v. 3.8.1944); Goebbels-Reden, Bd. 2, p. 342-359; Kershaw, Hitler 1936-1945, p. 901.

وصفت جريدة فولكيشه بوباختر Völkische Beobachter المتهمين بأنهم «منتفعون، ذوي شخصيات خائنة ومنتفعة وضعيفة» وهم «مثال للإنسان الوضيع والمنحط »»، واقتبست الجريدة كلام فرايزلر الذي أطنب في شرح دوافع حكمه على المتهمين قائلاً إن «المتهمين قاموا بإخصاء أنفسهم أخلاقياً. نشر المقال بتاريخ 10/8/1944. ص. 3-1.

189 Wyschinski, Gerichtsreden, v.a. p. 494-518. («Lügner und Clowns, elende Pymäen, Möpse und Kläffer«, 500).

نشر الكتاب في دار نشر ديتس في جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وكان فيشينسكي في ذلك الوقت وزيراً للخارجية في الاتحاد السوفيتي.

Waksberg, Gnadenlos, p. 110-112, 143-145.

يشتير فاكسبرج في كتابه إلى إن السب والقذف كان يحدث في البداية وفقاً لأوامر «عليا» وكانت الصحافة تنشره، وأشار ايضاً إلى إن أدباء مشهورين قد تبنوا نفس لغة رئيس الادعاء. للمزيد عن طقوس الإذلال في عصر ستالين وعن «النقد والنقد الذاتي»، أنظر

Unfried, «Ich bekenne«, chap. 10-18; Erren, «Selbstkritik».

للمزيد عن الصين أنظر

Cohen, Criminal Process, chap. VIII, IX.

190 Warring, «RelationsW; Frommer, «Denouncers«; Vervenioti, «Women».

191 *http://www.parismatch.com/Actu/Societe/La-veritable-histoire-de-la-tondue-de- Chartres-583028*

(تم الاطلاع بتاريخ 4/8/2016).

«Die Geschichte der Simone Touseau aus Chartres«, in: FAZ, 6.8.2014, P. N3.

192 Röger, Kriegsbeziehungen, p. 128-143.

على عكس فرنسا كانت هذه العقوبات تمارس في أثناء الاحتلال الألماني لبولندا. ويقول روجر: إن بعد التحرير كان هناك إلى جانب الجزء الألماني من الشعب البولندي العديد من الضحايا الذين كانوا مجرد كباش فداء .

193 Laurens, «Femme«, p. 157; Kelly, «Reconstruction«; Virgli, Shorn Women, v.a. p. 96f; Kitchen, Legacy, chap. 2; Guggelberger, «Täterinnen«; Roberts, Soldiers.

194 John, «Haarabschneiderkommando«, p. 337, 344.

يعود الاقتباس السابق إلى حوار مع أحد المشاركين في عام 1996. للمزيد من التفاصيل عن «حبيبات الأمريكان»، أنظر:

Nieden, «Fraternisierung«; Reif, «Recht des Siegers«, v.a p. 368; Domentat, «Hallo Fräulein».

195 Weckel, Bilder, v.a. 15-18, 265-277, 307-313, 372, 426f, 516-518.

196 Kämper, Schulddiskurs, p. 296; Peitsch, «Antifaschismus«, p. 3.

كان ماركس قد كتب في عام 1843 خطاباً إلى أرنولد روجه Arnold Ruge تحدث فيه عن «الشعور الوطني بالعار» الذي يشعر به هو نفسه كمواطن ألماني بسبب تخلف بلاده عن مواكبة التطور السياسي، وكتب إن هذا الشعور يمكن أن تكون له قوة ثورية: «الشعور بالعار هو شكل من أشكال الغضب الذي ينقلب على ذاته. وإذا شعرت أمة بأكملها بالعار بشكل حقيقي، تصبح مثل الأسد، الذي يتراجع للخلف من أجل أن يقفز قفزته إلى الأمام».

(Marx/Engels, Gesamtausgabe, 3. Paragraph, Briefwechsel, Bd. 1, p. 47.)

197 Eitz/Stötzel, Wörterbuch, Bd. 1, p. 383 («Kollektivschuld«); Hurrelbrink, 8. Mai 1945, p. 93.

198 للمزيد عن نظرية انتشار وسيادة ثقافة الشعور بالعار أنظر:

Assmann/Frevert, Geschichtsvergessenheit – Geschichtsversessenheit, p. 94; Morat, Tat, p. 369f, 377 (Quotes Jaspers 369); Olick, House, p. 208-312; Lethen, Verhaltenslehren, p. 215-234 about Carl Schmitts «Schamkultur».

199 Strittmatter, Nachrichten, p. 333.

200 *http://www.nybooks.com/articles/2014/12/18/chinas-brave-underground-journal- ii/*

(تم الاطلاع بتاريخ 17/8/2016)

صورة للابن المشهر به زين شنج.

Nachrichtensoldat; Dikötter, Mao und seine verlorenen Kinder, p. 114-129, 163-167, 183-185, 217-224.

كانت الحكومة قد أمرت قبل الثورة بتنفيذ عقوبات إدارية (غير رسمية) لإذلال المجرمين والتي كانت تشبه إلى حد كبير تقاليد التأنيب والتوبيخ المحلية المتوارثة.

(Cohen, Criminal Process, p. 17, 26f, 51, 164f; Dikötter, Tragedy, p. 67, 167-171; Dikötter, Maos großer Hunger, p. 75, 39f.)

201 *http://www.nybooks.com/articles/2014/12/18/chinas-brave-underground-journal-ii/*

(تم الاطلاع بتاريخ 17/8/2016)

202 Nussbaum, Hiding, v.a. p. 232; Whitman, «What is Wrong«, v.a. p. 1088; Whitman, Harsh Justice, p. 24f;:

للمزيد عن أنصار عقوبات الفضح والعار أنظر

Etzioni, «Back to the Pillory?»; Kahan, «Alternative Sanctions».

للمزيد عن النقاش الذي دار في المانيا حول هذا الأمر

Jüngel, Shame Sanctions; Kubiciel, «Shame Sanctions».

203 Nomos 4000/1958 (*https://en.wikipedia.org/wiki/Law_4000/1958*

تم الاطلاع بتاريخ 17/8/2016.

204 Zhensheng, Nachrichtensoldat, p. 102-113.

قارن الصورة هنا:

http:// www.indiana.edu/~easc/programs/special/soldier.shtml

(تم الاطلاع بتاريخ 21/4/2017).

205 في اليونان كان قص شعور الرجال له معنى رمزي آخر في كل الأحوال يختلف عن المعنى الذي يثيره قص الشعر للنساء «الفاجرات والفاحشات» فالشعر الطويل كان في ذلك الوقت دليلاً على التخنّث، وقص الشعر كان يعني هنا فرض إعادة الرجولة، ولم يكن يعني نزع صفات الرجولة عنه كما كان الحال عند شمشون.

206 Bailey (Hrsg.), Strengthen the Country, p. 48; Frodsham (Hrsg.), Chinese Embassy, p. I.V.

207 لم ينتبه فوكو في كتابه Foucault, Überwachen لهذا الفرق، كما لم ينتبه له ويتمان في كتابه Whitman, «What is Wrong

208 هذا لا يعني إنه يجب معاملة الحيوانات بوحشية. فلم يكن من قبيل المصادفة أن تكونت في القرن التاسع عشر أوربا كلها تقريباً رابطات لحماية الحيوان، لم يكن هدفها المحدد مستنداً إلى كرامة الحيوان، وإنما كان هدفها تجنيب الحيوان الألم. أنظر للمزيد:

Eitler, «Übertragungsgefahr».

209 Vgl. Etwa Weckler, «Infamie», p. 400, 402,; Hübner, Ehre, p. 27, 36f; Wick, Ehrenstrafen, p. 225.

210 Kooistra, Erziehung , p. 78.

211 وفقاً ل هارتمان

Hartmann, Kippenberger, p. 17

فإن كيبنبرجر تعامل في منحوتاته عام 1989 بالخيال مع النقد السلبي الذي تعرض له في هذه السنة. وكان الفنان قد اختبر الصفعات المخزية وأساليب الانضباط (الحبس) عندما كان تلميذاً في الإصلاحيات والمدارس الداخلية.

(Kippenberger, P.86-116)

212 Taschenbuch für teutsche Schulmeister 1789, p. 594; Engelmann, Volksschulwesen, p. 291.

كان الركوع على الأرض عقوبة عادية حتى عام 1870. أنظر، نفس المرجع.

Gesetze und Vorschriften für die Studierenden, p. 13f.

213 «Über Dorfschulen«, p. 25; Taschenbuch für teutsche Schulmeister 1789 , p. 594; Zeit- und Handbüchlein, p. 14.

214 Scheidler, «Dürfen in der Schule«, v.a. p. 139; Pädagogisches Real-Lexicon, p. ^12.

كان يطلق على هذه العقوبات في عام 1909 «عادات سيئة» في «عصر التربية القاسية» والتي «لم يعد أحد يتحدث عنها الآن».

Encyclopädisches Handbuch der Pädagogik, Bd. 9, 1909, p. 9.

215 Janisseck, Recht, p. 20 (Ausführungsverordnung v. 1874, §47,
قانون ولاية ساكسونيا للمدارس)

Pägdagogische Real-Encyclopädie, Bd. 1, 1851, p. 276.

216 دعت احدى الكاتبات في عام 1911 إلى «عقوبات تأديبية بسيطة» تكون أقل المأ وأقل خزياً لمعاقب، لأن الفصل لن ينتبه كثيراً لها؛ مثل «الضرب باليد على الظهر، شد الشعر، شد الأذن.»

(Wilhelm, Züchtigung, p. 39.)

217 Schumann, «Legislation«, p. 216; Monroe (Edit.), Cyclopedia of Education, Bd. 5, p. 91.

في عام 1909 كان السب والشتم والتوبيخ العلني والضرب يعتبر من ممارسات الخزي التي يمارسها المدرسون.

«Notes of complaint to parents, a roll of dishonor displayed publicly, low grade in deportment, are methods much employed in American schools. Ridicule is one of the most potent, as well as most dangerous forms of disgrace.)

(خطاب شكوى إلى الأهل ، حزمة من الاهانات تمارس علانية، سلوك يحقر من التلاميذ: كل هذه الممارسات كانت تنفذ في المدارس الأمريكية، وكان أكثرها تأثيرا وأكثرها خطراً ومهانة هو أسلوب السخرية والتهكم)

218 Baier u.a., Kinder und Jugendliche, p. 57.

شمل الاستبيان 44610 تلميذاً وتلميذة من كل أنواع المدارس.
قارن أيضاً

Singer, Würde.

219 Hageneger, Beschimpfen, p. 90-94; Klinge, «Scham ist nie vorbei»

مع مقاطع من حوارات أخذت من فيلم «دائماً الأخير» للمخرج أندرياس فيشر Andreas Fischer والذي عرض على قناة أرته في عام 1995. كان عمر من ظهروا في الفيلم بين الثلاثين والسبعين، وكانت ذكرياتهم عن الخزي الذي تعرضوا له في أداء التمرينات والألعاب الرياضية «حاضرة بقوة في ذاكرتهم بشكل يثير الدهشة».

قارن أيضاً ملحق الجريدة

«Scham und Beschämung» der Zeitschrift «Sportpädagogik» 6 (2008)

شمل ها الملحق أمثلة ملموسة من داخل الحصص من أجل الدعاية والتأكيد على «تربية الاحترام»:

«يجب أن يتجنب المدرسين والتلاميذ أيضاً تعريض تلاميذ آخرين للخزي.»

(P.5,8)

220 http://www.spiegel.de/schulspiegel/leben/bundesjugendspiele-mutter-startet-petition-bundesjugendspieleweg-a-1040475.html

(تم الاطلاع بتاريخ 23/12/2015)

221 *http://www.zeit.de/sport/2015-06/bundesjugendspiele-petition-anekdoten-erinne rungen*

(تم الاطلاع بتاريخ 23/8/2016)

222 NCC, Bd. 10, 1798, Nr. 46, Sp. 1663-1668 (Verordnung v. 23.7.1798) Quote 1668.

223 Koselleck, Preußen, p. 643-652; Pape, Wiedereinführung, p. 4.

يعتبر الضرب «بالسوط الجلدي خمس مرات من فوق الملابس أحد وسائل العقاب البدني «المعقولة» وفقاً للقانون البروسي لتنظيم العلاقة بين الخادم والمخدوم. وظل هذا القانون سارياً حتى عام 1918.

224 Krünitz, Oekonomische Encyclopädie, Bd. 75, 1798, p. 327f.

225 Encyklopädie der Pädagogik, d. 1,1860, p. 59.

226 Rousseau, Emil, p. 217; Matthias, Benjamin, p. 200

تحدث ماتياس في كتابه عن «الشعور بالخجل الذي يتربى داخل الانسان.»

227 Schröder, Prügelstrafe, p. 30-34, Quote 31. (v. 1905).

لكن حتى ضرب الأفريقيين كان قد بدأ يصبح سيّئ السمعة، فبعد النقد الشديد الذي وجه له في برلمان الإمبراطورية الألمانية اهتم مكتب الإدارة الاستعمارية في الإمبراطورية منذ عام 1907 بالحد من ضرب الأفريقيين في المستعمرات الألمانية.

(المرجع السابق، ص. 118-87).

عن العقوبات الجسدية التي يقوم بها المستعمرون البريطانيون في الهند أنظر:

Disciplining Punishment; Singha, «The Rare Infliction».

228 Klencke, Mutter, p. 486-488

(التأكيد هنا وفي الاقتباسات التالية موجودة بالفعل في الأصل)

Boss (Hrsg.), Erziehungskunst

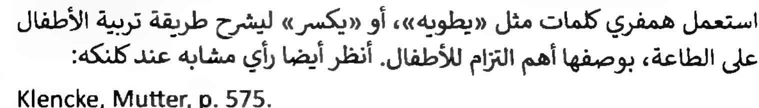
229 للمزيد عن التأثير المتنامي للناصحين على العلاقات العائلية أنظر

Berg, «Rat geben«, Keller, Ratgeber.

230 Klencke, Mutter, p. 486f, 555f.

231 Ibid. P. 551f, 575f, 509, 495f.

232 Humphery, «Duties», p. 42.



استعمل همفري كلمات مثل «يطويه»، أو «يكسر» ليشرح طريقة تربية الأطفال على الطاعة، بوصفها أهم التزام للأطفال. أنظر أيضا رأي مشابه عند كلنكه:

Klencke, Mutter, p. 575.

233 Sulzer, Versuch, p. 185, 165-167.

ولد زولتسر عام 1720، وعمل منذ عام 1743 مدرساً منزلياً، وأصبح منذ عام 1747 أأستاذاً في مدرسة يواخيمتال الثانوية في برلين.

234 المرجع السابق. ص. 166 وما بعدها.

235 Matthias, Benjamin, p. 97.

كتب هويزينجر رأياً مشابهاً في كتابه «لا يجب توبيخ، أو معاقبة الطفل الكاذب علانية، كما لا يجب تذكيره علانية بهذا الخطأ أبداً.

Heusinger (Hrsg.) Familie Werthheim, p. 242f.

236 Lhotzky, Seele, p. 73.

237 Matthias, Benjamin, p. 93, 96.

238 Kabisch, Geschlecht, p. 268, 172, 174.

239 Lindner, Handbuch, p. 110.

240 Foerster, Lebenskunde, p. 40f.

كتب مارك توين في روايته رواية مارك توين Mark Twain إن الأمر كان بالنسبة لهاكلبري فين Huckleberry Finn كان صعباً أيضاً، عندما كان عليه أن يعتذر في منزل صديقه جيم لأحد العبيد الهاربين لأنه ضربه ضرباً مهيناً. «احتجت لخمسة عشر دقيقة حتى أضغط على نفسي وأطلب الصفح من أحد الزنوج. قمت في النهاية بالاعتذار، ولم أندم على هذا أبداً فيما بعد.»

(Twain , «Huckleberry Finn«, p. 118.)

241 Foerster, Lebensführung, p. 307; Stevenson, Letters, Bd. 1,p. 160f.

(خطاب بتاريخ يونيو 1874)

242 Nöstlinger, Gurkenkönig, p. 143.

حصل الكتاب على جائزة الكتاب الألماني للشباب في عام 1973.

243 Lüngen, «Charaktererziehung«, p. 194f; Foerster, Jugendlehre, p. 421.

244 Matthias, Benjamin, p. 103; Wilhelm, Züchtigung, p. 61-66.

245 Bar, «Lehre», v.a. p. 183.

لحظ دكتور ادموند اب Edmund Abb، على الأطفال الصغار «إن مشاعر الكرامة لديهم تتطور ببطء»، ولهذا فليس للضرب «نتائج سلبية» في رأيه. وكان دكتور ادموند أب، مؤلفاً لكتاب في مناهج التربية ونشر لأول مرة في عام 1915 وطبعت منه أكثر من طبعة حتى الخمسينيات.

Edmund Abb, Erziehungskunde, p. 122-125.

246 Schnell, Ich und meine Jungens, p. 137f.

كان المؤلف مدرساً في مدرسة ثانوية في جوستروف

247 Schulz, Mutter, p. 63.

نشر هذا الكتاب لأول مرة في عام 1907، وقد وصل عدد طبعاته حتى عام 1923 إلى ثماني طبعات، وترقى مؤلفه في الوظائف حتى وصل إلى أن أصبح نائب وزير في الإمبراطورية الألمانية.

248 Wilhelm, Züchtigung, p. 65f.

249 Helene Eyck, Tagebuch 1876-1898, p. 5, 12. (Privatbesitz Frank und Rosemarie Eyck, Calgary, Kanada); Budde, Wege, p. 152.

كتب الطبيب هايم Heim من مدينة برلين في مذكراته أنه قد «ضرب ابنته على مؤخرتها بيده؛ لأنها كانت عنيدة، ولا تتوقف عن الصراخ، حتى بدأ كل أطفالي في البكاء.«

(Tagebücher, p. 104)

250 Budde, Weg, p. 363.

251 Hetzer, Seelische Hygiene. P. 53.

252 Haarer, Deutsche Mutter, p.. 261; Haarer, Unsere kleinen Kinder, p. 236-240, Quote 239f.

لم هارر في كتابها عن التربية (Unsere Schulkinder, (München 1950 الاذلال ولا مرة، وأكدت بدلاً من ذلك : «لا يجب أن نجعل عقابنا للطفل فضيحة له أمام الآخرين.» (p. 123)

للمزيد عن هارر وكتب أخرى عن التربية أنظر

Gerhardt, «Eltern«; Gerhardt, Angst.

253 Spock, Common Sense Book, p. 323-325.

254 Gass-Blom, «Ende«, p.455; Tändler, «Erziehung«, v.a.. p. 100f.

255 Denise Foley, «Growing up with ADHD» , http://time.com/growing-up-with-adhd/.

(تم الاطلاع بتاريخ 28/8/2016). وفقاً لاستقصاء قامت به جريدة نيويورك تايمز في عام 2006، فإن ربع إلى نصف الأطفال الأمريكان الذين يقضون إجازتهم الصيفية في العادة في معسكرات، يتناولون يومياً الأدوية، وتُعدّ أقراص الحساسية والربو أكثر الأدوية شيوعاً، ولكن كانت الأدوية الموصوفة لمعالجة السلوك الغريب والاضطرابات النفسية شائعة أيضاً لدرجة أنه لم تكن هناك حاجة لأن توصف هذه الأدوية بأنها أدوية فيتامينات كما كان يحدث في السابق، لتجنب وصْم متعاطي الدواء بأيّة وصمة.

(*http://www.nytimes. com/2006/07/16/us/16camps.html?_r=1,*

(تم الاطلاع بتاريخ 30/8/2016)

256 Real-Encyclopädie des Erziehungs-und Unterrichtswesens, Bd 1, 1863, p. 225f; Lexikon der Pädagogik, Bd. 1, 1913, Sp. 450-452.

يجب التخلي عن إذلال التلاميذ حتى داخل «المؤسسات الإصلاحية» التي من المفترض أنها تعالج السلوك «غير العادي» للتلاميذ، مسموح بذلك فقط» في حالات استثنائية»، كما قيل في عام 1912 في تعليق على أحد المقالات. كان كاتب المقال مدرساً في المؤسسة الإصلاحية الكاثوليكية يدعى الراهب برنهارد شلله Frater Bernhard Schelle، وقد نصح زملاءه باستعمال الشدة مع التلميذ الذي يثور ويرفض اطاعة الأوامر. «لابد من اذلال هذا التلميذ، ويجب اذلاله لفترة طويلة حتى يأتي ويطلب الصفح (...) وإلا فقدت احترامك وانتصر عليك التلميذ بعناده.«

Blätter für Anstalts-Pädagogik 2 (1912), p. 36 (Schelle), 80, (Kommentar Schieffer).

257 Pädagogisches Lexikon, Bd. 1, 1928, Sp. 504 (Artikel «Beschämung» von Eberhard).

258 منعت ولايات مكلنبورج شفرين وزاكسن وتوريندن في عام 1918 وفي عام 1922 و1923 العقاب البدني في المدارس الابتدائية («ليس من حق المدرس المنزلي أو المعلم ضرب التلميذ»

(Zentralblatt für Jugendrecht und Jugendwohlfahrt 64 (1977), p. 217 – 222, v.a.218.)

أما قانون المدارس الابتدائية الذي أصدرته ولاية هسن في عام 1921، فقد سمح بوسائل الضبط التربوي، ومن بينها التوبيخ بوساطة المدرس، أو بوساطة مدير المدرسة، والاحتجاز بعد المدرسة، والعقاب البدني. «يجب الامتناع عن العقوبات المهينة والمذلة».

(Bach/Backes/Jung(Hrsg.), Volksschulwesen, p. 50, 282f)

كما تخوف الوزير البروسي للعلوم والفنون والتعليم، كارل هاينريش بيكر Carl Heinrich Becker من منع عقوبة الضرب. ورغم ذلك فقد أصدر في عام 1928 قراراً أشار فيه إلى «إن العقوبة البدنية مرفوضة في النظريات والممارسات التربوية أكثر من ذي قبل. ووفقاً لهذا الراي فأنا أتمنى أن تتراجع تلك العقوبة أكثر وأكثر حتى تختفي النهاية بالفعل.«

(Kluger, Volksschule, p. 171.)

259 Uhlig (Hrsg.), Dokumente, T. 1, p. 240; Berliner Zeitung v. 24.19.1947.

260 Baske/Engelbert (Hrsg.), Jahrzehnte, T. 2, p. 54 (Verordnung vo. 12.11.1959, § 34).

لمزيد من المعلومات عن الممارسات داخل المدارس أنظر:

Geißler, Geschichte des Schulwesens, p. 294.

261 Berg, Theorie der Strafe, p. 31, 63f, 67.

262 الحكم بتاريخ 23/10/1957

2 StR 458/56, Rn 35f.

(مع الإشارة إلى القرار الوزاري في ولاية هسن بتاريخ 13/5/1946)

263 Heber, «Sinnhaftigkeit«, p. 116.

لم يأت ذكر للبنات هنا إلا نادراً، فالبنات كن أقل مقاومة للأوامر، ولهذا كان لا يجب ضربهن لاعتبارات الأدب والخجل. قارن هنا قرار وزارة التعليم المدرسي البروسية في 29/3/1928.

(Kluger, Volksschule, p. 171)

استند القرار الذي صدر في ولاية ساكسونيا السفلى بتاريخ 27/10/1946 على قرار وزارة التعليم البروسية، الذي منع العقاب البدني للبنات من الأساس، ولكنه سمح به للصبيان في حالات استثنائية.

264 «Über die Frage, ob dem Lehrer ein Züchtigungsrecht zusteht«, Juristen-Zeitung 9 81954), Sp. 752-756, hier 754f.

(النص الكامل لحكم المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ 14/7/1954

5StR 688/53)

«حتى الآباء لا يرفض أغلبيتهم أن يقوم المدرس بضرب مسبب للتلميذ بغرض تربيته وتأديبه بدنياً في الحدود التي تضمن تنفيذ هذه الغاية. يشير الحكم المطعون فيه إلى إن 80% من الآباء الحاضرين في اجتماع مجلس أباء دعا إليه أحد الآباء المتقدمين بشكوى قد وافقوا على العقاب البدني لأطفالهم.«

265 Gass-Bolm, «Ende«, p. 444, 457; Gass-Bolm, Gymnasium, p. 112ff, 215ff., Schumann, «Schläge«, p. 39f.

266 «Über die Frage, ob dem Lehrer ein Züchtigungsrecht zusteht«, P. 753 (also quote 55)

قامت مجلة دير شبيجل بتغطية القضية التي نظرت في هانوفر ضد المدرس كورت فيكلفرت Kurt Weckelwerth في

Der Spiegel, Nr. 40/1953, p. 12-14.

267 BGH-Urteil v. 23.10. 1957, Rn. 1, 10, 28f., 50.

268 Gass-Bolm, «Ende», p. 457

للمزيد عن نشاط الآباء وانتقادهم للمدارس، أنظر

Schumann, «Asserting».

269 كانت هذه هي الحجة التي استند إليها مستشار المحكمة الإدارية العليا فرنر فون كوب Werner von Kopp في عام 1955، والذي دافع عن رأيه بإن حق المدرسين في عقاب التلاميذ بدنياً يتناقض مع المادة 1 من القانون الأساسي.

Kopp, «Zu dem Urteil».

270 يشمل «السلوك المحقر للتلاميذ» وفقاً لأحد التفسيرات الذي يعود إلى عام 1998، «استعراض خطأ أحد التلاميذ أمام الفصل كلّه، تشويه صورة التلاميذ إذا أخطأوا، «معاقبة التلاميذ الذين يخرقون النظام بإنقاص درجاتهم»، وأثبتت إحدى الدراسات التي قامت بها مجموعة بحثية من مدينة دريزدن إن هذا السلوك من قبل المدرسين لا يوافق عليه إلا الأقلية من التلاميذ الذين تعرضوا لهذا الموقف (17-32%).

(Forschungsgruppe Schulevaluation, Gewalt, p. 201f.)

أنظر ايضاً

Haas, Scham, p. 131f; Krumm/Eckstein, «Geht es Ihnen gut«; Prengel/Heinzel, «Anerkennungs-und Missachtungsrituale».

وقد فرق أوزير وشبيشيجر بين الخزي الإيجابي المثمر والخزي السلبي غير المثمر.

Oser/Spychiger, lernen, p. 72-92.

للمزيد عن الخزي بوصفه شكلاً رقيقاً من العنف، أنظر:

Hafeneger, «Strafen«, v.a. p. 220ff; Hafeneger, «Pädagogik».

271 Lindgern, Pipi Langstrumpf, p. 314, 318ff.

طبع من الكتاب حتى عام 1979 تسعاً وأربعين طبعة، وبيع منه في الفترة من 1949 وحتى 1970 مليونا نسخة. وحتى عام 2015 كان قد بيع من الكتاب في ألمانيا وحدها 30 مليون نسخة، وفي العالم كله 66 مليون نسخة.

(Badische Zeitung v. 10.9.2015)

272 نتحدث عن التنمر عندما يقوم المتحرشون باستهداف شخص بعينه لتنمرهم عبر فترة طويلة. قارن:

Nummer-Winkler, «Mobbing«; Markert, «Praxis«, Bödefeld, «... und du bist weg!«

273 Baier u.a., Kinder und Jugendliche, p. 57.

274 للمزيد عن الأهمية التاريخية لكتب الأطفال في تهذيب مشاعر القراء والقارئات قارن:

Frevert u.a. , Learning how to Feel.

275 Wölfel, Feuerschuh, p. 14.

حصل الكتاب في عام 1962 على جائزة الكتاب الألماني لأدب الشباب.

276 Allfrey, Delphinensommer, p. 15f, 22f, 149, 151

حصل هذا الكتاب أيضاً على جائزة الكتاب الألماني لأدب الشباب في هام 1964.

277 Blume, Blubber, p. 62, 89, 148.

مازال هذا الكتاب يطبع حتى اليوم، ولكن لم يترجم هذا الكتاب إلى الألمانية على عكس كتب أخرى للكاتبة.

278 *http://www.judyblume.com/books/middle/blubber.php; https://www.amazon.com/Blubber-Judy-Blume/dp/148141013X#reader_148141013X*

(تم الاطلاع بتاريخ 29/8/2016)

279 Pergaud, Krieg der Köpfe, p. 16, 33, 45-48, 73, 79-82.

نشر من الكتاب أكثر من ثلاثين طبعة، وأنتج فيلم عن قصته في عام 1962.

280 لهذا السبب لم يكن نوع «رواية المدارس الداخلية» منتشراً في أدب الأطفال الألماني، ولكن كانت هناك حالات استثنائية مثل :

Rhoden, Trotzkopf; Kästner, «Klassenzimmer» (1933)

إضافة إلى رواية السيرة الذاتية للكاتب ارنست فون سالومون Ernst von Salomon (التلاميذ في المدارس العسكرية) التي تدور حول إحدى المدارس العسكرية في بداية القرن العشرين، وكان روبرت موزيل قد كتب رواية تدور أيضاً عن المدارس العسكرية.

Ernst von Salomon, Die Kadetten (1933)

Robert Musil, Verwirrungen des Zöglings Törleß (1906)

281 كانت أشهر «روايات المدارس الداخلية»

Thomas Hugh, Tom Brown's Schooldays, 1957; Fredric Farras, Eric or Little by Little, 1958.

في رواية روديارد كيپلنج «ستالكي وشركاؤه» التي نشرت عام 1899، كان تلاميذ المدرسة الداخلية يقرأون كتاب فاراس Farras ويسخرون مما جاء فيه، لأنه أخلاقي أكثر من اللازم من وجهة نظرهم.

282 Edgeworth, Early Lessons, p. 77.

كانت نصوص ادجورث تطبع تنشر أيضاً في الكتب المدرسية والمجلات. وقد أوصى كلنكه Klencke البنات بقراءتها Klencke, Mutter,p. 448 كما أوصى أيضاً بقراءة Elizabethe Wetherells, The Wide, Wide World, 1850. والتي ترجمت إلى الألمانية. في هذا الكتاب تشعر بطلة القصة دائماً بالخجل، خاصة عندما يسخر ويضحك الأطفال الآخرون منها.

283 «Letters to a younger Brother No. XII: False shame, p. 88.

284 استقبل النقاد القصص القصيرة التي نشرت في عام 1929 في كتاب، بالنقد الحاد بسبب «عنفها» و«ابتذالها». (Rosenthal, «Boy-Society«)

285 Rhodes, Trotzkopf, p. 78, 83f, 96-98.

ترجم الكتاب في عام 1898 إلى الإنجليزية (Taming a Boy). وهناك أيضاً شخصية آن في كتاب لوسي مود مونتجمري Lucy Maud Montgomery «آن من جرين جيبل»،وشخصية آن في هذا الكتاب أيضاً شخصية شرسة وغير مروضة. لا تستطيع ان تعتذر إلى الكبار، لأنها تعتقد إنهم هم من بدأوا بتوجيه الإهانة، ولهذا فإنها ترد لهم الجميل بنوبات من الغضب ومزيد من المواقف المخزية. وبالتدريج يتحول سلوكها العنيد وغير المتصالح إلى مشكلة لها هي شخصياً. (ص. 91 – 108). ترجم كتاب مونتجمري حتى اليوم إلى أكثر من عشرين لغة وبيع منه خمسين مليون نسخة واقتبسه الكثير من الأفلام والمسرحيات.

286 Golding, Herr der Fliegen, p. 266, 30.

ترجم الكتاب لأكثر من 39 لغة وطبع منها في ألمانيا وحده أكثر من خمسين طبعة في الفترة بين 1956 و2008. وفي الولايات المتحدة الأمريكية أصبح الكتاب ضمن نصوص القراءة المدرسية في الفصل التاسع. وحصل مؤلف الكتاب في عام 1983 على جائزة نوبل للآداب. تم تحويل الكتاب إلى فيلمين.

287 Wetherell, The Wide, Wide World, p. 28; Gumpert (hrsg.), Herzblättchens Zeitvertreib, p. 93; Helm, Backfischen's Leiden, p. 8.

288 Kessler, Gesichter und Zeiten, p. 102f.

289 Van Gennep, Übergangsriten; Turner, Riual.

290 Kühne, «Der Soldat», p. 349f.;

يعتبر ارفينج جوفمان Erving Gofman المدارس الداخلية ومؤسسات الرعاية أو المصحات النفسية من بين «المؤسسات الشاملة»

(Goffman, Asyle).

291 Spiegel, Nr. 34/1963, p. 20-22, p. 52-59; Nr. 51/1963, p. 25.

292 لمزيد من التفاصيل عن آخر حالة في الوقت الحاضر مورست فيها في أحد معسكرات الجيش في بادن فورتبرج إجراءات قبول مهينة وممارسات مذلة أثناء التدريب، أنظر

http://www.spiegel.de/politik/deutschland/bundeswehr-skandal-in-pfullen dorf-sadistische-praktiken-in-der-ausbildung-a-1134529.html

(تم الاطلاع بتريخ 5/4/2017).

293 Wiedner, «Soldatenmißhandlungen«; Frevert, Kasernierte Nation, p. 21f, 37, 88, 148, 228-271, 338.

294 كتب جنايزناو Gneienau في أحد منشوراته بتاريخ 9/7/1808: «إن فرض أداء الخدمة العسكرية على الجميع مرتبط بالحرية التي يحملها الجميع على

ظهورهم»، لأن ضربة العصا على الظهر تعتبر إهانة صادمة في أية طبقة من الطبقات.«

وافق فريدريش ڤيلهلم الثالث على هذه المطالب في 3/8/1808 وصدر أمراً بمنع الضرب والضرب أثناء الجري، ولكنه سمح ببقاء هذه العقوبات بين الدرجة الثانية من الجنود.

(Pertz, Gneisenau, Bd. 1,1864, p. 385-387; Voigt, Gesetzgebungsgeschichte.

295 Verhandlungen der deutschen verfassungsgebenden Reichsversammlung, Bd. 1, p. 288.

296 للمزيد عن صورة عقوبة الميدان، رقم 1، في الجيش البريطاني أنظر:

Putkowski/Sykes, Shot of Dawn, p. 16, passim. Diemer, Schulbank, p. 26.

297 Delbrück, «Rezension», p. 517.

298 Quellen zur Geschichte des Parlamentarismus, p. 1303, 1317, 1329, 1324f., 1333-1335; Die Ursachen des Deutschen Zusammenbruches, p. 394f.

299 Ursachen des Deutschen Zusammenbruches, p. 82f.

300 Ziemann, Front, p. 116.

301 Die Ursachen des Deutschen Zusammenbruches. P. 87.

302 Wiedner, «Soldatenmißhandlungen», p. 173, 184-186; Frevert, kasernierte Nation, p. 25o; Kühne, Kameradschaft, p. 80f; Lehmann,Infanterie, p. 18-26.

303 للمزيد عن الشلل والمجموعات الهمجية وطقوس القبول بها، أنظر

Wagner/Weinhauer, «Tatarenblut«, p. 282.

لم تعد معظم المدارس العامة في بريطانيا العظمى تمارس هذه الطقوس بعد الحرب العالمية الثانية، إلا إنه بعد 1977 اعترض تلاميذ مدرسة ايتون ضد رأي مدير المدرسة الذي قال إن تقديم خدمات من قبل التلاميذ الأصغر للتلاميذ الأكبر هو امر عفا عليه الزمن، ويجب انهاؤه.

(The Telegraph 3.3.1977: «Eton Students Want to Carry On Fagging Tradition«).

304 Solberg, «Harmless Pranks»; Horowitz, Campus Life.

305 Land, Goat

بعد عرض الفيلم تناول العديد من المقالات النقدية الكتاب في أهم صحف الولايات المتحدة الأمريكية

(The New York Times, 29.2.2004, The Boston Globe 29.2.2004).

306 Ford, «Fraternal Order«; Dundes/Dundes, «Elephant Walk«; Nuwer (Hrsg.), Hazing Reader.

يعدّ علماء علم النفس طقوس القبول إذلالاً مقبولاً اجتماعياً، ولكن ذا آثار نفسية خطيرة.

(Klein, «Humiliation Dynamic«, p. 103f.)

307 Mechling, «Padding», p. 63; Mechling, «Is Hazing Play?».

قارن أيضاً دراسته في علم الأعراق بخصوص كشافة الصبيان.

On My Honor.

308 Sanday, Fraternity Gang Rape, chapter 6, quote p. 149.

يوضح الاستطلاع الامبريقي الذي قام به كيتينج وآخرون إن طقوس القبول تزيد من اعتماد الفرد على الجماعة.

Keating u.a. «Going to College«

309 Füssel, «Riten«, p. 645.

310 Mann, Wir waren fünf, p. 327; Frevert, Ehrenmänner, p. 134-159.

311 Blattmann, «Laßt uns den Eid.«; Möller, Wissenschaft, p. 123ff.

أنظر العرض الإيجابي لرابطة الزملاء

Mann, Wir waren fünf, p. 326-331;

صور عالم المصريات الشهير ارمان Erman جماعة الزملاء بمشاعر مختلطة، وإن كانت في مجملها مشاعر إيجابية في النهاية. أنظر

Erman, Werden, p. 101-110.

في المقابل كان رأي الكاتب كورت مارتينز Kurt Martens سلبياً «بلا رحمة»، فوصف الوقت الذي قضاه في إحدى المدارس الداخلية بأنه كان مسلسلة لانهائية من الإذلال ووصف تلك السنة التي قضاها هناك بأنها «أفظع سنة في حياتي»: فقد كان عليه أن يعمل مثل «العبد» لخدمة التلاميذ الأكبر سناً والذين كانوا «يستهزأون به ويكلفونه بأعمال سخيفة، ويؤذونه جسدياً»:

Schonungslose Lebenschronik, p. 47

عن المرأة المبهجة أنظر نفس المرجع، ص. 100-98.

312 Brownmiller, Gegen unseren Willen: *https://www.nypl.org/voices/print-publica tions/books-of-the-century*

(تم الاطلاع بتاريخ 1/9/2016). عن استقبال الكتاب في ألمانيا أنظر

Lenz (Hrsg.). Frauenbewegung, p. 281-324.

313 Sanday, Fraternity Gang Rape, p. 150.

أنظر أيضاً: .Neumnn, «Gang Rape»

314 معلومات من جميع أنحاء العالم:

https://en.wikipedia.org/wiki/Gang_rape

(تم الاطلاع بتاريخ 1/9/2016)

315 في عام 1973 اختطفت الكاتبة الإيطالية اليسارية المعروفة فرانكا رامه Franca Rame في ميلانو من قبل مجموعة من النازيين الجدد، وقاموا بتعذيبها واغتصابها (تم ذلك غالباً بالتواطؤ مع الشرطة، كما اتضح فيما بعد). شعرت الكاتبة بالصدمة الشديدة لدرجة أنها لم تتمكن من قص تلك الحكاية على زوجها داريو فو Dario Fo إلا بعد سنتين من وقوع الحادث، ولم تستطع التحدث عن تلك التجربة علناً إلا في عام 1978.

(*http://www.independent. co.uk/news/dario-fo-looks-back-in-anger-on-era-when-italys-rulers-had-his-wife-beaten-and-raped-1148763.html*

(تم الاطلاع بتاريخ 2/9/2017)

316 *https://www.ris.bka.gv.at/GeltendeFassung.wxe?Abfrage=Bundesnormen&Geset zesnummer=10000254*

(تم الاطلاع بتاريخ 6/4/2017)

317 للمزيد عن العنف الجنسي أثناء التطهير العرقي الأرمني أثناء الحرب العالمية الأولى، أنظر

Bjornlund, «Fate«

عن الاغتصاب الجماعي أثناء الحرب العالمية الثانية، أنظر

Mühlhäuser, Eroberungen, p. 73-155; Sander/Johr (Hrg.), BeFreier; Gebhardt, Soldaten.

318 Iacobelli,«Sum«; http://www.spiegel.de/politik/ausland/vergewaltigungen-in-bosnien-jetzt-bekommst-du-ein-serbisches-baby-a-69669.html

(تم الاطلاع بتاريخ 2/9/2016)

«Prosecuting«, p. 333-341.

319 Neue Juristische Wochenschrift 33 (1980), p. 56-58(Entscheidungen Zivilrecht: BGB §823; StGB §185: «Die Frauen keine kollektiv beleidigungsähige Personengruppe».

320 Schwarzer, PorNo, p. 203-245; Rudolf Augstein, «Die Frauen schlagen zurück«, in: Spiegel Nr. 27/1978, p. 76.

321 http://www.urbandictionary.com/define.php?term=walk%20of%20shame

(تم الاطلاع بتاريخ 1/9/2016)

322 Lunceford, «Walk of Shame».

قامت سلسلة محلات Urban Aid بعرض مجموعة من مسيرات العار Shame on You Kit تضم منتجات تخص النظافة الشخصية، وعرضتها تحت مقولة «إذا كان عليك أن تقومي بمسيرة العار، فعلى الأقل كوني نظيفة أثناءها» وعرض المنتجات بهذا الشكل يؤكد أن الخزي بسبب مسيرة العار ليس إلا مقولة تتردد.

323 Milett, «Shame is Over».

324 Steinbacher, Sex, p. 295-324; Herzog, Politisierung, Kap. 4-6.

325 «Schämt sich eine Strip-tease Tänzerin?«, in: Stern Jg. 5, H. 5, 1969, p. 155.

لكن أمنيات نجمة النوادي الليلية كانت كلها تقليدية ومتناقضة مع الأفكار النسوية: فقد كانت أمنيتها للمستقبل أن تتزوج من رجل «يعطيها كل شيء، وهذا يعني أن يعطيها النقود أيضاً» وستكون «مخلصة له»؛ أمّا الاستمرار في رقص التعري، أو في عملها لدى مكتب المحاماة، فلم يكن أمراً وارادأ لها.

326 Meulenbelt, Scham; Frevert, Vergängliche Gefühle, p. 31-34.

327 Der Deutsche Sender, Jg. 2, Nr. 40, 1931,p. 47.

328 Przyrembel, «Rassenschande», p. 185-200.

329 Krüger, «Selbstjustiz«, p. 120-123.

330 Bar, «Lehre«, p. 141f.

331 Entscheidungen des Reichsgerichts in Zivilsachen, Bd. 60, p. 12-20, Rep. VI. 104/04 (urteil v. 9.1.1905).

قارن أيضاً قضية مؤمني برلين بتاريخ 1902(أنظر ص. 54).

332 Bar, «Lehre«, p. 160; Requate, Journalismus.

333 Wiedner, «Soldatenmisshandlungen«, p. 193.

334 Goldberg, Honor, p. 136ff.

335 Rublack, «Anschläge», Weber, Injurien, p. 33.

ذكر ڤيبر في هذا الكتاب عام 1793 التراث الطويل من «رسومات الفضح والتشهير» التي كانت تعلق علانية وكانت وظيفتها «معاقبة مخالفة الاتفاقيات والعقود أو الخيانة». كانت العقود بها فقرة تنص على أن الموقعين على العقد يخضعون بكامل إرادتهم للعقوبة، وهو ما منعته شرطة الإمبراطورية في عام 1577 بوصفها عقوبة شخصية.

336 Allgemeines Landrecht für die Preußischen Staaten, p. 697. (2. Teil, 20. Titel, 10.Abschnitt § 621); Gesetzrevision, Bd.3, p. 341f.

337 Ebd. P. 311, 341f.

338 (Haken), Ausstellungen, p. 77.

339 Shoemaker, «Decline», p. 122-124.

للمزيد عن الصحف المحلية وعملها كآلة فضح في العصر الفيكتوري المتأخر أنظر

Croll, «Street disorder«, v.a.p. 259ff.

340 Hal, «Kaiser»; Hartmann, Majestätsbeleidigung.

في عام 1907 قرر برلمان الإمبراطورية بمبادرة ذاتية تخفيف عقوبة العيب في الذات الملكية.

341 Goldberg, Honor, p. 74, 84f.

342 Binding, Lehrbuch, p. 154.

343 Frank, Strafgesetzbuch, p. 253.

344 Liepmann, Beleidigung, p. 38f; Bar, «Lehre«, p. 162.

وفقاً لراي كوانتر في كتابه

Quanter, Schand-und Ehrenstrafen. P. 204

فإن نشر المحاكمات » عقوبة تشهير حديثة (...) تنفذ فقط عندما تكون ملائمة»، وبالنظر إلى «الطريقة السيئة للتعامل مع هذا الأمر، فالأفضل هو إبقاء «أسماء الموظفين في السلطة غير معروفة للصحافة.

345 هكذا كانت نتيجة الدراسة التي قام بها برشم

Berchem, Oberlandsgericht Köln, p. 290.

346 Bundesarchiv Berlin, R601/17:

خطاب من مجهول بتاريخ 14/9/1921. كانت الملفات تحوي العديد من رسائل السب والقذف والتهديد، ومعظمها بدون توقيع.

347 Ebd, R 60/18:

نظرة عامة على الأحكام التي صدرت بسبب الإهانة والسب والقذف بحق رئيس الجمهورية، والتي أضيف لها قرار وزير الخارجية بتاريخ 14/10/1922. أنظر أيضاً

Birkenfeld, «Rufmord».

348 Bundesarchiv Berlin R 601/18

رسالة من مكتب رئيس الجمهورية إلى النائب في البرلمان ريشارد ماير Richard Meier. بتاريخ 4/7/1921,

رسالة من مكتب رئيس الجمهورية إلى وزير العدل البروسي بتاريخ 6/7/1921.

349 Mühlhausen, «Weimarer Republik«; Mühlhausen, Ebert, p. 790, 912ff.

350 Berliner Illustrierte Zeitung v. 17.8.1902, 26.4.1903, 30.6.1906, 1.4. u. 10.4.1910.

351 Schönke, Strafgesetzbuch (1042).

كان القانون المسمى بقانون الغدر لعام 1934 ينص على أن المزاعم التي تنال من هيبة الحكومة، أو من الحزب النازي وعناصرهما يعاقب أصحابها بالسجن. تم تعديل قانون العقوبات في عام 1935 وفيه كان انتهاك كرامة الحركة النازية مساوياً لانتهاك كرامة الدولة والحكومة.

(Waldow, Ehrenschutz, p. 23f.)

352 Schönke, Strafgesetzbuch (1942), p. 419f.

353 أنظر ما سبق. ص. 60 وما بعدها.

Schaffstein, «Bedeutung«, p. 271.

354 Schönke, Strafgesetzbuch (1947) p. 426f.

355 Tettinger, Ehre, p. 12. Nolte, Beleidigungsschutz, p. 13

هنا يشير نولته وعن حق إلى أنّ هويس يخلط بين قانون حماية الجمهورية وبين قرار فرض قانون الطوارئ الصادر عن رئيس الإمبراطورية في عام 1931. وكان قانون الطوارئ هذا هو النموذج الذي استرشد المشرعون لإضافة الفقرة 187a§.

356 Krutzki, «Verunglimpfung».

357 BGH-Urteil v. 26.10.1951- I ZR 8/51: Entscheidungen des Bundesgerichtshofs in Zivilsachen, Bd. 3 , p. 270-285); als «Höllenfeuer –Entscheidung» firmiert das BGH-Urteil v. 21.6.1966-VI ZR 261/64 (in: ibid., Bd. 45, p. 296-311.

358 على نفس هذا الخط سارت محكمة الولاية بميونيخ في عام 2015 عندما رفضت دعوى من سيدة قالت إنها قد تعرضت للإهانة الشخصية لأن صحيفة بيلد Bild قد قامت «بالتشهير» بها وبما كتبته على صفحة التواصل الاجتماعي فيسبوك من كتابات تنم عن الازدراء. اعترف مجلس الصحافة أيضاً بأنّ «الصالح العام يأتي قبل الحقوق الشخصية»

(http://www.presserat.de/presserat/news/pressemitteilungen/datum/2015/;)

الإعلان بتاريخ 1/12/2015. تم الاطلاع بتاريخ 6/9/2016). إلا أنّ محكمة الاستئناف في ميونيخ حكمت في عام 2016 لصالح السيدة. فمن حق الجريدة أن تعبر عن رأيها ولكن بدون أن تنشر صوراً خاصة بالسيدة.

(OLG Müncen,Ehre, p. 27, 42; Urteil v. 17.3.2016-29 U 368/16)

359 Tettinger, Ehre, p. 27, 42; Mackeprang, Ehrenschutz, p. 13, 15f.; Stürner, «Ehre».

360 Kübler, «Ehrenschutz».

361 Böll, Verlorene Ehre, mit dem aufschlussreichen Nachwort «Zehn Jahre später».

362 Bösch, «Skandale»; Bösch, Geheimnisse.

363 Eberhard Bitzer, «Wider die Diktatur der Jupiterlampen«, in: FAZ v. 16.5.1959, p.2; Dahs (sen.), Handbuch, p.110.

كان داس من أشهر وأكفأ المحامين في حكومة ألمانيا الاتحادية وأكثرهم تأثيراً.

364 Dahs (jun.), «Referat«, p. K 10.

ولمزيد من التفاصيل عن تاريخ التقارير الصحفية عن القضايا أنظر:

Müller, Suche; Siemens, Metropole, Goldstein, «Künden»

(كان جولدشتاين Goldstein الصحفي المختص بتغطية أخبار المحاكم في جريدة فوس Voss .)

365 Gerhard Mauz, «Ich habe nichts als meine Pflicht getan«, in: Spiegel, Nr. 11/1985, p.103-112, quote 106; Helmut Kerscher, «Wenn Opfer am Pranger stehen«, in: Süddeutsche Zeitung v. 3.1.1985, p.4.

366 Joachim Jahn, «Milde gegen Reumütigkeit?», in: FAZ v. 16.1.2009, p. 3; Fröhling, Pranger, p. 279ff.

367 Kerscher (footnote 156), p. 4.

أوضح البحث في الأرشيف الرقمي لجريدة فرانكفورتر الجماينه أن المقالات التي وردت فيها مصطلحات «تشهير»، أو «إذلال» قد أخذت في الازدياد أكثر بكثير من مصطلحات مثل «الطقس»، أو «السياسة». كان الازدياد المطرد قد بدأ منذ تسعينيات القرن العشرين. شمل البحث قاعدة البيانات الجزئية التالية:

«FAZ.-Bibliotheksportals» (ohne FR) *http://faz-archiv-app roved.faz.net/intranet/biblionet/r_suche/FAZ.*

(تم الاطلاع بتاريخ 7/9/2016)

368 Hagglund, «Protection»

وفقاً لهذا الكتاب فقد انتشر مصطلح «مسيرة المجرم» prep walk بين المصورين ورجال الشرطة في نيويورك منذ الأربعينيات في القرن العشرين، ومنذ ثمانينات القرن العشرين أصبح هذا المصطلح منتشراً في جميع الأوساط. (ص. 1765). وجعلت جريدة نيويورك دايلي نيوز عنوان «مسيرة العار» عنواناً لمقالها عن دومينيك شتراوس كان وكان ذلك بتاريخ 16/5/2011. وكان عمدة نيويورك مايكل بلومبرج Michael Bloomberg قد اتفق في رأيه مع منتقدي المسيرة من الفرنسيين إن مسيرة المجرم «مهينة» بالفعل، ولكنها لا تستحق الاعتراض عليها.

(http://www.slate.com/articles/news_and_politics/crime/2011/05/walk_the_walk.html

(تم الاطلاع بتاريخ 6/2/2017)

369 «Prep walk» in: The Economist v. 18.5.2011.

http://www.economist.com/ blogs/democracyinamerica/2011/05/arrest_dominique_strauss-kahn

(تم الاطلاع بتاريخ 23/3/2017)

370 «DSD vs. Jugendschutz«, Digital Fernsehen 3 (2010), p.8.

371 Jörg Thomann, «Die Rückkehr des Sexismus. Frauen quälen für die ganze Familie», in: Frankfurter Allgemeine Sonntagszeitung v.7.2.2010, p. 47; Walter, Living Dolls.

372 Cohen/Wild/Stoeltje (Hrsg.) Beauty Queens.

373 Hilgers, Gewalt.

374 http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/italy/10475408/Teenage-girl-in-Italy-gang-raped-after-friend-posted-she-was-available-on-Facebook.html

(تم الاطلاع بتاريخ 4/9/2016)

375 Ronson, In Shitgewittern.

376 *https://beta.welt.de/print/welt_kompakt/print_politik/article138407 12/Rassistische-Mails-an-Weisband.html?wtrid=crossdevice.welt.desktop.vwo.google-refer rer.home-spliturl&betaredirect=true*

(تم الاطلاع بتاريخ 4/9/2016).

377 *http://www.sueddeutsche.de/medien/gala-in-hamburg-beste-rede-1.2852631*

(تم الاطلاع بتاريخ 4/9/2016)

378 Köhler, «Online_Pranger«;

https://www.welt.de/kultur/article141592209/Shaming-ist-der-Shitstorm-gegen-Wehrlose.html; http://www.liebl-net.de/pranger/pranger.php

(تم الاطلاع بتاريخ 14/9/2016)

379 تتعاون وسائل الإعلام الرقمية وغير الرقمية معاً بانسجام، ما يزيد من آثار الخزْي العلني، وذلك بدون الاهتمام كثيراً باختلاف صدى كل مجموعة. فمنذ عام 1990 أضاف التلفزيون، وأضافت الجرائد صيغاً رقمية لها، كما أنهم يستعينون بشكل متزايد بمعلومات منشورة على المدونات ووسائل التواصل الاجتماعي. أنظر:

Pörksen/Detel, Skandal; Petley (Hrsg.), Media.

380 Vattel, Völkerrecht, p. 207.

381 Rohr, Einleitung, p. 413.

382 http://www.nytimes.com/2016/09/05/world/asia/china-obama-group-of-20-summit-airport-arrival.html?_r=0

(تم الاطلاع بتاريخ 21/9/2016)

383 Akten zur Auswärtigen Politik 1980, Bd. I, p. 499 (Schreiben des dt. Botschafters in Teheran); Brezezinski, Power, p. 492f, 500; Klein, «Humilation Dynamics«, p. 95, 115.

384 Xiaomin/Chunfeng, «Late Qing», v.a. p. 413; Spence, Memory Palace.

385 Hsü, Rise, p. 114-117.

386 Massie, Peter, p. 700; Memories of Father Ripa, p. 115-126; Rockhill, Audiences, p. 25f.

387 Lord Chesterfield, Brief XIII and CLXXVII (21.8.1747 and 22..9.1752), in: The Project Gutenberg EBook of the PG Edition of Chesterfield's Letter to His Son, by The Earl of Chesterfield: *http://www.gutenberg.org/files/3361/3361-h/ 3361-h.htm*.

أكد نابوليون على هذا المبدأ بعد أن قام المبعوث البريطاني لورد امهرست Lord Amherst بزيارته في جزيرة سانت هيلانه في عام 1816 وأخبره عن إخفاق مهمته، ولم يكن الإخفاق بسبب طقوس مراسم الاستقبال وحدها، فمن الطبيعي أن يقوم الضيف باحترام قواعد مراسم الاستقبال المعتادة في البلد المضيف، فلا يسمح القانون الدولي بفرض أصول اللياقة الخاصة بأحد البلاد في بلاط ملوك وأباطرة آخرين.

(O'Meara, Napoleon, Bd. 2, p. 167-169.)

388 Cranmer-Byng, An Embassy, p. 84f, 88, 152-154.

389 Cranmer-Byng, «Lord Macartney's Embassy», p. 157-159.

390 Cranmer-Byng, An Embassy, p. 90, 98f, 117, 119f.

391 Staunton, Account, p. 67, 71, 77.

392 Cranmer-Byng, «Lord Macartney's Embassy», p. 163.

393 Ibid., p. 134-137; Xiaomin/Chunfeng, @Late Qing@, p. 414f.

394 Hüttner, Nachricht, p. 121.

395 Williams, Middle Kingdom, p. 800f; Jochim, «Audience Ceremonies»; Rawski, Last Emerors, p. 205; Hevia, Cherishing Men, p. 224; Hevia, «Sovereingnty», v.a. p. 184, 187.

396 Rockhill, Audiences, p. 29; Van Braam, Account, p. 285; Duyvendak, «Dutch Embassy», v.a. p.. 65, 88; Prichard, «Kotow», v.a. p. 197-199.

397 Pölitz, Staatswissenschaften, T. 5, p. 74; Grimm, Souveränität.

398 Durchhardt, «Das Westfälische System«, v.a. p. 399; Durchhardt, «Wiener Kongress».

399 لمزيد من التفاصيل عن الظروف في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. أنظر

Paulmann, Pomp und Politik, chap. I,

أصبحت لقاءات الحكام الدولية ذات أهمية خاصة للسياسة الأوروبية منذ منتصف القرن التاسع عشر.

400 Jones, Encounters, p. 52ff, Vec, Zeremonialwissenschaft.

401 Stollberg-Rilinger, «Honors regii»,», v.a. p. 9-12.

402 Vattel, Völkerrecht, p. 560-562.

403 Ibid., p. 561f; Stollberg-Riglinger, «Offensive Formlosigkeit?», here p. 363.

404 Kemmerich, Grund-Sätze, p. 7, 40, 42, 49; Statow, Guide, Bd. 1, p. 43; Lamerty, Memoires, p. 168-176, 230-240; Rothstein, peter, p. 90-93.

405 Wentker, «Besuch», bes. p. 136.

406 Act for Preserving the Privileges of Ambassadors v. 1709 in: Lamberty, Memoires, p. 240f.

407 Kemmerich, Grund/S'tye, p. 49.

408 Stauton, Account, p. 80.

409 Schroeder, Transformation, p. 508f., 517/538.

410 مثال عن الشعور بالإذلال على المستوى الوطني، انظر:

Heim, Tagebücher, p. 140ff.

411 Windler, «Diplomatic History», p. 96f.

412 Frey/Frey, «Reign of the Charlatans», p. 723.

413 Windler, «Diplomatic History», p. 97f; Windler, Diplomatie, v.a. Chap. 3.2.4.

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية ترسل سفراء لها حتى التسعينيات من القرن التاسع عشر، ولكنها كانت ترسل قناصل فقط، لأن نظام السفراء كان يتعارض مع النظام الجمهوري وفقاً لتصوراتهم آنذاك، وبدلاً من ذلك اجتهدت الولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً لصامويل آدمز في عام 1778 في وضع مراسم «متناسبة مع المبادئ الجمهورية الحقة»، التي لا تهتم بمظاهر تقديم الاحترام الشكلية.

Köhler, «No Punctilios«, p. 438.

414 Uhland, Karlsschule, p. 98, 176.

415 Wiener Zeitung v. 10.1.1787, p. 419; Frötschel, «Mit Handkuss«; Schürmann, Tisch- und Grußsitten, p. 169-180.

416 Krünitz, Oekonomische Encyklopädie, Bd. 41, 1787, p. 418f; Hausen, Porteuille, p. 480.

417 Krünitz, Oekonomische Encyklopädie, Bd. 41, 1787, p. 417, 419; Paulsen, Regierung der Morgenländer p. 107-149.

418 Koziol, Begging Pardon, p. 91f, 181; Schmitt, Logik, p. 274f.

419 Ibid., p. 276, 285.

420 Pascal, «Pensées», p.1219 («il faut que l'extérieur soit joint à l'intérieur pour obtenir de Dieu«). Ratzinger, Geist, p. 164:

«إذا كان الركوع مجرد مظهر خارجي، مجرد فعل جسدي، فلا معنى له؛ ولكن ينطبق هذا أيضاً على من يحاول أن يقصر العبادة على الروح فقط، لأن الروحاني فقط لا يتطابق مع كيان الإنسان، فالعبادة هي فعل أساسي يمس البشر جميعهم، ولهذا فلا يمكن الاستغناء أبداً عن الركوع في حضرة الإله الحي«

421 Stollberg-Rilinger, «Knien«, bes. p. 269, 280-287, 291;

عن الركوع في أثناء التنصيب على العرش، أنظر

Stollberg-Rilinger, Des Kaisers alte Kleider, p. 287-297; Althoff, Macht, p. 200ff; Althoff, «Grundvokabular«, p. 149-164; Althoff, «Compositio«, p. 72.

422 Pierer's Universal Lexikon, Bd. 8, 1680, p. 602f.

لمزيد من التفاصيل عن الكاثوليكية المعاصرة، أنظر

Ratzinger, Geist, p. 159-167.

423 Dorn, «Kniebeugungsfrage«; Uebersicht der Literatur».

424 Wildeblood/Brinson, Polite World, p. 132-135, 164-198, 225-227, 248-251.

425 Claudius, Anweisung, p. 117; Alberti (Hrsg.), Complimentirbruch, p. 86f; Ebhardt (Hrsg.), Ton, 3.Aufl., p. 324; ibid, 13.Aufl., p. 285; Franz, Ton, p. 73.

عدّ عالم الاجتماع البريطاني هربرت سبنسر في عام 1898 الانحناء آخر أثر للسجود، وهي الوضعية التي يقوم بها الرجال المهزومون الخاضعون. وعدّ السجود من خصائص المجتمعات التي تسود فيها الحروب، ويسود فيها العنف، ووجد أن هذه الوضعية منتشرة في القارة الأوربية بصورة أكبر من بريطانيا العظمى، حيث كان الانحناء مقتصراً في المقام الأول على تحية الأمراء وتحية جنود الأسطول.

(Spencer, Principles, p. 130.)

426 Möser, Phantasien, p. 130.

427 كان العديد من الأعمال النسائية تمارس في وضع الركوع، مثل مسح الأرضيات. قارن:

Davidoff, «Class and Gender».

428 Bluntschli, Völkerrecht, p. 135; Adelung, Freiheit von Meyerberg, p. 37.

وفقاً لهذا الكاتب فإن الركوع على الركبتين كانت «عادة ألمانية أيضاً في القرن السابع عشر، ومارسها رسل القيصر الروماني ليوبولد في عام 1661 في بلاط الامبراطور في موسكو. أما «العادة الروسية القديمة» فقد كانت في المقابل لمس الأرض بالجبهة. في عام 1679 قام المبعوثون الروس بلمس الأرض بجباههم في مرات مختلفة أثناء استقبالهم في البلاط الكوريراندنبورج في برلين.»

(Ceremonial-buch)

وتعود عادة الانحناء ثلاث مرات إلى بلاط الملك لويس الرابع عشر في فرساي.

(Sabatier, «Itinéraires».)

429 Foster (Hrsg.), Embassy, Bd. 1, p. 108< Flüchter, «Herrscher».

430 Arnold, «Salutation».

431 Fisher, «Resident», v.a. p. 431-435, 451f. Darlymple, Mughals.

432 Arnold, «Salutation«, p. 196.

لمزيد من التفاصيل عن الأعراف الثقافية المختلفة في أوساط البريطانيين والهنود، وما نجم عنها من سوء تفاهم، أنظر

Cohn, Anthropologist, p. 635ff.

433 Ibid., v.a. p. 463/499, 632/682.

434 Malcolm, Political History, Bd. 2, P. cclxii/cccii.

للمزيد عن تحول الشرف والكرامة إلى صنم في المواقف الكولونيالية، أنظر

Dirks, Hollow Crown, p. 355ff, 385ff.

435 Manual of Indian Etiquette, p. 6

نشر كتاب الارشادات أيضاً تعليمات مالكولم التي قدمها في عام 1821، ص7–17

El Edroos, Etiquette, p. 14.

436 Cohn, Anthropologist, p. 654ff; Nuckolls, «durbar Incident», p. 530; The Historical Record, p. 205.

437 Nuckolls, «Durbar Incident«, p. 537f; Cohn, Colonialism, p. 128f.

المثير في الأمر إن التقارير الرسمية لم تشر إلى هذه الواقعة.

(Fortescue, narrative, p. 153; The Historical Record, p. 227f.)

لكن المشهد كان قد صُوِّرَ بالفعل، وعرض في النهاية في قاعة الموسيقا في الميوزيك هال في بريطانيا.

https://www.youtube.com/watch?v= 4RH9Zj4TKok

(تم الاطلاع بتاريخ 27/3/2017)

Nuckolls, «Durbar Incident«, p. 544.

438 التزم اللورد هاردينج بهذه الطقوس في الدوربار الذي أقيم في عام 1911، كما التزم بها أيضاً عند وصوله إلى قصر سانت جيمس بعد جنازة إدوارد الخامس، وإعلان اعتلاء جورج الخامس العرش. هنا قام أعضاء المجلس الملكي كلّهم بالقسم على الولاء للحاكم الجديد، وهم ركوع.

(Hardinge, Diplomacy, p. 189).

439 أنظر للمزيد عن مهمة أمهرست في عام 1816، والتي اشترك فيها أيضاً ستانتون،:

Hsü, Rise, p. 164f.

رفض أمهرست الالتزام بطقوس الكوتاو كما رفضها ماكارتني من قبل.

440 Wang, «Audience Question«, here p. 618.

لمقارنة نصوص المعاهدات أنظر

http://www.chinaforeignrelations.net/node/144 (GB), 162 (F), 206 (USA), 233 (Russland)

(تم الاطلاع بتاريخ 7/4/2017)

Eben von Racknity, Plünderung

يقوم ابين فون راكنيتس Eben Von Racknitz بدراسة ذروة حرب الأفيون الثانية عندما أحرق قصر يونامينج بوان (القصر الصيفي القديم) كعقاب ودرس للصينيين. (ص.238-231) تطورت هذه الحادثة في الذاكرة القوميّة لتصبح «رمزاً للإذلال الوطني» (ص. 306 وما بعدها.)

441 Wheaton, Internatinal Law

ما يخص السفراء في صفحات 217و 284-273). قام مارتين بترجمة نصوص أخرى خاصّة بالقانون الدولي إلى الصينية، ومن بينها كتاب بلونتشيل عن القانون الدولي. أنظر:

Teng/Fairbank, China's Response, p. 98; Svarverud, International Law, p. 88-98; Xiaomin/Chungfeng, «Lae Qing», p. 431.

442 Wang, «Audience Question«, p. 619-621; Hsü, Rise, p. 302f.

443 Sources of Chinese Tradition, p. 235-237.

في عام 1878 استخدم ما چيانزهونج شاباً يدعى كوسونج تاو الذي درس العلوم السياسية في باريس وعمل مترجماً للسفير الصيني الذي عين مؤخراً.

(Bailey (Hrg.), Strengthen the Country, v.a. p. 49-52.).

أنظر أيضاً

Desnoyers, «Self-Strengthening».

444 House of Commons Parliamentary Papers. China, Nr. 1, 1874, p. 3f. (Bericht v. 7.6.1873).

445 Brandt, Dreiunddreißig Jahre, Bd.3, p. 277f.

446 (Franke), «Audienz», here p. 134.

447 Wagner, Außenpolitik, p. 31ff.

448 Eintragung v. 29.3.1691, in: Kaempfer, «Japan«, p. 426.

449 McWilliams, «East Meets East», v.a. p. 257; Tsiang, «Sino-Japanese Relations», v.a. p. 15f.

450 Paine, War, p. 253ff.

451 Hu, «Preußenbild»; Steen, «Zwang».

452 Heyking, Tagebücher, p. 205.

453 Ibid., p. 232-234; Herold, Reichsgewalt, p. 270f.; Gottschall, By Order, p. 155ff.

454 Herold, Reichsgewalt, p. 272f.; Heyking, Tagebücher, p. 234, 238.

455 Biggerstaff, «Ch'ung Hou Mission».

456 Wang, Margary Affair, p. 70, 79, 97, 99, 111.

457 House of Commons Parliamentary Papers, china, Nr. 3, 1877, p. 91; Frodsham (Hrsg.), Embassy, p. xxvf, 118f., 121, 187.

458 Teng/Fairbank, China's Response, p. 105.

قام تسنج بالطبع بتأدية مراسم الكوتاو في بداية الحديث، وكان طوال الفترة التي استغرقها الحديث راكعاً على ركبتيه.

459 Bissonnette, Satisfaction, p. 85/110> Prezetacznik, Protection, p. 217/220.

460 Hashimoto, «Collision«; Denney, Respect, chap. 9-22; Statow, Diplomat, p. 77.94.

وفقاً لقواعد السلوك البريطانية، فإن التاجر البريطاني كان قد خرق قواعد الأدب والاحترام كلّها.

(Japanische Etikette (1887), p. 156f.

461 Wagner, Außenpolitik, p. 164; Deuschler, Gentelmen, p. 135; Hartmann, japan, p. 76.

462 Kamachi, «Chinese».

انتهت قضية ناجازاكي بسلام بعد وساطة السفير الألماني في طوكيو، تيودور فون هوليبن Theodor von Holleben

463 House Of Commons Parliamentary Papers, china, Nr. 3, 1877, p. 80.

464 Gesetzrevision, Bd. 1, p. 667.

465 Times (London), v. 9.2.1877, p. 10.

466 Heyking, Tagebücher, p. 207.

467 (Franke), «Audienz«, p. 134.

468 Heyking, Tagebücher, p. 209, 257; wolf, Wanderungen, p. 48-68.

469 Petersson, Imperialismus, p. 163ff; Petersson; «Boxerprotokoll».

470 MacMurray (Hrsg.), Treaties, Bd. 1, p. 278-294, Mühlhahn, «Sühne».

471 Die Grosse Politik, Bd. 16, p. 55 (Zitat Bülow), 155.

472 House of Commons Parliamentary Papers: China, Nr. 5, 1901, p. 16, 117f; Kürschner (Hrsg.), China, 2. Teil, Column 381-383.

473 Kirchliches Handlexikon, Bd. 6, 1900, p. 480; Meyers Großes Konversations-Lexikon, Bd. 19, 1909, p. 192.

474 Ebd., Bd. 11, 1907, p. 539; Kirchliches Handlexikon, Bd. 6, 1900, p. 480; Brockhaus' Konversations-Lexikon, 14, neue revidierte Jubiläums-Ausgabe, Bd. 10, 1902, p. 655.

لم تكن الطبعة المنقحة الصادرة في عام 1898 احتفالاً بذكرى صدور المعجم، قد تضمنت هذا التعديل.

475 Mühlhahn, «Sühne«, p. 251.

476 كان السفير البريطاني في بكين هو الذي أسرّ بهذه الفكرة لمستشار السفارة الألمانية فون دير جولتسvon der Goltz .,

(Ruxton)Hrsg.), Diaries Satow, Bd. 1, p. 135, Eintrag v.1.9.1901.)

477 Politisches Archiv des Auswärtigen Amtes (PA AA), R 131 819: Memorandum C. Arendt v. 15.7.1901. Begleitschreiben v. 15.7.1901.

478 Ebd.: Schreiben Richthofens v. 31.7.1901, Schreiben Eulenburgs v. 6.8.1901.

479 Ebd,: Schreiben Richthofens v. 31.7.1901, Schreiben Eulenburgs v. 6.8.1901.

480 Ebd. R 18 506:

خطاب من نائب وزير الخارجية ريشارد مولبرج Richard Mühlberg إلى هاينريش فون تشيرشكي Heinrich von Tschirschky بتاريخ 20/8/1901؛ رد تشيرشكي بتاريخ 23/8/1901؛

Telegramm Nr. 506 Mumm(Ankunft 23.8.1901).

لمزيد من التفاصيل عن وجهة النظر الصينية، أنظر:

Chang, Relations, p. 161

(يشير هذا الكتاب إلى مذكرات السفير الصيني.)

481 Franke, Erinnerungen, p. 111.

وفقاً لرأي فرانكه فإن الوفد الصيني كان قد أُعلِمَ بالفعل بخصوص مراسم الاستقبال عندما وصل إلى بورسعيد: «انفعل الصينيون كثيراً بسبب الأخبار التي وردت إليهم، ولكنهم حرصوا على ألا يلحظ أحد شيئاً عليهم، وأعلن بعض أعضاء البعثة من جنوب الصين أنهم يفضلون لو أسلموا رؤوسهم للجلاد على أن يسمحوا بهذه المهانة، وفي أثناء سفرهم إلى جنوا، كان قد تقرر ألا يقتربوا من الحدود الألمانية إلا إذا صدر قرار توافق عليه بكين بخصوص مراسم الاستقبال» كان فرانكه موجوداً مصادفةً على السفينة نفسها مع البعثة الصينية، وكان «بالفعل على علم بكل شيء، ولكن لحسن الحظ لم يسألني أحد عن رأيي، وبصراحة، لم أكن لأقدر على نصح الصينيين بشيء مختلف»

482 «Chun qinvang shi De riji«, here p. 151.

أشكر بروفيسور أنجليكا مسنر Angelika Messner, Dr. Dagmar Schäfer للترجمة التي قاما بها وللمشورة. توجد نسخة ألمانية من المذكرات، التي تبدأ بتاريخ 2/9/1901، في :

Leutner (hrsg.), «Musterkolonie«, p. 503-507.

لمزيد من التفاصيل عن الاشكال المختلفة للتحية غير اللفظية الصينية أنظر

Wilkinson, Chinese History, p. 105-108.

483 PA AA, R 18 506:

برقيات أرسلها القنصل العام ايرمر Irmer من جنوا بتاريخ 23 و 24/8/1901؛ خطاب من مستشار الإمبراطورية بتاريخ 24/8/1901. برقيات من أيسڤالد Eiswald من بازل وريشتهوفن إلى تشيرشكي بتاريخ 25/8/1901.

484 Ebd.

برقية تشيرشكي بتاريخ 26/8/1901؛ البرقية الثانية كانت سرية وكانت موجهة بشكل شخصي على ريشتهوفن.

485 Ebd.

خطاب من هولشتاين إلى بيلوف باريخ 23/8/1901. المقصود «بالأصدقاء الطيبين» في الأغلب الروس.

486 Buxton (Hrsg.), Diaries Satow, Bd. 1, p. 134 (Eintaag v. 31.8.1901); Rockhill, «Diplomatic Missions».

كان روكهيل قد وصف في عام 1905 أزمة الكوتاو التي حدثت في عام 1901 بأنها الحادثة التي لا تعتبر هامة بالضرورة، ولكنها بكل تأكيد أكثر الحوادث تسلية في التاريخ الطويل الخاص بمسألة الكوتاو.

(Diplomatic Audiences, p. 52.)

487 Ruxton (Hrsg.), Diaries, satow, Bd. 1, p. 135 (Einträge v. 2 u. 4.9.1901).

488 GStA Berlin, BPH, Rep 113, Nr. 1915, Fol. 179-182.

489 PA AA, R 18 506: pro Memoria Richthofens v. 28.8.1901;

خطاب من ريشتهوفن إلى موم بتاريخ 29/8/1901.

490 Ebd.; R 18 507:

برقية من ريشتهوفن إلى القنصل أيسفالد والقيصر بتاريخ 2/9/1901, برقية من هولزن Hülsen بتاريخ 3/9/1901. كان ريشتهوفن نفسه قد عدّ مسوّغ الدين «صحيحاً بشكل أو بآخر»؛ وعدّ معظم الخبراء الالمان وبحق إنه غير صحيح أو نصف صحيح.

(R 18 506: Richthofen an Mumm v. 29.8.1901); Gutachten v. Carl Arendt v. 30.8.1901; Schreiben des Kaiserlichen Konsuls Freiherr Oskar von Seckendorff v. 31.8.1901).

قارن ايضاً

Reinders, Responses, p. 106f.

491 PA AA, R 18506: Pro Memoria v. 28.8.1901.

492 لم تكن تلك التقارير تعكس الحقيقة دائماً، فقد ذكرت الجرائد اليابانية كما ذكرت أيضاً وكالة الأنباء البريطانية رويترز أن ڤيلهلم قد طالب أن يؤدي الأمير الصيني بنفسه مراسم الكوتاو، ولم يطلب ذلك من حاشيته.

(ebd. R 18 507: Telegramme Mumms v. 31.8. & 2.9.1901).

حتى المصطلحات أيضاً أدت إلى سوء الفهم، إذْ إن الركوع ليس هو الكوتاو؛ أمّا في بيانات القيصر ومدير مراسم البلاط، فقد كان الحديث دائماً عن ضرورة أن «يركع الصينيون على ركبهم»، أو «ينزل الصينيون على ركبهم»، وكان هذا ما قيل أيضاً للسفير الصيني في 20/8، لكن الأمير تشون كتب في مذكرات رحلته أن البروتوكول الدبلوماسي الألماني يفرض على مرافقيه «الركوع على الركبتين، وتأدية مراسم الكوتاو في الوقت نفسه»، كما أن الأمير كينج قد ذكر مراسم الكوتاو أيضاً في مراسلاته مع الألمان، وفي 1/9 ذكرت وزارة الخارجية الألمانية الوضع على نحوٍ صحيح، حيث قالت عن مراسم الاستقبال لا تفرض «الكوتاو»، ولكنها تفرض «نزول الحاشية على ركبها».

(ebd.: Telegramm an Mumm):

قارن:

Klein, «Sühnegeschenke».

493 PA AA, R 18 507: Preußische Gesandtschaft in Bayern v. 6.9.1901 (Presseschau); Hetze, «Feindbild».

494 The Times of 2..9.1901.

قال القنصل الألماني في الصين والخبير بشؤونها أوسكار فون زكندورف Oskar von Seckendorff كلاماً مشابهاً لكلام مستشار الإمبراطورية الألمانية

(PA AA, R 18 506: Seckendorff an Bülow v. 31.8.1901).

495 The Times of 3 & 5..9.1910; The Washington Post of 4.& 8.9.1901.

496 Der Floh, Nr. 35, 1.9.1901; Simplicissimus, Nr. 27, 1901< Berliner Damen-Zeitung v. 29.9.1901.

كانت هناك مع ذلك تعبيرات كثيرة تصور الأمير الصيني في شكل «نسائي» مهين، Kladderadatsch ويتبول من فرط خوفه على نفسه (ebd. V. 8.9. 1901) (v.1.9.1901

وتقتبس جريدة برلينر تاجيبلات Berliner Tageblatt في طبعتها المسائية بتاريخ 27/8/1901 من جريدة الجماينه شفايتسريشه تسايتونج Allgemeine Schweizerische Zeitung فتذكر إن الأمير «شخص ضعيف للغاية» وإن المترجم الخاص به «قزم صغير ذو ضفيرة طويلة يرتدي تنورة نسائية ومعطفاً صغيراً وحذاء صغيراً صينياً برقبة.» أما الكاتب الساخر البرليني أوتو رويتر Otto Reuter، فقد ألف كوبليهاً غنائياً عن قضية الكوتاو، ويمكن قراءة النص على موقع www.otto-reuter.de. وقدم لنا روبرت أوسترماير Robert Ostermeyer صورة من النوتة الموسيقية (صورة 18).

497 Berliner Tageblatt v. 28.8. (Morgenausgabe), 30.8. (Morgenausgabe) u. 3.9.1901 (Abendausgabe); Franke, Erinnerungen, p. 111.

498 Müller, Wirren, Bd. 2.

لم يذكر موللر شيئاً عن قضية الكوتاو.

Kürschner, China, 2. Teil, p. 411.

أشار كوشنر هنا فقط إلى «بعض الشكليات». وفي نفس الاتجاه سار شونبورج – فالدنبورج

Schönburg-Waldenburg, Erinnerungen, p. 182f

(كان مؤلف الكتاب يعمل معاوناً للجناح الملكي لفيلهلم الثاني). وقد عبر المترجم السابق ومدير إدارة تجارة الملح في شنغهاي، فريدريش فيلهلم مور منتقداً «وفد التكفير المحرج للغاية»

Friedrich Wilhelm Mohr (Gedanken, p. 212).

499 Petersson, «Boxerprotokoll«, Mühlhahn, «Sühne«, p. 263ff; Luo, «Humiliation«, Callahan, «Insecurities«

في هذا الكتاب إشارة إلى تواجد هذه القصة في الكتب المدرسية، والمتاحف والأعياد القومية والأفلام والروايات والأغاني.

500 Nietzsche, Jenseits, p. 192.

501 Welcker, «Injurie», p. 409.

502 PA AA, R 18506; Telegramm 279, Richthofen an Mumm v. 25.8.1901.

علقت جريدة برلينر تاجيبلات Berliner Tageblatt تعليقاً مشابهاً في طبعتها الصباحية بتاريخ 6/9/1901.

503 PA AA, R 18 507; Telegramm Mumm v. 31.8.1910; R 18 506: Pro Memoria Richthofen v. 28.8.1901.

504 Aschmann, «Ehre», p. 157, 159, 166f., 172; Aschmann, Preußens Ruhm, p. 367-465, quote 454.

505 Aschmann, Preußens Ruhm, quotes of Bismarck, p. 357, 359, 397.

506 طُبع رسم الأكريل في عام 1910 في الكتاب السنوي هوهنتسولرن Hohenzollern وكان بحوزة ڤيلهلم الأول. لكن تاريخ الرسم ليس واضحاً. مات كامپهاوزن في عام 1885. أنظر عن تسليم السيف في عام 1870:

Steller, Diplomatie, p. 34-37.

عن ثأر فرنسا من ألمانيا بعد 1871، نظر:

Schivelbusch, Kultur, Kap.3.

507 Toeche-Mittler, Kaiserpoklamation, p. 21.

508 MacMillan, Paris 1919, p. 27, 474ff.

509 Ebd. , p. 476f.

510 Ebert, Schriften, Bd. 2, p. 290; Wildt, Volksgemeinschaft, p. 221.

511 Lebzelter, «Schwarze Schmach»; Wigger, «Schwarze Schmach», p. 96.

512 Edward A. Bagley, «The Black Watch on the Rhine», in: The Sunday Times v. 23.10.1921.

نُشرت الترجمة الألمانية للمقال بعنوان («الحرس الأسود على ضفاف الراين») في جريدة زودويتشه موناتسهفتن Süddeutsche Monatshefte (April 1922, p. 33.)

513 Hitler, Mein Kampf, Bd. 1, p. 851; Pommerin, «Sterilisierung».

514 Goebbels, Tagebücher, T. I, Bd.8, p. 185f. (Eintragung v. 22.6.1940).

515 Der Auswärtige Ausschuß, p. 16 (Sitzung am 4.11.1949); Adenauer, Erinnerungen, p. 233f.

516 McCloy, «Adenauer», p. 422,

استعمل كانواس تشبيه «كانوسا» مرّة أخرى في الخطبة التي ألقاها في افتتاح البيت الأمريكي في شتوتجارت في عام 1950.فقال: إنه لا أحد في الولايات المتحدة الأمريكية يطالب الألمان «بمسيرة كانوسا»، ولكنهم يطالبونهم بالتعامل النقدي مع أخطائهم: «الذل يؤدي إلى القوة ولا يؤدي إلى الضعف.»

https://usa.usembassy.de/etexts/ga4d-500206.htm

(تم الاطلاع بتاريخ 16/12/2016)

517 Verhandlungen des Deutschen Reichstags, Sitzung v. 14.5.1872, p. 356.

518 Ilan, Bernadotte,p. 224-241; Marton, Death, p. 241-270; Sohn (Hrsg.), Cases, p. 267f.

519 Barros, Corfu Incident, p. 56, 58, 60, 66f.

520 Bartsch, Würde, p. 13.

521 من المهم أن نرى كيف كان التعامل مع سرديات الإذلال في أثناء فترة التحرر من الاستعمار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ،ولكن لم يدرس أحد هذا بعد.

522 Saurette, «You Dissin Me?»

وجه رئيس الوزراء الروسي نيكيتا خروشتوشوف Nikita Chruschtoschow في محادثات فيينا الاتهامات إلى رئيس الولايات المتحدة جون كيندي بأنه «يريد إهانة دولتنا»، وكان الأمر يدور أيضاً حول دخول الولايات المتحدة برلين الغربية. وقال خروشتوشوف إن الاتحاد السوفيتي لن «يسمح بهذه الإهانة». لم يرد كندي على هذه الاتهامات

(Wettig, (Hrsg.), Chruschtschows Westpolitik, p. 242, 249, 258).

فالكرامة كانت تعني في الاتحاد السوفيتي كما كانت تعني في ألمانيا الديمقراطية وسيلة لتحقيق الاستقامة السياسية داخلياً والتزاماً اجتماعياً؛ أما الكرامة الوطنية فلم تكن تلعب على المستوى الرسمي دوراً يذكر.

(http://dic.academic.ru/dic.nsf/ogegova/266338

(تم الاطلاع بتاريخ 28/12/2016)

للمزيد عن ألمانيا الديمقراطية أنظر

Meyers neues Lexikon, d.2,1962, p.806; Seitkamp, Ohrfeige, p. 220f, 240-243.

523 http://www.refworld.org/docid/3ddb8f804.html

(تم الاطلاع بتاريخ 20/12/2016)

تم تعديل فقرة الاتفاقية الخاصة «بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة» بوساطة اللجنة القانونية في الجمعية العمومية.

524 Weber, Schmid, p. 599.

دعا رئيس جامعة وارسو شميت لإلقاء محاضرة، وفي تلك المحاضرة أضاف شميت : «إذا كان من غير الممكن عقاب للذنب الجماعي (...)، فإن كل ألماني صادق مع نفسه، يعرف جيداً أن الفظائع التي ارتكبت في حق البولنديين تؤرق ضميره»

525 Zuerk, «Kominek», u. ders. «Briefwechsel», p. 72; Greschat, «Memorandum«, p. 37; Feindt, «Semantiken».

للمزيد عن أصل مذكرة الكنيسة الانجيلية عن وضع المرحلين من البلاد على الحدود الشرقية أنظر

Rudolph, Evangelische Kirche, p. 86-149. Zur «Kultur des Hasses» in Polen Krezeminsi, «Kniefall«, here p. 108f.

526 Kerski/Kycia/Zurek, «Wir vergeben», p.98.

527 Greschat, «Memorandum», p.37f

528 . Behrens (Hrsg.), «Durfte Brandt knien?«, p. 85.

529 http://www.tagesspiegel.de/politik/willy-brandts-kniefall-1970-eine-geste-ohne-worte/3591058.html

(تم الاطلاع بتاريخ 20/12/2016)

530 http://www.sueddeutsche.de/politik/der-kniefall-willy-brandts-ploetzlich-wurde-es-ganz-still-1.1031988,

(تم الاطلاع بتاريخ 16/12/2016)

Bahr, Zu meiner Zeit, p. 341; Hermann Schreiber, «Ein Stück Heimkehr«, in: Spiegel, Nr. 51/1970, p. 29f.; Brandt, Erinnerungen, p. 214.

531 Schreiber, «Heimkehr», (wie Anm. 151), p. 29f.

532 Gibney/Roxstrom, «Status«, bes. p. 928; Teitel, «Apology».

533 Grass, «Tagebuch»

يعود النص إلى المذكرات في ديسمبر 1970.

Schreiber, «Heimkehr«, p. 30

(أنظر هامش 151)

Brandt, Erinnerungen, p. 215.

534 Spiegel, Nr. 51/1970, p.27.

535 Pressestimmen bei Behrens (Hrsg.), «Durfte Brandt knien?«, p. 51-124; Spiegel, Nr. 51/1970, p.7; Kießling, «Täter repräsentieren«, v.a. p. 217f.; Schneider, «Kniefall«; Wilkens, «Kniefall».

536 Grass, «Tagebuch«, p. 81.

537 Keßling, «Täter repräsentieren«, p. 217; Schneider, «Kniefall».

538 Krezeminski, «Kniefall», p. 1086; Wolffsohn/Brechenmacher, Denkmalsturz?, v.a. p. 47, 53-58.

539 Rauer, «Geste», v.a. p. 145, 148.

540 http://www.chinadaily.com.cn/kindle/2014-01/02/content_17210924.htm

(تم الاطلاع بتاريخ 17/12/2016)

541 Hoffmann, Moralpolitik< Barkan, Guilt; Ahmed, Cultural Politics, Kap. 5; Conradi&Vosman (Hrsg.)Praxis. Kritisch: Giglioli, Opferfalle.

542 http://www.chinadaily.com.cn/kindle/2014-01/02/content_17210924.htm

(تم الاطلاع بتاريخ 17/12/2016)

543 Nobles, Politics, p. 156ff.,

مع ذكر العديد من البيانات، معظمها غير صحيح للأسف.

544 http://www.nytimes.com/1995/07/17/world/chirac-affirms-france-s-guilt-in-fate-of-jews.html

(تم الاطلاع بتاريخ 10/4/2017)

545 http://www.nytimes.com/1997/10/15/world/in-india-queen-bows-her-head-over-a-massacre-in-1919.html

(تم الاطلاع بتاريخ 10/4/2017)

546 Nobles, Politics, p. 156f.

547 Edwards, «Apologizing»; Nobles, Politics, p. 71-138.

548 *http://discours.vie-publique.fr/notices/077002208.html;*
http://www.lemonde.fr/afrique/article/2007/11/09/le-discours-de-dakar_976786_3212.html;
http://www.liberation.fr/france/2007/05/06/le-discours-de-nicolas-sarkozy_9889;
http://www.afrik.com/article13062.html;
http://www.lemonde.fr/afrique/article/2007/12/03/le-discours-de-m-sarkozy-sur-la-colonisation-juge-insuffisant-par-le-ministre-de-l-interieur-algerien_985462_3212.html

(تم الاطلاع بتاريخ 11/4/2017)

549 أشار كاميرون أيضاً إلى إن الاعتذار ليس ضرورياً، لأن الحكومة البريطانية قد أدانت إراقة الدماء بالفعل في عام 1920.

https://www.bbc.com/news/uk-politics-21515360

(تم الاطلاع بتاريخ 11/4/2017)

550 أنظر صفحة 75.

551 Carranza/Correo/Naughton. More than Words.

552 *https://www.nytimes.com/2016/01/21/us/politics/sarah-palin-endorsement-speech-donald-trump.html;*
http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/08/28/AR2010082801106_2.html?sid=ST2010091201877

(تم الاطلاع بتاريخ 12/2/2017)

553 FAZ v.9.5.2015; Tagesspiegel v. 2.12.2016.

أعلنت مرشحة الرئاسة في الجبهة اليمينية الشعبوية، ماري لوبين Marie Le Pen، في أبريل 2017 عن الآراء نفسها، فقالت: إن أطفال المدارس في فرنسا لا يتعلمون إلا الصفحات المظلمة من تاريخهم، وهي في واقع الأمر ليست مظلمة إلى هذه الدرجة. «أريد أن يشعر الناس بالكبرياء والفخر مرة أخرى بأنهم فرنسيون»

http://www.spiegel.de/politik/ausland/judenverfolgung-marine-le-pen-sorgt-mit-umstrittener-aussage-fuer-aerger-a-1142682.html

(تم الاطلاع بتاريخ 11/4/2017)

554 *http://www.nytimes.com/1994/06/19/weekinreview/the-world-the-president-s-inclination-no-it-wasn-t-a-bow-bow.html;*

http://www.washingtontimes.com/news/2009/apr/07/barack-takes-a-bow/

(تم الاطلاع بتاريخ 17/12/2016)

555 Hevia, «Sovereignty«

تعطي الدراسة في الهامش الثالث العديد من الأمثلة من الخطب السياسية بين 1989 و1992.

556 Adcock Kaufmann, «Century§«; Gries, Nationalism; Moisi, kampf, p. 88-133; Lilia Shevosva, «Humilation as a Tool of Blackmail» (http://www.the-american-interest.com/2015/06/02/humiliation-as-a-tool-of-blackmail/)

(تم الاطلاع بتاريخ 7/7/2016)

Eppler, «Demütigung».

557 Pöschl/Kondylis, «Würde», p.645ff; Wahlberg, Ehrenfolgen, p.36.

558 Wick, Ehrenstrafen, p. 7:

«إن الكرامة الإنسانية لا تختلف عن الشرف الإنساني العام الذي يحق لكل إنسان أن يطالب به»

قارن أيضاً:

Noellner, Verhältniss, p.4; Köstlin, Abhandlungen, p. 3,5; Binding, Lehrbuch, p. 137ff.

559 Hetzel, «Schlosser«, p. 107f.

560 Vorschlag des Bielefelder Stadtdirektors, nach dem landrätlichen Bericht v. 27.6.1817. (Staatsarchiv Detmold, M 1 IE Nr. 2487).

561 Mitheilungen über die Verhandlungen des Landtags in Sachsen (1883-1884), 2. Kammer, Bd. 1, Dresden 1884, p. 256, 261f, 819-821,

826f.; ebd. (1887-1888), 2. Kammer, Bd. 2, p. 966; ebd. (1897-1898), 2. Kammer, Bd. 2, p. 784; ebd. (1899-1900), 2. Kammer, Bd.2, 1900, p. 1424.

562 Welcker, «Infamie», p. 378.

563 Entscheidungen des Reichsgerichts in Strafsachsen, Bd. 6, p. 180-184, Rep. 3153/81 (urteil v. 17.4.1882), Quote 181.

564 عن هذه القضية انظر:

Lorenz/Bollmann, Hamburg, p. 88.

أتقدم بالشكر لبرونو جامرل Bruno Gammerl لملحوظته. للمزيد عن القواعد القانونية قارن

Grapengeter (Hrsg.), Kulturrecht, C III2; Mitteilungsblatt der Schulbehörde der Freien und Hansestadt Hamburg (1965), p. 44-49; «Anordnung über Mitteilungen in Strafsachsen» (1956).

565 Rummel, «Motive»; Banks, Informal Justice;

للمزيد عن محاكمات هابرفلد ثم احتوائها من قبل الشرطة أنظر:

Kaltenstadler, Haberfeldtreiben.

للمزيد عن حظر اعلان المقاطعة انظر الفقرة 153 من لائحة التجارة في الإمبراطورية الألمانية في:

Deutsches Reichsgesetzblatt, 1883, p. 239.

566 Gorsky, «Tuckfield's Ride«; Frank, «Popular Justice».

567 أنظر العديد من الأمثلة في:

Zhensheng, Nachrichtensoldat, bes. p. 102-113.

568 Berg/Ellger-Rüttgardt (hrsg.), «Du bist nichts».

569 Wierling, Geboren, p. 149-153; Dikötter, Maos großer Hunger, p. 75f, 394f.

يفترض جراينر Greiner إن الأيديولوجيات الشمولية «تجعل القضاء على العار والفضح ضمن برنامجها»، ولكنه يغفل هنا ممارسات الخزي المتعمدة في هذه الأنظمة. أنظر : Greiner, Schamverlust, p. 38.

570 Braithwaite, Crime; Jacquet, Scham.

يشرح رونسون كيف تحول هو شخصياً من الاحتفال بالخزي إلى انتقاده. أنظر:

Ronson, Shitgewittern.

571 http://www.fr.de/politik/meinung/linkspartei-alle-suender-an-den-pranger-a-774404

(تم الاطلاع بتاريخ 3/3/2017)

572 Wurmser, Maske, p. 93.

573 The New York Times v. 11.11.1971, p. 1, 17; Chicago Tribune v.11.11.1991, Sect. 2, p. 17.

574 قارن الرواية المدرسية

P.G. Wodehouse, The White Feather (1907).

575 Woolf, Zimmer-Guineen

هذا الهامش والهامش القادم ص. 346. تتحدث وولف عن «خمسين أو ستين ريشة». ولكن تفترض نيكولتا . جولاس عدداً أكبر من ذلك.

Nicoletta F. Gullace, «White Feathers«; Ellsworth-Jones, We will not fight, p. 46-49; https://www.theguardian.com/world/2008/nov/11/first-world-war-white-feather-cowardice

(تم الاطلاع بتاريخ 5/2/2017)

576 Rickards, Posters, p. 21, 39; Timmers (Hrsg.), Power, p. 111.

577 Pence, «Herr Schimpf»; Lemke, Vor der Mauer, p. 357-361.

578 Neckel, Status, p. 200f.

للمزيد عن الإعلانات المخزية (وحدود تأثيرها)، قارن:

Ulrich, «Nichts spüren«;Kama/Barak-Brandes, «Taming«; Rutherford, propaganda, p. 139-143.

579 «Außergeschichtliche Justiz»,in: FAZ v. 18.3.1959, p. 2; Dobson, Khrushev's Cold Summer, p. 138, 161.

580 Wiede, «Von Zetteln», Zitate von Georg Orwell u. Siegfried Kracauer.

581 Bednarek-Gilland, Fragiler Alltag, p. 37, 55, über Langzeitarbetslose.

توزع مراكز التوظيف بطاقات الغذاء في حالة الفقر المزمن، أو في حالة العقوبات. توجد هذه الطاولات في ألمانيا منذ عام 1993، وفي الولايات المتحدة food banks منذ الستينيات من القرن العشرين.

للمزيد عن فقدان المركز الاجتماعي كدافع للخجل أنظر:

Neckel, Status, p. 193ff.

582 Sachße/Tennstedt, Armenfürsorge, p. 307f. passim.

583 Crew, «Gewalt».

584 Munt, Queer Attachments; Hasperin/Trub, Gay Shame;

عن المكانة الكبيرة للشرف في المجتمعات الأبوية قارن:

Petersen, Ehre, p. 21; Lebra, «Social Mechanism«; Bourdieu, «Dialektik».

585 Massaro, «Shame«, here p. 1922-1925; Eric Hoffer, «Long Live Shame«, in: The New York Times v. 18.10.1974; Lowenfeld, «Notes».

586 للمزيد عن دلالة الاحترام أنظر:

Assmann, Höflichkeit und Respekt«, p. 179ff.

587 Braithwaite, «Shame and Modernity«:

588 BGH-Urteil v. 25.9.1952 – 3 StR 742/51, Rn. 10.

589 Peschel-Gutzeit, «Recht».

590 BGH-Urteil v. 23.10.1957.

591 BGH-Urteil v. 25.11.1986 – 4 StR 605/86, Rn.2; Salgo, «Vom langsamen Sterben«, Göbl, Züchtigungsrecht; Priester, Ende, p. 57-99.

592 Bates, Evolution, p. 326-330, 332f; Mowbray, Cases, p. 223-231.

المادة الثالثة من اتفاقية حقوق الانسان الأوربية بتاريخ 1950 منعت أسلوب المعاملة المهين والعقوبات المهينة. (.Webster, «Degradation»)

593 *http://www.bbc.com/news/uk-northern-ireland-35449405*

594 http://www.bullypolice.org/

(تم الاطلاع بتاريخ 8/2/2017)

للمزيد عن الفروق بين قوانين حظر التنمر الأمريكية والقوانين في القارة الأوربية (التي تمنع التنمر أيضاً في أماكن العمل) أنظر

Friedman/Whitman, «European Transformation».

595 Wildt, Volksgemeinschaft, p. 249.

596 https://de.finance.yahoo.com/nachrichten/angestellte-in-china-werden-öffentlich-gedemütigt-124840595.html

(تم الاطلاع بتاريخ 9/2/2017)

597 Eberhardt (Hrsg.), Ton, 3. Aufl., p. 326. Scrott, Korsett, p. 225ff.

598 Sulzer, «Gebehrden», p. 428; Claudius, Anweisung. P. 117; Darwin, Ausdruck, p. 405; Wundt, «Asdruck».

599 https://www.welt.de/politik/video125284363/Kanzlerin-Angela-Merkel-bei-der- Queen.html

(تم الاطلاع بتاريخ 9/2/2017)

600 https://www.dailysignal.com/2009/11/16/obama-in-japan-not-a-bow-but-a-kowtow/ http://www.cbsnews.com/news/conservatives-slam-obama-for-bow-in-japan/

(تم الاطلاع بتاريخ 30/7/2015)

601 تتناول الكتب عن أساليب اللباقة منذ السبعينيات من القرن التاسع عشر موضوع الاعتذار: فيجب أن نطلب الصفح شفهيّاً، او كتابة إذا أسأنا إلى أحد.

(Eberhardt (Hrsg.), Ton, 3. Aufl., p. 707).

الناس الذين يملكون «الحس والثقافة» سوف «يتقبلون منا هذا على نحوٍ محبب»، وسوف يسهلون علينا الأمر، لأنهم أدركوا إن «ما يكلفنا مثل هذا الطلب للصفح».

(Schramm, ton, p. 360; Kistner, Schicklichkeitsregln, p. 93, 98f.)

602 Robert Kagan/William Kristol, «A National Humilation«, in: www.weeklystandard.com/article/12603

(تم الاطلاع بتاريخ 12/2/2017)

«Culture Clash?«; Avruch/Wang, , @Culture«

603 Kagan/Kristol, «A National Humilation«*(like footnote 44); Weidemann, Lernen, p. 83 – 105; Jentsch, «Gesichts«-Konzept.

604 Brown/Levinson, Politeness, p. 13, 62; Brown/Levinson, «Akte«, v.a. p. 60.

605 Gadamer, Philosophie, p. 56.

606 في عام 1936 نظر الحزب الاشتراكي القومي (الحزب النازي) يوماً «للكرامة» من أجل الاحتفال باستعادة كرامة ألمانيا بعد احتلال راينلاند. كانت الكرامة هنا مرتبطة باسترجاع سيادة الدولة على تلك المنطقة، وفي اجتماع الحزب في عام 1935 وافق البرلمان على «قانون حماية الدم الألماني والكرامة الألمانية». هنا كانت الكرامة تعني كرامة المجموعة الآرية من الشعب التي تتميز عن «الأعراق الأجنبية».

607 هكذا سوّغ رورتي في كتابه بأن الإذلال هو إلحاق ضرر دائم بالآخرين.

Rorty, Kontingenz, p. 151-158.

فسرت شكلار الأمر على نحوٍ مشابه، حيث رأت في «الإذلال المتعمّد والدائم» شكلاً خاصاً من أشكال الوحشية الأخلاقية.

Shklar, Laster, p. 48.

608 Czeguhn, «Verhältnis«, p. 18f.

609 Nussbaum, Zorn, p. 196ff; Lewis, «Shame«, p. 113; Scheff/Retzinger, Emotions and Violence, p. 66; Wurmser, Maske, p. 307f.

610 Lunbeck, Americanization, p. 110.

أنظر النقد لهذا الكتاب

Christopher Lasch, «For Shame«, in: New Republic v. 10.8.1992, p. 29-34; Christopher Lasch, Narzifißmus.

Nathanson, «Timetable«, v.a. p. 5-7; Lweis, «Shame».



أوتا فريفرت:

كاتبةٌ ومؤرّخةٌ ألمانيّة، وُلدت في عام 1954.

متخصّصة في التاريخ الألمانيّ: الحديث، والمعاصر، وفي دراسة التاريخ الاجتماعيّ، والتاريخ الجَنْدريّ.

حصلت على شهادة الدكتوراه في عام 1982، عملت باحثةً ومدرّسةً في عددٍ من الجامعات والمراكز البحثيّة في مختلف دول العالم، منها: «جامعة ستانفورد»، و«جامعة برلين الحرة»، و«جامعة كونستانز»، و«جامعة جامعة بيليفيلد» و«جامعة ييل»، وتعمل منذ عام 2008 مديرةً لمعهد ماكس بلانك للتنمية البشريّة.

حاصلة على وسام استحقاق جمهوريّة ألمانيا الاتحاديّة لِعام 2016.

وعضوٌ في الأكاديميّة الألمانيّة للعلوم ليوبولدينا منذ عام 2004.

وعضوٌ في الأكاديميّة البروسيّة للعلوم منذ عام 2009.

حازتْ زمالة الأكاديميّة البريطانيّة في عام 2013.

صدر لها عددٌ من الكتب والدراسات، منها: «النساء في التاريخ الألمانيّ»، و«أمة في الثكنات»، و«رجال الشرف: التاريخ الاجتماعيّ والثقافيّ للمبارزة»، و«المشاعر في التاريخ».

هبة خيري محمد شريف:

حصلت على الدكتوراه في الأدب المقارن في جامعة القاهرة، قِسْم اللّغة الألمانيّة في عام 1996، وعملت في تدريس الأدب الألمانيّ، والأدب المقارن في كلّيّة الآداب بجامعة القاهرة حتّى عام 2013.

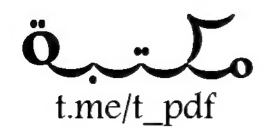
عملت منذ عام 2003 حتّى عام 2016 رئيساً للمؤسّسة الثقافيّة السويسريّة بالقاهرة.

لها ترجمات عن الألمانيّة، من بينها:

- باربارا باومان. بريجيت أوبرله. عصور الأدب الألمانيّ. تحوّلات الواقع ومسارات التجديد. عالم المعرفة 2002.
- كارل شميت. نظريّة الپارتيزان. استطراد حَوْل مفهوم السياسيّ. مدارات للأبحاث والنشر 2019.
- أوفا تيم. مثلًا أخي. دار ميريت 2005.
- بيتر هاندكه. حُزن غير مُحتمل. دار العربي 2020.
- راينهارد شولتسه. تمرُّد الفلّاحين المصريّين 1919. الصراع بين المجتمع الزراعيّ والاستعمار في مصر 1820-1919. دار المرايا 2020.

ولها مؤلّفات، من بينها:

- ديني ودين الناس. الدين والعلمانيّة والثورة. دار العربي 2017.
- ن النسوية. دار العربي 2019.



إصدارات دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع



يرى التّصوّر التقليدي أنّ المجرمين قد خالفوا النّظام الاجتماعيّ، والسّلام العام؛ ولذلك فإنّه يجب أن يُعاقبوا علانيةً، فوجود المتفرّجين يؤكّد على حُكم القاضي ويُسوّغه من جهة، ويحقّق هدف السُّلطة في ردع الآخرين عن تكرار الجريمة من جهةٍ أخرى، وهذا الردع لا يأتي من الخوف من الأذى البدنيّ للعقوبة فحسب، بل من الخوف من الشعور بالخِزْي والعار، الذي لا يتحقّق إلّا بوجود شهودٍ على الإذلال الحاصل.

لكن كيف تتشكّل المجتمعات التي تقبل مثل تلك الممارسات، أو حتّى تطالب بها؟ وما الأنظمة السّياسيّة التي تسمح بالإذلال، وما الأنظمة التي تحاول منعه؟ وهل يمكننا القول: إنّ الإذلال مرتبطٌ بفترة "العصور الوسطى المظلمة" فقط أم إنّ الحداثة "السّاطعة"، والمنيرة، والمتنوّرة قد جلبت معها أساليبَ جديدةً للخِزْي خاصّةً بها، واخترعت ممارساتٍ جديدةً للإذلال؟

في تحليلٍ مذهلٍ للأحداث التاريخيّة والمعاصرة، تُظهر المؤرّخة الألمانيّة أوتا فريفرت الدور الذي لعبه الإذلال في بناء المجتمع الحديث، وكيف استُعمل الإذلال والشعور بالعار الذي يولّده كوسيلةٍ للسيطرة، من عوالم السياسة إلى التعليم المدرسيّ، وأنّ فنّ الإذلال ليس شيئاً من الماضي فحسب، بل تطوّر ليناسب تغيّرات القرن الحادي والعشرين، في عالمٍ لا يكون الإذلال فيه من القوى السياسيّة التي تسيطر علينا فقط، إنّما من قِبَل أقراننا أيضاً.



دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع